المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة

٠٠٥٠٤

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٣١٧

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

شـــرح كـــتاب ســـيبويه

(الربع الأخـير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة – تخصص النحو والصرف
من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٨ – ٨٧١٢ – ٤١٨)

بإشـــراف
الأستاذ الدكتور / عـيَّاد بن عـــيد الثبيتيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣–١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢–٢٠٠٣م

الجزء الثاني

هذا باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة يجمعها « أمان[1] وتسهيل »، أو « أسلَمني وتاه »، أو « اليوم تنساه » وعمله المازني[2]، وعمل المبرد « سألتمونيها »[3].

وهذا الباب إنما قصد فيه أن يحصر الحروف الزوائد في أي موضع تكون؟ وفي أي موضع تكثر زيادة بعضها؟ وأي الحروف أكثر زيادة من الأُخَر؟ وسيأتي هذا، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لَمَ سُمِّيت هذه الحروفُ حروفَ زوائد، وهي تكونُ أصولا كثيرا؟

قلت: المرادُ بذلك أنها الحروفُ التي لاتكونُ الزيادةُ إلا منها، فمتى وُجِد حرفٌ واحدٌ[4] في كلمة فلابدّ أن يكونَ أحدَها.

وقوله: « فالهمزة تزاد إذا كانت أولَ حرفٍ في الاسم، رابعةً فصاعدا »[5].

يُوهمُ هذا أنّ كلَّ همزة وقعت أولا على الشرط الذي ذكره، يحكم[6] عليها بالزيادة! وليس على ظاهره، وإنما يحكم عليها بذلك إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول، وإذا كانت بعدها أربعة أحرف أصول، أوخمسة، حكم عليها بأنها أصل.

---

(١) في الأصل: وان. انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤.

(٢) يريد: « اليوم تنساه ». انظر جمهرة اللغة ٤٧، الاستدراك ٤٨، المنصف ٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩، شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤، غير منسوبة للمبرد، وإنّما لشيخ سأله تلميذه. ونسب ابن خروف القول إلى الزجاج. انظر شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٣٦٤/٢.

(٤) أي: زائد.

(٥) الكتاب ٣١٣/٢.

(٦) تقرأ: فحكم.

وتأويل كلام الإمام: « فصاعدا »: مع الزوائد، مثل « أَرْوَنان، وإصْليت »[1] ومأشبهها، ولايلحق رباعيا، ولاخماسيا؛ لأنّ الزوائد لاتلحق ذوات الأربعة والخمسة في أوائلها.

ومعنى قوله: « رابعة ».

أي[2]: إذا عُدَّ من أخرها إلى أولها.

قال الإمام-رحمه الله-: « واللام تزاد في (عَبْدَل) »[3].

يحتاج أن يُنظر في « عَبْدَل » فإنه اسم على [أربعة أحرف][4] مرادفٍ لـ« عبدالله »، فلعلّ هذا يكون اللام منه من اسم الله، فليست بزائدة على هذا[5]، وهذا أولى من أن يقال فيه [بالزيادة][6] لأن اللام لم تثبت زيادتها إلاّ في « ذلك »[7]، وربَّما يعني الإمام بكونها زائدة: أنها ليست من هذا الاسم، بل من غيره، وهذا أولى من أن يدّعى أنها زائدة على حدّ زيادتها- أعني الهمزة- في « أفْكَل »، فيكون « عَبْدَل » على هذا منحوتا من اسمين كـ« عبدريّ » و« عبقسيّ »، فاللام على هذا بعض اسم؛ إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تجعل الراء من « عبدريّ » والقاف من « عبقسيّ » زائدتين، وهما ليسا من حروف الزيادة[8].

---

(١) يقال: يوم أرونان، أي: شديد، وسيف إصليت، أي: صقيل. ووزنهما « أفعلان، وإفعيل ». الكتاب ٢/٢١٧، سفر السعادة ٤٣، ٧٢.

(٢) في الأصل: ان. ومأأثبته أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣١٣.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٥) نُسب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش. انظر الممتع ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢٢١(رجب). قال أبوحيّان: « وليس بجيّد؛ لأنّها ليست في بنية الكلامة ».

(٦) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) ومثله « تلك، وتالك، وأولالك، وهنالك ». انظر المنصف ١/١٦٥، ١٦٦، الممتع ٢١٣.

(٨) انظر الممتع ٢١٤.

وحكى ابن جنّي: فَيْشَلَة، بمعنى: فَيْشَة[1]، قال الرّاجز:

وفَيْشَةٍ ليستْ كهَذِي الفَيْشِ قد مُلِئتْ مِن خُرُقٍ وطَيْشِ

إذا بَدَتْ قلتَ: أميرُ الجيشِ[2]

قال[3]: « وقد يمكن أن يكون (فَيْشَة) من غير لفظ (فَيْشَلة)، فتكون الياء في (فَيشة) عينا، وتكون في (فَيْشلة) زائدة، فيكون وزنها: فَيْعَلَة؛ لأن زيادة الياء[4] ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان متقاربين، [والأصلان مختلفين][5]. ونظير هذا: ضَيّاط[6] وضَيْطَار، فالياء في (ضَيّاط)[7] عين الفعل، وفي (ضَيْطار) زائدة، قال الشاعر:

وتُرْكَبُ خيلٌ لاهوادةَ بينها وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ[8]

وقال:

قد علِقَتْ أَحْمَرَ ضَيَّاطِيًّا[9]

---

(١) والفيشة: الكمرة، وهي رأس الذكر. اللسان (فيش).

(٢) انظر الحماسة ٤٣٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٢٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٥٠، شرح الملوكي ٢١١، اللسان (فيش) .

(٣) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٢، ٣٢٥. وسيتخلل نقلَ المؤلف عن ابن جني النقلُ عن كراع.

(٤) في الأصل: الزيادة في الياء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٥) زيادة من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٢: « ونظير هذا قولهم: رجل ضيّاط ».

(٧) في الأصل: صياطر.

(٨) لخداش بن زهير. انظر جمهرة أشعار العرب ١٨٩، مجاز القرآن ١١٠/٢، معاني القرآن للأخفش ١٤١، الكامل ٥٨٠، اللسان (ضطر).

(٩) لسلمة بن الخرشب الغطفاني. انظر مجالس ثعلب ٣٠٩. وبعده:

تحسبه إذا مشى خصيّا من طول ماقد حالف الكُرسيّا

وقالوا أيضا: هَيْقَل، وهَيْقٌ، والقول فيهما القول في (فَيْشلة وفَيْشة). وقالوا في (الأفْحَج): فَحْجَل، فاللام في هذا زائدة لامحالة ».

كُراع: يقال للذكر / من النّعام[1]: هَيْقٌ، وهَيْقلٌ، والهَيْق: الرجل الطويل، والمرأة هَيْقة، وكذلك هي من النوق[2]. [٤٥ب]

« قالوا[3]: ومن هذا أيضاً قولهم: طَيْس، وطَيْسل[4] للكثير، وأنشدنا أبوعليّ:

حتّى لحِقْنا بعَديدِ الطَّيْسِ ... قد ذهب القوم الكرامُ لَيْسي[5]

والقول في هذا هو القول في (فَيْشلة وفَيشة) ».

كُراع: والطَّيْسل والطَّيْس[6]: الكثير من كل شيء[7]. ويقال: ليل طَيْسل: مظلم، والطَيسَل: الريح الشديدة، والطَيسَل: اللبن الكثير.

« وقال[8] محمد بن حبيب: ومنه قيل لـ(العَنْس): عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من (عَنْسَل) زائدة[9]، وأنّ وزن الكلمة (فَعْلَل)، واللام الأخيرة زائدة، حتّى لوبنيت مثلها على هذا القول من (ضرب) قلت: ضَرْبَل، ومن (خرج): خَرْجَل، ومن (صَعِد): صَعْدَل. وقد ترك محمّد في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن

---

(١) في الأصل: النعم.

(٢) المنتخب ١٠٨، ١٦٣.

(٣) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٣.

(٤) في الأصل: طيش وطيشل. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٣ وفيه: « عدد طيس وطيسل ».

(٥) في الأصل: ليش. وأنشد أبوعلي الثاني في المسائل الحلبيّات ٢٢١. والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح الكافية للرضي ٤٤٣/٢، ٢٠١/٤، ٤٥٤، اللسان (طيس)، خزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٦) في الأصل: والطيش.

(٧) المنتخب ٦٩٣.

(٨) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٩) وهو مذهب كراع. انظر المنتخب ٦٩٣.

يكون عليه العمل، وذلك أن (عَنْسلا) عنده (فَنْعل)[1] من العَسَلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلانَ الذئبِ أمسى قارباً بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسَلْ[2]

كُراع[3]: العَنْس والعَتر[4]: الصخرة، ومنه قيل للناقة: عنْس وعنْسَل، وهي الشديدة الخلق، وقيل هي الخفيفة في سيرها.

« والذي[5] ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى لكثرة[6] باب (قُنْبَر، وعُنْصَل، وقِنْفَخْر، وقِنْعاس)، وقلّة باب (ذلك وأولالك) ». قال[7]: « ويلزم على هذا[8] أن تكون اللام في (فَلَنْدَع) زائدة، ويجعل وزنه (فَلَنْعَل)؛ لأنه هو الملتوي الرِّجل، فهو من معنى الفَدَع، وهذا بعيد فاسد. ونظيره: ازْلَغَبَّ الفرخُ، أي: زَغّبَ، لاينبغي أن يقال: إنّ مثال (ازلغبّ): افْلَعَلَّ »[9].

قال أبوالحسن بنُ عُصفور[10]: « ولايجعل (زَيْدَل) إلاّ على زيادة اللام؛ لأن

---

(١) في الأصل: فنعلا. انظر الكتاب ٢/٢١٣، ٣٢٦، ٣٥٠.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٤. والبيت ينسب إلى النابغة الجعدي، وإلى لبيد. انظر شعر النابغة الجعدي ٩٠، مجاز القرآن ٢/٤٢، تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنيه للسجستاني ٣٨، الكامل ٤٧٤، جمهرة اللغة ٣٠٥، ٨٤٢، الأضداد للأنباري ٢٧١، اللسان (عسل). والقارب: الذي يطلب الماء ليلا. ونسل: أسرع.

(٣) انظر المنتخب ٢١٦، ٤٣٥.

(٤) في الأصل: والعنس.

(٥) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٤: « إلى كثرة ».

(٧) يعني: ابن جنّي.

(٨) أي: قول ابن حبيب.

(٩) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(١٠) انظر الممتع ٢١٥.

استعمال (زيد)[1] أكثر من استعمال (زَيْدَل)، فدل ذلك على أنّ (زيدا) هو الأصل، وأن اللام زائدة. وكذلك [(فَحْجَل وعَبْدَل) اللام فيهما زائدة، ولايجعلان من ذوات الأربعة، ويجعل (عبد، وأفحج) من ذوات الثلاثة، فيكون من باب (ضيّاط وضَيْطار)؛ لأنّ][2] (أفْحَج وعَبْد) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلّة استعمال (عبدل). وأمّا (فَيْشَلَة وفَيْشَة)، و(هَيْق وهَيْقَل)، و(طَيْس[3] وطَيْسَل)، فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله، فلذلك ساغ تقدير كلٍّ واحدٍ منها أصلا بنفسه ». قال[4]: « و(ازلَغبّ) بمعنى: زغّب، كثير الاستعمال، فينبغي أن يجعل أصلا برأسه، ولاتجعل اللام زائدة؛ لقلّة زيادة اللام. وبالجملة فإنّ (ازلَغَبَّ) فِعْلٌ، ولاتحفظ[5] زائدة في فِعل ».

ومثّل بـ« هَنِيٍّ »[6]؛ لأنّ « هنا » كناية عن جميع الأشياء.

وذكر « تَنْضُبا »[7]، وهو شجر يعمل منه القسيّ، فحكم على زيادة التاء[8] فيه؛ فإن « فَعْلُلَ » ليس في الكلام. واحدها « تَنْضُبَةٌ »، قال:

... أُتِيحَ لهُ حِرْباءُ تَنْضُبَةٍ[9]

---

(١) في الأصل: زيدا.

(٢) مابين معقوفين تكملة من الممتع ٢١٥ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: وطيش.

(٤) تجاوز المؤلف أربعة أسطر من كلام ابن عصفور، وهي كلامه على مذهب محمد بن حبيب. انظر الممتع ٢١٦.

(٥) أي: اللام.

(٦) قال سيويه ٣١٢/٢: « وتلحق مضاعفة كلّ اسم إذا أضيف نحو: هنيّ ».

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) في الأصل: ابيح. والبيت بتمامه:

أنّى أتيح له حرباء تنضبة ... لايُرسلُ الساقَ إلاّ ممسكا ساقا

=

و« تُرْتَبٌ »[1] التاء الأولى فيه زائدة، بدليلين: أحدهما: أنّه مأخوذٌ من الرّاتب، والثاني: مثل دليل « تَنْضُب »؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْلُل ».

وذكر الثاني في « أخت وبنت » للتأنيث[2]. وقال في غير هذا الموضع: إنها للإلحاق[3]. وقد ذكرناه فيما تقدّم.

والبيت خامس خمسة في الاختيارين ٢١٦ لقيس بن الحُدادية الخزاعي. وينسب لأبي دؤاد الإيادي أيضا، ولغيرهما. انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ٣٨، الحيوان ٣٦٧/٦، المعاني الكبير ٦٦٣، جمهرة الأمثال ٤٠٨/١، مجمع الأمثال ٢٢١/١، التنبيه والإيضاح ٦٠/١(حرب)، سفر السعادة ١٨٨، ٢٢٥، اللسان (حرب، نضب). قال ابن برّي: « وصواب إنشاده: (أنّى أتيح لها)؛ لأنه وصف ظُعُنا ساقها وأزعجها سائقٌ مجدٌّ، فتعجب كيف أتيح لها هذا السائق المجد الحازم. وهذا مثل يضرب للرجل الحازم؛ لأن الحرباء لايفارق الغصن الأول حتّى يثبت على الغصن الآخر » .

(١) الكتاب ٣١٣/٢.

(٢) قال ٣١٣/٢: « وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت ».

(٣) قال ١٣/٢: « وإن سمّيت رجلا بـ(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبة بالأربعة، ولوكانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الضي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولوكانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة ». وقال ٣٤٨/٢: « وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأنهنّ لحقن للتأنيث، وبنين بناء مالازيادة فيه من الثلاثة ». قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٤٩: « هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب مالاينصرف، فقال: لوسمّيت بهما رجلا لصرفتههما معرفة، ولوكانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أنّ سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث. وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلا، وقد قيّده وعلّله في باب مالاينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المرسل. ووجه تجوزه: أنه لّما كانت التاء لاتبدل من الواو فيهما إلا مع التأنيث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث ».

هذا باب حروف
البدل في غيرأن تدغم حرفا في
حرف وترفع لسانك من موضع واحد

أي: هذا باب البدل من غير إدغام؛ لأن ذلك لايختصُّ بحرف دون حرف، بل كلُّ ما قرُب[1] من غيره أدغم فيه، إلاّ ماتعذّر إدغامه، نحو « الألف »؛ لأنها هواء، فلم يمكن إدغامها في غيرها، ولاغيرها فيها.

قوله / : « [وهي ثمانية][2] أحرف من الحروف الأُوَل، وثلاثة من غيرها »[3]. [٤٦أ]

يجمعها: طال يوم أنجدته[4].

وقوله: « [مِن][5] الحروف الأول »[6].

يعني: حروف الزوائد التي قدّم، فكلها حروف زوائد إلاّ الطاء، والدّال، والجيم.

قال: « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين »[7].

---

(١) في الأصل: اقرب.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. وسيبويه لم يعدّ اللام، وإنما ذكرها عرضاً، فقال: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا ». وهكذا أبوعلي في التكملة ٥٦٢-٥٦٦، فقد أورد اللام بعد الأحرف الثمانية، بلفظ: « وقد أبدلوا اللام »، هكذا هو في ثلاث نسخ كما أثبته محقق التكملة في الحاشية. وقد نص ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢ على إخراج اللام.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) هذا مما جمعه أبوعليّ القالي. انظر الاستدراك ٥١، الاقتضاب ٢٥٣/٢، شمس العلوم ١٤/١.

(٥) موضعه في الأصل مخروم.

(٦) الكتاب ٣١٣/٢.

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

إن قلت: لِمَ بدأ[1] باللام قبل الفاء؟

قلت: لأنّ اللام تُبدل[2] من حرفين الياء والواو، والفاء تبدل من الواو خاصّة، فلذلك ذكر مايجتمعان فيه قبل ماينفرد به أحدهما[3].

وذكر أن الهمزة تبدل من الواو عينا[4]، ولم يذكر بدلها من الياء، مثل « بائع »، ولا أدري ماالسبب في ذلك!

قال الأعلم[5]: إنما وجب بدل الهمزة من الواو والياء إذا كانتا لامين بعد ألف زائدة، كقولك: قَضَاءٌ وشَقَاء، من قبل أن الواو والياء إذا كانتا[6] قبلهما فتحةٌ قلبتا ألفين إذا كانتا في موضع حركة كقولنا: قَضَى، ودَعَا، ولو كانتا ساكنتين لم تقلبا[7] كقولك: بَيْعٌ، وقَوْلٌ، فلمّا وقعت الواو والياء طرفا في موضع تلزمهما فيه الحركةُ [وقبلهما ألف][8] وجب [قلبهما إذا كانت قبلهما][9] ألفٌ وفتحةٌ؛ لأن الألف والفتحة من حيِّز واحد، فقلبتا [للألف التي قبلهما ألفين، كما قلبتا][10] ألفين مع الفتحة، فلما قلبتا ألفين اجتمعت ألفان، وهما الألف التي كانت في الكلمة، والألف المنقلبة من الياء والواو، واستحال اجتماع ألفين، فلم يجز إسقاط إحداهما؛

---

(١) في الأصل: بنوا.

(٢) في الأصل: بدل. والصواب ماأثبته، إن شاء الله. ويريد باللام هنا الهمزة، أي: إذا كانت لاما، ومثلها الفاء الآتية.

(٣) في الأصل: احداهما.

(٤) في « أدؤر » ونحو ذلك. انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٥) النّكت ١١٣٥، ١١٣٦ بتصرّف يسير. وانظر السّيرافي النحوي ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) في المصدرين نفسهما: « كانت ».

(٧) في الأصل: يقلبا.

(٨) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(٩) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(١٠) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

لئلاّ يلتبس الممدود بالمقصور، ولاسبيل إلى تحريك الألف؛ لأن الحركة لاتمكن فيها، فقلبت إلى أقرب الحروف منها، وهو الهمزة[1].

وزعم أنّ همزة « النَّؤُور » بدل من واو[2].

للقائل أن يدّعي أنها همزةٌ برأسها، لكن الاشتقاق يدل على أنها من الواو[3]؛ ولأنّ « النَّؤُور » هو ماصعد إلى الطَّسْت [من الأدخنة][4] التي تحول عن[5] الشحمة المحترقة فيحسون بها الشجاج[6]، فهو من النار. وفي المختصر للزبيدي[7]: النَّؤور: دخان الفتيلة يُتَّخذ للوَشم.

وزعم الإمام أن الياء في النّصب والجرّ في التثنية والجمع الذي على حدّها مبدلةٌ من واو[8].

وإنما كان الأليق أنّ يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدلٌ من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب

---

(١) انتهى النقل من النكت.

(٢) يعني: سيبويه. الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: يحول على.

(٦) في اللسان (نور): « والنؤور: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست وهو الغنج أيضا ». وفيه أيضا: « وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى حتّى يخضرّ ».

(٧) انظر مختصر العين ٤٠٠/٢.

(٨) كذا الواو فقط، وعليه كلامه الآتي. والذي في كتاب سيبويه ٣١٣/٢: « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا نحو قيل وميزان، ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمَين، ومسلمِينَ ». ومثله في السيرافي النحوي ٥٧٠، والنّكت ١١٣٦، إلاّ أنّه قد سقطت كلمة الألف من النكت، والشرح يدلّ عليها، وكذلك تخريج المحقق؛ إذ لم يشر إلى اختلاف، فلعلها سقطت أثناء الطباعة، ويدلّ عليه ماسينقله المؤلف عن الأعلم. ويظهر من كلام المفسر الآتي أنها رواية.

اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهُـه-والله أعلم[1]-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعته بـالواو والنـون في الرفـع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الـواو؛ ألا تـرى أنهـم يقولـون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمـع إنمـا هـو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلا في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هـذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمِـن هذا أيضا ينقلب، فقد كان حقُّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألـف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو[2].

قال المفسِّرُ: وسألت الأستاذ أباعلي[3] -رحمه الله- عن هذا الموضـع، فلـم يجدْ جوابا، وزعم أنه لايعقل أن تكون التثنية الياءُ فيها بدل من الـواو؛ إذ لاواو في التثنية. قال: وإنما يريد: أن الياء تكون في باب / التثنية والجمع بدلاً، ثمّ إذا قيل لـه [٤٦ب]

---

(١) « أعلم » مكرر في الأصل.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٤٧، ٤٨: « كان القياس أن تنصـب التثنيـة والجمـع بالألف؛ لأن المفرد ينصب بالفتحة، وهي من الألف...وكما رفع الجمع بالواو؛ لأن المفرد يرفع بالضـمة، والضمة من الواو، وكذلك كان يجب أن ترفع التثنية، وكان يجب أن يفرق بين التثنية والجمع بفتح ماقبـل علامة التثنية، فيقال في الجمع: الزيدُونَ، وفي التثنية: الزيدَونِ، ويقال في نصب التثنية: الزيدَانِ، وفي نصـب الجمع: الزيدانَ. ولو قالوا هذا، لم يكن بين التثنية والجمع فرق إلاّ بحركة النون، والنون تسكن في الوقـف وتسقط في الإضافة، فلم يعتد في الفرق بذلك، فأسقطوا الألف من النصب. ولم يبقوا الألـف في التثنيـة ويسقطوها في الجمع، ولانقلوا عكس ذلك...ولما أسقطوا الألف من النصب أرادوا ألا يخلوها من علامات الإعراب...فقالوا في رفع التثنية: الزيدان، قلبوا الواو ألفا، كما قالوا في (يوجل) ياجل ». وانظـر البسـيط ١٩٨، ١٩٩.

(٣) في الأصل: أبوعلي.

من أيّ النّوعين تكون بدلاً من الواو؟ يقول: [تكون][1] في الجمع خاصّة. فقلت له: كيف يكون في الجمع بدلا من الواو؟ فسكت و لم يقل [شيئا][2].

قلت: الذي أشار إليه الأستاذ أبوعلي هو[3] معنى كلام الأعلم؛ لأنه فسّر هذا الموضع على أنّ الرواية: « مكان الواو والألف في مسلمَينِ ومسلمِينَ »[4]، « يعني أن الأصل: هو المرفوع، وعلامتُه في الجمع الواوُ، وفي التثنية الألف »[5]. وسكوتُ الأستاذِ أبي علي[6] الشلوبين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد [الذي] [7] رآه من الطالب. هذا هو الظنّ به، رحمه الله.

قلت: وجدت للشيخ أبي علي كلاما على قول سيبويه: « ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمَينِ ومسلمِينَ » : تجوّز -رحمه الله- في كلامه هذا، حيث جعل الياء في « مسلمَينِ ومسلمِينَ » بدلا من الواو والألف، وهما لم تُبن عليهما الكلمتين، حتى يقال في الياء: إنها بدل منهما، بل دخولُ الياء فيهما كدخولهما، فليس كون الياء بدلا من الواو والألف أولى من كونهما بدلا منها[8]، ولايقال في حرف: إنه بدل من الآخر إلاّ حيث يكون منقلباً عن حرف تكون الكلمةُ مبنيةً عليه، ووجْهُ هذا المجاز: أنّ الألف والواو لما ثبتا في الرفع، وكان[9] أوّلَ

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ التاء.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الشين. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) سبق الإشارة إليها قبل قليل.

(٥) انظر النكت ١١٣٦ وفيه: « الجمع واو، وفي التثنية ألف ». وانظر السيرافي النحوي٥٧٠.

(٦) في الأصل: ابوعلي.

(٧) تكملة يلتئم بها السياق.

(٨) في الأصل: أولى كونها بدلا منهما.

(٩) أي: الرفع.

مراتبِ الاسمِ [في][1] الإعراب، صارتا بذلك كأنهما أسبق من الياء، وكأنّ بناءَ الكلمةِ عليهما[2].

وقد تَوهّم الزُّبيدي-رحمه الله- على سيبويه أنه جعل الياء بدلا من الواو والألف حقيقةً، ونقد هذا عليه، وخطّأه[3]. وهذا التقدير لايلزم سيبويه؛ لأنه ليس غرضه ماتَوهَّم عليه، وإنما غرضُه ما قدّمته.

وقد ردّ أبوإسحاق إبراهيم بن مَلْكُون[4] قول الزُّبيدي هذا بأنْ قال: إنّ كونَ الياء ليس ببدل يؤدي إلى أن يكون حرف اللين في التثنية والجمع الذي جاء على حدهما علامة الإعراب؛ إذ كونه حرف إعراب يوجب بقاء ه على حالة واحدة؛ لأن حرف الإعراب لايختلف، وبكون حرف اللين حرف إعراب خطأ لما قد تبين في غير هذا الموضع، فثبت بهذا ولابدّ [أنهما][5] مبنيان على الألف والواو، وأن الياء[6] بدل منهما. ثم حمل -رحمه الله- كلام أبي علي الفارسي على هذا[7].

وهذا الذي قاله أبوإسحاقَ غيرُ صحيح؛ لأن كون الياء ليست ببدل لايؤدي إلى أن يكون حرف اللين علامة إعراب، وإنما الحق فيه أنّ صُوَرَ حرفِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: عليها. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) لم أقف على مانقله عن الزبيدي.

(٤) هو إبراهيم بن محمدبن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ت:٥٨١ هـ] أخذ عن أبي الحسن بن شريح الرعيني. وأخذ عنه ابن خروف، والشلوبين. له شرح الجمل للزجاجي، النكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ١٨، بغية الوعاة ٤٣١/١.

(٥) موضعه بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦ عند كلامه على المثنى: « وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء ». و لم أقف على كلام ابن ملكون في غير هذا الكتاب.

اللين دالةٌ على الإعراب، لا أنّ حرف اللين علامة الإعراب، وذلك بأن يقول القائل: إنّ حرفَ اللين حرفُ الإعراب، إلا أنه اختلفت صورته للدلالة على حرف الإعراب، وهذا الظاهر والذي يقْوَى عند تحقيق النظر. وإذا ثبت هذا، فقول من قال: إنّ الياء ليس ببدل حقيقي من الواو والألف هنا صحيح؛ لأنّ صورة الواو والألف ليست بأولى بالأصالة من صورة الياء، وثبت أن نقد الزبيدي إنما يسقط عن سيبويه بما قدمناه، وعليه يجب أن يحمل كلام الفارسي، وهو مثل هذا لافرق بينهما.

وقوله في « فَعْلان »: إنّ النون بدل من الهمزة في « فَعْلان »[1].

إنما يريد: أنها قد حلّت محلها، أي: أنها حلّت فيما هي فيه محلّ الهمزة فيما هي فيه، وهذا الذي هو بُيّن في باب ما ينصرف ومالا / [ينصرف][2]. [٤٧أ]

وقد توهّم المبرد عليه أنه يريد: أن الهمزة غيّرت ببدل النون عنها[3]. وهذا توهّمٌ خَلْفٌ؛ لأنه دعوى لايقوم عليها دليل؛ ولأنّ القياس دافعٌ له؛ إذْ يؤدي إلى وصف المذكر بالمؤنث؛ لأنّ الكلمة حينئذٍ كانت تكون مؤنثة -أعني: فَعْلان- لبنائها على همزة التأنيث[4]. وبهذا يترل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب

---

(١) الكتاب ٣١٤/٢. وترتيب الكلام: إن النون في فعلان بدل من الهمزة.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. قال سيبويه عقب كلامه السايق: « وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالاينصرف ». قال سيبويه ١٠/٢: « وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون ». وانظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٣) لم أقف على نسبة المبرد الإبدال إلى سيبويه، وإنما يذكر النحويون أنه مذهبه، وينسب لسيبويه أن العلة هي مشابهة ألفي فعلان ألفي التأنيث في حمراء، وبعضهم ينسب القول بالإبدال إلى سيبويه، ثمّ يختلفون في المراد بالإبدال. انظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ٨٥٦ (رجب)، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٤) سيرجح المؤلف في ٣٠١ تكافؤ المذهبين.

الذي ذيل هذا عليه[1].

قال الإمام: وتبدل الياء من الهمزة، وقد بيّنا ذلك في الهمزة[2].

قلت: هو قوله: مِيْرَة، ومِيَر[3]، في قول سيبويه ليس غير.

ويبدلها الأخفش إذا انضمّت في نحو « يستهزِئون »، ولايرى ذلك سيبويه،

---

(١) ذكر ابن عصفور هذه المسألة في الممتع ٣٩٥، ٣٩٦ فقال: « وزعم بعض النحويين أنّ النون في فَعْلان الذي مؤنثه فعلى بدل من الهمزة. واستدلوا على ذلك بأنهما قد تشابها-أعني: فعلان وفعلاء- في العدد، والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأنّ المذكر في البابين بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سكران: سكارَى، كما تقول في جمع صحراء: صحارَى. والصحيح أنها ليست ببدل؛ إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ؛ لأنه لايلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثا بالهمزة. وأما جمعهم فعلان على فعالى فللشبه الذي بينه وبين (فعلاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل فعلاء. وأيضا فإنّ النون لاتبدل من الهمزة إلاّ شذوذا، نحو بهرانيّ، وصنعانيّ، لايحفظ غيرهما ». قوله : « ولايحفظ غيرهما » ليس كما قال، فقد نقل في شرح الشافية للرضي ٥٤/٢، ٥٨ كلمات أخرى غير بهراني وصنعاني. ولعلّ كلام ابن عصفور الذي عناه هو نفسه هذا الكلام إما لفظا ومعنى أو معنى؛ ذلك أنّ ابن عصفور لايخالف في كون النون ليست بدلا من الهمزة؛ لأنه ردّ على الذين زعموا أن النون بدل من الهمزة، وذهب يبطل حججهم، مع أن هذه الحجج ذكرها ابن جنّي في المنصف ١٥٧/١، ١٥٨، وقال: « فأما قولهم: إنّ النون في باب سكران بدل من الهمزة: فلا يريدون به البدل الذي هو على حدّ قولهم في مُفعِل من أيقنت، وأيسرت: مُوقِن، ومُوسِر، وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون، يتعاقبان على حدّ مايقولون، إنّ الألف واللام بدل من التنوين. وإنما معناه أنهما يتعاقبان؛ لأنّا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضع » . فابن جنّي يقول: هذا اللفظ ليس على ظاهره، فالنون ليست بدلا من الهمزة، وإن قال النحويون ذلك، وهو مع هذا يحتجّ بما ردّه ابن عصفور، والاثنان متفقان في أن النون ليست بدلا من الهمزة، فالظاهر أن ابن عصفور فهم كلام أولئك على ظاهره، وتوهم أن ماذكروه حججا لذلك، وإنما يريد النحاة كما قال ابن جنّي: « ولهذا قال النحويون: إنّ النون في باب سكران مشبهة بالألف الثابتة في باب حمراء، وصفراء، قالوا: لأنّ الوزن واحد...».

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) قال ١٦٤/٢: « واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المئر: مير...وإن كان ماقبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء ... وذلك الذئب والمئرة: ذيب وميرة، وإنما تُبدِل مكان كل همزة ساكنةٍ الحرفَ الذي منه الحركةُ التي قبلها ».

وقد تقدم ذلك في الهمز[1].

وزعم الإمام أن التاء في « أسنتوا » بدل من الياء[2]. وإنما قال النحويون[3] ذلك، وإن كانت لام « السنة » واوا لقولهم: سنوات، إلاّ أنّ العرب تقول: أسنى القوم، إذا دخلوا في السنة، فالواو إذا كانت رابعة تبدل ياءً في الفعل، وهذه واو في فعل رابعة فتقلب ياء، فالتاء بدل من ياء[4].

ولقائلٍ أن يقول: إنها[5] تبدل [من][6] الواو في الرباعي؛ لأنه تلزمُ قبلها في المضارع منه[7]، وهذا[8] تبدل منه التاء، فلا موجب للهروب إلى الياء[9]؛ لأنّ المضارع يكون بالتاء[10]، فهذا القول أولى مما ذهب إليه الإمام.

غير أنّ « أسنتوا » يَختَصُّ بالدخول في السنة الجَدْبة[11]، فينبغي أن تكون التاء بدلا، كذا وجدنا ماهو بدل من بدل، يخصّونه بشيء واحد؛ ألا ترى أنهم قالوا:

---

(١) انظر الكتاب ١٦٤/٢، الممتع ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ٤٦/٣، ارتشاف الضرب ١٣٣/١. ومذهب سيبويه أن تصير بين بين.

(٢) الكتاب ٢١٤/٢. وسيعيد سيبويه هذا الكلام ٤١٠/٢. وسيعيد المؤلف شرح المسألة في موضعها في ٨٢٦، ٨٢٧. وستأتي الإشارة إلى اختلاف الرواية في كتاب سيبويه، حيث وقع في بعضها الواو مكان الياء. وانظر المساعد ٢٢٣/٤.

(٣) يعني: الذين يذهبون إلى أنها بدل من الياء. وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الواو. انظر اللباب ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠.

(٤) قال ابن يعيش: « وهو أقيس ». شرح المفصل ٤٠/١٠.

(٥) أي: الياء.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني في: أسنى يُسني.

(٨) يعني: أسنتوا.

(٩) في الأصل: التاء.

(١٠) يعني: يُسنت.

(١١) أما « أسنى » فيقال: إذا دُخل في السنة، جدبة أو غير جدبة. انظر الممتع ٣٥٠.

تاللهِ، و لم يدخلوا التاء إلاّ على اسم الله وحده؛ لأنها بدل من بدل[1]. وقد أطنب حَذّاقُ هذه[2] الصناعة: أبو الفتح بن جنّي في كتابه في سر الصناعة في هذا المعنى[3].

قال الأعلم[4]: ووقع في بعض النسخ: « من الواو »، وكان ينبغي أن يكون « أسنى القوم يُسْنُون »؛ لأنّ « السنة » من ذوات الواو، لكنهم ألزموه البدل؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة الجدبة، لالتبس بدخول السنة عليهم. وأما اختلاف النسخ في الياء[5] والواو فهو محتمل لما سبق.

قال الأعلم[6]: « وذكر [أن التاء][7] تبدل في (افتعل) من (وعد، ووزن)، قالوا: اتَّعَدَ، واتَّزَنَ[8]، وإنما قلبوا الواو تاءً لأنهم لو لم يقلبوها[9] لم تثبت على حال واحدة؛ لأنه إذا قلت: اوْتَزَنَ، اوْتَعَدَ، يلزمك أن تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها، فتقول: ايتَزَنَ، فإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول: ياتَزِنُ، فتُتبِع الواو ماقبلها، [أو: يوتَزِن، فتردها إلى أصلها، وفي اسم الفاعل: موتزِن؛ لانضمام ماقبلها][10] فقلبوا هذه الواو ياء لأنها لاتقلب إلى غير جنسها

---

(١) يعني: أنّ التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فالتاء بدل من بدل. انظر الممتع ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥، ١٤٦.

(٤) النكت ١١٣٧ بتصرف. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٤، ٥٧٥.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) النكت ١١٣٦، ١١٣٧. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٢.

(٧) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتئم بها الكلام.

(٨) انظر الكتاب ٣١٤/٢ و لم يمثل سيبويه بـ« اتزن ».

(٩) بعده في النكت ١١٣٦: « تاء ».

(١٠) مابين معقوفين ساقط من النكت ١١٣٦.

بشيء من الحركات، واختاروا التاء دون غيرها لأنها تبدل من الواو كثيرا[1]، كقولهم: تُرَاث، وتُجاه، وأرادوا مع هذا حرفا يشاكل تاء (افتعل) لتدغم فيها فتكون أخفَّ عليهم ».

وقوله: « والذال إذا كانت بعدها التاء بمنزلة الزاي »[2].

قلت يريد: أنك تقول في « افتعل » من الذكر: ادّكَر، كما قلت: ازدان، وازدجر، بقلبهما دالا في الموضعين.

وقوله: « وأبدلوا الهمزة منها »[3].

يعني: في مثل « أَنَاة، وأَسْماء »[4]، وهذا موضع يصعب؛ لأنّ الهمزة لم يجمع الله بينها وبين الواو؛ ألا ترى أن هذه من حروف طرف / الفم، وهذه من أقصى [٤٧ب] الحلق، لكن قد أبدلوا الواو من الهمزة كثيرا، فلذلك يبدلون [الهمزة][5] من الواو؛ لأنّ الواو تشبه الياء[6].

قوله: « والنون تكون بدلا من الهمزة في (فَعْلان فَعْلى) »[7].

---

(١) في الأصل: كثير.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: « في هذا الباب بمنزلة ».

(٣) الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) هاتان الكلمتان الهمزة فيهما مبدلة من الواو المفتوحة، والأصل: وَناة، ووَسْماء، فهذا التمثيل يفيد حصر كلام سيبويه في إبدال الهمزة من الواو المفتوحة، وكلام المؤلف بعد لايفيد هذا الحصر. وقال السيرافي في شرح هذا الموضع: « يعني إبدال الهمزة من الواو المضمومة ». فتراه خصّه بالواو المضمومة. ومثال المضمومة: أُجُوه، في وجوه. وأبدلت من المكسورة، فقالوا: إسادة، في وسادة ». انظر السيرافي النحوي ٥٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٧٨.

(٥) موضعه مخروم في الأصل.

(٦) هذا تعليل سيبويه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) « فعلى » لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الفاء. انظر الكتاب ٣١٤/٢. وهذه المسألة مضت قبل قليل، وماسيأتي زيادة في التفصيل.

هذا هو المشتهر عن أبي العبّاس المبرّد[1]، قال: ولذلك منعت الصرف؛ لأنّ الهمزة قد استقرّت علة مانعة، والنون لم تثبت علة مانعة، فيمكن أن تكون هذه بدلا منها، يقوّي هذا إبدالهم النون منها في « صنعانيّ وبهرانيّ »؛ وقولهم: ظَرابيّ[2]، في « ظَرِبان »؛ لأنهم عاملوا هذه [النون معاملة][3] الهمزة التي في « صحراء » حين قالوا: صحاريّ[4]، فهذا كله يقوّي أنهم عزموا على إبدالها من الهمزة.

قلت: هذا المذهب يتكافأ عندي مع ذاهب الذّاهبين[5] إلى أنها غير مبدلة؛ إذ قد استقرّ أن [بدل][6] العلة علة في أبواب مايجري ومالايجري، لكن يظهر من الإمام مذهب المبرد، وهو مذهب يمكن في نفسي[7] ولايترجح عندي[8] على غيره.

قال الأعلم[9]: « ومما يدلّ على ذلك أن هاء التأنيث لاتدخل عليها كما لاتدخل على ألف التأنيث .

---

(١) مرّ قبل قليل أن المبرد فهم كلام سيبويه هذا على ظاهره، ويزيد المؤلف هنا أن المبرد تبنّى هذا الفهم. وهذا هو المشهور عن المبرد. وقد سبق تخريج المسألة.

(٢) الياء الأولى بدل من الألف، والثانية بدل من النون. اللسان (ظرب).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يريد: أنهم قلبوا النون في « ربان » ياء، كما قلبوا الهمزة في « صحراء » ياء، والمؤلف يريد أن يبيّن بهذا أنّ النون تابعة للهمزة، ومحمولة في حكمها عليها.

(٥) يعني: سيبويه، وهذا مثل: إمام الأئمة. وقد مضى مذهب سيبويه قبل قليل.

(٦) موضعه كلمة تقرأ: سقه. وما أثبته هو الجاري على كلامه السابق، وبه يستقيم الكلام إن شاء الله. وقد تكلم أبوعلي الفارسي على أن الأبدال بمنزلة مبدلاتها في المنع من الصرف في المسائل الحلبيات ٥٣، ٥٤.

(٧) في الأصل: نفسه.

(٨) يظهر أنّ صاحبَ هذا الكلامِ ليس صاحبَ الكلامِ السابقِ في هذه المسألة، فهناك رُدّ على المبرد مذهبه، وجُعل كلام سيبويه ليس على ظاهره.

(٩) النكت ١١٣٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٨٠.

فإن قال قائل: لِمَ جعلتم الهمزة أصلا لها[1]؟

قيل: [جُعلت أصلاً] لها لعلتين[2]:

إحداهما: أنه غير مصروف، والأصل في منع الصرف لألف التأنيث لا للنون.

والعلة الثانية: أن الهمزة قد أُبدل منها النون في النِّسبة إلى (بهراء وصنعاء)، فقالوا: بهراني، وصنعاني ».

وقوله: « وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالاينصرف »[3].

لم يتكلم على بدل النون من الهمزة، ولا تعرض لهذا[4] المقدار.

وزعم الإمام أن النون في « أُصَيْلان » بدل من لام، وإنما هو « أُصْيلال »؛ لأنه من الأصيل[5].

قلت: وفي هذه المسألة إشكال: أول مايسأل عن « أُصيلان »: تصغير ما هو؟

فلابدّ من أن يكون تصغير « أُصْلان »، ومع أنّهُ تصغيرُه، تصغيرُ الجمعِ لا يجيء على هذا الطريق؛ لأنّ هذا جمع كثرة، فيجب في هذا الموضع ردّه إلى الواحد إذا صغر، ثم يجمع بالألف والتاء، والواو والنون، فكان يجب أن يكون « أُصَيّلات، أو أصَيْلات »[6] على الترخيم[7].

---

(١) في النكت ١١٣٨: « لم جعلتم الهمزة تبدل من النون دون أن تكون النون أصلا لها ». كذا، والصواب: تبدل منها النون.

(٢) في الأصل: لغتين. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣١٤/٢. وفي الأصل: فيما لاينصرف.

(٤) في الأصل: لها.

(٥) كذا ورد النص، وسيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال ٣١٤/٢: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان ». وهذا النص مناقض لما ذكره عنه المؤلف.

(٦) في الأصل: اصليات.

(٧) الترخيم في التصغير: أن تحذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، ثمّ تحقر الحروف الأصول. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥. وانظر شرح الشافية للرضي ٢٧٧/١.

وفيه إشكال آخر، وهو أنه جمعٌ ويوقعونه على الواحد، قال:

وقفتُ فيها أُصيلاناً أسائلُـــها[1]

فإنما يريد: وقفت فيها عشيّة واحدة، فهو -والله أعلم- اسمٌ للشّيء، وكـــأنّ كل قطعة منه أصيل، ثمّ جمع على هذا المعنى، فهو واقع -مع أنه جمع- على شـــيء واحد، ولذلك صُغّر ولم [يُصغّر « أَصيل » ثمّ][2] يجمع، و« أُصْلان » واقع على شيء واحد وجعل كل جزء من العشية أصيلا، ونظيره قول امرئ القيس:

يُطيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَواتِه[3] البيت

وليس له إلاّ صهوة واحدة، لكن جاء على ما قلته، فقد اتضح الإشكال.

قوله: « وزعم الخليل أن الضمة والفتحة والكسرة زوائد »[4].

إن قلت: أيُّ مدخل لهذا في هذا الباب؟

قلت: لها فرع من الزوائد، ومن ذا الباب خاف أن يقال له: ينقصـــك مـــن

---

(١) عجزه:

عَيّيت جوابا وما بالرّبع من أحدِ

والبيت للنابغة الذبياني.. انظر الديوان ١٤، الكتاب ٣٦٤/١، معاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ٤٨٠، المقتضب ٤١٤/٤، الأصول ٢٩٢/١، الجمل ٣٣٥، الإيضاح ٢٣١، كتـــاب الشـــعر ٧٨/١، التبصـــرة والتذكرة ٣٨١، ٨٦٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، شرح المفصل لابن يعـــيش ٨٠/٢، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، همع الهوامع ٥٥/٣. ويروى: أصيلالا.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) عجزه:

ويُلـــوي بأثوابِ العَنيفِ المثقّـــلِ

انظر الدّيوان ٢٠، جمهرة اللغة ١٠٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٢، اللسان (خفف). يريـــد: أن الفرس من سرعة عدوه يسقط الغلام الخفيف عن صهوته، والصهوة: موضع اللبد مـــن ظهـــره، أو مقعـــد الفارس. والعنيف الأخرق. والمثقل: الثقيل الذي لايحسن الركوب، فهو يخاف أن يصرعه، فيثبـــت علـــى ظهره ولاتثبت أثوابه عليه.

(٤) الكتاب ٣١٥/٢ وفيه: « الفتحة والكسرة والضمة ».

الزوائد الحركات، فذكرها.

والدليل على أنها زوائد على الحروف: أنه لايقع[1] في الشعر متحرك في مكان ساكن، ولو كان الشيء بالحرفِ المتحركِ، نُطق به وحده، لجواز وقوع المتحرك موقع الساكن، فما ذلك إلا لأنّ في المتحرك زيادة ليست للساكن، وأنت إذا أشبعت الضمة نشأت عنها الواو، فأول الواو / [إنما هي][2] الضمة؛ لاتحاد [٤٨أ] الصَّوت، فلذلك جاز أن يقال إنّ الحركات بعض الحروف؛ [لأنها][3] مختلطة بالحروف وأصواتها متّحدة، وإذا نطقت بذلك وجدته كما قلت لك.

قال صالح بن محمّد: وقد ردّ أبوالوليد الوقَّشِيّ[4] على أبي علي الفارسي في قوله: « وحروف البدل أحد عشر حرفا »[5]. فقال: يقول أبوعلي: أحد عشر حرفا، وإنما هي اثنا عشر حرفا، وهو يخرج من كلامه، فتأمل تفصيله تجده كذلك[6].

قال صاحب الطرر على الإيضاح[7]: لم يهتدِ أبوالوليد إلى الذي قصده

---

(١) في الأصل: قد لايقع.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء. ولعلّ الصواب ماأثبته.

(٣) أثر فيها الخرم.

(٤) هشام بن أحمد بن هشام الطليطلي الأندلسي [٤٠٨، ٤٨٩هـ] المعروف بابن الوقّشي، وهو أحد رجال الكمال في وقته. و« وقّش » مدينة من أعمال الأندلس. أخذ عن أبي عمر الطّلمنكي وأبي عمر السفاقسي وأبي عمر بن الحداد. من تصانيفه: نكت الكامل للمبرّد، الرسالة المرشدة، عكس الرتبة في تهذيب الكنى لمسلم، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢، ٣٢٨، هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٥) انظر التكملة ٥٦٢.

(٦) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢أ.

(٧) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢أ. وصاحبه هو ابن الأخضر أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي الإشبيلي [ت: ٥١٤هـ] إمام في النحو واللغة والأدب. أخذ عن الأعلم والحافظ أبي علي الغساني، وأبي سليمان بن حوم، وأخذ عنه القاضي عياض وأبوبكر بن الجد وآخرون. ومن تصانيفه أيضا: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر بغية الملتمس ٣٧٢، بغية الوعاة ١٧٤/٢.

أبوعلي في هذا، وما أشار إليه، وإنما حذا في هذا حذوَ سيبويه، وذلك أنّ سيبويه قال: ثمانية أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها، وفصلها سيبويه على نحو مافصلها أبوعلي، والذي ذهب إليه سيبويه أن اللام لمّا [لم][1] يكثر البدل فيها لم يعدها مع سائر الحروف، و لم يجعل البدل فيها مطردا؛ ألا ترى أن سيبويه قال: « وقد أبدلوا اللام وهو قليل جدا »[2].

ومن عادة سيبويه-رحمه الله- التي ذكرها عنه أبوعلي وأبوالفتح أن الشيء إذا قلّ لايَعتدُّ به اعتدادَه بغيره؛ ألا ترى كيف أسقط بعض الأبنية و لم يذكرها لقلتها وشذوذها، كذلك لم يعتد باللام أيضا في حروف البدل لقلة ذلك منها، ولايشك من له أدنى فهم أن هذا هو الذي أراد، وإلاّ فلا يحمل عليهما ولايليق بهما أنهما أخطآ في العدد؛ لأن كتابيهما لم يكونا ارتجالا فينسب الوهم إليهما في العدد، وإنما هما منقحان، محررا التأليف، فلا نظر عند الفهم الحاذق، وإن أبا علي [حين][3] لم يعتدّ باللام كما فعل سيبويه، وَكَلَ ذلك إلى قارئ كتابه، لايحمل عليه الغلط في الصناعة.

---

(١) تكملة من الطرر ٣٢أ.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا ».

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا باب مابنت العرب
من الأسماء والصفات. الترجمة

لم ينقصه[1] من هذا الباب بناء أصلا، نهايتهم أن ذكروا « دُئِلٌ، ورُئِمٌ »[2]، قال ابن عصفور[3]: وهما علمان، والعلم موضع النقل، حتّى أنّ من النحويين من يزعم أنه ليس في الأعلام مرتجل، بل كلها منقولة[4]، فـ« دُئِلٌ » كأنه من « دَأَلَ يدأَلُ » و« رُئِمٌ » من « رَئِمَت الناقةُ ولدَها »: عطفت عليه، و لم يعرف[5] سيبويه هذين[6].

قلت[7]: الدُّئل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس. ورُئِمٌ[8]: « من أسماء الاسْت. والوجه في هذين الاسمين[9] أن يُجعلا فعلين في أصل وضعهما[10] نقلا إلى تسمية الأنواع كما يُنقل الفعلُ إلى العلمية فيسمّى الرجل (ضَرَبَ أوضُرِب)، فإذا اعتقد فيهما هذا لم يكونا زيادة على ماحكاه سيبويه. وقد جاء النقل في الأنواع

---

(١) في الأصل: ينقصه.

(٢) وهما عن الأخفش. انظر الاستدراك ٥٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، ٢٧٩، الممتع ٦١، ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب)، المساعد ١٢/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٣.

(٣) انظر الممتع ٦١.

(٤) ينسب إلى سيبويه كما في ارتشاف الضرب ٩٦٢، أوضح المسالك ١٣١/١، ١٣٢.

(٥) في الأصل: و لم يعرب.

(٦) انظر شرح الملوكي ٢٣.

(٧) القائل المؤلف.

(٨) في الأصل: ودئم. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٩) في الأصل: الوجهين. والمثبت من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(١٠) في الأصل: وصلهما.

كما جاء في الأعلام، قالوا: تُنَوِّط، وتُبَشِّر، وهما طائران سمّيا بالفعل »[1].

هذا هو الصواب، لاماقال ابن عصفور من أنهما علمان، وبيّن غلطه قول الشاعر:

جاؤوا بجَيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ماكان إلاّ كمُعْرَسِ الدُّئِلِ[2]

فأدخل الألف واللام دلالة على أنه ليس علما.

ولم يَعرفْ[3] سيبويه من « فِعِل » إلاّ « إبِلا »، وحكى الأخفش: الحِبِرَة[4]، وهو القَلَحُ[5] في الأسنان، وامرأة بِلِزٌّ، وهي الضخمة[6]. وهذا الذي حكاه من قولهم: الحِبِرَة، غير معروف، وإنما المعروف « حَبْرَة » -بفتح الحاء وسكون الباء- ويدلّ على هذا / قول الشاعر: [٤٨ب]

---

(١) انتهى مافي الاقتضاب. وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٩، الممتع ٩٧، شرح الشافية للرضي ١/٣٨.

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري. إصلاح المنطق ١٦٦، أدب الكاتب ٤٧٤، المنتخب ٥٦٦، الاستدراك ٥٨، المنصف ١/٢٠، شرح التّصريف ٢٠٢، الاقتضاب ٤١٨، شرح كتاب سيبويه لابن خروف ٢٩٨ (بديري)، شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٠، شرح الملوكي ٢٣، شرح الشافية للرضي ١/٣٧، اللسان (دأل)، شرح الأشموني ٤/٢٣٩، شرح شواهد شرح الشافية ١٢، ١٣. والمعرس: مكان النزول من آخر الليل. ويروى: « الدُّؤُل ».

(٣) النصّ من هنا إلى قوله: المتوحشة، منقول بتصرف يسير من الاقتضاب ٢/٣٢٤.

(٤) في الأصل: حيرة، بالياء. وكذا في المواضع التالية.

(٥) وهو الصفرة. وقيل: الصفرة إذا غلظت حتّى تسود أو تخضر.

(٦) انظر الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٣٢، ٣٣ (رجب)، المساعد ٤/١١. وفي أدب الكاتب ٤٧٤: « وقال سيبويه: ليس في الكلام فِعِل إلاّ حرفان في الأسماء إبِل وحِبِر وهو القلح في الأسنان، وحرفٌ في الصفة، قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة. قال أبومحمد: وقد جاء حرف آخر وهو إطِل ». قال ابن السيد في الاقتضاب ٢/٣٢٤: « هذا غلط، لم يحك سيبويه غير إبِل وحده، قال: لانعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحبرة والبلز فإنهما من زياداة أبي الحسن الأخفش، وليسا من كلام سيبويه ».

ولستُ بسَعْدِيٍّ على فِيه حَبْرَةٌ[1] البيت

وأما زيادة بعض [الناس][2] « إطِلا »[3] فزيادة غير صحيحة؛ لأنّ المعروف « إطْل » بسكون الطاء، و لم يسمع محركاً إلاّ في [الشعر][4] كقول امرئ القيس:

له إطِلا ظَبيٍ وساقا نَعَامةٍ[5]

في رواية من رواه هكذا، فيمكن أن يكون الشاعر حركه بالكسر للضرورة، كما حرك « الجِلْد » ضرورة[6]، فقال:

ضَرباً أليما بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا[7]

---

(١) الشّاهد للفرزدق. وروايته في الديوان ٢٧٢/١:

ولست بعبديٍّ على فيه حبْرةٌ ولست بسعديٍّ حقيبته التّمْرُ

انظر السيرافي النحوي ٦٠٥، النكت ١١٤٢، الاقتضاب ٣٢٤. وقد ورد الشّاهد في المصادر نفسها إلاّ الأخير، بكسر الحاء، و لم أقف على ذلك، وفي القاموس المحيط (حبر): حَبْرة، وحُبْرة، وحِبر، وحِبرَة.

(٢) ذهب الخرم به إلا يسيرا. والصواب ماأثبته إن شاء الله.

(٣) استدرك ذلك ابن قتيبة في أدب الكتاب ٤٧٤، والمبرد في المقتضب ١٩٢/١، الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧.

(٤) أثر فيه الخرم.

(٥) عجزه:

وإرخاء سِرحانٍ وتقريبُ تَتْفُلِ

انظر الديوان ٢١، شرح الملوكي ٢٢، الممتع ٦٥. وراوية الديوان: « أيطلا »، وهي الخاصرة.

(٦) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٧) صدره:

إذا تجرّد نوحٌ قامتا معهُ

والبيت لعبد مناف بن رِبْع الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٦٧٢، النّوادر ٢٠٤، الغريب المصنف ١٥٣/١، الكامل ٦٩٢، ١٤١٩، الأصول ٤٤٩/٣، السّيرافي النّحوي ٤٢١، الاستدراك ٥٨، المنصف ٣٠٨/٢، الخصائص ٣٣٣/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، المخصص ٨١/١، ٦٠/٤، المقرّب ٥٦٤، شرح حمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٦١/٢، ضرائر الشّعر له ١٩، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٥. والنوح: نساء يَنُحْنَ. والسبت: النعل. ويلعج: يحرق. والضمير في قامتا لابنتيه.

وقد حُكيَ: أتانٌ[1] إبِدٌ، وهي المتوحِّشة[2].

وأما « بِلِزٌ » فلا حجّة فيه؛ لأنّ الأشهر فيه « بِلِزٌّ » بالتشديد[3]، فيمكن أن يكون « بِلِزٌ » مخففا منه[4]. « وحُكي عن العرب أنهم قالوا: لا أحسنُ اللعب إلاّ جِلِخ جِلِب، وهي لعبة لهم يلعبونها »[5].

ومما انتُقد على سيبويه، قوله: ولانعلمه إلا في حرف واحد، وهو « قوم عِدَىً »[6]. قالوا: قد وجِد: ﴿مكاناً سِوَى﴾[7]، و﴿دينا قِيَما﴾[8] جاء ذلك في الكتاب العزيز[9].

وهذا التقدير لايلزم، أما ﴿مكانا[10] سِوَى﴾ فهو اسم في الأصل وصف به، بدليل أنه لو كانت صفة أصلية لتمكن في الوصف، فذكّر مع المذكّر وأنّث مع المؤنّث، وأنه لايقال إلاّ: بقعة سِوَى، فدل ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل.

وأما ﴿دينا قِيَما﴾ فلا حجة فيه لأنه مصدر في الأصل، مقصور من « قِيام »، ولولا ذلك لكان « قِوَما » لأنه من الواو، ولا تقلب الواو ياء إذا كانت عينا في

---

(١) في الأصل: ابان.

(٢) في الأصل: المتوسخة. وبهذه الكلمة ينتهي النقل من الاقتضاب في هذه المسألة. وانظر الممتع ٦٥.

(٣) نقله أبوحيان عن سيبويه. انظر ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب). وانظر الممتع ٦٥.

(٤) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٥) النص في الاقتضاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٢١٥/٢.

(٧) طه: ٥٨. وهي قراءة السبعة إلاّ ابن عامر وعاصم وحمزة فقرؤوها بضمّ السين، ووافقهم يعقوب وخلف والأعمش. انظر الإقناع ٦٩٩، إتحاف فضلاء البشر ٣٨٤.

(٨) الأنعام: ١٦١. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر، ووافقهم خلف والأعمش. وقرأ الباقون: ﴿قيِّما﴾ بفتح القاف وكسر الياء المشددة. انظر الإقناع ٦٤٥، الدر المصون ٢٣٨/٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٩) استدركهما الزبيدي. انظر الاستدراك ٥، ٦.

(١٠) في الأصل: مكان.

مفرد لانكسار ماقبلها إلاّ بشرط أن يكون مابعدها ألفا، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، أو في جمع قد اعتلت في مفرده، أو سكنت نحو « قام قِياما، وعاد عِيادا، وسَوْط وسِياط، ودار ودِيار »، وتنقلب أيضا لانكسار ماقبلها في الجمع، وإن لم يكن مابعدها ألفا[1] إذا اعتلت في المفرد، نحو « قِيمَة وقِيَم، وديمَة ودِيَم »، فدلّ انقلاب الواو ياء في « قِيَم » على أنه مصدر في الأصل وصف به كما وصف بـ«عَدْل، ورِضا ». وقد جاء « زِيَم »[2]، قال الشاعر:

...تراعي مترلا زِيَما[3]

يقال: مترل زِيمٌ، أي: متفرق الأصل. ويقال: لحمه زيمٌ، أي: متفرق. و« قالوا[4]: ماء صِرَى، للمجتمع المستنقع، وماء رِوَى، للكثير المروي، قال الراجز:

تبشّري بالرِّفْهِ والماءِ الرِّوَى وفَرَجٍ منك قريبٍ قد أتى[5]

وقال:

صِرَىً آجنٌ يَزوِي له المرءُ وجهَهُ وإنْ ذاقَهُ ظمآنُ في شهر ناجِرِ[6]

يروى: بفتح الصاد وكسرها. وقد جاء شيء منه بالهاء، قالوا: سَبْيٌ[7]

---

(١) في الأصل: الف.

(٢) لم ينقط في الأصل، وأهمل أيضا نقط الزاي في الموضعين التاليين.

(٣) البيت بتمامه:

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثُمَّ واحدةً بذي المجاز تراعي مترلا زيما

وهو للنابغة الذبياني. انظرديوانه ٦٤، اللسان (زيم).

(٤) النّص منقولٌ من الاقتضاب ٣٢٥/٢، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: تبشرني بالرحر. انظر النّوادر ٦٠٤، ٦٠٥، المخصص ١٥١/١٥. والرفه: أقصر ورد الإبل على الماء وأسرعه.

(٦) البيت لذي الرمة. انظر الديوان ١٦٧٨، أمالي الزجاجي ١٢٣، أخباره ١٦١، أساس البلاغة (صرى)، اللسان (نجر، صرى).

(٧) في الأصل: شي.

طِيَبَةٌ، للحلال، وخِيَرَة، للشيء المختار »[1]. ولاحجة في شيء من ذلك على إثبات « فِعَل » في الصفات؛ لأنّ جميعَ ذلك لايطابق موصوفه، فأما « طِيَبَة » فإنه مؤنث تابع لمذكر، وأما « صِرى ورِوى » فوصف بها الجمع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مياهٌ صِرى، ومياهٌ رِوى، وقد قلنا: إنّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوما لها بحكم الأسماء، وكذلك « بُقعة سِوى »، يقال: فلا يطابق الصفة الموصوف. والذي يدل على أن الصفة إذا لم تطابقْ موصوفَها جرتْ مَجْرى الأسماء، جمعُهم « رَبْعَة » على « رَبَعَات »[2].

قلت: « فالثلاثي من الأصول يُتصوّر فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصوّر في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصوّر فيها مع تحريكها بالفتح أن تكون العين / [مضمومة][3] ومفتوحة ومكسورة وساكنة، وكذلك مع تحريكها [٤٩أ] بالضّمّ والكسر، [إلاّ أنه][4] أُهمِل[5] منها بناءان، وهما (فُعِل، وفِعُل)؛ لكراهية الخروج من ضمّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضمّ »[6].

---

(١) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٢) انظر الممتع ٦٣، ٦٤، ٦٥، فالكلام منقول عنه بتصرف وزيادة أمثلة.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا التاء.

(٤) موضعه مخروم، وهو بقدر « إلاّ » فقط، وقد ظهر بعد الخرم ألف، وهي ألف مستقلة غير متصلة بما قبلها. والمثبت من الممتع ٦٠.

(٥) في الأصل: اصل.

(٦) النصّ في الممتع ٦٠، وأوله فيه: « فأما الثلاثي ».

هذا باب ما لحقته الزّوائد
من بنات الثلاثة من غير الفعل

قال -رحمه الله-: ويكون على (أُفْعُل) وهو قليل، ولانعلمه جاء وصفا[1].

استدرك الزبيدي: شحمٌ أُمْهُج -عن أبي زيد- أي: ذو وَدَك[2]، رقيقٌ.

« ويمكن[3] أن يكون محذوفا من (أُمْهُوج) كـ(أُسْلُوب)؛ لأنه قد سمع ذلك فيه، وُجِد بخط أبي علي عن الفراء[4]: لبنٌ أُمْهُوج، فيكون (أُمْهُج) مقصورا منه؛ إذ لم يسمع إلاّ في الشّعر، أنشد أبوزيد:

يُطْعِمُها اللّحْمَ وشَحْماً أُمْهُجا[5]

وأيضا فإنّ (الأُمْهُج) اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم: شحمٌ أُمْهُج، مما وصف فيه بالاسم الجامد؛ لما فيه من معنى الصفاء والرّقة، كما يوصف بالأسماء الضّامنة لمعنى الأوصاف، ونحو ذلك[6] ما أنشده أبوعثمان من قول الرّاجز:

[مِثْبَرَة العُرْقُوبِ إشْفى المِرْفَقِ[7]

---

(١) الكتاب ٣١٦/٢ وفيه: « وهو قليل نحو أبلم وأصبع، ولانعلمه...».

(٢) الاستدراك ٦٢. وفي الأصل: سمح امهلح على أبي زيد.

(٣) النّصّ من هنا منقول من الممتع ٧٣، وصاحب الممتع ناقل عن ابن جنّي بزيادة وتصرّف. انظر الخصائص ١٩٤/٣، ١٩٥.

(٤) ابن جني هو ناقل هذا من خط أبي علي. انظر الخصائص ١٩٤/٣ ونصه فيه: « ووجدت...».

(٥) انظر الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ١٩٤/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢.

(٦) في الممتع ٧٣: « ونحو من ذلك ».

(٧) انظر الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢. والمثبرة: الإبرة. والمشفى: مخرز الإسكاف، وهو أكبر من الإبرة قليلا. والراجز يهجو امرأة، ويصفها بأنها هزيلة.

فوصف بـ(إشفى) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدّة.

وقول الآخر:

فلا واللهِ والمُهْـــرِ المفـــدّى لأُبْتُ][1] وأنتَ غِربالُ الإهابِ[2]

كأنه قال: مخرّق الإهاب »[3].

قال: « ولايكون في الأسماء والصفات (أَفْعُل) إلاّ أن يكسَّـر عليـه الاسـم للجمع »[4]

أبوبكر[5]: « قالوا[6]: أَسْنُمَةٌ، وأَذْرُح، لموضـعين. فـإن قـال قائـلٌ: إنّ[7] (أَذْرُح)[8] جمع لايعرف واحده سُمّي به المكان! فذلك غير ممكن له في (أَسْـنُمَة)؛ لأنّ (أَفْعُلَة) بالهاء لم يأت جمعا لشيء البتـة . وقـد حُكـي: أَصْـبُع، [وأَبْلُمَـة أيضا][9] ».

قلت: قال بعض الأئمّة: يحتمل أن يكون « أَفْعُلة » بالهاء لم يأت جمعا لأنـه مما جاء على بناء لأجل الهاء، لايكون دونها[10]؛ ألا تراهم يقولون: فعللة، ولـيس في

---

(١) سقط من الأصل، وأثبته من الممتع.

(٢) ينسب لعميرة بنت طُرامة الكلبيّة ولغيرها. انظر الوحشـيات ٨، الخصـائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥، الخاطريّات ٤٦.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) الكتاب ٢/٣١٦.

(٥) يعني: الزبيدي.

(٦) في الأصل: قال. والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٧) في الأصل: أي.

(٨) في الأصل: اذرحا.

(٩) لم يثبت الناسخ إلاّ الواو والألف التي بعدها، وترك الباقي بياضا، وهو بمقدار كلمة، والمثبـت مـن الاستدراك ٦٣.

(١٠) في الأصل: دونهم. ولعل الصواب ماأثبته.

الكلام « فعلل »، ومَفْعُلة، وليس في الكلام « مَفْعُل »[1]، فيبقى الاعتراض بـ« أصْبُع » لايقدر أن ينفصل عنها[2].

قال ابنُ عُصفور[3]: « فأما (أَذرُح) و(أَسْنُمة) فعلمان، فلايثبت بهما بناء؛ لأنّ العَلَمَ أكثر مايجيء منقولا، بل من الناس من يُنكر أن يجيءَ مرتجلا[4]، فيحتمل أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون (أَذْرُح) (أَفْعُل)[5]، في الأصل سمّي به، وكذلك (أَسْنُمَة)، كان (أَسْنُم)[6] في الأصل ثم سمّي به.

فإن قيل: لو كان منقولا من الفعل لما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأن التاء لاتدخل على الفعل المضارع!

فالجواب: أنه لّما انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليل على ذلك قولهم: اليَنْجَلِبَة، في الخرزة؛ التي يجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختصّ، لكن لما انتقلت إلى الأسماء ساغ دخول التاء عليها »[7].

قلت: ويدلّ على ذلك أيضا قول الشاعر:

---

(١) في الأصل: مفعول. وسيأتي الكلام عليها في آخر الباب.

(٢) قال أبونصر المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ بعد أن نقل كلام الزبيدي: « فالجواب أن أفعُل حين لم يأت للواحد وأتى للجمع، ثم وجدنا أفعُلة وجب أن نحمله عليه، ونجعل الهاء للتأنيث، ليست من البناء، ويكون على هذا جمعا شاذا سمّي به الواحد، وإن لم يعرف واحده، ونعد الهاء لازمة لهذا الاسم كلزومها مفعُلة، وتكون الهاء لاحقة كلحاقها في حجارة وبُعُولة ».

(٣) انظر الممتع ٧٥.

(٤) سبق تخريج القول ٣٠٦.

(٥) في الممتع ٧٥: « فعلا ».

(٦) في الأصل: كان اسما. والتصويب من الممتع ٧٥.

(٧) انتهى النقل من الممتع.

بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلابِها أَوَدُ[1]

وهو اسم موضع سمّي بالفعل، فلما صار اسما قطعت همزة الوصل.

ووجَّه ابنُ عصفور « أصْبُع وأَنْمُلة » على أنه « قد حُكي: أُصْبُع، وأُنْمُلة بضمّ الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا، كما قالوا في (بُرْقُع): بُرْقَع، بالتخفيف »[2].

وأنشد ابن السِّيد على « أَسْنُمة » قول زهير:

ضَحَّوا قليلا قَفا كُثبانِ أَسْنُمَةٍ ومنهمُ بالقَسُومِيَّاتِ مُعْتَرَكُ[3]

وأنشد في « أَذْرُح » قول ذي الرُّمّة:

فشدَّ إصارَ الدِّينِ أيامَ أَذْرُحٍ وردَّ حُروباً قد لَقِحْنَ إلى عُقْرِ[4] / [٤٩ب]

وقوله: « [وليس] في الكلام (إِفْعُل) »[5].

قال أبوبكر: « وذكر ابن الأنباري[6] أنه يقال: إِصْبُع بكسر [الهمزة وضمّ الباء][7] لغة »[8].

---

(١) صدره:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةٌ باتتْ وباتَ بها

وهو للراعي النميري. انظر الديوان ٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، اللسان (صمت).

(٢) الممتع ٧٥، ٧٦.

(٣) الديوان ١٢٨. ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٤) الديوان ٩٧٤، اللسان (عقر). ولم اقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار [٢٧١، ٣٢٨هـ] كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظا للغة. أخذ عن ثعلب، وآخرين، وأخذ عنه الدّارقطني وغيره. من تصانيفه: شرح المفضليّات، وشرح القصائد السبع الطوال، المذكر والمؤنّث، وغيرها. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٧١، ١٧٢، نزهة اللباء ١٩٧-٢٠٤، بغية الوعاة ٢١٢/١-٢١٤.

(٧) موضعه مخروم في الأصل بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٨) الاستدراك ٦٣.

قلت[1]: « أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: ولايلتفت إلى مارواه البصريُّون، من قولهم: إِصْبُع، فإنّا بحثنا عنها[2]، فلم نجدها »[3].

قوله: وعلى « أَفْعِلاء » فالاسم: الأَرْبِعاء، لانعلم غيره[4].

قال أبوبكر: « قد جاء (الأَرْمِداء)، للرماد، عن أبي عمرو. واختلف فيه عن أبي زيد، فحكى ابنُ قتيبةَ عنه: الأرمِداء [للرَّماد][5]. وحكى غيره عن أبي زيد: هذه أرمداءٌ كثيرة، لجمع الرماد »[6].

قلت: حكى أبوحاتم عن أبي زيد: أرمِداء، وهو للرماد العظيم، وأنشد:

لم يُبْقِ هذا الدّهرُ من آيائِه غيرَ أثافيهِ وأَرْمِدائِه[7]

قال البَطليوسي[8]: « هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأنّ أبا عليّ البغداذيّ قد حكى أنه يقال: رَماد، ويجمع على (أَرْمِدة)، ويجمع (أَرْمِدة) على (أَرْمِداء)، فإذا

---

(١) النص الآتي منقول من الممتع ٧٦. وانظر الخصائص ٢١٢/٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٧/٢.

(٢) في الأصل: فاذا بحثنا عليها.

(٣) انتهى النقل من الممتع. وانظر كلام الفراء في الخصائص ٢١٢/٣. وفيه: « قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأنملة جميع مايقول الناس ».

(٤) الكتاب ٣١٧/٢ والنص فيه: « ويكون على (إِفعِلاء)، ولانعلمه جاء إلا في (الإربِعاء)، وهو اسم. وكذلك أَفعِلاء، ولانعلمه جاء إلا في الأَربِعاء ». والنص كما أثبته المؤلف في الاستدراك للزبيدي ٦٥. قال أبوعليّ القالي في المقصور والممدود ٤٠٨: « وقال أبوزيد: بنو عقيل يقولون: يوم الأربِعاء بكسر الباء ».

(٥) تكملة من الاستدراك ٦٥. وانظر أدب الكاتب ٤٧٥.

(٦) الاستدراك ٦٥. والنّصّ أيضا في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٧) لأبي النّجم. انظر الديوان ٢٤، أدب الكاتب ٤٧٥، جمهرة اللغة ٦٣٩، المقصور والممدود للقالي ٤٠٨، سر صناعة الإعراب ٦٦٠، المنصف ١٤٣/٢، الخاطريّات ١١٦، تهذيب اللغة ١١٥/١٥، المخصص ٤١/١١، ٧٧/١٦، الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(٨) الاقتضاب ٣٢٦/٢.

كان جمعا[1] لم يعتدّ زيادة؛ لأنّ سيبويه إنما ذكر أنه لايكون إلا في الآحاد، لافي الجمع. وذكر أبوعلي [أنّ][2] ابن دريد كان يروي:

غير أثافيه وإرمِدائه

بكسر الهمزة[3]، فيلزم على هذه الرواية أن يكون اسما مفردا، وهو زيادة على ماحكاه سيبويه؛ لأنه[4] قال: ويكون على (إفعِلاء)[5] بكسر الهمزة، ثمّ قال: ولانعلمه جاء إلاّ في (الإربِعاء)[6].

ففي (الأربعاء) على هذا ثلاث لغات: أَرْبَعاء بفتح الهمزة، والباء[7]، وإربِعاء بكسرهما، وأَربِعاء بفتح الهمزة، وكسر الباء »[8].

ثمّ استدرك أبوبكر الزبيدي، فقال[9]: « وقد جاء أيضا من هذا الباب مما لم يذكره سيبويه (إِفْعلَّة)، قالوا: هو إِكْبِرَّة قومِه، إذا كان أقعدهم في النسب، و(فَعَنْلأ)، قالوا: حَبَنْطأ[10]، بمعنى حَبَنْطَى، للعظيم البطن، و(فَعَيْلأ)، قالوا: حَفَيْسأ،

---

(١) في الأصل: جميعا.

(٢) تكملة من الاقتضاب ٣٢٦/٢ يلتئم بها الكلام.

(٣) الذي في جمهرة اللغة ٦٣٩: أرمداء بالفتح، وقد نبّه المحقق على مانقل عن ابن دريد، ثمّ قال: وهو بالفتح في الأصول. وممّا يؤيّد أنه بالفتح كما جاء في أصول جمهرة اللغة نصّ ابن دريد فيها على أنّه جمع رماد.

(٤) في الأصل: لا.

(٥) في الأصل: افعلل.

(٦) لم يذكر أبوعلي القالي إربعاء، ولا إرمداء، بكسر الهمزة في كتابه المقصور والممدود ٤٠٨، وذكرهما بفتح الهمزة وكسر الباء، وفسّره بالرّماد، وأنشد البيتين السابقين بفتح الهمزة من أرمداء، ثمّ قال: « وماجاء من هذا المثال قليل في الواحد جدّا، لاأعلم أتى منه غير هذين الحرفين ».

(٧) نقلت عن بعض بني أسد. انظر اللسان (ربع).

(٨) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٩) الاستدراك ٦٦، ٦٧.

(١٠) في الاستدراك ٦٦: « فعنلاء، قالوا: حبنطاء ». وهوخطأ. انظر الممتع ١٠٤، اللسان (حبط).

للرجل القصير، وحيفس أيضا، و(فُعْأل)، قالوا: ضُنْأَك، وضُـنْأَك[1] للعظيمة من النوق، و(إِفْعَالّ)، قالوا: إِسْحارّ، لغة في أَسْحارّ[2]، و(أَفْعُلاء)، قالوا: الأَرْبُعاء، لعود من أعواد الأخبية[3]، و(أَفْعُلاوي)، قالوا: قعد الأَرْبُعاوى، إذا قعد متربعا، وأُفْعُـلاء، قالوا: الأُرْبُعاء، اسم موضع، قال سحيم بن [وَثِيل][4]:

ألم ترنا بالأُرْبُعـــاء وخيلُنا غداةَ دعانا قَعْنَبٌ والكَيَاهِمُ[5]

-حكى اللحياني: قَعَدَ فلانٌ الأُرْبُعـاء. قالـه ابـن السـيد في المثلـث[6]- و(أَفَنْعُول)، قالوا: أَلَنْجُوج، للعود »[7].

---

(١) في الاستدراك ٦٦: « قالوا: صُنْأل للعظيمة ». وصنأل هنا تحريف. انظر الممتع ٨٥.

(٢) في الاستدراك ٦٦: « وأَفعالّ قالوا: أَسحارّ لغة في إسحارّ ». وهذا خطأ؛ لأنّ سيبويه ذكره بفتح الهمزة. انظر الكتاب ٣١٦/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨.

(٣) في المقصور والممدود للقالي ٤٠٩: « الأَربُعاء: عمود من أعمدة الخباء، ولم يأت منه غيرُ هذا الحرف الواحد، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنّما جاء هذا الحرف عن طريق الكوفة ».

(٤) تكملة من الاستدراك ٦٦ يلتئم بها الكلام. وهو سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي التميمي. شاعر مشهور الذكر جيد الموضع في قومه، مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وهو الذي فاخر غالب بن صعصعة أبا الفرزدق في نحر الإبل. انظر الاشتقاق ٢٢٤، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، خزانة الأدب ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٥) والبيت في تاج العروس (ربع) وفيه: « اللياهم ».

(٦) انظر المثلث ٣٤٥/١. وهذه العبارة مما حشاه المؤلف. وفي المقصور والممدود للقالي ٤٩٣: « يقال: قعد فلان الأُربُعاء والأُربُعاوى، أي: متربعا، حكاها اللحياني، وهما نادران لاأعلم في الكلام غيرهما ». وقال ٣٠٣: « وقد ذكر هذا الحرف ابن الأعرابي على أُفعَلاء بفتح العين، يقال: مشت الأرنب الأربَعاء بفتح الباء، وجلس فلان الأربعاء، وهو نوع من الجِلس. وهذا أندر وأكثر شذوذا ممّا ذكره اللحياني، فلذلك أهملناه ».

(٧) في الأصل: للود. وبه ينتهي النقل من الاستدراك.

وقع في كتاب أبي نصر[1]: يومٌ أَرْوَنانُ[2] مرفوع، وإنما القوافي مجرورة[3]، فأولها:

ألا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولا أحقّا أنّ أخطلَكمْ هجاني[4]

والذي قُرئ على ابن السّراج بالخفض، قال: وكذا رووه[5]، يريد: أروناني، مخفف[6].

ويقال: لو شدّد على النسب لخرج عن الصفة!

---

(١) يعني-والله أعلم-: نسخة أبي نصر من كتاب سيبويه، لا شرحه لعيون كتاب سيبويه؛ لأنّه ليس فيه شيء ممّا سيأتي.

وأبونصر: هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الرباحي راويه عن أبي جعفر النحاس، وقد سبقت ترجمة الرباحي، كما أخذ عن القالي، وغيرهما، وأخذ عنه أبو عمر الطلمنكي، وابن عبد البرّ. من مصنفاته: شرح عيون كتاب سيبويه. انظر ترجمة أبي نصر في طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، الصلة ٦٢٠، إنباه الرواة ٣٦٢/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٧-١٨ (الدراسة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢ وهو فيه بالرّفع. ويريد قول النابغة الجعدي:

فظلّ لنسوة النعمان منّا على سَفَوانَ يومٌ أرونانُ

قال ابن سيده -اللسان (رون)-: « هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة: يوم أروناني ». وبالرفع في السيرافي النحوي ٦١٥، الأضداد لابن الأنباري ١٦٦ رواية عن أبي العباس ثعلب. وبالجر في شعر النابغة الجعدي ١٦٣، النوادر ٥٢٩، النقائض ٤٠٤/١، الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ١١٠)، المسائل المنثورة ٢٤٦، المنصف ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/٢، المخصص ٦٢/٩، سفر السعادة ٤٤. وقد سبق لـ« أرونان » ذكرٌ في باب علم حروف الزوائد .

(٣) في الأصل: مجموعة.

(٤) في الأصل: على أبلغ. انظر الديوان ١٦٤، السيرافي النحوي ٦١٦. وفي شعره المطبوع هو البيت الرابع عشر. والأخطل: الشاعر التغلبي النصراني المعروف. وبنو خلف: رهطه.

(٥) في الأصل: ردّوه. والصواب ماأثبته، إن شاء الله.

(٦) قال ابن سيده في المخصص ٦٢/٩: « وهذا لايفتُّ في رواية سيبويه؛ لأنّ الإقواء في شعرهم كثير، ولاسيما بين المرفوع والمجرور ».

فيقال في جوابه[1]: إنه كـ« أَحْمر وأحمريّ »، و« دَغْفَل ودَغْفَليّ »؛ لأنّك تقول: عيشٌ دَغْفَلٌ، ودَغْفَليّ[2].

قال: ويكون على « فَعَايل » غير مهموز، فالاسم: العَثَاير، والحَثايل، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يجئ واحده[3].

أبوبكر: « قد ذَكر في باب زيادة الياء[4]: رجلٌ طِرْيَم[5]، فيجب أن يكون جمعها طرايم »[6].

قلت: أمّا « طِريم » فقد ذكره هو[7]، فيكون معنى قوله: «كما لم يجئ واحده » أي: كثيرا، أي: الجمع لقلّته، وقلة الجمع في الصفة، فلايكون قياس[8] الزبيدي صحيحا في جمعه؛ لأنّ الصفة جمعها قليل ومستكره، فأحرى هذا مع قلّته، فإن جاء وسمع قيل، وإلاّ لم يُقس[9].

قال: وعلى « تَفاعِيل » فالاسم « التَّماثِيل »[10]، و لم يأت وصفا[11].

---

(١) في الأصل: جوادٍ.

(٢) أي: واسع. انظر اللسان (دغفل). قال السيرافي: « فهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أقوى، والآخر أن يكون نسب النعت إلى نفسه، والعرب قد تفعل هذا ». انظر السيرافي النحوي ٦١٥.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ وفيه: «...والحثايل، إذا جمعت الحِثْيَل والعِثْيَر، ولانعلمه...»

(٤) في الأصل: في باب الزيادة في الياء.

(٥) وهو الطويل. انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) الاستدراك ٨٠ وبعده: « مكسّرا صفةً ».

(٧) أي: سيبويه.

(٨) في الأصل: قبلهن.

(٩) قال المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤رادّا على الزبيدي: « إنما عنى غير (طرايم)؛ لأنه قد ذكره في موضع فدلّ على أنه استثناء في الجمع ».

(١٠) في الأصل: تفاعل . . . العنائيل.

(١١) الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على تفاعيل فالأسماء نحو: التجافيف والتماثيل، ولانعلمه جاء وصفا ».

أبو بكر:/ « [قد جاء][1] (رجلٌ تِلْقامة، ورجلٌ تِقْوالة)، عن الكسائي، [٥٠أ]
و(رجلٌ تِبْذارة، وتِرْعابة)[2]. فلايمتنع ذا أن يُجمع على (تَفاعيل) »[3].

قلت: هذا لايلزم أيضا لما تقدّم من قلّة جمع الصّفات.

قال: وعلى « يَفاعِل » فالاسم[4] « اليحامد، واليَرامع »[5].

أبوبكر: « قالوا: ناقة يَعْمَلَة، صفة، والجمع (يَعامل) »[6].

قلت: إن كان « يَعَامِل » مسموعا فحينئذ يُعْترضُ به. وإن كان غير مسموع ولم يجئ وصفا مقيسا، فالجواب عنه ماتقدّم. على أنه إن كان « يَعَامِل » مسموعا لايلزمه[7]؛ لأنه يَذكر هو[8] هذا أبدا مع الأسماء لاستعماله استعمالها، ولذلك ذكره في باب « أَفعَل »[9].

---

(١) موضعه مخروم.

(٢) في الاستدراك ٨٠: « وتبذارة: يبذر ماله، عن أبي زيد، وترعابة ».

(٣) الاستدراك ٨١ وبعده: « فيكون على (تلاعيب، وتلاقيم) ونحوه ».

(٤) في الأصل: قال: والاسم. فقط. وأثبته من الاستدراك ٨١ لأنه منقول منه.

(٥) انظر الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على يفاعل نحو: اليحامد واليرامع ».

(٦) الاستدراك ٨١ وفيه: « قد جاء ناقة... »

(٧) ورد النص في الأصل هكذا: قلت: إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا فالجواب صحته ماتقدم على أنه إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا مقيسا فالجواب عنه ماتقدم على أنه إن كان مسموعا لايلزمه...

(٨) أي: سيبويه.

(٩) يريد في باب ماينصرف ومالا ينصرف. قال سيبويه ٢/٢: « هذا باب أفعل إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعل فنحو: أَفكَل وأَزمَل وأَيدَع وأَربَع لاتنصرف في المعرفة... وأمّا ماأشبه الأفعال سوى أفعل فمثل: اليرمع، واليَعمل وهو جِماع اليعملة ». وقد نصّ في ٣٢٥/٢ على اسميّته أيضا فقال: « وأما الياء فتلحق أولا فيكون الحرف على (يفعل) في الأسماء نحو: اليرمع واليعمل واليرمق، ولانعلمه جاء وصفا ». قال ابن عصفور في الممتع ٩٥: « فأما جمل يعمل، وجمال يعامل، فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدم، وبديل ولايته العوامل... ». وذكر =

وقوله: وعلى « فَعَاويل » وصفا، نحو « القَرَاويح »، ولانعلمه جاء اسما[1].

أبوبكر: « قد ذكر في هذا الباب: عِصْواد، وقِرْواش، اسمين[2]، فيجب أن يجمعا[3] على (عَصاويد وقَراويش) »[4].

قال: « ويكون على (فَعاليت) »[5].

أبوبكر: « قد جاء في باب التصغير (مَلاكِيت)[6] جمع (مَلكُوت)، وهو اسم »[7].

لاأدري أين ذكره في التصغير[8]، فإن كان ثبت عنده، فلا اعتراض به؛ لأنه

السيرافي اليحامد جمع يحمد واليرامع جمع يرمع، و لم ينص على سماع. انظر السيرافي النحوي ٦٢٧.

(١) الكتاب ٣١٩/٢ ونصه: « ويكون على فعاويل وصفا نحو: القراويح والجلاويخ وهي العظام من الأودية، ولانعلمه جاء اسما ».

(٢) انظر الكتاب ٣٢٢/٢.

(٣) في الأصل: يجمع. والمثبت من الاستدراك ٨١.

(٤) الاستدراك ٨١. والمؤلف لم يناقش الزبيدي في هذا؛ لأنّ منع القياس الذي ذكره في الصفة سابقا، لايصلح هنا. وكذا فعل ابن عصفور في الممتع ١٣٠ فقال: « على فعاويل، ولايكون إلاّ صفة...وقد يجيء اسما بالقياس؛ لأنّ عصوادا اسم، وقياس تكسيره عصاويد ». والذي ردّ على الزبيدي هذا الاستدراك وأمثاله أبونصر المجريطي، وحجّته تقوم على أنّ سيبويه ذكر المفرد-سواء كان اسما أو صفة-في مكان، فحينما يقول لم يأت، فمراده: غير هذا الذي ذكرت، أي: أنه قليل. وقد نقلت نصّ المجريطي في فعايل قبل قليل، وهذا نصّه في فعاويل: « وكذلك فعاويل؛ لأنه حين قال فيه: ولانعلمه جاء اسما، فإنما يعني: حاشى تحلبة، حاشى عصاويد وقراويش، لذكره لهما مفردين اسمين ». انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.

(٥) الكتاب ٣١٩/٢.

(٦) في الأصل: مالكيت.

(٧) الاستدراك ٨٢ وفيه: « قد ذكر في كتابه في باب التصغير...»

(٨) ذكره في باب تحقير ماثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير ١١٩/٢فقال: « ومثل ذلك: عِفريت وملكوت، تقول: عُفيريت؛ لأنّك تقول: عفاريت، ومُليكيت؛ لأنك تقول: ملاكيت ». وقد نبه

=

قد ذكره.

قال: « ويكون (فُعالَى)[1] في الاسم نحو (حُبارَى)، ولايكون وصفا إلاّ أن يكسّر عليه الواحد للجمع »[2].

أبوبكر: « قد جاء (فُعالَى) صفة للواحد، قالوا: جملٌ عُلادَى »[3].

قلت: هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه قد ذكره بعدُ، فيكون إطلاقه هنا القول مقيّدا[4] بما يذكر بعد بيسير[5].

قال: « وعلى (فِعْلَى) نحو (ذِفْرَى، ومِعْزَى)، ولانعلمه جاء وصفا »[6].

أبوبكر: « قال أحمدُ بنُ يحيى: يقال: رجلٌ كِيصى، للذي[7] يترل وحدَه »[8]. وقد حكى أهل اللغة: كاصَ طعامَه يكيصه إذا أكله وحده[9]. وهو اسمٌ وُصِف به، بدليل استعمالهم له جاريا على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأة كِيصى،

على هذا أيضا أبو نصر المحريطي، وبيّن أن سيبويه إنما يريد قلّة ذلك. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥. وقد ذكر ابن عصفور في الممتع ١٤٢ أنّ (ملاكيت) قياس، لم يسمع.

(١) في الأصل: ولاحبارى.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « نحو: حبارى وسُمانى ولُبادَى...»

(٣) الاستدراك ٨٢ وفيه: « عُلاوَى ». وهو تحريف. والعلادى: الشديد من الإبل.

(٤) في الأصل: مفيدا.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/٢ : « وقالوا: عُلادَى نحو: حُبارى، فجعله فُعالى، وهو قليل ».

(٦) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « ويكون على...»

(٧) في الأصل: كيضى الذي، بالضاد، وكذا في المواضع التالية. وفي الاستدراك: « كيصىً منوّن للذي...».

(٨) الاستدراك ٨٣. وانظر التّكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

(٩) انظر الاستدراك ٨٣، التّكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

وقد قدّمنا أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف يحكم لها بحكم الأسماء[1].

« وقال بعضهم: هو (فُعلى) »[2]. وهذا خَلْفٌ؛ لأنّ « فُعلى » وألفها لغير التأنيث، لم تجئ في الاسم، ولا صفة، إلاّ ماجاء في « بُهماة »[3].

قال: « وعلى (تِفعّال) ولانعلمه جاء وصفا »[4].

أبوبكر: قد تقدم من قولنا: رجل تِلقّامة[5].

قال: وعلى « فِعّال » ولانعلمه جاء وصفا[6].

أبوبكر: « قالوا: رجلٌ دِنّابة، ودِنّامة، للقصير »[7].

---

(١) انظر الممتع ٨٨.

(٢) الاستدراك ٨٣. و لم أقف على القائل.

(٣) هذا الردّ ذكره الزبيدي ٨٣، ٨٤.

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ ونصّه: « ويكون على تفعال نحو: تِجفاف وتمثال وتلقاء وتبيان، ولانعلمه...»

(٥) الاستدراك ٨٥ بتصرف. قال السيرافي: « أما تلقامة، وتلعابة فقد ذكر سيبويه في باب المصادر تحمّلت تِحمّالا وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحمالة، ووزن تلقامة، وتلعابة: تِفعّالة، مثل: تحمّالة ». انظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ).

وقال ابن جنّي في الخصائص ١٨٧/٣، ١٨٨: « أمّا (تِلقّامة وتِلعّابة)، فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذَكَر في المصادر: تفعّلت تِفعّالا، نحو: تحمّلت تحمّالا، ومثله: تقرّبت تِقرّابا، ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تحمّالة، فإذا ذكر تِفعّالا فكأنه قد ذكره بالهاء؛ وذلك أن الهاء زائدة أبدا في تقدير الانفصال على غالب الأمر ». ثمّ أخذ يستدلّ على أنّ هذا الاستعمال عند العرب ليس من قبيل الوصف بالمصدر مثل: هذا رجل صوم، وأنّ الهاء للمبالغة، وإنما هو مثل: مررت بنسوةٍ أربعٍ، وصف غير متمكن.

وقد خالفه ابن عصفور في التعليل ووافقه في الهدف فقال في الممتع ١٣٠،١٢٩: « فأما قولهم: رجلٌ تِلقامة، وتِلعابة، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ تِلقاما، وتِلعابا مصدران، فوصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة ».

(٦) الكتاب ٣٢١/٢.

(٧) الاستدراك ٨٥ وفيه: « رجل دنّامة للقصير ودنابة ». ودنابة عن الفراء في الغريب المصنف ٦٠/١. قال ابن عصفور في الممتع ٩٩: « فأما قولهم: رجل دِنّابة، فهو من الوصف بالاسم؛ إذ لم يطابق

=

قال: « ويكون على (فِعْلان) اسما »[1].

أبوبكر: « قد جاء صفة قالوا: جمل عِليان، وناقة عِليان، أي: طويلة »[2].

« ويكون على (فِعِلاّن) في الاسم، نحو (فِرِكّان، وعِرِفّان)، ولانعلمه جاء وصفا »[3].

أبوبكر: « قالوا: رجلٌ كِلِمَّانيّ، جيّد الكلام. عن الفراء »[4].

يمكن من تعابير النَّسب أن يكون فلذلك لم يذكره[5] الإمام في أصول الأبنية.

« ويكون على (مَفْعِلّى) قالوا: مَرْعِزَّى »[6].

أبوبكر: هكذا[7] وقع هذا الحرف، وأنا أحسبه « مَرْعِزَاء » على مثال

موصوفه ».

(١) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٢) الاستدراك ٨٧ وفيه: « رجل عليان ». قال ابن عصفور في الممتع١٢٣: « فأما قولهم: رجل عِليان، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد قالوا: ناقة عِليان، فوصفوا به الناقة، ولم يدخلوا التاء. ومذهبنا أنّ الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء ». وهذا أيضا مذهب المؤلف، وقد ذكره قبل قليل، واكتفى بذكره هناك.

(٣) الكتاب ٣٢٤/٢.

(٤) الاستدراك ٨٩ وفيه: « قد جاء: رجل...»

(٥) في الأصل: لم يذكر.

(٦) في الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥: « ويكون على مَفْعِلّى نحو: مَرْعِزّى، وهو صفة. ويكون على مِفْعِلّى، قالو: مِرْعِزّى، وهو اسم ». وقد ذكر قبله بقليل في الصفحة نفسها مَرْعِزّاء، فقال: « ويكون على مَفْعِلاّء قالوا: مرْعِزّاء، وهو قليل ». وهذا الأخير هو المقصود، وبناء على كلام الزُبيدي الآتي فهو في نسخته مقصور، ولذا قال تكرر، وردّ عليه المؤلف بأنه لم يقع في النسخ إلاّ ممدودا. والمؤلف في هذه المسألة لم ينقل كلام سيبويه من كتابه كما يظهر، إنما نقله من كتاب الاستدراك، ولهذا أورد الكلمة مقصورة كما ذكرها الزبيدي.

(٧) في الأصل: هذا.

« مَفْعِلاَء » لأنّ « مَرْعِزّى » قد تكرر.

قلت: ليس لتكرُّر هذا فقط يقال، بل كان يكون خَلْفا؛ لأنه ذكره فيما الألف فيه خامسة، و« المرعزّى » هي فيه سادسة. على أنه لم يقع في النسخ إلاّ « مَرعِزَاء »، ممدودا[1]، لكنه كذا رواه هو.

ويكون على « مِفْعِلّى » في الاسم « مِرْعِزّى »[2].

قال أبوبكر: « قد جاء صفة، قالوا: رجلٌ مِرْقِدّى، للكثير الرقاد »[3].

قال المؤلّف: وحكى ابن القوطيّة[4] في المقصور والممدود: رجلٌ مِرْقِدّى، يرقدُّ في الأمور، أي: يسرع[5]. وأنشد / أبوعبيدة: [٥٠ب]

فظَلَّ يَرقَدُّ من النَّشاطِ كالبربريِّ لَجَّ في انخِراطِ[6]

قلت: والمِرْعِزُّ و[المِرْعِزّى][7] والمَرْعِزّى[8] والمِرْعِزَاء والمَرْعِزَاء. قال أبوبكر:

---

(١) في الأصل: ممدود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢ بتصرف.

(٣) الاستدراك ٩١.

(٤) في الأصل: القطرية. وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم [ت: ٣٦٧هـ] والقوطيّة أم إبراهيم جدّ أبيه، واسمها سارة بنت المقتدر، وجدها أحد ملوك القوط، سكان الأندلس قبل دخول الإسلام. أخذ عن ابن الأغبس وقاسم بن أصبغ، وغيرهما، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة. له تصاريف الأفعال، المقصور والممدود، شرح رسالة أدب الكاتب، وغيرها. انظر بغية الملتمس ١٠٢، إشارة التعيين ٣٢٨، بغية الوعاة ١٩٨/١.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١٢٤٥، المقصور والممدود للقالي ٢٩٩. وذُكر في اللسان (رقد) المعنيان لمرقدى.

(٦) للعجّاج يصف ثورا. انظر الديوان ٢٥٣، اللسان (رقد، خرط). قال ابن عصفور في الممتع ١٢٩: « فأما قولهم: رجلٌ مِرْقِدّى، فمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنها غير مطابقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكّر، وهي مؤنثة بالألف، وقد تقدّم أنّ الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلايثبت بها مِفْعِلّى في الصفات ». وقد ذكر المؤلف هذا قبل قليل في فِعْلَى.

(٧) موضعه مخروم، وأثبته من اللسان (رعز).

(٨) في الأصل: والمرعزاء. والمثبت من اللسان (رعز).

« و(المِرْعِزّى): معروف. وجاء به سيبويه للاسم والصفة، ولا أعلمه صـــفة، إلاّ أن يكون معناه اللّين من الصّوف »[1].

(١) في الأصل: الصرف. انظر الاستدراك ١١٤. وفي اللسان (رعز): « وجعل سيبويه المِرْعِزّى صـــفة، عنى به اللّين من الصّوف ».

المستدركات من الأبنية[1]

« (فُنْعال)، قالوا: عُنْظاب، لضرب من الجراد[2].

و(تِفعَّالة)، قالوا: تِلقّاعة، للرجل الكثير الكلام، وتِلعّابة، للكثير اللعب، وتِكلاّمة، للكثير الكلام جيّده. عن الفراء[3].

و(تُفاعِل)، قالوا: جملٌ تُرامِز، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويترل »[4].

وهذا ينبغي أن يكون « فعالِلا »؛ لأنّ التاء لايحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، ولو كانت بالعكس لانبغى هنا ألاّ يستدركَ، ويقدّرُ أبداً؛ لعدم البنية، وكان ينبغي أن يحكم بالزيادة[5].

---

(١) سينقل المؤلف المستدركات الآتية من كتاب الاستدراك للزبيدي. قال ابن جنّي في الخصائص ١٨٨/٣: « وعلى الجملة فإنّ الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتؤمِّلت حقَّ تأمّلها، فإنها- إلاّ مالابال به- ساقطة عن صاحب الكتاب؛ وذلك أنها على أضرب: فمنها ماليس قائله فصيحا عنده. ومنها مالم يسمع إلاّ في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا مايحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله...ومنها ماهو لازم له. على أنّا قد قلنا في ذلك، ودللنا على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ماهذا قدره، وهذه حال محصوله ». وسيأتي كلام المؤلف على كثير مما سيذكره بعد، وهناك مزيد من التفصيل والتوثيق.

(٢) في الأصل: الحراج. والتصويب من الاستدراك ٩٢.

(٣) مرّ التعليق على هذه المسألة قبل قليل في ٣٢٤، وسيوجهه المؤلف في ٣٣٤.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢. وانظر في ترامز ومعناه كتاب الألفاظ ٣٤.

(٥) يقول: إذا كانت التاء زائدة، لانعدّه بناء جديدا في الأسماء، فيكون مما يستدرك على سيبويه، ولكن نقدّره، والتقدير هنا أن نجعله فعلا سمّي به. والقول بأن التاء زائدة مذهب ابن السراج. والمذهب الذي ذكره المؤلف أولا وهو كون ترامز فعالِلا مذهب ابن جنّي. وعلى هذا فالمذاهب ثلاثة: الأول: التاء زائدة، والمثال مستدرك على سيبويه. الثاني التاء زائدة، لكنه منقول من فعل، فليس بمستدرك. الثالث: =

« و(فَعَوْلَى)، قالوا: عَدَوْلَى، اسم موضع[1].

و(فاعَوْلَى)، قالوا: بادَوْلى، اسم موضع[2].

و(فُعَانل)، [قالوا: فُرَانِس][3] للرجل الشديد الماضي »[4].

فهو على هذا من الفَرْس، كما قال الإمام في « فِرناس »[5].

« و(فُعُلاّن)، قالوا: قُمُدّان، للطويل، وامرأة قُمُدّانة[6].

و(فُعَلايا)، قالوا: بُرَحايا[7].

التاء أصلية، وليس بمستدرك. انظر الخصائص ١٩٧/٣، اللسان (رمز)، خزانة الأدب ٣٨/٨، ٣٩.

(١) قال البكري: « وذكره سيبويه فيما جاء من الأسماء على مثال فعولى. وزعم الخليل أنه موضع كانت تنسب إليه السفن، فأميت اسمه ». فإن صح هذا، فالمثال ليس بفائت، ولاحاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (عدولى).

(٢) قال البكري: « على مثال فاعولى، ذكره سيبويه ». فإن صحّ فالمثال ليس بفائت، ولاحاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (بادولى).

(٣) تكملة من الاستدراك ٩٢ يلتئم بها الكلام. وفيه: « قرانس » كذا بالقاف، ولم أقف عليه. انظر الخصائص ١٩١/٣، الممتع ١١٧، اللسان (فرس). وتفسير المؤلف يدل على ما أثبته.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢.

(٥) في الأصل: فرانس. ويحتمل فرائس، وغير ذلك؛ لأنّ النون لم تنقط. وماأثبته الصواب إن شاء الله؛ فهو الذي ذكره سيبويه ٣٢٣/٢. وفي اللسان (فرس): « وفِرناس، مثل الفِرصاد: من أسماء الأسد، مأخوذ من الفرس، وهو دقّ العنق... أسدٌ فُرانس كفِرناس: فُعانل، من الفرس ». وفي النوادر ٤٠٠: « الفرانس: الذي يفترس كلّ شيء من شدته ».

(٦) في الأصل: يمدان للطويل وامرأة يمدونة. وسيعيده بعد قليل مصححا. وانظر كتاب الألفاظ ٢١٢.

(٧) قال القالي: « وأنشد ابن الأنباري في بيت ابن مقبل:

رعت برحايا في السنين وعادةٌ لها بُرحايا كل شعبان تُخرفُ

وبرحايا على مثال فُعَلايا وهو نادرٌ شاذ؛ لأن الأصمعي وغيره روى: مرحيًا، على فعليًا، فلذلك ألغيناه ». المقصور والممدود ١١. وقد ذكر سيبويه ٣٢٥/٢ مرحيّا، والعجب أن القالي لم ينبه على ذلك، وهو من رواة كتابه. وذكر البكري البيت في مرحيّا: اسم موضع في شقّ الحجاز، وقال: « ورواه غير =

و(فِعَالاء)، قالوا: القِصَاصاء. عن ابن دريد[1] .

و(فُنَاعل)، قالوا: حِمارٌ كُنادِر، وكُدُرٌّ، وكُنْدُرٌّ، للغليظ. عن أبي حاتم[2].

و(نِفْعِلاء، ونِفْعَال)، قالوا: رجلٌ نِفْرِجاء، ونِفْراج[3]، للذي يكشف فرجه. عن أبي زيد.

و(فِعِّيلاء)، قالوا: الفِخِّيراء، والخِصِّيصاء، بالمدّ[4]، يعنون: الفخر والاختصاص.

و(فَعْلُولاء) بالمدّ، قالوا: هم في مَعْكُوكاء، وبَعْكُوكاء، للجلبة[5] والشّرّ.

و(فَعْلُولَى) بالقصر، قالوا: أمرهم فَوْضُوضَى، أي: يتفاوضون فيه[6].

و(فُعَّيْلاء)، قالوا: هو عالمٌ بدُخَيَّلائك، أي: بباطن أمرك[7].

الأصمعي: مرحايا، بألف بين الحاء والياء، والياء مخففة ». معجم ما استعجم (مرحيا).

(١) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٠.

(٢) انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من البنية ١١٨. وانظر الغريب المصنف ٦١/١، ٦٢، كتاب الألفاظ ١٦٣، المنتخب ١٠٩.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ١٢٩. وقد جعل أبوعليّ القالي نفرجاء في المقصور والممدود٤٥٨ فعلاء، وقال: « وإنّما جعلناه فعلاء؛ لأنّه ليس في الكلام نفعلاء، ولثبوت النون في هذه اللغات كلها ».

(٤) ورويت بالقصر. وممّا روي من ذلك بالقصر والمدّ: زِلّيلى، ومِكّيثى، وحِثّيثى. وقد جعل أبو عليّ القالي المدّ في هذا كلّه شاذّاً نادراً. انظر المقصور والممدود ٣٠٢، ٣٠٤. وفي المنقوص والممدود للفراء ١٦: « وزعم الكسائي أنه سمع مايفعل هذا إلاّ خصيصاء القوم... قال الفراء: لم يُسمع أحد من العرب يمدّ شيئاً من هذا، ولم يُجزْ ».

(٥) حرفت الكلمة في الأصل. انظر الإبدال لابن السكيت ٧٦.

(٦) رواها القالي عن اللحياني، وذكر فيها المد أيضا، وذكر ابن سيده أنها فوعولى. انظر المقصور والممدود ٤١١. انظر المخصص ٩٦/١٥.

(٧) قال القالي: « ولانعلم غيره ». المقصور والممدود ٣٠٣. وقال أبوحيان: « وزاد بعضهم: غُمّيضاء وكُمّيلاء ». ارتشاف الضرب ١٢٠ (رجب).

و(مُفْعُلان)، قالوا: مُسْحُلان، اسم موضع[1]، وشابٌّ مُسْحُلان، صفة، أي: حسن القوام.

و(فَعْلَوَى)، قالوا: الهَرْنَوَى[2]، وهو نبت.

و(فَعَّلان)، يقال: هم في كَوَّفان، أي: في أمر شديد. عن أبي عمرو[3]، قال:

فما أُضحِي وما أَمسيتُ إلاّ وإنّي منكمُ في كَوَّفانِ[4]

و(فِيْعِلاء)، قالوا: الدِّيكِساء[5]، للقطعة[6] من النّعم.

و(فَيْعَلاء) أيضا، قالوا: الدَّيْكَساء[7].

و(فِعَلْناة)، قالوا: خِلَفْناة، للخلاف »[8].

وقال الشيخ أبوعلي: قد ذكره الإمام في التصغير العِوضيّ[9].

---

(١) هو واد من أودية أُوْد، وأود ببلاد بني مازن، وقيل يربوع، وقيل بحذاء اليمامة. انظر معجم ما استعجم (أود، مسحلان)

(٢) في الأصل: البهروى. وقد ذكر ابن عصفور أن الهرنوى فعللى كالقهقرى؛ لاطّراد مجيء الواو أصلا في المضعّف الرباعي، رغم قلتها في غير المضعف؛ ولأن فعلوى بناء لم يثبت. انظر الممتع ١٢٤.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٦٣.

(٤) اللسان (كوف). قال ابن عصفور في الممتع ١٣٧: « فأما قولهم: هم في كوّفان، فليس فيه دليل على إثبات فَعَّلان؛ لاحتمال أن يكون فوعلان كحوفزان ».

(٥) جعله مع مابعده ابنُ عصفور في الممتع ١٣٦ فِعْلِلاء وفَعْلَلاء كطِرمساء وحَرملاء، والياء أصل كياء يستعور، و لم يجعل الياء زائدة؛ لأنّ فِيعِلاء وفَيْعَلاء بناءان لم يثبتا.

(٦) في الأصل: للقطيعة.

(٧) بعده في الاستدراك ٩٤: « لغة ».

(٨) انظر الاستدراك ٩٢-٩٤.

(٩) في الأصل: العرضي. لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. و لم أقف على خلفناة فيما عوض فيه من المحذوف، ولافي غيره من التصغير. إلاّ أنّ سيبويه ذكر شيئا قريبا من ذلك، قال ٢/١١٨: « فإنما هذه الواو كنون عِرَضْنة؛ ألاترى أنّك كنت لاتحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، و لم يكن ليلزمها حذفٌ كما يلزم ذلك نون عِرَضْنَى لو مددت ». وقد ذكر سيبويه خِلَفْنَة ٢/٣٥٠، ٤٠٣، قال ابن =

« و(تَفْعَلاء)، قالوا: هو يمشي التَّرْكضاء، وهي مشية تبختر »[1].

قال المؤلف: أذكر هنا ماوجّهت عليه الفوائت[2] التي ذكرت هنا:

أما « حَبَنْطأُ » فقيل: يحتمل أن تكون الهمزة بدلا من ألف « حَبَنْطَى »، كما قالوا: في « أَفْعَى »: أَفْعَأ[3].

[وأمّا « ضُنْأَك »][4] كـ« عُنْظَب »، ولايكون « فُعْأَل »، وإن كان في معنى «ضِناك » لأنّ « فُعْأَلا » لم يثبت، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، ويتقاربان في اللفظ، والأصول مختلفة، نحو « سَبِط، وسِبَطْر »، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم[5].

وقال الخطّابي[6]: « ضُنْأك » على وزن « فُعْأَل »، رجل ضُنْأك، وامرأة ضنأكة، في معنى « ضِناك » للكثير اللحم، وامرأة ضِناك[7]. قال الخطّابي: وأنشد الفرّاء في « ضِناك »:

عصفور: « وكذلك (خِلَفْناة): فِعَلناة، إلاّ أنّه ليس ببناء أصليّ؛ لأنّهم قد قالوا: خِلفنة، فيمكن أن يكون هذا مُشبعا منه، وهو أولى من إثبات بناء لم يستقرّ ». الممتع ١٢٦.

(١) الاستدراك ٩٤. وقال ابن عصفور: « ولم يسمع غيره ». الممتع ١٣٣.

(٢) لم تنقط في الأصل، وبدل الواو راء فيه.

(٣) يريد: في الوقف، ثمّ أجري الوصل مجرى الوقف. انظر الممتع ١٠٤.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) انظر الممتع ٨٥ فاللفظ يكاد يكون متطابقا. وقال أبوحيان: « وفعأل ضنأك، لغة في ضناك، وقيل وزنه فُنعل كعنظب ». ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب).

(٦) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب رضي الله عنه [٣١٩، ٣٨٨هـ] أخذ عن أبي عمر الزاهد وآخرين، وروى عنه الحاكم وغيره. من تصانيفه: شرح البخاري، غريب الحديث، إصلاح غلط المحدثين وغيرها. انظر بغية الوعاة ٥٤٦/١، ٥٤٧، هدية العارفين ٦٨/١.

(٧) في الأصل: والمرأة ضناكة. والتصويب من استشهاده الآتي، واللسان (ضنك).

لعمـــري لأعـــــــرابيّةٌ بدويَّةٌ تظلُّ بسجْفَي بَيْتِها الرِّيحُ تَخفِقُ

أحـــبُّ إلينا من ضِـــناكٍ ضِفنَّةٍ إذا فترتْ عنها المراوح تَعْـــرقُ[1]

وأما « الأُرْبُعاء » فقد يحتمل أن يكون « فُعْلُلاء » ولاتجعل همزته زائـــدة، وإن كانت في موضع تكثر فيه زيادتها، وتكون كـــ« قُرْفُصاء »[2].

وأما « أَلَنْجُوج » فقد نقل أنه[3] عجميّ فلا يثبت به مثال[4].

وأمّا / [عُنْظَاب][5] فيحتمل أن يكون إشباعا للفتحة من « عُنْظَـــب » كمـــا [٥١أ] جاء في قوله:

أعوذُ باللهِ من العَقْـــــرَابِ[6]

وكما جاء:

... ... من القَسْطَال[7]

---

(١) في الأصل: ضناك صفية. والبتان من أربعة أبيات للفرزدق في ديوانه ٥٥/١ يقولها في امرأته النـــوار، وهما مع ثالث في الحيوان ١٦١/٧ لرجل من بني نمير، قالها في امرأته وكانت حضريّة.

(٢) انظر الممتع ١٣٤ واللفظ متقارب جدّا.

(٣) « أنه » محرف في الأصل.

(٤) انظر الممتع ١٢٧.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف والباء. وقد ذكر الزبيدي هذا الوزن في الزيادات إلاّ أنه لم يمـــرّ قبل فيما نقله المؤلف عنه في هذا الباب.

(٦) في الأصل: العقارب. وبعده:

الشّائلاتِ عُقَـــــدَ الأذنابِ

وهو في عبث الوليد ١٥٦، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١٢١/١، ٥٥٧/٢، ضرائر الشّعر له ٣٣، مغني اللبيب ٤٨٧، اللسان (سبسب)، التكملة والذيل والصلة للزَبيدي (عقرب).

(٧) يعني قول أوس بن حجر:

ولنعمَ مأوى المستضيف إذا دعا والخيلُ خارجـــةٌ من القَسطالِ

انظر الديوان ١٠٨، الخصائص ٢١٣/٣، الصحاح (قسطل)، الاقتضاب ٣٣٠/٢، إيضاح شـــواهد الإيضاح ٣٨٣، اللسان (قسطل). والبيت في رثاء رجل يدعى أبا دليجة.

حكى اللغويّون: عُنْظَب، وعُنْظُب، وعُنْظَاب[1]، وعُنْظُوب-ويكون توجيهُه على الإشباع لـ« عُنْظُب »- والعُنْظَباء: الجراد الضخم. وقيل: هو ذكر الجراد[2].

وأمّا « تِلقَّاعة » وبابه فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ « تِلقّاماً، وتِلعّاباً » مصدران وصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة، وكذلك « رجلٌ تِلقَّاعة، وتِكلاّمة ».

وأمّا « (تُرَامِز)[3] فإنه (فُعالِل) كـ(عُلابِط)، ولاينبغي أن يجعل (تُفاعِلا) من الرَّمْز[4]؛ لأنّ ذلك بناءٌ لم يثبت، ولاله اشتقاق يشهد[5] لذلك »[6]. قال[7] أبوزيد: هو الجمل القويّ الشديد، وأنشد:

إذا أردتَ طلبَ المفـــــاوِزِ ... فاعمِـــدْ لكـــلِّ بازلٍ تُرامِزِ[8]

وأمّا « تُماضِر » فذهب بعضهم إلى أنه « تُفاعِـــل »، وأنـــه فِعْـــلٌ منقـــولٌ كـــ« يزيد[9] وتغلِب ». ولاحاجة به إلى ذلك، بل « تُماضِر » رباعي، وتـــاؤه فـــاء كـــ« تُرامز ». فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله:

حَيُّوا تُماضرَ واربَعُوا صحبي ... وقِفـــوا فإنّ وقوفكمْ حَسْبي[10]

---

(١) وروى اللحياني الكسر فيه. انظر اللسان (عظب).

(٢) انظر المقصور والممدود للقالي ٤٨٨.

(٣) في الأصل: ترامزا.

(٤) وهو مذهب ابن السراج كما في الخصائص ١٩٧/٣.

(٥) في الأصل: ويشهد.

(٦) النّص في الممتع ٩٦. وانظر الخصائص ١٩٧/٣.

(٧) النّص الآتي في الخصائص ١٩٧، ١٩٨ باختلاف يسير.

(٨) لإهاب بن عمير. انظر جمهرة اللغة ١١٥٠، ١٢١١، شرح السيرافي ٤٣٤/٦ (خ)، تهـذيب اللغـة ٢٠٦/١٣، اللسان (ترمز، لزز).

(٩) في الأصل: كزيد. والتصويب من الخصائص ١٩٧/٣ والكلام منقول عنه بتصرف يسير.

(١٠) في الأصل: ... واربعوا ضحيً...وقوفكم حسب. والبيت لدريد بـــن الصـــمة في ديوانـــه ٤٣، الوحشيات ٢٠٥، الشعر والشعراء ٢١٣، أمالي القالي ١٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٤. وروايـــة =

فليس بشيء؛ لأنّ « تُماضِر » علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة[1].

وإنما مُنِع الصّرف لاجتماع التّعريف والتّأنيث، كامرأة سمّيتها بـ « عُذافر »[2].

وأما « عَدَوْلى »، وهي قرية بالبحرين، والعدوليُّ من السفن المنسوبُ إليها[3].

وشجرٌ عدوليّ: قديم، وأنشد عليه:

عليها عَدَوْلِيُّ الهَشِيمِ وصَامِلُهْ[4]

ويروى: عَدَاميل الهشيم[5]، يعني: القديم أيضا.

فقال الفارسي: أصلها « عَدَوْلىً »، وإنما تُرك صرفه لأنه جعل اسم بقعة.

وقال غيره: لم يسمع في أشعارهم « عدولىً » مصروفا[6].

قال صالح بن محمّد: وجدت[7] لابن جنّي في التنبيه: « هي في الظاهر ذاهبة

الوحشيات: « حيوا أمامة ». وليس الشاهد فيها.

(١) في الأصل: الشاعر. والتصويب من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) انتهى النّقل من الخصائص.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٩. وعن الأصمعي أنها منسوبة إلى قوم كانوا يتزلون هجر. وعن ابن الكلبي أنهم ليسوا من ربيعة ولامضر ولامن اليمن، بل هم أمة على حدة. وعن أحمد بن عُبيد أنها جزيرة بالبحر أسفل من أوال- أكبر جزر دولة البحرين- وأوال أسفل من عمان؛ فهي اليوم شمال دولة البحرين. وقيل منسوبة إلى رجل كان يتّخذ السفين اسمه عَدَوْل. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، التكملة والذيل والصلة للصغاني (عدل).

(٤) صدره:

ترى جازِرَيه يُرْعَدانِ ونارُهُ

وهولزينب بنت الطَّثْريّ، من أبياتٍ ترثي بها أخاها يزيد. انظر الحماسة ٥١٦/١، البيان والتبين ٢١٦/١، الأمالي ٩٧/٢، شرح ديوان الحماسة ١٠٤٩، المحكم ١٢/٢، اللسان (صمل، عدل، عدمل).

(٥) انظر الصحاح (عدمل)، اللسان (عدمل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢، المخصص ٢٠٨/١٤، ٢٠٩، اللسان (عدل). وسيأتي للفارسي قول آخر ٤٦٢.

(٧) في الأصل: وحدث.

على أمثلة الكتاب[1]، ووجه سقوطه عندي: أن يكون أراد (عَدَوْلَل)[2]، ثمّ أبدل الثاني من المثلين ياء، ثمّ أبدل الياء ألفا، فصارت (عدولى) »[3] انتهى كلامه. وهو توجيهٌ حسنٌ سهلٌ.

فأمّا قول نَهْشَل بن حَرّيّ[4]:

فلاتأمنِ النَّوكى وإن كان دارُهمْ ... وراءَ عَدَوْلاتٍ وكنتَ بِقيْصَرا[5]

فقيل: إنه أنّث بالهاء للضرورة، وهذا يؤنِسُ بقول الفارسيّ. وأما ابن الأعرابيّ فقال: هي موضع، وذهب إلى أنّ الهاء فيها وضْعٌ، لا أنه أراد « عَدَوْلى ». ونظيره قولهم: قَهْوَباة، للنَّصْل العريض[6]. فهما « فَعولل »[7] كـ« فَدَوْكَس »، و« فَعَلّل » كـ« سفرجل »، والواو أصلٌ في بنات الأربعة، نحو « وَرَنْتَل »؛ لأنّك إن لم تفعل ذلك، وجعلت[8] الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود[9].

---

(١) نقلت قبل قليل كلام البكري أن سيبويه ذكرها، فانظر كلامه.

(٢) وانظر ارتشاف الضرب ٩٤ (جب).

(٣) التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ١٣١أ (خ). وجعله ابن عصفور في الممتع ١٠٣ فعولل، قال: « وحرف العلّة أصلٌ في بنات الأربعة، نحو: ورنتل؛ لأنّك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للعلميّة والتّأنيث ». وانظر ٤٦١-٤٦٣ تفصيلا آخر أعاد فيه كلام ابن جنّي. وانظر المخصص ٢٠٨/١٥ فقد أطال الكلام على هذه المسألة.

(٤) نهشل بن حرّيّ بن ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن، أحد بني نهشل بن دارم. شاعر شريف مذكور، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وأبوه شاعر مذكور، وأجداده المذكورون في نسبه مشهورو الذكر ومنهم الفارس والشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢.

(٥) المحكم ١٢/٢، اللسان (عدل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢.

(٧) في الأصل: فعول. والتصويب من الممتع ١٠٣.

(٨) في الأصل: جعلت، بلا واو. والمثبت من الممتع ١٠٣.

(٩) انظر الممتع ١٠٣.

فأمّا « حَبَوْنَى »[1] في المكان[2] « فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الأصل، فسمّي بها »[3].

ويحتمل « بادَوْلَى » أن يحمل على أنّ الألف نشأت عن فتحة الياء، ويكون توجيهها مثل[4] توجيه « عَدَولى »[5].

قال ابن جنّي -رحمه الله- في الخصائص: « أما (فُرانِس) فلعمري إنه لم يذكره، وظاهر أمره أنه (فُعانِل)[6] من لفظ الفَرْس[7]، قال:

أأنْ رأتْ أسدا فُرانِسا آلوجهَ كرها والجبين عابسا[8]

قال بعض النحويين[9]: لقائل أن يقول: إنه « فُعالِل » كـ« عُلابِط ».

وأمّا « قُمُدّان » فيمكن أن يكون أصله « قُمُدان » خفيفا، على وزن « سُلُطَان »، وشدد كما يشدد أواخر / الأسماء لأنها آخر؛ لأنّ الألف والنون يجريان [٥١ب] مجرى تاء التأنيث، ولذلك إنما يُصغَّر من [الاسم][10] الذي يكونان فيه صدرُه، كما أنه لايُصغّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلاّ صدره.

---

(١) محرف في الأصل.

(٢) في الممتع ١٠٣: « في اسم المكان ».

(٣) الممتع ١٠٣، ١٠٤ وفيه: « فسمّي به ». وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٠. وسيأتي لأبي علي الفارسي في ٤٦١-٤٦٣ زيادة تخريج، وكلام أوسع.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) أي: أنها مثلها؛ إذ يكون أصلها: بدولى. وقد نقلت قبل قليل كلام البكري في أن سيبويه ذكرها، فانظره.

(٦) في الأصل: فعايل.

(٧) يؤيده قول أبي زيد: « الفرانس: الذي يفترس كل شيء من شدته ». النوادر ٤٠٠.

(٨) الخصائص ١٩١/٣. والبيتان في النوادر لأبي زيد ٤٠٠، النوادر لأبي مسحل ٤٧٧/٢.

(٩) لم أقف على من يقول بما سيأتي.

(١٠) موضعه مخروم.

فإن قلت: إنما تفعل العرب ذلك في الوقف!

قلت: يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف.

و« بُرَحايا » فائت، يقال: البُرَحاء للشديدة، وخصّ بعضهم به شدّة الحمّى، و« بُرَحايا » في هذا المعنى[1].

وأما « كُنادِر » « فُعَالِل » كـ« عُذافِر »، فيكون موافقا لـ« كُدُرّ » في المعنى، مقاربا له في اللفظ، مخالفا له في الأصول كـ« سَبِط وسِبَطْر »، وهذا أولى من إثبات « فُناعل »؛ لأنه لم يستقرّ[2].

وأمّا « نِفْراج » فـ« فِعْلال » كـ« سِرْداح »، وكذلك « نِفْرِجاء » « فِعْلِلاء »[3] كـ« طِرِمساء ».

قال المؤلف: وأكثر هذه التوجيهات بعيدة[4] ضعيفة، ولولا الاتّباع لهذه الصِّناعة ماعرّجت عليها، وإن كان فيها تخريجٌ وارتياضٌ للطالب معطٍ[5] ملكةً للقارىء لهذه الصّناعة. والحامل عندي للنحويين على توجيه[6] هذه الفوائت التّعصُّبُ لسيبويه والأنفةُ من أن يكون يفوته معرفةُ بناءٍ من أبنية العربيّة حتّى لا يعرفه. وهذا تعصّب كثير، ومجاوزة في التعظيم؛ والاقتصادُ والإنصافُ يصل معهما من التعظيم في حقّ سيبويه مايستحقّه؛ إذ الإحاطة متعذّرةٌ ممتنعةٌ على القوى البشريّة، وحسبك تعظيما له أن يكون علماءُ العربيّة بجلّهم على سدّة البحث

---

(١) انظر المحكم ٢٤٣/٣.

(٢) النّص في الممتع ١١٤ إلاّ قوله: مقاربا له في اللفظ. فلعلّه ساقط من الممتع.

(٣) انظرالممتع ١٠٩، ١٣٦، ارتشاف الضرب (١٠٩ (رجب). وسيأتي الكلام عليهما وعلى نفرج، ونفرجة، وسيرتضي المؤلف أنها مما زيد فيه النون.

(٤) في الأصل: كلها بعيدة.

(٥) في الأصل: تخريجا وارتياضا للطلب معطيا.

(٦) في الأصل: على توجيهه.

والتفتيش لم يجدوا من الفوائت إلاّ قدرا يسيرا محصورا في عدد قليل.

قال أبوبكر[1] قال أبوالفتح[2]: « وحدّثنا أبوعليّ عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجلٌ أَفْرَج، وفُرُج[3]، وهو الذي [لا][4] يكتم السّر، وهو الذي[5] يكشف عن فرجه ». انتهى. و« نِفْرِجة القلب » إذا كان جبانا غير ذي جلادة ولاحزم، « ومَثَلُه (نِفْعِلة)، قال الرّاجز:

نِفْرِجةُ القلب [قليل] مالنِّيلْ يُلْقَى عليه النَّيْدُلانُ باللّيلْ[6]

النَّيْدُلانُ: الذي يقال له الكابُوس »[7].

قال المؤلّف: الذي قاله ابنُ جنّي؛ لأنّ كُراعا قد حكى[8]: نِفْرِجا، ونِفْرِجة، [ونِفْرِجاء][9] ونِفْراجا. وكلّه الجبان[10]، واشتقاقه من فَرِج، كأنه لافؤاد له.

---

(١) لعلّه ابن طاهر. وعموما المؤلف يريد بالنقل الآتي عن ابن جني وتعليقه عليه أن يبين بُعْدَ تلك التوجيهات وضعفها، وأن يردّ كون نفراج ونفرجاء فعلال وفعللاء. وسيأتي ٣٤٧ نقل المؤلف عن الزبيدي أن نفرج نفعل، دون تعليق.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤.

(٣) في الأصل: فروج. والمثبت من سر صناعة الإعراب، مجمل اللغة ٧٢٠، اللسان (فرج). وليس في المجمل واللسان: أفرج، بعنى الذي لايحفظ السرّ، وإنما: فُرُج، وفِرْج. والأفرج فيهما: العظيم الأليتين لاتكادان تلتقيان. وفي اللسان: « رجل أفرج الثنايا وأفلج الثنايا، بمعنى واحد ».

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٤٤٤ يلتئم بها الكلام.

(٥) في سر صناعة الإعراب: « وهو أيضا الذي ».

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وحرف « النيدلان » فيه أيضا. والبيتان لحريث بن زيد الخيل. انظر التكملة ٥٤٧، المنصف ١٠٦/١، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩١، ٨٩٢، شرح الملوكي ١٤٨، الممتع ٢٢٨، اللسان (فرج، ندل). و: مالنيل: من النيل. ويروى: قليل النيل.

(٧) انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٤٤، ٤٤٥.

(٨) المنتخب ٥٣٨. وانظر المقصور والممدود للقالي ٤٥٨.

(٩) تكملة من المنتخب ٥٣٨.

(١٠) في الأصل: الحمار.

« وأما (الفِخّيراء، والخِصّيصاء)[1]، فهما بناءان ممدودان منه[2]، وإن كان مدّ المقصور شاذّاً عندنا لاينقاس في الضرائر، ولاغيرها »[3].

وأما « بَعْكُوكاء ومَعْكُوكاء »، ومعناه: الشّرّ والجلبة، قال ابن القوطيّة[4]: والأصلُ الميمُ والباء[5] مبدلة منها؛ إذ « مَعَك » مستعمل في الحروب، وغيرها[6].

وقال غيره: « معكوكاء »: مفعولاء، « والباء من (بعكوكاء) بدل من الميم على لغة بني مازن؛ فإنهم يبدلون من الميم باءً، إذا كانت أولا »[7].

وذكر ابن القوطية أنه يقال: الأمر بينهم فَوْضُوضاء، وفَيْضُوضاء [وفِيضِيضاء][8]، أي: يتفاوضون فيه.

وهذه ثلاثتها تقصر أيضا.

وأما بـ« دُخَيْلائك » فهو من مدّ المقصور، وإن كان شاذا كما قدّمنا[9].

وأما « مُسْحُلان » في اسم الموضع فقد يكون سمّي بتثنية « مُسْحُل » وإعراب النون، كما فعل في قوله:

---

(١) في الأصل: اوالخصيصاء.

(٢) المؤلف ينقل من الممتع ١٢٨ويبدأ النّص فيه بقوله: « وعلى فِعّيلى، ولم يجئ منه إلا اسما في المصادر، نحو: هجّيرى وقتّيبى. فأما الفخّيراء...». فالضمير عائد على فعّيلى.

(٣) انظر الممتع ١٢٨. وانظر المزهر ١٠١/٢. وأجاز الكوفيون وأبوالحسن الأخفش مدّ المقصور للضرورة، وللفراء من الكوفيين تفصيل في ذلك. انظر الإنصاف ٧٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨.

(٤) في الأصل: القرطية. وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: الياء. وكذا في الموضعين التاليين.

(٦) ومعنى هذا الكلام أن وزنها فعلولاء.

(٧) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦، الممتع ١٤٤، ١٤٥، ارتشاف الضرب ١٢١ (رجب).

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما سيأتي. انظر المقصور والممدود للقالي ٤١١.

(٩) يعني: كالكلام في فخّيراء وخصّيصاء.

ألا ياديار الحـــيِّ بالسُّبُعانِ[1]

ويحتمل أن يكون « فُعْلُلان » كـــ« عُقْرُبان »، والميم غير زائـــدة، وإن كـــان موضع زيادتها؛ لأنّ ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم[2].

وأما « الهَرْنَوَى » « فإنه (فَعْلَلَى)[3] كـــ(القَهْقَرَى)، والواو أصـــليّة في بنـــات الأربعة، مثلها في (وَرَنْتَـــل) شـــذوذا، وهـــذا أولى / [مـــن جعلـــها][4] زائـــدة، فتكون الكلمة (فَعْلَوَى)؛ لأنّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعّف باطّراد، وفي غير المضعَّف قليلا، فجعل الواو أصـــلا [أولى]؛ لذلك »[5]. [٥٢أ]

وأمّا « كَوَّفان » فيمكن أن يكون « فَوْعَلان » كـــ« حَوْفَزان »[6].

« وأمّا (الدِّيْكِساء، والدَّيْكَساء): ففِعْلِـــلاء، وفَعْلَـــلاء، كـــــ(طِرْمِســـاء، وحَرْمَلاء)، والياء أصل[7] في بنات الأربعة، كما هي في (يَسْـــتَعْوِر) أصـــلا، وهـــو خماسي، و لم تجعل الياء فيهما زائدة لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم »[8].

---

(١) عجزه:

أملّ عليهـــا بالبلـــى الملوانِ

وينسب إلى بن مقبل، وابن أحمر. انظر الكتاب ٣٢٢/٢، إصـــلاح المنطـــق ٣٩٤، أدب الكاتـــب ٤٨٣، الأصول ١٩٨/٣، الخصائص ٢٠٢/٣، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٤٠، شـــرح المفصـــل لابـــن يعيش ١٤٤/٥، المزهر ٥٥/٢.

(٢) انظر الممتع ١٤١، ارتشاف الضرب ١١٠ (رجب).

(٣) في الأصل: فعلل.

(٤) ذهب الخرم بأكثره.

(٥) انظر الممتع ١٢٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) انظر الممتع ١٣٧.

(٧) في الأصل: اصلا.

(٨) انظر الممتع ١٣٦ وفيه : « زائدة فيكون وزنهما فِعيلاء وفَيعلاء لأنهما...».

قال في زيادة الياء: على « فَنْعَليل » قالوا: خَنْشَليل[1].

قال أبوبكر: قد زعم في كتاب التصغير أنّها « فَعْلَليل »، وأنها رباعيّة؛ كونها أصل[2].

قلت: والذي ذكر في التصغير أظهر؛ لأنّ النون لايحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، فينبغي أن يقال: إنها كـ« عَرْطَليل »[3].

المستدركات من هذا النوع:

« (يَفْعَلّ)، قالوا: حَجَرٌ يَهْيَرّ، للصلب »[4].

قلت: قد ذكره بعدُ[5]، فاستدراكه خطأ.

« و(يَفَنْعُول)، قالوا: يَلَنْجُوج، للعود.

و(فِنْعِيلة)، قالوا: حِنْدِيرة، للحدقة، ومنه قالوا: عينٌ حَدْرَة[6]، وفِنْطِسة، لأنف الخنزير[7]، ولكلّ أنف عظيم.

(فَعلّين)، قالوا: رجل كِفِّرين، للخبيث[8].

و(فَعالين)، للواحد، قالوا: أتيتك كَراهين أن تغضب.

---

(١) الكتاب ٣٢٦/٢. وفي الأصل: فعنليل قالوا حشنليل.

(٢) الاستدراك ١١٨، ١١٩. وانظر الكتاب ١٢٠/٢.

(٣) في الأصل: كرطليل. انظر الممتع ١٥٩. والعرطليل: الطويل.

(٤) انظر الاستدراك ١١٩.

(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الاستدراك ١١٩: « قالوا حدرة ». والعين الحدرة: العظيمة، أو الغليظة الصلبة، الحادّة النظر. القاموس (حدر).

(٧) في الأصل: الانف الحرير.

(٨) في الاستدراك ١١٩: « وفعلين قالوا: رجل كفّرين وعفّرين للخبيث ».

وعلى (فِعَيْلة)، قالوا: قِدْرٌ وِئَيّة[1]، للبعيدة القعر. عن أبي زيد.

وعلى (فَوْعِيل)[2]، قالوا: صَوْليب[3]، للبذر على وجه الأرض.

و(فِعِّيل)، قالوا: رجلٌ قِسِّيب، للطويل.

و(فَوْعَليل)[4] قالوا: حمامة ذات صَوقَرِير[5] في صوتها.

و(مَفْعَلين)، قالوا: رجلٌ مَقْتَوين، للخادم.

و(يَفَعَّل)، قالوا: يَرَنَّأ، للحنّاء »[6].

قلت: قال كُراع: اليَهْيَرُّ[7]: صمغ الطلح. اليَهْيَرُّ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويَهْيَرَّى مقصور:

---

(١) في الاستدراك ١١٩: « وفِعيلة، قالوا: قدر وَأية ووِئيّة ». مع التنبيه على أنّ المحقق ضبط وأية بفتح الهمزة، والصواب سكونها كما في اللسان (وأى). هذا و لم أقف على وئية، بكسر ففتح فيما اطلعت عليه من كتب اللغة، وهي بهذا الضبط في الممتع ٨٧، والذي في كتب اللغة بفتح فكسر. وضبط في ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب) كما في كتب اللغة، ثمّ نقل المحقق كلام ابن عصفور، وضبط « وئية » فيه بفتح الواو وكسر الهمزة على ماجاء في كتب اللغة مع أنّ ابن عصفور يقول في آخره: « وليس بـ(فعيلة) لأنّ ذلك بناء غير موجود ». ولاأدري كيف يكون فَعِيلة بفتح الفاء وكسر العين بناء غير موجود، وإنما الصواب فِعَيْلة بكسر الفاء وفتح العين. فلعلّ صواب ضبطه في ارتشاف الضرب أن يكون بكسر الفاء وفتح العين؛ لغرابة أن يمثل أبوحيان لفعيلة بفتح الفاء وكسر العين بهذا المثال الغريب، ويترك غيره. والله اعلم.

(٢) في الاستدراك ١١٩: « وفوعيل ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: صوليت. وقد وقع بالتاء في الممتع ١٢٥. ولم أقف عليه. انظر تهذيب اللغة ١٩٦/١٢، التكملة والذيل والصلة للصغاني (صلب).

(٤) في الاستدراك ١١٩: « فوعنيل ». وهوخطأ.

(٥) في الأصل: خماسة ذات صوفربز. وفي الاستدراك: « صوفرير ». ولم أقف عليه. والمثبت من الممتع ١٤١، اللسان (صقر).

(٦) انظر الاستدراك ١١٩.

(٧) في الأصل: النهير.

الباطل[1].

ابن القوطيّة في المقصور والممدود: اليَرَنَّى، بفتح [أوله][2] وقصره: الحنّاء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرنَّأ.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليَرَنْأ، بالفتح والهمز[3].

وفيه: اليَلَنْجُوج، وأَلَنْجَوج[4]. وقد قال غيره: إنّ أَلَنْجُوجا، ويَلَنْجُوجا، أعجميّان[5].

ويقال: رجلٌ عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وعِفِرٌّ، والمرأة عِفْرَة: الخبيث المُنْكَر[6]. وليثٌ[7] عِفْرِية، وعُفارية، وعِفْرِيتٌ، وعَفَرْنَى، أي: عِفْر[8]، والعِفرِّين[9] مثله. ويقال: ليثٌ عِفرِّين: منسوبٌ إلى موضع. وليثٌ[10] عِفرِّين أيضا: دابّة مأْواها التُّراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هُيِّج رمى بالعَفَر صُعُدا[11]. والعَفَر: التّراب. من المجرّد[12].

---

(١) لم أقف في كتابيه المنتخب والمنجد إلاّ على المعنى الثاني. انظر المنتخب ٤٣٤، اللسان (هير).

(٢) تكملة يستقيم بها السياق. أخذتها من كلامه الآتي في لغة الضّمّ.

(٣) قال في المنتخب ٥٣٨: « ويقال للحنّاء: اليَرَنّى مقصور غير مهموز، واليُرنّأ مهموز مضموم الياء، واليَرنأ مفتوح الياء، ثلاث لغات ». وانظر أيضا ٢٥٢. وفي المقصور والممدود للقالي ٢٨٢: « وحكى الفراء: اليُرنّأ بضمّ الياء، واليُرنّى، على يُفعّل، بالهمز وترك الهمز ».

(٤) في الأصل: ألنجج. انظر الاستدراك ٦٧، ١١٩.

(٥) انظر الممتع ١٢٧.

(٦) في الأصل: السكر. انظر الغريب المصنف ٩١، المنتخب ٢٠٠، اللسان (عفر).

(٧) يقرأ في الأصل: وأنت، أو وأنث. انظر المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(٨) في الأصل: عبد. ولعلّ الصواب ماأثبته، إن شاء الله. والعفر: الشديد القويّ.

(٩) تقرأ في الأصل: والقعري.

(١٠) في الأصل: ولقب. والتصويب من المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(١١) في الأصل: صعد.

(١٢) الكلام من أوله موجودٌ في المنتخب ١٢٢، ٢٠٠، ٥٤٤.

قلت: أمّا « عِفِرِّين » فهو جمع في الأصل لـ« عِفِرّ » على وزن « طِمِرّ »، وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وكذلك « كفرّين »[1].

وأمّا « مَقْتَوِينٌ »[2] فإنه جمع « مَقْتَويّ »، على حذف ياءي النّسب، والأصل « مَقْتَوِيُّون »، فحُذِفت ياءا النّسب كما حذفتا[3] من أَعجمِين، ووصف المفرد بالجمع تعظيما، كما قالوا للضبع: حَضاجِرُ[4]، وجعل الإعراب في النون، كما قلنا في « عِفِرّين » وقد تفعل ذلك العرب بالجمع من غير أن يُسمَّى به، وعلى ذلك قوله:

ولقد وَلدتَ بنينَ صِدْقٍ سادةً ولأنتَ بعد اللهِ كنتَ السَّيِّدا[5]

فجعل الإعراب في نون « بنين »، وحذف التنوين من النون للإضافة.

وأما [كَراهِين][6] « فيمكن أن يكون جمع (كُرْهان)[7] كـ(غُفْران)، وإن لم ينطق به، ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها / بواحد (عَبادِيد، وشَماطِيط) »[8]. [٥٢ب]

وأما « صَوْقَرير » « فـ(فَعْلليل) كـ(عَرْطَليل)[9]، والواو أصل في [بنات]

---

(١) النّصّ في الممتع ١٣٧، ١٣٨ وحُذف منه، أو سقط، بعد قوله: وجعل الإعراب في النون، هذه العبارة: « وهذا أولى من أن يكون اسما مفردا في الأصل على وزن (فِعلّين)؛ لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات ».

(٢) الكلام على « مقتوين » في الممتع ١٤٣ باختلاف يسير. وانظر النّوادر ٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) في الأصل: حذفت. والمثبت من الممتع ١٤٣.

(٤) في الأصل: كما قالوا ضبع حضاجر. وهو خطأ، وإن أيّده ماقبله في الظاهر؛ لأنّ المؤلف يريد بالمثال: أنهم أوقعوا الجمع على المفرد، ولايريد أنّ حضاجر، صفة للضبع، ولايصح أن يعتقد هذا؛ لأن حضاجر اسم للضبع لاصفة. انظر أمالي ثعلب ٣٧٧، وجمهرة اللغة ١١٣٣، الصحاح (حضجر)، المنتخب ١٢٥، اللسان (حضجر)، القاموس (حضجر).

(٥) حرِّف « صدق » في الأصل. والبيت بالإضافة للممتع في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.

(٦) محرف في الأصل.

(٧) في الأصل: كُرمان.

(٨) انظر الممتع ١٣٩، ١٤٠.

(٩) في الأصل: كرطليل.

الأربعة »[1].

وأما « صَوْلِيت وحَوْلِيت » « فيمكن أن يكون الأصل فيهما (حِورِيتا وصِوْلِيتا)، على وزن (فِعْلِيت)، كـ(عِفْرِيت)، ثمّ فتحت الفاء تخفيفا، كما قالوا في (بُرْقُع): بُرْقَع »[2] ففتحوا.

قلت: ومحافظة أيضا على صحّة الواو. قال ابن جنّي في الخصائص[3]: « دخلت يوما على أبي عليّ الفارسيّ -رحمه الله- فحين رآني قال: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وماهو؟ قال: ماتقول في (حَوْلِيت)[4]؟ فخضنا فيه، فرأيناه خارجا عن الكتاب. وصانع أبوعليّ عنه بأن قال: إنه ليس من لغة بني نزار، فأقلّ الحَفْل به ».

لحاق النّون:

قال: وعلى « فِنْعَل »، فالاسم « جِنْدَب »[5].

قال أبوبكر: « قد جاء صفة، قالوا: لحية كِنْثَأَة، وقد كثّأت لحيته. عن أبي عُبيدة »[6].

قال أبوبكر[7]: « قد جاء من هذا الباب (فُعْلُنّة)، قالوا: سُمْعُنَّة نُظْرُنَّة.

---

(١) الممتع ١٤١. ومابين معقوفين مخروم في الأصل. وبعدهذا النص في الممتع: « وهذا أولى من جعلها زائدة فتكون الكلمة على وزن فوعليل؛ لأنّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم ».

(٢) انظر الممتع ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٣/٢٠٧.

(٤) في الأصل: حوريت.

(٥) الكتاب ٢/٣٢٦ بتصرف. والنصّ في الاستدراك ١٢٥ بدون « على ».

(٦) الاستدراك ١٢٥. وانظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب).

(٧) هذه أمثلة الزّيادة التي استدركها. انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

و(فِعْلِنّة)، قالوا: سِمْعِنّة ونِظْرِنّة، للكثيرة[1] النظر والاستماع.

و(فُنْعُول)، قالوا: عُنْظُوب، لضرب من الجراد.

و(فُعْنُول)، قالوا: ذُرْنُوح.

و(نَفْعِل)، قالوا: نَرْجِس. زعم المازنيّ -رحمه الله- أنّ نونه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلِل)[2].

و(فَعْلُون)، قالوا: زَيْتُون. وحكى بعضهم: أرض زَتَنَة، أي: ذات زيتون. فإن كان هذا صحيحا فهو « فَيْعُول »[3]. والأشبه أن يكون[اشتقاق][4] الزّيت والزّيتون واحدا.

و(نَفْوَعِل)، قالوا: جِرْو نَخْوَرِش، إذا خَرَشَ وخَدَشَ.

و[(نِفْعِل)، قالوا: رجل][5] نِفْرِج، ونِفْرِجة أيضا، للذي ينكشف فرجه. عن أبي زيد.

و(فَعَنَّل)، قالوا: رجل زَوَنَّك[6]، للقصير. عن يعقوب. وصرّف له فعلا فقال: زاك في مشيته يَزوكُ زَوَكانا[7].

---

(١) في الأصل: فعلنة قالوا سمعنة نظرنة وسمعنة ونظرنة للكثير. وقوله: للكثيرة...ورد في الاستدراك ١٢٦بعد قوله: سمعنّة نظرنّة. وعبارته: « امرأة سمعنّة نظرنّة ».

(٢) انظر المنصف ١٠٤/١. وذكر ابن دريد أنّه فارسي معرّب. انظر جمهرة اللغة ١٢٧، ٧١١، ٧٣٥، ١١٨٣.

(٣) هذا قول أبي الحسن الأخفش، كما في شرح جمل الزّجاجي لابن أبي الرّبيع ٩٢٥، ١٠٢٨. ونسبه ابن جنّي في الخصائص ٢٠٣/٣ لابن كيسان أو ابن دريد. الشّك من ابن جنّي.

(٤) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٦) في الأصل: وفعيل فالوا رجل زويك.

(٧) انظر كتاب الألفاظ ١٦٤.

و(فِنْعَوْلة)، قالوا: حِنْدَوْرة[1]، للحدقة.

و(فِنْعَلْوَة)، قالوا: عِنْتَرْهَوَة[2] للعزهاة الذي لايلهو »[3].

قلت: قد تقدّم توجيه « عُنْظُوب »[4].

« وأمّا (نَخْوَرِش) فـ(فَعْلَلِلٌ) كـ(جَحْمَرِش)، والواو أصلية في بنات الخمسة. وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرّ »[5] .

و« أمّا (زَوَنّك) فـ(فَعَلَّل)[6] كـ(عَدَبَّس)، والواو أصل في بنات الأربعة مثلها في (وَرَنْتَل) »[7].

ولقائل أن يقول: إذا جعل المازني « نَرْجِسا » نونه زائدة، فقد أثبت « نَفْعِلا »، وليس في كلامهم!

وجوابه: أنه إذا كان جعل الحرف زائدا يؤدي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصليا يؤدي أيضا لمثل ذلك من عدم وجود البناء؛ فإنّ الدّخول في الأوسع من القياس أولى؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول[8].

---

(١) في الأصل: حنديره.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر ما سبق ٣٣٤.

(٥) انظر الممتع ٩٤.

(٦) في الأصل: روبك فعلل.

(٧) انظر الممتع ١٢١.

(٨) انظر الممتع ٢٦٦. وانظر شرح الملوكي ١٦٩. وقال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٨٢: « وأمّا فَعْلِل فلم يجئ إلاّ نرجس، وهو فارسي معرّب. وقد ذكره النّحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام. فإن جاءك بناء على فَعْلِل في شعر قديم فارددْه فإنه مصنوع، وإن بنى مولّد على هذا البناء واستعمله في شعر أو كلام فالرّدّ أولى به ». وقال ٧٣٥: « وليس في كلامهم راء قبلها نون، ولاتلتفت إلى نرجس فإنه فارسي معرّب ». وانظر ١٢٧، ٧١١، المعرب للجواليقي ٦٠٦.

وأمّا « جِنْدَب » بكسر الجيم، فنونه زائدة في معنى « جُنْدَب » المضموم الجيم، فينبغي أن تكون نونه زائدة كهي في المضموم[1].

وأما قول سيبويه في « ضَيْفَن »: إنه « فَعْلَن »[2] فإنّ أبازيد الأنصاري خالفه فيه وزعم أنه « فَيْعَل »، وزعم أنه يقال: ضَفَنَ الرجل يَضفن، إذا جاء ضيفا مع الضّيف[3]. قال أبوالفتح[4]: كلا الاشتقاقين مذهبٌ. وقول[5] أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأنّ المعنى يطابقه؛ ألا ترى أنّ قول الشّاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضَّيف ضَيْفَنٌ فأودى بما تُقْرى الضُّيوفُ الضَّيافِنُ[6]

فالضَّيْفن: الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضَفَنَ يَضْفِنُ، في هذا المعنى: يشهد بأنّ « ضَيْفَناً » « فَيْعَل »، وفيه[7] شيء آخر يقوّي ماقال أبوزيد، وهو أنّ « فَيْعَلا » أكثر في الكلام من « فَعْلَن ». ولقول[8] صاحب الكتاب أيضا وجه[9]؛ لأنه وإن / [كان][10] ضيفَ ضيفٍ، فهو على كل حال ضيفٌ، فينبغي أن تكون نونه [٥٣أ]

---

(١) انظر الممتع ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٢. وانظر ٣٥٠/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦٧/١، الممتع ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢٠٨ (رجب).

(٤) المنصف ١٦٨/١ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: وهو قول.

(٦) في الأصل: بما يقوى الضيوف الصفاين. والبيت في النّوادر ١٨٨، الإبدال لابن السكيت ١٤٩، السيرافي النحوي ٦٢٤، والمنصف ٢٧/٣ أيضا، المجمل ٥٦٤، الصحاح (ضيف)، شرح الفصيح للزمخشري ١٩٥، اللسان (ضيف، ضفن).

(٧) في المنصف ١٦٨/١: « فيعل. فهذا قول. وفيه...»

(٨) في الأصل: ويقول.

(٩) في المنصف ١٦٨/١: « والقول الأول أيضا وجه ». وصاحب القول عنده أبوعثمان المازنيّ.

(١٠) موضعه مخروم.

زائدة[1].

وفي المجرّد: ضَفَنتُ[2] مع الضّيف أَضْفِنُ ضَفْناً، وهو الضَّيفن، وتابع الضَّيف. وتابع التّابع: الضِّفْنِينُ[3]. وضَفَنْت إلى القوم أَضْفِنُ ضَفْناً: إذا أتيتهم حتّى أجلس[4] إليهم.

لحاق التاء:

« قال: وعلى (تِفْعَلَة)، فالصفة (تِحْلَبة)[5].

قال أبوبكر: قد جاء (تِفْعَل) اسما، قالوا: تِتْفَل، لولد الثعلب. عن الكسائي »[6].

قال كُراع[7]: يقال للثعلب: تُتْفُل بضم التاء والفاء، وتُتْفَل بضم التاء وفتح الفاء، وتِتْفِل بكسر التاء والفاء، وتِتْفَل بكسر التاء وفتح الفاء، وتَتْفُل بفتح التاء وضمّ الفاء. خمس لغات.

قال المؤلف[8]: « قد جاء (تُفَعِّل)[9] قالوا: تُنَوِّط، اسم الطائر »[10].

---

(١) انتهى النقل من المنصف.

(٢) في الأصل: ضفته. وماأثبته أنسب لما بعده.

(٣) انظر المنتخب ٢٠٧.

(٤) في الأصل: تجلس، أويجلس، أونجلس. فهو غير منقوط الأوّل.

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٠.

(٦) الاستدراك ١٣٠.

(٧) انظرالمجرّد ٣١١، المنتخب ٥٣٧.

(٨) القول الآتي للزبيدي.

(٩) تقرأ في الأصل: تتفل.

(١٠) الاستدراك ١٣١ وفيه: « اسم لطائر ». و « تنوط » لم يضبط في الأصل، على عادة الناسخ في ندرة الضبط. وضبط في الممتع ٩٧بضم النون، قال ابن عصفور: « كأنه في الأصل تُنُوِّط فعل مبني للمفعول ». وبهذا ضُبط في القاموس (بشر).ولم أقف على هذا الضبط في غيره من المعاجم التي اطّلعت =

قلت: هذا نقل كما يكون النقل في الأعلام، وهو الكثير، ومنه « تُبَشِّـــر »[1]، وهو طائر.

لحاق الميم:

« وليس في الكلام (مَفْعُل)، بغير الهاء »[2].

قال أبوبكر: « قد روى الكوفيون (مَفْعُلا) بغير هاء، قالوا: مَكْرُم، ومَعُـــون، ومَقْبُر »[3].

« وعلى (مِفْعِل) فالاسم نحو (مِنْخِر). فأما (مِنْتِن، ومِغِـــيرة) فهمـــا مـــن (أغار وأنتن)، ولكن كسروا لكسرة التاء والغين[4].

قال أبوبكر: قد قال في باب عِلَلِ[5] ماتجعلـــه زائـــدا: إنّ (مِرْعِـــزَى) هـــي (مَفْعِلا)، ولكن كسرت الميم كما كسرت مع[6] (مِنْخِـــر) لكســـرة مابعـــدها[7].

عليها، وإنما فيها تُنَوِّط، وتَنَوُّط. والثاني أثبته سيبويه، ونقله عنه الزبيدي، فهو غير مراد هنا، وإنمـــا المـــراد الأوّل، ويدلُّ عليه أنّ سيبويه ذكر تُفَعِّل اسما، ومثل له بتُبَشِّر، ونقله عنه الزبيدي، فـــلا يكـــون في هـــذا استدراكٌ عليه. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الاستدراك ١٣٠. وانظر الأصول ٢٠٧/٣.

(١) لم يضبط في الأصل. وفيه لغتان: تُبُشِّر، بضم التاء والباء، وذكرها سيبويه، وتُبَشِّـــر، بضـــم التـــاء وفتح الباء. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الأصول ٢٠٧/٣، والاستدراك ١٣١، الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٤ وفيه: « مَعْوُر ». وهو تحريف. انظر اللسان (عون)، المزهر ١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٥. وقد سبق في ٥٥ الكلام علـــى « مـــنتن » وأصله.

(٥) في الأصل، والاستدراك ١٣٥: « علم ». والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢. وســـيذكر المؤلـــف هـــذا الباب بعد قليل كما أثبته.

(٦) في المصدرين نفسهما: « ميم ».

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. وانظر ٢٤٨/٢، والممتع ٧٧/٢ وفيه: « وقد أجاز الوجهين ســـيبويه ». يعـــني: الإتباع، وأن يكون مِفْعِل. وانظر كلام أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ٩٩، ١٠٠. وقـــد مضـــى =

فـ(مِنْخِر) على هذا القول كـ(مِغِيرة[1] ومِنْتِن)، وقد جعله هنا أصلا على خلاف ماذكره هناك »[2].

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (مَفْعَلّ)، قالوا: مَكْوَرٌّ، للعظيم الروثة.

و(فَعْلَم)، قالوا: جَذْعَم، للغلام الصّغير -يعنون: الجَذَع- وشَدْقَم »[3].

قلت: استدراكه « المَكْوَرّ » خطأ؛ فإنّ الإمام قد ذكره بعدُ في باب العلل[4].

قال المؤلف: الحمل على التغيير في الميم: لأنّ « مَفْعِلا » كثير، كـ« المَنْكِب، والمَعْطِس »، وكون الكسرة أصلا يجعله[5] لانظير له؛ ولأنّ الخاء المكسورة تطلب بالمجانسة، كما في « مِنْتِن، ومِغِيرة »، وإن كان الإتباع في « مِغِيرة » أمكنُ، [لأنه][6] ليس فيه حاجز ساكن كما في اللفظتين المذكورتين، ولكن الساكن كما قلناه كلاحاجز.

لحاق الواو:

قال: « وعلى (فَعَوْعَل)[7] فالصفة[8] (عَثَوْثَل، وقَطَوْطَى، وشَجَوْجَى)[9].

شيء من كلام سيبويه على مرعزى وتعليق المؤلف في ٣٢٥-٣٢٧.

(١) في الاستدراك ١٣٥: « كمِغْيِر ». وهو تحريف.

(٢) انظر الاستدراك ١٣٥.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٦. وليس فيه: الصغير.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) في الأصل: فجعله.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٧) في الأصل: تفوعل.

(٨) في الاستدراك ١٣٩: « فالاسم ». وهو خطأ.

(٩) الكتاب ٣٢٨/٢ باختلاف يسير. وفيه وفي الاستدراك ١٣٩: « غَدَودَن » بدل شجوجى.

قال أبوبكر: قد قال في [غير][1] هذا الموضع: إنّ (قَطَوْطَى وشَجَوْجَى) على زنة (فَعَلْعَل) »[2].

واستُدرك:

« (فَعَلُوَّة)، قالوا: جَبَرُوَّة[3]، للتجبُّر.

و(مُفْوَعَلّ)، قالوا: مُهْوَأَنٌّ[4]، للمكان البعيد.

و(فِعْلُولٌ)، قالوا: فِلْطُوس[5] وفِلْطاس، للكمرة[6] العظيمة، بكسر الفاء وضمّ العين. عن أبي عُبيدة »[7].

أما « مُهْوَأَنّ » فزعم السيرافي أنه على وزن « مُطْمَأَنّ »[8]. وهذا غير صحيح؛

---

(١) تكملة من الاستدراك ١٣٩ يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلل. انظر الاستدراك ١٣٩. وقد نصّ سيبويه ١١١/٢، ٣٢٩، ٣٤٥ على أنه فعوعل، وقال ٣٨٦/٢: « وأما المَرَوْرَاة فمترلة الشجوجاة، وهما بمترلة صمحمح، ولاتجعلهما على عثوثل؛ لأنّ مثل صمحمح أكثر، وكذلك قطوطى ». قال أبوعليّ في التكملة ٥٤٩: « والألف في قَطوطىً منقلبة عن اللام التي هي واو في قَطَوَان، وأجاز سيبويه أن يكون فعوعلا، وأن يكون فعلعلا. وهذا القول الثاني أولى، ولايكون فَعَوْلى؛ لأنه لم يجئ في الكلام شيء على هذا المثال ». وانظر المسألة في شرح السيرافي ٨٩/٦ (خ)، الممتع ٢٨٢-٢٨٤، وشرح الشافية للرضي ٢٥٣/١ وقد نسب السيرافي القول بأنه فعوعل أو فعلعل إلى الجرمي، وجعل قول سيبويه أنه فعوعل فقط. ومثله نسب الرضي إلى سيبويه، إلاّ أنه نسب القول بأنه (فعلعل) إلى المبرّد.

(٣) نقله ابن جنّي عن الكوفيين. انظر الخصائص ٢٠٦/٣. وهو في اللسان (جبر) بفتح الباء وإسكانها.

(٤) ورد في شعر رواه أبوعمر الشيباني. وفيه لغة ثانية وهي كسر الهمزة. انظر كتاب الألفاظ ١٠٩، القاموس المحيط (هون).

(٥) في الأصل: فنطوس.

(٦) في الأصل: للكرة.

(٧) الاستدراك ١٤٠. وفي القاموس المحيط (فلطس): « والفِلطاس والفِلطَوس والفِلطِيس، كقرطاس وجِردَحل وزِنبيل ». ولم يذكر اللغة التي حكاها أو عبيدة.

(٨) انظر شرحه ٤٣٣/٦، ٤٣٤ (خ).

لأنه ليس بجارٍ على فِعْل؛ إذ لايحفظ « اهْوَأنّ ». وما ردّ به [أبوالفتح بن جنّي][1] قول السيرافي: من أن الواو لاتكون أصلا في بنات الأربعة من غير المضعّف[2]، لايلزم؛ إذ قد جاءت أصلا في بنات الأربعة من غير المضعّف في « وَرَنْتَل »، وهو غير مضعّف.

فإن قيل: أصالتها في غير المضعّف لاتُرتَكبُ[3] إلاّ لموجِب.

قيل: الموجِب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم « مُفْوَعَلّ »، لكنَّ الذي منع من ذلك ماذكرناه[4].

---

(١) محرف في الأصل. انظر الممتع ١٢٨.

(٢) انظر الخصائص ١٩٥/٣.

(٣) في الأصل: لاتتركب.

(٤) انظر الممتع ١٢٨.

هذا باب الزّيادة من
غير موضع [حروف][1] الزّيادة

قال: وعلى « فِعِّل »، فالاسم « حِمّص، وجِلِّق، وحِلِّز »، ولانعلمه جاء / صفة[2]. [٥٣ب]

« يقال: امرأة حِلِّزة، للقصيرة. ومنه: الحارث بن حِلِّزة »[3].

قال أبوبكر: « على (فُعْلَل) فيهما فالاسم[4] نحو (عُنْدَد) »[5].

أما « عُنْدَد » فمشكل؛ لأنه ينبغي أن يكون « فُنْعَلا »؛ للدليل الذي تراه في « عُنْصَل »، وهو أنّ هذا البناء لم يجئ وهو غير مخفف إلاّ بالزيادة، وأكثرها النون، إلاّ قليلا، فإما أن يكون دلّ عليه اشتقاقٌ أو يكون سمع فيه الضّمّ، ويكون مخففا لأصلَ بناء، وإذا كان كذلك لم ينبغِ أن يحكم على النون بالزيادة؛ لأنه لادليل عليها. وكذلك الكلام في « عُنْبَب »، وقد أدخل ماهو مخفف ضرورة لأصل بناء نحو[6] « قُعْدُد »[7] فلايبعد هذا.

قال: وعلى « فِعَلّ »، نحو « مِجَنّ »[8].

---

(١) تكملة من الكتاب ٣٢٩/٢ يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: وحلق وحلوط لانعلمه. انظر الكتاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٤٤. والحارث بن حلزة، من بني يشكر بن بكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، عده ابن سلام في الطبقة السادسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٥١/١.

(٤) « فيهما فالاسم » تأثّر بالخزم.

(٥) الاستدراك ١٤٥ وليس فيه: « فيهما ». وهو في الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) في الأصل: نحن.

(٧) قال ٣٢٩/٢ قبل نصّه السابق: « ويكون على فُعْلُل في الاسم والصفة، فالاسم: سُردد ودُعبب وشُربب، والصفة: قُعْدد ودُخلل ».

(٨) « مجن » محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٣٠/٢ .

قال أبوبكر: « (مِجَنّ) (مِفْعَل)، من الجُنّة، وليس بـ(فِعَلّ) »[1].

أبوبكر[2]: قد ذكره سيبويه قبل هذا « مِفْعلا »[3] فذلّ ذلك على أنه في هذا[4] الموضع غير ذلك، وأنه اسم على « فِعَلّ »، لانعرفه. والذي يظهر لي أنهما قولان؛ فإنه يمكن أن يكون مشتقّا من الجُنّة، فيكون « مِفْعَلا »، ويكون مشتقّا من « مَجَنَ »، أي: صلب واشتدّ[5]. و« المِجَنّ » الذي هو التّرس، يمكن أن يكون مشتقّا منهما[6]، وإن كان جعله من الأوّل أظهر.

قال أبو عثمان الأُشْنانْدَانيُّ[7] أتيتُ التَّوزيّ[8] بغريبة رجوت بها الحظوة عنده والوجاهة لديه، فقلت: إنّ سيبويه أخطأ في « مِجَنّ »، فقال: وزنه « فِعَلّ ». فقال: مالكم معشر الأغمار كم ذا ينحلّ منكم؟ العرب تقول: مَجَنَ الشيء، إذا صلب واشتدّ، فما منع « مِجَنًّا » أن يكون « فِعَلاّ » من هذا؟! قال أبوعثمان: فما أتيت مجلسه أيّاما حياءً منه[9].

---

(١) انظر الاستدراك ١٤٥.

(٢) لعله ابن طاهر، فالنص ليس في الاستدراك، كما أنني لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: مجنا. وما أثبته يستقيم به الكلام. على أنّي لم أقف على مانقله في الكتاب.

(٤) في الأصل: في غير هذا.

(٥) في الأصل: واسد.

(٦) أي: الصلابة والاشتداد.

(٧) سعيد بن هارون [ت: ٢٥٦هـ] والأشناندانى نسبة إلى أشنان محلّة ببغداد. كان نحويّا لغويّا راوية بصريا. أخذ عن أبي محمّد التّوزيّ، وأخذ عنه ابن دريد. له من المصنّفات معاني الشعر . انظر نزهة الألباء ١٥٥، معجم الأدباء ٣٨٦/٣،٣٨٥، بغية الوعاة ٥٩١/١، ١٣٧/٢.

(٨) أبومحمد عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٨هـ] والتوزي نسبة إلى مدينة توّز. من أكابر علماء اللغة. أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه. من مصنفاته: كتاب الخيل، النوادر، الأضداد، وغيرها. انظر أخبار النحويين البصريين٨٥، طبقات النحويين واللغويين ١٠٦، نزهة الألباء ١٣٥، هدية العارفين ٤٤٠/١.

(٩) الحكاية في شرح ابن خروف ١٣٩ (تحقيق خليفة بديري).

وأرى « الماجِن والمُجُون » من هـذا؛ لأنـه يصـلب في الباطـل فيكـون كـ« المِجَنّ » -« فعلاّ »- من جهة الصلابة، كما يقـال لـه: القَـرَّاع، لشـدّته. فيختلف الوزن للاشتقاق، كما مَدِينة تكون « فَعِيلَة » من « مَـدَن »[1]، و« مَفْعِلـة » من « دِنْت »، أي: موضع طاعة الملك.

واستدرك « فِعْلَلا » « رِمْدِد، ورِمْدَد »[2].

قال الشيخ أبوعلي: يمكن أن يكون تخفيفا[3]، من « رِمْـدِد »، فاسـتدراكه خطأ[4].

ووقع في الكتاب « الزُّمَّج » بالجيم[5].

قال أبوسعيد: إنّ المعروف في اللغة أنّ « الزُّمَّج » بالجيم، اسم؛ لأنه الطـائر الجارح المعروف[6]. وفيما فسّره ثعلب عن سيبويه « الزُّمَّح » بالحاء، فهذه صـفة[7]. وقيل: « الزُّمَّح » من الرّجال: الضّيق الخلق. ويقال: القصير.

ويقال: رجل زُمَّل، وزُمَّال، وزُمَّيل، وزُمَّيْلة، وزُمَّالة، وهـو الكسـلان[8]. ويقال: مرَّ زامِلاً، ومَرّ[9] يَزْمُلُ: كأنه يمشي [في][10] شِقٍّ من نشاطه. وكأنـه ضـدّ

---

(١) تقرأ في الأصل: مدينة. والقول بأنها فعيلة مذهب الأخفش والفرّاء. انظر اللسان (مدن).

(٢) انظر الاستدراك ١٤٦.

(٣) يعني: رمدَد بالفتح، فتح تخفيفا. انظر الممتع ٨٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) وجهُ اعتراض السيرافي أنّ سيبويه ذكره صفة، وهو اسم.

(٧) انظر شرح السيرافي ٢/٦ (خ). وهو في تفسير غريب مافي كتاب سيبويه مـن الأبنيـة لأبي حـاتم ١٦٢: الزُّمّح، بالحاء، وفي ١٠٩: الزمد، بالجيم. والزمح بالحاء أنسب لما ذكره سيبويه؛ لأنه ذكره صفة.

(٨) انظر المنتخب ٢٣٨، القاموس المحيط (زمل).

(٩) في الأصل: ورمل. انظر المنتخب ٢٣٨.

(١٠) تكملة من المنتخب ٢٣٨ يلتئم بمثله الكلام.

الأوّل.

ويقال: رجلٌ دِنَّبَةٌ، ودِنّابة، ودِنّامة[1]، للقصير، بدال غير معجمة.

قال أبوبكر: « والإمَّر من السّائمة[2] كلّها: الولد ». قال كُراع[3]: والإمَّر: الجدي[4]، والإمَّر: العَناق. ويقال: ماله إمَّر ولا إمَّرة، أي: شيء. ورجلٌ إمَّر: أحمق. ورجلٌ إمَّر[5]: مبارك مقبلٌ عليه المال.

والإمَّعة والإمَّع: الذي لارأي له. وامرأةٌ إمَّعة كأنها [منه][6]. كراع: واشتقاقه من « تأمَّع واسْتَأْمَع »[7]. والإمَّعة: المتردّدُ في غير ما صَنْعةٍ. والإمَّعة: الذي لايثبت إخاؤه.

والفِلِزّ: خَبَث[8] ما أذيب من جواهر الأرض: الذهب والفضة والصُّفْر والرصاص[9]. ويقال: هو جواهر الأرض[10]، المذكورة. ويقال: الفِلِزّ: التِّبْر، مالم يُصَغ[11].

---

(١) في الأصل: دبابة ودنابة، وأهمل نقط دنّبة. وقد سبق ذكر دنابة ودنامة ٣٢٤.

(٢) في الأصل: الشائمة.

(٣) انظر المجرد ١/٢٠٦، ٢٠٧، المنتخب ٥٧٠.

(٤) في الأصل: المعدى. انظر المجرد ١/٢٠٦، تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ١١٠.

(٥) في المجرد ١/٢٠٧: « أَمْر »، بفتح الهمزة وسكون الميم، ولايتناسب مع سياق الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وما نقله المؤلف موجود باختلاف يسير في المجرد ١/٢٠٨. وانظر المنتخب ٥٧٠ أيضا. وفي اللسان (أمع): « وقول من قال: امرأة إمّعة، غلط، لايقال للنساء ذلك ». وفي القاموس المحيط (أمع): « ولايقال: امرأة إمعة، أوقد يقال ».

(٧) هذا ليس في كتابي كراع السابقين، وعادة المؤلف أن ينقل من المجرد. وهو في اللسان (أمع) عن أبي عُبيد. وانظر القاموس المحيط (أمع).

(٨) يقرأ في الأصل: حيب.

(٩) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٥، المنتخب ٢٨٢، القاموس المحيط (فلز).

(١٠) انظر القاموس المحيط (فلز).

(١١) انظر المنتخب ٢٨٢.

فأمّا القِلِزّ، والقُلُزّ، بالقاف: فالنحاس الذي لايَعْمَلُ فيه الحديد شيئاً[1].

والعُنْبَبُ: كثرة الماء / وأنشد[2] ابن الأعرابيّ: [٥٤أ]

عَيْناً بِغَضيانَ ثَجُوجَ العُنْبَبِ[3]

وعُنْبَبُ: موضع. وقيل: وادٍ[4]. وحمله ابن جنّي على أنه « فُنْعَل »، قال: لأنه يَعُبُّ الماء[5].

و« رجلٌ تُبَّعُ نِساء »[6]، عن كُراع في المجرّد[7]: إذا جد في طلبهنّ. والتُّبَّع[8]: الظلّ؛ لأنه يتبع الشمس. والتُّبَّع: واحد التَّبابعة: ملوك اليمن، سمّوا بذلك لأنهم يتبع بعضهم بعضا، كلّما[9] هلك واحد قام مقامه آخر تابعا له على مثال سيرته. والتُّبَّع: ضربٌ من اليَعاسيب، أحسنها وأعظمها، وجمعه تَبابِيع، تشبيها بأولئك الملوك، ولذلك ألحقوا الياء هنا ليشعروا بالهاء هناك.

---

(١) انظر المنتخب ٥٦٣، اللسان (قلز).

(٢) « وأنشد » تأثر بالحرم. انظر اللسان (عنب) فالنّصّ فيه.

(٣) قبله:

فصَبّحتْ والشّمسُ لم تَقَضَّبِ

انظر اللسان (عنب).

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٦ (خ)، معجم مااستعجم (خُبَيت). وهو في الثاني بضم الباء الأولى.

(٥) ومثله قُنبَر. انظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب). وفي معجم ما استعجم (خُبَيت): « قال أبوالفتح: عُنبب، تجعل النون أصلا لمقابلتها الأصول نحو باء حُبرج وعين بعثط، فهو إذاً كنون صُنتع، وإن كان اشتقاقه من عبَّ يعُبّ لكثرة ماء هذا الوادي، فهو فُنعل ».

(٦) في الأصل: سا.

(٧) في الأصل: المتجرّد. وفي اللسان (تبع): « عن كراع حكاها في المنجّد، وحكاها أيضا في المجرّد ». انظرالمنجّد ١٤٩. وفي المجرّد ٣٠٧/١: « التِّبْعُ والتُّبَّعُ: الذي يتبع النّساء ويحبّهنّ ».

(٨) في الأصل: والتبع والتبع. مكرر.

(٩) في الأصل: كما.

وقول أبي ذؤيب:

وعليهـــما مَسْرُودَتانِ قضـــاهما داودُ أوصَنَـــعُ السَّـــوابِغِ تُبَّعُ[1]

سَمِع أنّ « داود » -عليه السلام- سُخِّر له الحديد فكان يصنع منه مـــا أراد، وسَمِع أنّ « تُبَّعا » عملها، وكان « تُبَّع » أمر بعملها ولم يعملها بيده؛ لأنـــه كـــان أعظمَ شأنا[2].

وزادوا الهاء في التبابعة[3] لإرادة النَّسب.

---

(١) انظر جمهرة أشعار العرب ٢٤٧، المفضّليّات ٤٢٨، شرح أشعار الهـــذليين ٣٩، منتـــهى الطلـــب ١٣٥/٩، المحكم ٤٤/٢، المخصص ٣٤/١٣، اللسان (تبع). والمسرودة: الدِّرع. وقضـــاهما: فـــرغ مـــن عملهما، أو قطعهما.

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين ٣٩.

(٣) في الأصل: القباعة.

هذا باب الزِّيادة من
موضع اللام والعين إذا ضوعفتا

قال أبوبكر: قد جاء « فُعْلَعُلٌ »، قالوا: رجلٌ كُذُبْذُب. وقد جاء « كُذُّبْذُبٌ » « فُعُّلْعُل »[1].

قال أبوعليّ في الحجّة[2]: « وذكر أبوزيد بيتاً ذكر أنه لجُرية بنِ الأَشْيَم، جاهليّ:

فإذا سمعتَ بأنني قد بعتُكمْ ... بِوِصالِ غانيةٍ فقُلْ كُذُّبْذُبُ[3]

قال أبوزيد[4]: « كُذُّبْذُب »: كاذب. وحُكِي عن أبي عمرو في تفسيره: كَذِبٌ. فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حُكِي من تفسير أبي عمرو اسمٌ، فيكون المبتدأ المضمر: ذاك كاذب[5]، وعلى قول الآخر: ماسمعتَه[6] كذِبٌ.

وهذه الكلمة تُحكَى فيما شذّ عن سيبويه من الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد، وسكون النّفس إلى مايرويه، لكان ردّها مذهبا؛ لكونه على مالانظير له؛ ألا ترى

---

(١) في الأصل: فعنعل. انظر الاستدراك ١٥١. وعبارته: « وفعلعل، قالوا: كذّبذب ». وانظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦/٢، ٤٤١.

(٢) انظر الحجّة ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) النّوادر ٢٨٨، إصلاح المنطق ١٨٩، كتاب الألفاظ ١٧٥، جمهرة اللغة ٣٠٤، شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الخصائص ٢٠٤/٣، المحكم٤٩٠/٦، اللسان (كذب). وفي الحجّة: « قد بعته ». وفي إصلاح المنطق: « تقول كُذُبْذُبٌ ». بالتخفيف، ضبطا لانصّاً، وهو المناسب لرواية تقول ». على أنّ ابن السّكيت قد ذكر في كتاب الألفاظ: التّخفيف والتّشديد، ثمّ أنشد البيت، وقد ضبط فيه بالتّشديد، وفيه: « فقل » على خلاف مافي إصلاح المنطق.

(٤) في الأصل: أبوبكر.

(٥) أي: على قول أبي زيد. والنصّ في الحجّة ٢٤٨/١: « القائل ذلك كاذب ». وانظر النوادر ٢٨٨.

(٦) في الحجة ٢٤٨/١: « ماسمعت ».

أنّ العين إذا تُكرّرُ مع اللام في نحو « صَمَحْمَح، وجَلَعْلَع »، لاتُكرّرُ إلاّ مرّتين، وقد تكرّرت في هذه ثلاث مرّات، ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيس، فتكرّرت الفاء مع العين[1] فيها و لم تتكرّر في[2] غيرها، و لم يلزم من أجل ذلك أن تَرُدَّه، فكذلك[3] مارواه أبوزيد من هذه الكلمة »[4].

فالكذِب، والكُذبذب، والكِذَاب، والكِذَّاب، على ماذكرناه واحد. وكذا قال كُراع. ويقال: ماكَذَّبَ أن فعل كذا، أي: ماكعّ ولالَبث.

والجُلَعْلَع: الجَمَلُ الحديد النّفس الشّديد. والجُلَعْلَع: الجُعَل. والجُلَعْلَة: الخُنْفَساء. وحكَى كُراع في جميع ذلك: جَلعلع، بفتح الجيم واللامين جميعا[5]. وقيل: الجُلعلع: خُنْفَساء نصفها طين، ونصفها خَلْق.

قال الأعلم[6]: « وزعم الفرّاء أنّ (صَمَحْمَحاً) ومأأشبهه (فَعَلَّلٌ) مثل « سَفَرْجَل »، وأنكر أن يكون (فَعَلْعَلا)، قال: ولو كان (فَعَلْعَلا)، لتكرير لفظ العين واللام فيه، لجاز أن يكون (صَرْصَر) على (فَعْفَع)[7].

والقول ماقاله سيبويه، والذي احتجّ به الفرّاء غير صحيح؛ وذلك أنّ الحرف لايجعل أبدا في الفعل، ولافي الاسم زائدا حتّى توجد فيه ثلاثة أحرف سواه تُكَوِّنُ

---

(١) في الأصل: الغين.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في الأصل: فكان. والنصّ في الحجة ١/٢٤٨: « أن يردّ ولايقبل فكذلك ».

(٤) انتهى النقل من الحجة.

(٥) انظر المنتخب ١١١، المحكم ١/٢٠٠، اللسان (جلع).

(٦) انظر النّكت ١١٦٤. وانظر شرح السيرافي ٦/١١ (خ).

(٧) المذهب منسوب إلى الكوفيين في الإنصاف ٧٨٨-٧٩٣، المساعد ٤/٣٢، ٦٢، شرح التّصريح ٢/٣٦٠.

فاء الفعل[1] وعينَه ولامَه، فلذلك لم يجز أن يجعل (صَرْصَرَ) (فَعْفَعَ)[2]؛ لأنّا لو جعلناه كذلك كنّا قد أسقطنا من الفعل لامه[3]، وإذا جعلنا في (صَمَحْمَح) عين[4] الفعل[5] / مكرّرة استقام و لم يَفسد؛ لأنّا لم نجعل العين ساقطة. وممّا يُبطِلُ قول [٥٤ب] الفرّاء قولهم[6]: جُلَعْلَع، لو سلكنا به مذهب (سَفَرْجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم (سُفَرْجَل)[7]، ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زِيادة الحرف ».

قلت: وذكر ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[8]: أنّ الكوفيين قالوا: لايلزمنا على قولنا[9] نحوُ « احْقَوْقَفَ الظَّبيُ، واغْدَوْدَنَ الشَّعر »[10]، وشبهه، فإنه على وزن « افْعَوْعَل »؛ لأنّا نقول: إنه[11] على وزن « افْعَوْعَل » لأنه ليس في الأفعال ماهو على وزن [« افْعَلَّل »، فقلنا: إنه على وزن][12] « افْعَوْعَل »، بخلاف ماهنا[13]؛ فإنه في الأسماء ماهو على وزن « فَعَلَّل »، نحو « سَفَرْجَل ».

---

(١) في الأصل: لجعل.

(٢) في الأصل: صرصراً فعفعاً.

(٣) من قوله: فلذلك لم يجز إلى هذا الموضع ليس في النّكت، فلعله بما سقط منه.

(٤) في الأصل: غير.

(٥) يريد به الميزان.

(٦) « قولهم » مخروم في الأصل.

(٧) في النكت ١١٦٤: « مثل سفرجل ». وضبط سفرجل فيه بالفتح.

(٨) الإنصاف ٧٩١، ٧٩٢. بتصرّف.

(٩) في الإنصاف ٧٩١: « على كلامنا ». والمراد: على ماذهبنا إليه.

(١٠) في الأصل: البعير. واغدودن الشّعر: طال.

(١١) في الإنصاف ٧٩١: « لأنا نقول: إنما قلنا ». فتصرف فيه المؤلف على مايبدو، وسيأتي مثله.

(١٢) تكملة من الإنصاف ٧٩١.

(١٣) في الأصل: هاهنا.

وكذلك لايلزم على قولنا نحوُ « جُلَعْلَع »؛ فإنه على وزن « فُعَلْعَل »؛ لأنّا نقول ذلك[1] لأنه ليس في الأسماء ماهو على « فُعَلَّل » بضمّ الأوّل، وإذا خرج اللفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا في « ذُرَحْرَحٍ »: ذُرَّاح[2]، فأسقطوا أحد المثلين، ولوكان خماسيّا لم يُبْنَ منه « ذُرَّاح » على « فُعّال »، نحو « كُرّام، وحُسّان ». فبان الفرق بينهما.

ثمّ قال: احتجّ البصريُّون بأنّ الظاهر العين واللام قد تكرّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه « فَعَلْعَلا »؛ ألا ترى أنه إذا تكرَّرت العين في نحو « ضرَّب، وقتَّل »، كان وزنه « فعّلَ »، أو تكررت اللام في نحو « احْمَرَّ، واصْفَرَّ »، كان وزنه « افْعَلَّ ». وكذلك هاهنا لّما تكررت اللام والعين في « صَمَحْمَح » كان وزنه « فَعَلْعَلا »؛ لتكررهما فيه، هذا هو الظاهر فمن ادّعى قلبا بقي مرتهنا بإقامة الدّليل[3].

ومنهم من تمسّك بأن قال[4]: أجمعنا على أنه يقال في جمع « صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك »: صَمامِح، ودَمامِك، ولايكادون يجمعون ماكان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلاّ على استكراه، فإذا جمعوا حذفوا الحرف الأخير، فقالوا في « سَفَرْجَل »: سَفارِج، فلو كان « صَمَحْمَح » كذلك، و لم يكن فيه زائدٌ، لوجب أن يُحذفَ الحرفَ الأخير، فيقولوا: صماحم، ودَماكم، فلمّا لم يُقل، دلّ [على][5]

---

(١) في الإنصاف ٧٩١: « لأنّا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فُعلعل ». فتصرف المؤلف في النّص باستبداله باسم الإشارة.

(٢) في الأصل: درحرج دراج.

(٣) انتهى النّقل من الإنصاف.

(٤) هذا دليل آخر للبصريّين. انظر شرح الشافية للرّضي ١/٦٣، ٦٤.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

ماقلنا.

وإنما كان حذف الحاء الأولى أولى من الثانية، والميم؛ لأنّهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا: صَماحم، لصار وزنه « فَعالِع »، وليس في كلامهم شيء يجعل[1] فيه عين الفعل[2] طرفا، ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعدا، ولوحذفت الميم الأخيرة لاجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل.

(١) في الأصل: يفعل.

(٢) يريد به: الميزان. وقد سبق مثله في النّص المنقول من النّكت للأعلم.

هذا باب لحاق
الزّيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال الأعلم[1]: « إن قال قائلٌ هذا المثال لايجيء أبدا إلاّ مزيدا بالألف، فما معنى قوله: مزيدة وغير مزيدة[2]؟

قيل له: أراد أنّ كلَّ فِعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف فإنّ مستقبله مضموم الأوّل زائدا كان أو أصليّاً، فالأصلي نحو « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ »، والزّائد نحو « أكرمَ يُكْرِمُ، وقاتل يُقاتلُ ». والأصل في كلِّ ماماضيه على أربعة أحرفٍ أن يضمَّ أوّل مستقبله، وتعاد حروف ماضيه، كقولك: قاتل يُقاتل، ودحرج يُدحرجُ ».

قول سيبويه: « ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب / أفعل من هذا الموضع »[3]. [٥٥أ]

قال الشيخ أبوعليّ[4]: يريد في المضارع من « أفعَلَ »، يقول: إنّ الهمزة حذفت هنا للكثرة لمكان استعمالها؛ فإنها زائدة، وفي الكلمة مايكون عوضا من ذهابها، وهو الحرف الذي يزاد عليها لمعنى المضارعة، وأنها قد حذفت في « كُلْ، وخُذْ » للكثرة، لمّا كانت تُستثقل وليس ثَمَّ مايكون عوضا منها، فهو هاهنا أمكن. وجعل-رحمه الله- العلة في حذف الهمزة في « أُكْرِمُ، ويُكرِمُ، وتُكرِم، ونُكرِم »[5]

---

(١) انظر النّكت ١١٦٤، ١١٦٥. وانظرشرح السيرافي ٦/١٥، ١٦ (خ).

(٢) يريد قول سيبويه في الكتاب ٢/٣٣٠: « فأما الهمزة فتلحق أوّلا، ويكون الحرف على أفعل، ويكون يَفعلُ منه يُفعِل، وعلى هذا المثال يجيء كلّ أفعل، فهذا الذي على أربعة أحرف أبدا يجري مستقبله على مثال يُفعِل في الأفعال كلّها مزيدة وغير مزيدة ».

(٣) الكتاب ٢/٣٣٠. و« أفعل » موضعه في الأصل مخروم.

(٤) كلام الشلوبين هذا مما علقه على كتاب سيبويه، و لم أقف عليه منقولا عند غير المؤلف، وقد أشار الشلوبين إلى هذه المسألة في التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: في اكرم ويكرم واكرم. وبما أثبته يستقيم الكلام.

واحدة، و لم يقل: إنها حذفت مع همزة المتكلّم أوّلا ثم حمل سائر أخواتها عليها، من حروف المضارعة، كما قال النّحويون، لّما كان حذفها مع الهمزة ليس على قياس؛ لأنه ليس قياس الهمزتين إذا اجتمعتا أن تحذف إحداهما، وإذا كان الأمر على هذا فمن أين يقال: إنّ أصلها أن تحذفَ مع الهمزة ثمّ حُذفت مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة؟! بل يجب أن يقال ماقال الإمامُ: من أنّ الحذف فيها كلّها للكثرة والاستثقال، كما في « خُذْ، وكُل »؛ للكثرة والاستثقال، على غير قياس، وهو هنا ممكن جدّا؛ إذ الهمزة زائدة، وحين تُحذف يُزاد في الكلمة غيرُها، فتكون عوضاً من ذهابها، وهي قد حذفت في « خُذ وكل »، وليست[1] بزائدة، ولايُزاد بعد حذفها مايكون كالعوض منها.

وجعل -رحمه الله- الهمزة من « يُؤثفين »[2] زائدة، فكان ثباتها ضرورة، و لم يجعلها أصلية على أن يكون « يُؤثفين »[3] من قوله:

...تأثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ[4]

---

(١) في الأصل: وهي حذفت في خذ وخذ ليست.

(٢) في الأصل: الهمزة موثفين. وهذا من قول خطام المجاشعي:

وصالياتٍ ككما يُؤثفينْ

انظر الكتاب ٣٣١/٢. وهو أيضا في ١٣/١، ٢٠٣، معاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، المقتضب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، الأصول ٤٣٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٦٤/١، ٢٠٢/٢، ٢٥٤ (ط)، ١٨/٦ (خ)، المسائل البصريّات ٥٣٩/١، المسائل المنثورة ١١٣، المسائل البغداديّات ٣٩٨، التّكملة ٥١٥، المنصف ١٩٢/١، تفسير أرجوزة أبي نواس ٧٩، سرصناعة الإعراب ٣٠٠، ٢٨٢، النّكت ١١٦٥، الاقتضاب ٣٣٥/٣، شرح الكافية للرضي ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، اللسان (رنب، ثفا). والصاليات: الأثافي؛ لأنها صليت بالنار حتّى اسودّت. وتقدير الكلام: ومثفيات إثفاءً مثل إثفائها حين نصبت للقدر. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٤/٢، ٨٨٥.

(٣) في الأصل: مدثفين.

(٤) تمامه:

=

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرِّفد، فهو [على][1] هذا قريبٌ من معنى « يُؤَثْفين »؛ لأنّ معناها: يُنصبنَ للقدر، فكأنّهنّ أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةٌ، ويكون « يُؤَثْفين » « يُفَعْلَين »، مثل « يُسَلْقَين »، لمّا كان جعلها من « أثفيتُ »[2] التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجاربالقدر[3]. والذي ثبت عنها « ثَفيتُ القِدرَ »، ولم ينقل أحدٌ عنهم « أثّفتُ[4] القِدرَ »، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرُ معروفٍ؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة « يُؤثفين » أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.

قوله: « وقالت ليلى الأخيليّة:

كُراتُ غُلامٍ من كِساءٍ مُؤَرْنَبِ[5]

لاتقذفنّي بركنٍ لاكِفاءَ له وإن تأثّفك...

والبيت للنابغة الذبياني. انظر الديوان ٢٦، المنصف ١٩٣/١، الاقتضاب ٣٣٧/٣، اللسان (رنب، ثفا)، خزانة الأدب ٣١٦/٢.

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) في الأصل: كالقدر.

(٤) في الأصل: اثفيت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤٩/١٥: « والأُثفية أفعولة من ثفيت...وقال الليث: يقال: الأثفية فعلوية، من أثّفت. قال ومن جعلها كذلك، قال: أثّفت القدر، فهي مؤثّفة، قال النّابغة...» وأنشد البيت السابق. ثمّ قال: « وأمّا قول النّابغة...فإنه عندي ليس من الأثفية في شيء، وإنما هو من قولك: أثفت الرجلَ آثِفُه أثفا، إذا تبعتَه ».

(٥) في الأصل: كساه. انظر الكتاب ٣٣١/٢. وصدره:

تدلّتْ إلى حُصٍّ ظِماءٍ كأنّها

وهو في الديوان ٥٦، المنصف ١٩٢/١، النّكت ١١٦٥، الاقتضاب ٤٢٢/٣، اللسان (رنب). قال ابن السيد: « وصف قطاة انحطّت إلى فراخها. ومعنى حصّ الرؤوس: لاريش عليها لصغرها. وشبّهت =

أتى به شاهدا على مثل مااستشهد عليه بالبيت [الذي قبله][1]، وشاهده فيه « مُؤَرْنَب »، حيث كان وزنه عنده « مُؤفْعَل »، فـ« مُؤفْعل » لم تثبت فيه الهمزة كما لاتثبت في « يُؤفعل »، وحكم عليه بأنّ وزنه « مُؤفعل »، ولم يجعل وزنه « مُفَعْللا »؛ لغلبة زيادة الهمزة أوّلا في بنات الثلاثة، فهي بذلك لايحكم بأصالتها إذا كانت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول إلاّ بدليل يلزمه بذلك الحكم بزيادتها، وأن يكون ثباتها ضرورة.

فإن قيل: لِمَ لم يحكم على « أرنب ومُؤرنب »[2] بأن الهمزة فيهما[3] أصلية، ويستدلّ على أصالتها فيهما بأنّ « مُؤفعلا » لايوجد في كلام العرب، ولكون[4] الهمزة فيهما أصلية يؤدي إلى كون « مُؤرنب » « مُفَعْلَلا » وهو كثير في الكلام، ويكون استدلاله بـ« مُؤَرْنَب » / على أصالة الهمزة فيه وفي « أرنب »، مثل [٥٥ب] استدلاله بـ« تَمَعْدَد » على أصالة الميم في « مَعَدّ »[5] وتَمَعْدد »؛ ألا تراه حكم على الميم فيهما بالأصالة لمّا كان كونها زائدة[6] يؤدّي إلى أن يكون « تَمَعْدَدَ » « تَمَفْعَلَ »، و« تَمَفعل » قليلٌ في الكلام؟

الفراخ في صغرها وانضمامه في العشّ وما عليها من الزّغب بكرات صنعها غلام من كساء مؤرنب، وهو الذي خلط فيه وبر الأرانب، وهذا من بديع التشبيه ».

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ظاهره في الأصل: يؤرنب.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) في الأصل: لكون، بدون واو. وزدتها لربط الكلام.

(٥) « معد » موضعه مخروم. انظر الكتاب ٣٤٤/٢، التعليقة ٢٨٢/٤، التكملة ٥٥٣، المنصف ١٢٩،١٣٠/١، شرح الملوكي لابن يعيش ١٥٣.

(٦) في الأصل: زائدا.

فالجواب: أنه إنما حكم بزيادة الهمزة في « أَرْنَب ومُؤَرْنب »، مع أنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون « مُؤَرنَب » « مُؤفْعَلا »، وذلك غير موجود، لحكاية[1] قول العرب: كساءٌ مَرْنَبانيٌّ[2]، إذا عُمل من أوبار الأرانب؛ فـ« مُؤَرْنب » بمنزلة « مَرْنَبانيّ »، ولاهمزة فيه، فهمزة « مُؤَرْنَب » زائدة أيضا؛ فإنّ « مُؤَرنَبا » يقلُّ وجودُه في كلام العرب، وفي قلّة وجوده دليلٌ على زيادة همزته وأنّه[3] على غير قياس؛ إذ لو كانت أصليةً، وكان على القياس، لم يكن فيه مايوجب قلته[4]. وهذا الاستدلال بمنزلة استدلاله بقلة « مَنْ أنت زيدٌ »[5] فالرفع على أنّ التّقدير: مَن أنت ذِكرُك زيدٌ، وأنه ليس التقدير: مَن أنت مذكورُك زيدٌ؛ إذ لوكان التقدير: مَن أنت مذكورُك زيدٌ، لم يكن فيه مايوجبُ قلّتَه، من جهة أنّ المبتدأ هو الخبر، فهو إذاً قد جاء على ماينبغي، وماجاء على ماينبغي يجب كثرته، وإن قلّ[6] فلامعنى لقلّته. وأما « تَمَعْدَدَ » فإنه يكثر استعماله، وفي كثرة استعماله دليلٌ على مجيئه على القياس.

قوله: « كما يجيء (تُفْعَلُ، ونُفْعَلُ، وأُفْعَلُ) في كلّ فعل على مثال (يُفْعَلُ) »[7].

يعني: أنّ كلَّ فِعْلٍ مبنيٍّ لما لم يُسمَّ فاعلُه إذا كان ماضيا فإنه لابدَّ له من أن

---

(١) في الأصل: لمكان.

(٢) « مرنباني » محرف في الأصل:

(٣) في الأصل: وانث.

(٤) في الأصل: قلبه.

(٥) في الكتاب ١/١٦٢: « والذي يُرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لايستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار مايُنصب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيدٌ، أي: من أنت كلامُك زيدٌ، فتركوا إظهار الرّافع كترك إظهار النّاصب...».

(٦) في الأصل: قال.

(٧) الكتاب ٢/٣٣١.

يكون مضموماً أولُه، مكسوراً ماقبل آخرِه، ولايجوز فيه أكثر من هذا، إلاّ ماكان على أكثر من ثلاثة أحرف، متحرّك الثاني، نحو « تَغافل »، فإنه يجوز[1] فيه مع هذا ضمّ ثانيه، أو ماكان منه في أوله ألف وصلٍ[2]، فإنه يحدثُ فيه ضمّ [ثالثه. وكان هذا فيهما خوفَ] اللبس[3]. هذا في الماضي، فأمّا المضارع فإنه يكون -زائداً [وغير زائد][4]- مضمومَ الأوّل، مفتوحَ ماقبل الآخر.

قوله: « يعني: في ضمّ الياء »[5].

راجعٌ لـ« يُفْعَل ».

قوله: « وهذه الثلاثة شبّهت بالفعل »[6].

يعني: أفعَلَ، وفَعَّلَ، وفاعلَ.

قوله: « فكذلك جاء على مثال (يَتَغافلُ، ويُتَغافلُ) »[7].

يعني: على مايقتضيه مثل « يَتغافل، ويُتغافل »، في الأصل، من الفتح والكسر؛ فإنهما كانا يجب لهما في الأصل فتح العين فيما لم يسمّ فاعله، وكسرها في الفاعل؛ لأنّ هذا هو المطَّرد.

قوله: « وفتحت العين في (يَتَغافل) »[8].

---

(١) لمّا قال قبل هذا: لايجوز، قال هنا: يجوز، ويريد الوجوب.

(٢) نحو: اُنْطُلِق.

(٣) في الأصل: ليس. ومابين معقوفين تكملة بمثلها يلتئم الكلام. وخوف اللبس، أمّا في تغافل فإنه يلتبس بالمضارع المبني للمعلوم، إذا كان في أوله التاء، في حالة الوقف. وأما ماكان في أوله ألف الوصل، نحو: انطلق، فإنه يلتبس بالأمر إذا اتصل بما قبله، ووقف عليه، نحو: هذا استخرج.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢ وفيه: « ضمة ».

(٦) الكتاب ٣٣١/٢ وبعده: « من بنات الأربعة التي لازيادة فيها، نحو: دحرج ».

(٧) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: « كذلك » بلافاء.

(٨) الكتاب ٣٣٢/٢.

يعني: لمّا أمنوا التباس « يُتغافل »[1]؛ لفتح ياء[2] « يَتَغافل »، من حيث أنّ ضمّ الياء إنما يكون للمفعول، وفتحها إنما يكون للفاعل استغنوا عن التفرقة بينهما بفتح ماقبل الآخر في فعل المفعول، وفتح العين في فعل الفاعل، وحركوا [ماقبل][3] الآخِر منهما بأخف الحركات ليكون ذلك أخفّ عليهم، وإن كانوا لم يستغنوا بضمّ أول الفعل الذي للمفعول، وفتح الفعل الذي للفاعل، في « يفْعل »، من جهة أنّ الضّمّ فيها قد يكون وهي مبنية للفاعل إذا كان ماضيا منقولا[4].

قوله: « و لم تضمّ زائد (تَفَعَّلَ) »[5].

يعني: و لم تضمّ مايزاد على « تَفَعّلَ » وأخواتها من حروف المضارعة[6] كما تَفعل ذلك فيما هو أكثر من ثلاثة أحرف وأوله همزة[7]، فما سواها لاتجريها[8] مجراها؛ بما فيها من معنى المطاوعة، وخروجها عن مثال « دَحْرَج ».

---

(١) بـ: يَتغافل.

(٢) في الأصل: تاء.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يريد: أفعَل وفعّل من فعل، نحو: أنزلته، ونزّلته، والمضارع منهما: يُنزِلُ، ويُنَزِّلُ، فهذان منقولن من نزل، والنقل هنا يراد به التّعدية. انظر التكملة ٥١٧، التعليقة ٢٦٣/٤.

(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: « زوائد ».

(٦) مثل: أَتَكَلَّمُ، وتَتَكَلَّمُ، ويَتَكَلَّمُ، ونَتَكَلَّمُ.

(٧) مثل: أُذْهِبُ، وتُذْهِبُ، ويُذْهِبُ، ونُذْهِبُ.

(٨) في الأصل: سواها تجريانها.

[٥٦أ]

هذا باب / ماتسكّنُ أوائله من الأفعال المزيدة

قوله: « وأما (هَرَقتُ وهَرَحْتُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء »[١].

لمّا زعم سيبويه -رحمه الله- ذكر[٢] أبنية الأفعال كلّها، وكانَ « هَراح، وهَراق » وزنهما على ظاهر أمرهما « هَفْعَل »[٣]، و« أَهْراقَ، وأهْراحَ » وزنهما أيضا على ظاهر أمرهما « أهْفعل »، و« هفعل[٤]، وأهفعل » ليسا من الأبنية التي ذكر للأفعال، احتاج أن ينبّه عليهما، ويبينهما ليجريان بذلك على ماتقدّم، فقال: إنّ « هَراق » أصله « أراق »، والهاء فيه مبدلة من الهمزة؛ لثقل الهمزة وخفتها[٥]، وكونهما من مخرج واحد، وإنّ « أهراق » أصلها كذلك « أراق »[٦]، إلاّ أنهم زادوا فيها الهاء عوضا من نقل[٧] حركة عينها إلى ماقبلها؛ إذ هي بذلك قد ضعُفت وتعرّضت للحذف، ومِن حذفها يتبيّن لك أنّ وزنها « أَفْعَل »، فقد جريا على ماتقدّم ذكره.

قلت: أصل « أرقت » « أرْوَقْتُ، أو أرْيَقْت »، باليـاء أو بالواو، على[٨]

---

(١) الكتاب ٣٣٣/٢. وفي الأصل: الحاء.

(٢) في الأصل: فزعم سيبويه رحمه الله من ذكر. والنص بهذا الشكل لايستقيم مع مابعده، ولايصلح أن يكون أوّل الكلام له.

(٣) في الأصل: فعال. وهذا لايجري مع ماسيأتي.

(٤) في الأصل: فعال.

(٥) الضمير عائد على الهاء.

(٦) في الأصل: راق.

(٧) في الأصل: ثقل.

(٨) في الأصل: وعلى.

الخلاف في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من « راقَ الشيء يَرُوقُ »؛ لأنّ الماء له صفاء ورقّة فكأنه يروق، ويحتمل أن يكون من « راقَ الماءُ يَريقُ »، إذا انصبّ، حكاه الكسائي[1]. قال البطليوسي[2]: والدليل على أنّ الهاء في « هرقت وأهرقت » ليست فاء الفعل، على ماتوهّم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري « هرقت » في تصريفه مجرى « ضربت »، فيقال: هرقت أَهْرِق هرقا، كما يقال: ضربت أضرب ضربا، وكان يلزم أن يجري « أهرقت » في تصريفه مجرى « أكرمت » ونحوه من الأفعال الرباعيّة الصحيحة، فيقال: أهرقت أهرق إهراقا، كما يقال: أكرمت أكرمُ إكراما، ولم تفعل العربُ شيئاً من ذلك، وإنما[3] يقولون في تصريفه: هَرقت أُهَرِيق، فيفتحون الهاء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل منه[4]، فيقولون: مُهَرِيق، وفي اسم المفعول، فيقولون: مُهَرَاق؛ لأنها بدل من همزة لوثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة؛ ألاترى أنك لو صرفت « أرقت » على ماينبغي من التصريف، ولم تحذف الهمزة منه، لقلت في مضارعه[5]: يُؤَرْيِقُ، [وفي اسم فاعله: مُؤَرْيِق][6]، وفي اسم مفعوله: مُؤَرَاق، وقالوا في المصدر: هِراقة، كما قالوا: إراقة. وإذا صرّفوا « أهرقت » قالوا في المضارع: أَهْرِيقُ، وفي المصدر: إهراقة، وفي اسم المفعول: مُهْرَاق، وفي اسم الفاعل: مُهْرِيق، فأسكنوا الهاء في

---

(١) انظر اللسان (هرق).

(٢) انظر الاقتضاب ٢/٢٤٢، ٢٤٣ بتصرف يسير. وقد نقل النّص البغداديّ في خزانته ٩/٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) في الأصل: انهم، فيكون معطوفا على خبر الدليل، وهو: أنها. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو أحسن وأوضح.

(٤) في الأصل: هرقت اهرق فيفتحونها في اسم الفاعل منه.

(٥) في الأصل: في تصريفه. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو الأنسب للسياق الآتي.

(٦) لم يرد في الأصل، وأثبته من الاقتضاب ٢/٢٤٣.

جميع تصاريف الكلمة، فهذا يدلّ على أنها فعل رباعي معتلّ، وليس بفعل صحيح، وأنّ الهاء فيه بدلٌ من همزة « أرقت »، أو عوضٌ، كما قلنا. قال العُدَيل بن الفُرْخ العِجلي[1]:

فكنت كمُهْرِيقِ الذي في سِقائِه ... لِرَقْراقِ آلٍ فوقَ رابيَةٍ صَلْدِ[2]

وقال ذو الرُّمَّة:

فلمّا دنتْ إهْراقةُ الماءِ أنْصَتَتْ ... لأَعْزِلَهُ عنها وفي النّفس أن أُثني[3]

قوله: « فلمّا جاء حرفٌ أخفّ من الهمزة لم يُحذف في شيء »[4].

يريد: لم يُحذف في « مُهَرِيق »، وما جرى مجراه؛ لخفّته، يعني: الهاء؛ لأنه أخفّ من الهمزة.

قوله: « وأما الذين قالوا: أهْرَقت، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين، وإسكانهم إيّاها »[5]

هذا يبيّن لك أنّ مراده -رحمه الله- بقوله في أوّل الكتاب[6]: إنّ السين في « أسْطاع » عوضٌ من ذهاب حركة العين، أنّ السين زيدت / عوضا من ذهاب [٥٦ب]
حركة العين من العين لِمَا لحقها من الضعف بذلك، لامن ذهاب حركة العين من الكلمة كما توهمه أبوالعبّاس المبرِّد عليه[7].

---

(١) من شعراء الدولة المروانية، يلقب بالعَبَّاب. انظر خزانة الأدب ١٩٠/٥، ١٩١.

(٢) البيت في اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. ويروى: « جلدٍ ».

(٣) البيت في ديوانه ١٧٨٣، تذكرة النحاة ٦٩٤، اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. وبهذا البيت ينتهي النّقل من الاقتضاب.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/١، ٤٢٩/٢.

(٧) انظر الانتصار ٢٧٠، ٢٧١، شرح السيرافي ٨٣/٢-٨٦ (ط)، ، الممتع ٢٢٤/١، شرح الكتاب =

قوله: « كما جعلوا ياء « أَيْنُقٍ » وألفَ يمانٍ عوضا »[1].

قد ذكر [ما][2] في « أينق » في غير هذا الموضع[3].

قال الأعلم[4]: « فإن قال قائل: فهلاّ عُوِّضت الياء في موضع الواو، فقيل: أنْيُق.

قيل له: لو قيل: أَنْيُقٌ، لجاز أن يَتوهَّمَ مُتوَهِّمٌ أنّ الياء[5] ليست بعوض، وأنّ الألف في (ناقةٍ) بدلٌ من ياء، والأصل (نيقة)، فعوَّضوها في [غير][6] موضعها؛ ليزول هذا التَّوهُّمُ ».

للصفار ٣٨٤-٣٨٨.

(١) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) قال سيبويه ٣١٧/١: « كما قالوا: أينق، لمّا حذفوا العين جعلوا اليـاء عوضـا. وقـال ١٢٩/٢: « ومثل ذلك أينق إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ». قال ابـن سـيده في المحكـم (نوق) ٣٥٣/٦: « وقال ابن جنّي مرة: ذهب سيبويه في قولهم: أينق، مذهبين: أحدهما: أن تكـون عـين أيْنق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير: أونق، ثمّ أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كـذلك أعلت أيضا بالإبدال. والآخر: أن تكون العين حذفت ثمّ عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها علـى هـذا القول: أيفُل،وعلى القول الأوّل: أعفل ».

(٤) النّكت ١١٦٦. وانظر شرح السيرافي ٢٤/٦ (خ).

(٥) في الأصل: الهاء.

(٦) تكملة من النكت ١١٦٦.

هذا باب مالحقته الزّوائد من بنات الثلاثة وأُلحِقَ ببنات الأربعة

استدرك الزّبيدي من هذا الباب[1]: « (افْعَيَّل) قالوا: اهْبَيَّخَ الرّجلُ، إذا تبختر، و(افْعَوْلَلَ)[2] قالوا: اعْثَوْجَجَ البعيرُ، إذا أسرع، و(افْوَنْعَلَ) قالوا: احْوَنْصَلَ الطَّائرُ، إذا أخرج حوصلته ».

قال: وذكر صاحب العين هذه الأفعال، و لم أسمعها لغيره ولا أحقّها[3].

قلت: وحكى[4]: « بعض اللغويين: سَنْبَلَ الزّرعُ، وأَسْبَلَ، ودَنْقَعَ[5] الرّجلُ، إذا افتقر، فكأنه لصق[6] بالدَّقْعاء، وماحكاه أبوعبيدة[7] من [قولهم: كَنْثَأتُ][8]، وكَثَّأتُ، فلاحجّة في شيء من ذلك، على إثبات (فَنْعَلَ)، بل تكون النّون أصليّة ، وهي على وزن (فَعْلَل)، كـ(دَحْرج)، ويكون (سَنْبَلَ) من (أَسْبَلَ)،

---

(١) انظر الاستدراك ٢٠٥.

(٢) في الأصل، والاستدراك: افعوعل. وهو خطأ. انظرالممتع ١٧١.

(٣) في الأصل: ولااحما. والنّصّ ليس في الاستدراك. وفي الممتع ١٧١: « فلم يذكرها إلاّ صاحب العين، فلا يلتفت إليه ». انظر العين ٢٢١/١، ١١٧/٣، ٣٥٩/٣. ونصه في اعثوثج: « والعثوجج: البعير السريع الضخم المجتمع الخلق، يقال: اعثوثج اعثيثاجا ». كذا مرة بتكرار الجيم، ومرة بتكرار الثاء، فلعل صوابه: اعثوجج اعثيجاجا، هذا بناء على سياق النص، ومارواه المؤلف، وإلاّ فهو بتكرار الثاء صوابٌ أيضا. انظر القاموس المحيط (عثج).

(٤) الكلام إلى آخره في الممتع ١٧١، ١٧٢.

(٥) في الأصل: ديقع.

(٦) في الأصل: اعق. والمثبت من الممتع ١٧١.

(٧) انظر الاستدراك ١٢٥، ٢٠٨.

(٨) محرف في الأصل.

كـ(سَبِط) من (سِبَطْر)، وكذلك (دَنْقَعَ)[1]من (الدَّقْعاء)، و(كَنْثَأ) من (كثّأ) »[2].

وحكى ابن جنّي في شرح التصريف عن أبي عليّ[3]: أنه جعل « رَهْيَأ » « فَعْيَل »، وجعل الياء زائدة، ولم يجعل الهمزة زائدة. وهو مذهبٌ سديد.

فإن قيل: هلاّ جعل الهمزة زائدة، وجعل الياء أصلا، فكانت تكون الكلمة على هذا « فَعْلأ » دون « فَعْيَل »، وإن كان هذان بناءين[4] مفقودين في الفعل، ولِمَ عدل إلى زيادة الياء دون الهمزة، وقد زيدت الهمزة في قولهم: امرأة ضَهْيَأة[5]؟ أوْهَلاّ جعل الهمزة والياء جميعا من الأصل؟

قيل: لايجوز أن يكونا جميعا من الأصل؛ لأنّ الياء لاتكون أصلا في بنات الأربعة، إلاّ في التّضعيف، نحو « صِيصِيَة »[6]، فلمّا لم يمكن لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين فعُدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه [لو][7]جعل الهمزة هي الزائدة، دون الياء لاجتمع في هذا[8] شيئان مكروهان:

أحدهما: أن يكون في الأفعال مثال « فَعْلأ » بوزن « دحرج ».

والآخر: زيادة الهمزة غير أوّل.

فإذا ذهب ذاهبٌ إلى أنّ الياء زائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه،

---

(١) في الأصل: ديفع.

(٢) ذكر ابن عصفور في الممتع ٥٦، ٢٦٧، ٢٦٩، والمؤلف فيما سبق في المستدركات ٣٤٦ نقلا عن الزبيدي، أنّ كنثأو، وزنه فنعلو، والنون زائدة، واستشهدا بما رواه أبوعبيدة من قولهم: كثّأت لحيته. وذكر ابن عصفور في الممتع أيضا ٨٢ أنّ نون كنثأة أصلية.

(٣) في الأصل: على أبي علي. انظر المنصف ١/١١٠، ١١١ والنص الآتي فيه بتصرّف يسير.

(٤) في الأصل: بناءان.

(٥) في الأصل: صماه.

(٦) في الأصل: صصه.

(٧) تكملة من المنصف ١/١١١يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: هذان.

وهو أنّ الفعل على « فَيْعَلَ »[1]، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنه على « فَيْعَلَ »، وكلّما قلّ المستكره كان أقيس، ومع هذا فإنه جعل الياء في « رَهْيَأَ » زائدة مثلها في « حِذْيَمٍ، وطِرْيَمٍ، وعِثْيَرٍ »، وفي[2] موضع الواو من « جَدْوَلٍ، وجَهْوَرَ »، فالذي ذهب [إليه][3] في هذا هو القياس، والذي تركه ليس بقياس[4].

قال المؤلّف: قال كُراع: رَهْيَأ رأيَه، إذا لم يحكمه[5]، ورَهْيَأ، إذا لم يُقدم على الأمور، ورَهْيَأً فهو مُرَهْيِئٌ، وذلك أن يحمل حملا فلا يشدّه[6]، فهو يميل، ورأيت سحابةً تَرَهْيَأُ، أي: تَهيَّأُ للمطر، ويقال: إنّ المرأةَ لَتُرَهْيِئُ غزلها، أي: تحسّنه للبيع.

وقال غير أبي عليّ[7]: رَهْيَأَ، الياءُ أصلٌ / فيها، وهي أصلا تكون في بنات [٥٧أ] الأربعة كما هي في « يَسْتَعور »؛ لئلاّ يؤدّي إلى بناء لم يستقرّ في كلامهم. ويجوز أن يكون على وزن « فَعْلى » كـ« قَلسَى »، ثمّ أبدلت الهمزة من الألف، وأجري الوصل في ذلك مجرى الوقف. وكذلك « اكْوَأَلَّ[8] الرّجل فهو مُكوئلٌ وهو الكُوَأَلَل »: القصير العريض، فقيل: هو « افْعَلَلَّ » كـ« اقْشَعَرَّ »، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلا في « وَرَنْتَل »؛ لأنّ « افْوَعلّ »[9] بناء لم يستقرّ في

---

(١) في الأصل: فعيل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) تكملة عن المنصف ١/١١١.

(٤) انتهى النّقل عن المنصف.

(٥) انظر المنتخب ٢٦٤.

(٦) في الأصل: نسوه. انظر اللسان (رهأ).

(٧) الرأي الآتي بألفاظ قريبة جدّا في الممتع ١٧٢.

(٨) في الأصل: كوال.

(٩) في الأصل: افعوعل.

كلامهم.

واعلم أنه لايقال في فِعْلٍ[1] إنه ملحق بآخر، وهو على عدد حروفه، وحركاتُه كحركاته، وسكناتُه كسكناته، إلاّ إذا كان الفعل المزيدُ فيه قد حكم له بحكم ما قد صار بزيادته على مثاله، ولهذا لم يقل أحدٌ من النحويين في « أَكْرَمَ »: إنه ملحقٌ بـ« دَحْرَجَ »؛ ألا ترى أنّ « أَكْرَمَ » مصدره « إكْرام »، ومصدر « دَحْرَجَ » « دَحْرَجَة »، وقد وجدنا عِدّةَ حروفِ « أَكْرَمَ » كعدّة حروف « دَحْرَجَ »، وحركاتُهما وسكناتُهما واحدةٌ، إلاّ أنّ حكم « دَحْرَجَ » مخالف لحكم « أَكْرَمَ » كما ذكرنا.

قوله: « وما كانت زيادته آخرةً ».

ثبت في بعض النُّسخ: وما كانت زيادتُه ياءً آخرةً[2]. وهو أحسن؛ لأنّ مرادَه أن يتكلّم في « اسْلَنْقَى »[3]؛ أوَلا ترى إلى قوله: « أو كانت الياء آخرة زائدة »[4].

قوله: « لأنّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف »[5].

يريد: أنّ النون كانت فيما ذكره ملحقةً لشبهها بنون « احْرَنْجَمَ »، من حيث لحقت بين حرفين أصلين، كما هي في « احْرَنْجَمَ » كذلك، وأنها لّما لحقت سكن الأوّل كما هو فيما هي ملحقة به كذلك. وأمّا غير الموضعين اللذين ذكر أن النون فيهما ملحقة، فإنها إذا زيدت فيها أدّت زيادتها إلى توالي زيادتين،

---

(١) في الأصل: فعلل.

(٢) هو كذلك في طبعة بولاق التي أعتمد عليها ٣٣٤/٢، وهارون ٢٨٦/٤.

(٣) في الأصل: استلقى.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢ وفيه: « ههنا ».

فخالف بهذا ملحق به؛ لأنّ الزيادة فيه واقعة بين أصل وزائد، وفي[1] الملحق به بين أصلين، فلم يحكم له بحكمه.

قوله: « ولاتلحق التّاءُ رابعةً هنا ولا الميم »[2].

يعني: أنّ التّاء[3] والميم لاتلحق واحدةٌ منهما رابعةً بما عِدَّة حروفه كلها حروف « بُهْلُولٍ »، وحركاتُه كحركاته، وسكناتُه كسكناته.

قوله: « بعدد الحروف »[4].

يريد: والحركات والسكنات.

الأعلم[5]: « [قوله][6]: مزيدة وغير مزيدة[7]. يعني بالمزيدة: ماألحق [من][8] بنات الثلاثة ببنات الأربعة كلحاق (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْبَى) بـ(احْرَنْجَمَ واحْرَنْطَمَ)، ويعني بغير المزيدة: لحاق (سَلْقَى وكَوْثَرٍ) بـ(دَحْرَجَ وجَعْفَرٍ) ».

---

(١) في الأصل: بين أصلين وزائد في.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وفيه: « ههنا ». وقبل هذا النص: « تقول: فُعلول نحو بهلول، فالياء تشرك الواو في هذا الموضع، والألف في حِلتيت وشِملال...».

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) النكت ١١٦٨. وانظر شرح السيرافي ٢٩/٦ (خ).

(٦) تكملة من النكت ١١٦٨.

(٧) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٨) تكملة من النكت ١١٦٨.

هذا باب [تمثيل][1] مابنت العربُ من بنات الأربعة. الترجمة

هذا الباب يَشتملُ على الأبنية الرباعيَّة والأصليَّة، وعلى مالحِقَ به من الثلاثيّة.

قال: « والصفةُ نحو (عِنْفِصٍ والدِّلْقِم) »[2].

قال في زيادة الميم: إنّ « دِلْقِماً » « فِعْلِم »، والميم زائدة[3]، وجعلها هنا أصلا على « فِعْلِلٍ »، واستدلّ بـ« الدَّلْقاء »[4] وهي من النوق التي تَكسَّرَ فوها وسالَ مَرْغُها وهواللعاب[5]، وكذلك « الدَّلُوق »[6]، فاستدلّ سيبويه-رحمه الله- هناك بالاشتقاق. فجعْلُه هنا رباعيّاً معتَرَضٌ، ولاشكّ أنّ الإمام لايتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر-والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجا غير مبين؛ اتّكالا على ماتقدّم.

قال أبوبكر[7]: قد جاء من / هذا الباب « فُعْلَل »، قالوا: جُؤْذَر، وطُحْلَب، [٥٧ب] وبُرْقَع. وحكى أبوعُبيدة[8] عن أبي الجرّاح[9]: ماعليه طَحْرِبَة[10]، على مثال

---

(١) تكملة من الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وليس فيه: « نحو ».

(٣) انظر الكتاب ٣٢٨/٢. وفي الأصل: ان دلقم فعلم.

(٤) انظر الكتاب ٣٣٥/٢. وفي الأصل: بالدلفاء، بالفاء نقطة من أسفل.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (دلق): « الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر فتمج الماء ».

(٦) « الدلوق » محرف في الأصل. انظر المنتخب ١٥٠، الصحاح (دلق).

(٧) انظر الاستدراك ١٥٤، ١٥٥ بتصرف يسير.

(٨) في الاستدراك ١٥٥: « أبوعبيد ».

(٩) أبو الجراح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وهو ممن أدخلوا للتحكيم بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية. انظر الفهرست ٥٣، طبقات النحويين واللغويين ٦٨، ٧١.

(١٠) « طحربة » تأثر بالخرم.

« فَعْلِل »، يعني: قطعة خرقة، وهو شاذ. قال أبوبكر: وحكى يعقوب[1]: « لقيت منه الفُتَكْرِين بضمّ الفاء وفتح التاء، لغة في الفِتكرين، فجاء على مثال (فُعَلّ) ».

قلت: أمّا استدراك « بُرْقَع » فإنه[2] خَلْفٌ؛ لأنّ الإمام إنما ذكر أصول الأبنية، وهو لاينكر أنّ « فُعْلُل » قد يُخفَّف، بل قد صرّح به[3]، فإذا كان كلُّ هذا الضّمُّ فيه منقولٌ، فالفتح إذاً تخفيف .

قلت: حكى كُراع: لقيت منه الفِتَكْرِنَ، والفُتَكْرِنَ، أي: الأمر العظيم[4]. والمشهور: ماعليه طُحْرُبَةٌ، وطَحْرَبَةٌ، وطِحْرِبَةٌ، وطَحْطَحَةٌ، أي: خِرقة. حكاها كراع في المجرّد[5]، ولم يذكر التّثليث فيها ابن السِّيد في مثلثه[6]، وقد استدركته عليه هناك. وأنشد أبويوسف:

كُليبُ العُربِ أيسرُ منكَ ذنباً غداةَ يَسومُنا بالفِتْكَرِينِ[7]

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤. وانظر كتاب الألفاظ له ٣١٤، الصحاح (فتكر).

(٢) في الأصل: قلت استدراك برقع وفانه.

(٣) لم أقف على هذا في كتاب سيبويه، ولا في غيره.

(٤) انظر المنتخب ٥٥٠.

(٥) انظر المنتخب ٣٥٢، ٣٥٥، ٥٤٣. وطحربة بكسر الطاء والحاء-ضبط قلم- في كتاب الألفاظ لابن المنتخب ٣٥٧ عن الأصمعي.

(٦) في الأصل: ولم يذكر التثليث فيه، وانما ذكره ابن السيد في مثلثه. ولايستقيم النص بذلك مع ماقبله، ولامع مابعده.

(٧) موضع العين من « العرب » مخروم. والبيت لم أقف عليه في كتب ابن السكيت التي بين يدي. وقد أنشده ابن دريد عن ابن الكلبي لرجل من كلب قديم. انظر جمهرة اللغة ٧٧٧، تاج العروس (فتكر). وانظر سر صناعة الإعراب ٦٢٤. ويروى: « كليب العير ».

هذا باب مالحقتْهُ الزَّوائد
من بنات الأربعة غير الفعل

هذا الباب يشتمل على مالحقته الزّوائد من بنات الأربعة، ممّا[1] زيد للإلحاق ولغير الإلحاق. وجعل الأصل في الإلحاق للأفعال، ولذلك حمل الأسماء عليها.

قال: ولو جعلتها فِعلا[2].

كان كذا لأنه فيما ظهر دليلُه، وهوموافقتها لها في المصادر، وغير ذلك، ثمّ حملت عليها الأسماء؛ لأنه[3] معنى ما، فالأولى أن تجعل الزيادة له من أن تجعلها[4] له من غير معنى[5].

قال: « فأما بنات الأربعة فكلّ شيء جاء منها على مثال (سَفَرْجَل) »[6].

يعني: بالزيادة.

« فهو ملحق ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتّى تكون فعلا لاتّفق »[7].

يعني: الخماسيّة. فاعتبر بإلحاق الفعل الذي لو نطق بالخمسة في الأفعال لكان فيها الإلحاق بالرّباعيّة، « وكأن ذوات الخمسة: وإن لم يكن فيها فِعْلٌ، فإنّ

---

(١) في الأصل: فما.

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: « كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال جعفر ملحقا بالأربعة، إلاّ ماجاء مما إن جعلته فعلا خالف مصدرُه بنات الأربعة، نحو فاعَل وفُعَّل ».

(٣) أي: الإلحاق.

(٤) في الأصل: تجعله.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٥٥/١: « وقولنا: والمصدر، يُخرج نحو أفعَلَ وفعَّلَ وفاعَلَ، فإنها ليست ملحقة بدحرج؛ لأنّ مصادرها إفعالٌ وتفعيلٌ، ومُفاعلة، مع أنّ زياداتها مطّردة لمعان ». وانظر التعليقة ٢٦٩/٤.

(٦) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٧) هذا تتمة النص السابق.

دخول التّحقير والتّكسير فيها كالعوض من منع الفعليّة فيها؛ ألا ترى أنك تقول في تحقير[1] (سَفَرْجَل) وتكسيره: سُفَيْرِج وسَفارِج، فجرى هذا مجرى قولك: سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِجٌ، وإن كان هذا لايقال، فإنه لو اشتق منه فعلٌ لكانت هذه طريقته »[2].

قال ابن جنّي[3]: وسألت أباعليّ[4] -رحمه الله- هلاّحقّروا « سَفَرْجَلا » وكسّروه ولم يحذفوا منه شيئا من آخره؟

فقال: لم يجُز ذلك لأنّ التحقير والتّكسير[5] ضرب من التصريف، وأصل التّصريف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحقّ[6]، فلمّا لم يكن في الفعل خماسيٌّ لم يكسر نحو « سَفَرْجَل »، ولاحُقِّر، إلاّ بحذف حرف ليصير إلى باب « دَحْرَجَ »، فيمكن فيه التصريف[7].

ثمّ قال الإمام: « وإن كان [لايمكن] أن يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنّه تمثيل، كما مثّلت في باب التحقير »[8].

يشير إلى تكسير الخماسي، ولأنه لايقال، ولاتنطق به العرب، إلاّ أن تكسره فتنطق به وتستعمله في كلامها، أي: إذا أكرمهم الإنسان بالسؤال فحينئذ يقولون له كذا، فهو كالتمثيل.

---

(١) في الأصل: التحقير. وفي الحاشية: تحقير، صح.

(٢) المنصف ٣٣/١.

(٣) المنصف ٣٣/١ بتصرف يسير.

(٤) في الأصل: ابوعلي.

(٥) في الأصل: والتصغير. والتصويب من المنصف ٣٣/١.

(٦) ظاهرها في الأصل: حق.

(٧) انتهى النقل من المنصف.

(٨) الكتاب ٣٣٦/٢ ولم يرد فيه مابين معقوفين، ولافي طبعة هارون ٢٩٠/٤.

قال: « إلاّ أن يلحقها ألف (عُذافِر) »[1].

هذه المدّات لم توجد قطّ للإلحاق في فعل؛ ألا ترى إلى « فاعَلَ »، كيف لم يلحق، بدليل المصدر، فلمّا لم يثبت / قطّ في الفعل الذي هو أقدر[2] على الإلحاق [أها][3] ملحقة، لم يقل ذلك في الأسماء. [٥٨أ]

قال في آخر زيادة الواو: « ولكن (فَنْعَلُول) وهو اسم، قالوا: مَنْجَنوق، وهو اسم »[4].

ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْجنون بالنون، وهو خَلفٌ، وقد قدّم أنه « فَعْلَلُول » قبل هذا بنحو سطرين[5]، وقد عاود ذلك في أبواب العلل[6]، وإنما الصّواب ضبطه بالقاف، فيكون « فَنْعَلُول » كما أنّ « مَنْجَنِيق » « فَنْعَليل »[7]. قال الزُّبيدي: روي: مَنْجَنوق ومَنْجَنيق[8]. وهو الصّواب.

---

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: « تلحقها ».

(٢) في الأصل: هوار. ولعلّ ماأثبته صواب.

(٣) تكملة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤. وفيهما وفي الأصل: منجنون. وما أثبته هو الجاري على كلامه الآتي.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤، شرح السيرافي ٣٥/٦، ٣٦ (خ).

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) قال أبوعليّ في التّعليقة ٢٧٠/٤: « قال أبوبكر: هذا غلط وقع في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَنْعلول؛ لأنّ هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة عَرْطَليل، إلاّ أنّ المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقيل في تكسيره مجانين فحذف الحرف الزّائد، كما أنّ النون لمّا كانت زائدة في مَنْجنيق-أعني الأولى- قيل في تكسيره: مجانيق، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: منجنون بمنزلة عَرْطليل، فهذا يدلّك على أنّ وزنه في هذا الموضع بفنعلول غلط وقع في الكتاب ».

(٨) في الأصل: منجنون له منجنن. ولعلّ الصواب ماأثبته. ولم أقف على هذا اللفظ في الاستدراك وفيه ١٦٥، ١٦٦: « منجنون » وأنشد شاهداً عليه، ثم قال : « ولم نلف تفسير منجنون ولم يقع في رواية =

قال أبوالفتح[1]: « ليس (مَنْجَنون)[2] من ذوات الخمسة مثل (عَضْرَفُوط)؛ لأجل تكرار[3] النون، وإنما هو مثل (حَنْدَقُوق)، ملحق بـ(عَضْرفوط)، ولايجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأنّا لانعلم في الكلام (مَفْعَلُولا)، ولايجوز أيضا أن تكون الميمُ والنون جميعا زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثيّة من لفظ الجنّ، من جهتين:

إحداهما: أنّك كنت تجمع في أوّل الكلمة زائدتين، وليست الكلمة جاريةً على فِعلٍ مثل (منطلق، ومستخرج).

والأخرى: أنّك لاتعلم في الكلام (مَنْفَعُولا) فيحمل هذا عليه.

ولايجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مَناجين[4]، ولو كانت [زائدة][5] لقيل: مَجانين، كما قيل: مجانيق، في جمع (منجنيق) لمّا كانت النون زائدة.

وإذا لم يجز أن تكون [الميم وحدها زائدة، ولا][6] النون وحدها زائدة، ولا أن تكون[7] كلتاهما زائدتين، لم يبق إلاّ أن تكونا أصلين، وتجعل النون لاماً مكرّرة، وتكون الكلمة مثل (حَنْدقُوق) ملحقة بـ(عَضْرفوط) »[8].

إسماعيل ». يعني: أبا علي القالي.

(١) المنصف ١/١٤٦.

(٢) في المنصف ١/١٤٦: « وليس يريد أنّ منجنونا ». يعني المازني.

(٣) في المنصف ١/١٤٦: « مثل عضرفوط هذا محال؛ لأجل تكرير ».

(٤) قال السيرافي: « وكذلك جمعه عامة العرب ». شرح السيرافي ٦/٣٦ (خ). ومثله في شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٥) تكملة من المنصف ١/١٤٦ يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة من المنصف ١/١٤٦ يلتئم بها الكلام.

(٧) في المنصف ١/١٤٦: « تكونا ». وقد وافقت إحدى نسخه الأصل.

(٨) انتهى النقل من المنصف.

وأمّا « مَنْجَنيق » فهو « فَنْعَليل »، يدلّك على ذلك « مَجانيق »، فتذهب في التكسير كما تذهب تاء « عَنْكَبوت »، إذا قلت: عناكبُ[1].

قال ابن جنّي[2] -رحمه الله-: فجرت لذلك -يعني النون- لسقوطها مجرى الياء في « عَيْضَمُوز »، إذا قلت: عَضاميز.

وقد تنازع الناس فيها الخلاف:

قال ابن دريد[3]: اختلف أهل اللغة فيها، فقال قومٌ: الميم زائدة[4]. وقال آخرون: بل هي أصليّة. وأخبر أبوحاتم عن أبي عُبيدة[5]، قال: سألت أعرابيّاً عن حروبٍ كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب تُفْقَأُ فيها العُيون، ومرّة نُجْنَقُ، ومرّة نُرْشَقُ[6]. فقال: قوله: نُجْنَق، دليل على أنّ الميم زائدة، ولو كانت أصليّة لقال: نُمَجْنَقُ[7]، على أنّ « المنجنيق » أعجميّ معرّب. فهذا قول ابن دُريد، كما ترى.

قال ابن جنّي مستدلاّ على صحّة قول سيبويه -رحمه الله-: ماذكرناه عنه[8]. ثمّ قال: فأمّا قولهم: مرّة نُجنَقُ، وما حكاه[9] الفراء من قولهم: جَنَقُوهم

---

(١) هذا من كلام المازني، باختصار. انظر المنصف ١/١٤٦.

(٢) المنصف ١/١٤٧-١٤٩بتصرف.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٤٩٠، شرح السيرافي ٦/٣٦، ٣٧ (خ)، ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب).

(٤) منهم ابن دريد كما سيأتي، والفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٩٦ (رجب).

(٥) في الأصل: ابي عبيد.

(٦) في المنصف ١/١٤٧: « حروب عون، تفقأ فيها العيون مرة، ثم نجنق، وأخرى نُرشق ». وفي جمهرة اللغة ٤٩٠: « حرب عون تفقأ فيها العيون مرة نجنق، وأخرى نرشق ». وانظر الحكاية في الممتع ٢٥٥، شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٧) محرف في الأصل.

(٨) يريد: النّص الذي ابتدأ به النقل عن ابن جنّي، فإن موضعه بين ماسبق وهذا الذي سيذكره.

(٩) في الأصل: حكاه الفراء.

بالمجانيق[1]، فالقول فيه عندي أنه مشتقٌ من « المنجنيق »، إلاّ أنّ فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه « مَجْنَقُوهم، وتَمجنقَ ». ولكنّهم إذا اشتقّوا[2] من الأعجمي خلّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيّروه؛ وذلك أنّ الميم، وإن كانت هنا أصلا، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدةً، فشُبِّهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل. ونظير ذلك ما أنشده أبوعليّ من قول الرّاجز:

هل تَعرفُ الدّار لأمِّ الخَزْرَجِ منها فظِلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ[3]

أراد: سكران كالذي شرب « الزّرَجون »[4]. قال: فكان قياسه أن يقول: كالمُزرجَن؛ لأنّ النون في « الزّرجون » أصل، فقال: مُزَرّج؛ لأنّ الكلمة أعجميّة، وهم إذا اشتقّوا من الأعجميّة خلّطوا فيه.

قال: ولو ذهب ذاهبٌ إلى / أن يقول: جَنَقوهم، ونُجنَقُ، لم يُخلّط فيه، لقُضي بأنّ [وزن][5] « مَنْجَنِيقٍ » « مَنْفَعِيل »، وهذا غير موجود في الكلام. [٥٨ب]

ولمّا كان « المنجنيق » مما يُنقل ويعمل به، وكانت الميم قد جاء فيها الكسر، توهّموها زائدةً مثل « مِطْرَقة، ومِرْوحة »، فيحذفونها عند اشتقاقهم الفعل.

ثمّ قال ابن جنّي: فأمّا الاستدلال بذهاب النون في التكسير كما تذهب تاء « عَنْكَبوت » إذا قلت: عناكب، ففيه شيء؛ لأنه ليس بقولهم[6]: عناكب، يُعلم لامحالة أن التاء في عنكبوت زائدة، وإنما يعلم ذلك بقولهم: عَنْكَبٌ، في معناه. ويقال أيضا: عَنْكَباء. فهذا يقطع على زيادة التاء في « عنكبوت ». ولكن لمّا كانوا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، الممتع ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢

(٢) في الأصل: اتسعوا.

(٣) والبيت في الخصائص ٣٥٩/١، المحتسب ٨٠/١، ٩٧، اللسان (زرجن).

(٤) الزرجون هنا: الخمر. انظر الصحاح (زرجن).

(٥) تكملة من المنصف ١٤٨/١ يقتضيها مابعدها.

(٦) في الأصل: بقوله.

يقولون في الجمع: عناكب، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدلّ بذلك على زيادتها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُح حذفها؛ لأنهم لايكسِّرون ذوات الخمسة إلاّ على استكراه؛ فقد يمكن أن يقول قائلٌ: ماتُنكرُ أن تكون التاء أصلا، ويكون تكسيرالكلمة على استكراه؟ وإذا احتجّ بقولهم في معناه: عَنْكَبٌ، سقط الكلام. فهذه هي الحجّة القاطعة.

فأما قولهم: مَجَانيق، فيدلّ على زيادة النون في « مَنْجنيق »؛ لأنّ النون ثانية، ولوكانت من الأصل لثبتت[1].

قال أبوبكر[2]: « قد جاء على (فَعْلُول)، حكى اللحياني: زُرْنُوق، وزَرْنُوق، لعمود البئر الذي عليه البكرة. وصَعْفُوق: قرية باليمامة يقال لأهلها: الصَّعافقة، وهم قومٌ كانوا عبيدا فاستعربوا. ويقال: الصَّعفوق: اللئيم، وجمعه صَعافقة ».

أمّا ماحكاه اللحياني فيمكن أن يكون أصلُ « زَرْنوق »[3] مخففاً من « زُرْنُوق »[4].

وأما « الصَّعْفُوق » القرية، فيمكن أن تكون أعجميّة[5].

وما حكيَ عن الزُّبيدي من قولهم في « صُنْدُوق »: صَنْدُوق، الكلام فيه كالكلام في « زرْنُوق »[6].

وبالجُملة فهي في غاية الشذوذ.

---

(١) انتهي النّقل من المنصف.

(٢) الاستدراك ١٦٢.

(٣) في الأصل: اصل ببابل:

(٤) انظر الممتع ١٤٩.

(٥) انظر الخصائص ٣/٢١٥، المعرب ٤٣١، الممتع ١٥٠.

(٦) انظر الممتع ١٤٩.

قال البطليوسي[1]: حكى أبوحنيفة[2] في النّبات: بُرْسوم، وبَرْسُوم[3]، وهي أَبكرُ نَخْلةٍ بالبصرة. وقال أبوعَمرو الشيباني في نوادره: زَرْنُوق بالفتح، ومثله صَعْفُوق، وصَنْدُوق، ولايضمّ أوله.

وذكر ابن عصفور في جميعها ضمّ الأول، إلاّ « صَعْفُوقا »، فإنه لم يسمع فيه ضمّ[4]. ولم أقف على صحّة مانقله[5].

قال أبوبكر: « و(فَوعَلِل)، قالوا: دَوْدَمِس[6] لحية تنفخ فتُحرق »[7].

قال الإمام في فصل التّاء: « ويكون على (فُعاليل)، وهو قليل، قالوا: كُنابيل، وهو اسم »[8].

وهو مشكل لأنه قد قال في « كَنَهْبُل »: إنّ النون زائدة[9]. وعمدته أنّ هذا

---

(١) الاقتضاب ٣٢٨/٢.

(٢) الدّينوري، أحمد بن داود وَنَند[ت: ٢٨٢هـ] كان نحويّا لغويا مهندسا منجما حاسبا راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه. أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه. من مصنفاته بالإضافة إلى النبات الذي قيل: لم يؤلف مثله في معناه: مايلحن فيه العامة، الشعر والشعراء، إصلاح المنطق، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، نزهة الألباء ١٨٠، ١٨١، إشارة التعيين ٣٠، خزانة الأدب ٥٤/١، ٥٥.

(٣) في الأصل: وبرشوم.

(٤) الممتع ١٥٠.

(٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة ٢٨٢/٣: « الحرّاني عن ابن السكّيت قال: كل ماجاء على فعلول فهو مضموم الأول، مثل: زُنبور وبُهلول وعُمروس، وما أشبه ذلك، إلاّ حرفا جاء نادرا، وهم بنو صَعفوق، لحول باليمامة. وبعضهم يقول: صُعْفوق، بالضم ».

(٦) في الأصل: وفوعل قالوا دودس.

(٧) الاستدراك ١٦٢ وفيه: « وهي حية ». وانظر الممتع ١٤٦.

(٨) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٩) الكتاب ٣٣٩/٢، ٣٥٢.

المثال لم يجئ في غير هذا[إلاّ][1] والزيادة فيه، فهو بناء[2] لم يجئ إلاّ وانبغى بأن يحكم بأنه مزيد، على ماسترى في باب العلل[3]. وكذلك كان ينبغي أن يحكم على هذه النون في « كُنابيل »، ولافرق، إلاّ أن يكون قد سمع لها نظيرا لم يأت فيه حرف زيادة. والله أعلم.

[و« كُنابيل »: اسم أرض[4]، قال ابن مُقبل[5]:

دعتنا بكَهْفٍ من كُنابيلَ دَعوةً على عَجَلٍ دَهْماءُ والرَّكبُ رائحُ][6]

استدرك أبوبكر[7]: « (فَيْعَلُلٌ)، قالوا: هَيْدَكُرٌ[8]، وهي المرأة الكثيرة اللحم. و(فَعْنَليل)[9]، قالوا: شَمْنَصِير: اسم مكان، و(فَعَلِّيل)، قالوا: قُشَعْرِيرة، وسُمَهْجِيج، وهو ماحقن في السقاء من اللبن ».

« فأمّا (هَيْدَكُرّ) فهو مقصورٌ من (هيدكور)، وليس ببناء أصليّ، فوزنه / [٥٩أ]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: با.

(٣) انظر مايأتي ٤٨٨.

(٤) في معجم ما استعجم (كنابيل): « هو موضع باليمن ». وسيأتي مزيد تفصيل في تخريج الشاهد.

(٥) تميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني العامري. شاعر جاهليّ إسلاميّ معمّر بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يهاجي النجاشيّ الشاعر. انظر سمط اللآلي ٦٨/١، خزانة الأدب ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٦) وقع هذا النّص في الأصل بين « اللحم » و« فعنليل » من قوله التالي: « وهي المرأة الكثيرة اللحم وفَعَنْليل قالوا شمنصير ». والموضع الذي أثبته فيه أولى. وانظر الاستدراك ١٧٠. والبيت أيضا في ديوان ابن مقبل ٤٠، منتهى الطلب ٣٠٢/١، معجم ما استعجم (كنابيل)، معجم البدان (كنابيل)، سفر السعادة ٤٥٠. وفي الديوان ومنتهى الطلب ومعجم البلدان: « كنابين » تثنية كناب وهو جبل، وعُناب وهو جبل بإزائه، كقولهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمرين.

(٧) الاستدراك ١٦٨.

(٨) في الاستدراك ١٦٨: « فيعللّ قالوا: هيدكرّ ». وانظر اللسان (هدكر)، ارتشاف الضرب ١٣٩ (رجب).

(٩) في الأصل: وفعليل.

على هذا (فَيْعَلُول) مثل (خَيْسَفُوج) »[1].

قال ابن جنّي في الخصائص[2]: قال أبوعليّ: سألت محمد بن الحسن[3] عن « الهَيدَكُر »، فقال: لاأعرفه، وأعرف « الهَيْدَكور »[4]. وكأنّ الواو حذفت من « هَيدكُر » ضرورةً، وإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية في قول الأسود[5]:

فأتبعتُ أخراهم طريق أولاهُمُ[6]

كان حذف الزائد أولى. وأنشد لطرفة:

فهي بَدَّاءُ إذا ما أقبلتْ فخمةُ الجسمِ رداحٌ هَيْدَكر[7]

---

(١) انظر الممتع ١٤٦.

(٢) الخصائص ٢٠٢/٣. والنص في الأصول ٢٢٥/٣ عن أبي علي أيضا، وفيه: « سألت ابن دريد ». والمراد واحد.

(٣) في الأصل: الحسين.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٢٢١، ١٢٢٢.

(٥) في الأصل: ابي الاسود. وقد وقع هذا في إحدى نسخ الخصائص. وإنما هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، وهو أعشى بني نهشل، وكفّ بصره لمّا أسنّ. شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بالمكثر، عدّه ابن سلاّم في الطبقة الخامسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، المؤتلف والمختلف ١٨، سمط اللآلي ٢٤٨/١، خزانة الأدب ٤٠٦/١.

(٦) في الأصل: فانبعث. وعجزه:

كما قيل نجمٌ قد هوى متتابِعُ

وهو أيضا في كتاب الشعر ٢٠٨، الخصائص ٢٩٢/٢، فرحة الأديب ١٩٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٦، خزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٧) نسبه ابن جنّي إلى طرفة، وذكر محقق التكملة والذيل والصلة للصغاني أنه في ديوانه، ولم أقف عليه. وهوللمرار بن منقذ العدويّ، كما سينقله المؤلف بعدُ عن يعقوب بن السكيت، من قصيدة تعدّ من عيون الشعر، عدتها خمسة وتسعون بيتا، ومطلعها:

عجبٌ خولةُ إذ تنكرني أم رأت خولة شيخا قد كَبِرْ

وهي في المفضّليّات٨٢-٩٣. وانظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦، ٢١٣، التكملة والذيل والصلة للصغاني (هدكر)، اللسان (هدكر)، التكملة والذيل والصلة للزّبيدي (هدكر).

وفي الألفاظ ليعقوب[1]: الهَيْدكورة[2]، ويقال: هَيْدَكُر. ويقال: مرّت تَهَدْكَرُ، أي: تَرجْرجُ، قال المرّار العدويّ. وهو البيت الذي أنشده ابن جنّي لطرفة. قال: وسمعت الكلابيّ يقول: هَيدَكور. و« البدّاء »: التي كأنّ فيها فحجٌ من ضخم فخذيها[3].

وأمّا « شَمَنْصِير » فقال ابن جني في خصائصه[4]: إنه « فائت أيضا، إن كان عربيّا، قال الهُذليّ[5]:

لعلّك هالكٌ إمّا غلامٌ تَبَوَّأ من شَمَنْصِيرٍ مُقاما[6]

ويجوز أن يكون محرّفا من (شَمْنَصِير) لضرورة الوزن »[7].

قال الإمام -رحمه الله- في لحاق الألف: ولم يأت « فَعْلال » في الكلام إلاّ مضاعفاً[8]. الفصل [إلى][9] آخره.

قال أبوبكر: « قد جاء (فَعْلال) غير المضاعف، قالوا: ناقةٌ بها خَزْعال، أي:

---

(١) انظر كتاب الألفاظ ٢١٣ بتصرف.

(٢) في الألفاظ ٢١٣: « الهُدْكُورة ».

(٣) انتهى النقل من كتاب الألفاظ.

(٤) الخصائص ٣/٢٠٥.

(٥) صخر الغيّ. والبيت الآتي آخر قصيدة يرثي بها ابنه تليداً.

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ٢٩٢، المعاني الكبير ١٢٢٨، جمهرة اللغة ١١٥٢، شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ)، معجم ما استعجم (شمنصير)، معجم البلدان (شمنصير)، اللسان (علل). وشمنصير: قال البكري: « جبل من جبال تهامة، يتصل بجبال ذروة، ولم يعله قط أحد، ولا أدري ما على ذروته، وبأعلاه القرود، والمياه حواليه ينابيع تنساب، عليها النخل وغيره . . . ».

(٧) وفيما يأتي ٤٦١ كلام لسيبويه مفاده: أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة في خماسي فهي زائدة، بأن شمنصير، وسينبه المؤلف هناك أنّ شمنصير بناء عليه فنعليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٨/٢ بتصرف. والكلام بلفظه في الاستدراك ١٧٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

ظَلَعٌ »[1].

قلت: ذكره الفرّاء[2]. قال ابن السِّيد[3] -رحمه الله-: « قد جاء في الشعر حرفٌ آخر، وهو قول الشّاعر:

والخيل خارجةٌ من القَسْطالِ[4]

يريد: القَسْطل، وهو الغُبار.

والوجه في هذا عندي ألاّ تُجعل زيادةً على سيبويه، ويقال: إنّ الشاعر أراد (القسطل)، فأشبع فتحة الطاء اضطرارا، فنشأت بعدها ألفٌ، كما قال الرّاجز:

أقولُ إذ خرّت على الكَلْكَالِ ياناقتي ماجُلتِ من مَجَالِ[5]

قال: و لم يأت المضاعف مكسور الأوّل إلاّ في المصدر[6].

قال أبو بكر[7]: « قد جاء اسما غير مصدر (الدِّئْداء، والدَّأداء)، لآخِر الشَّهر، ولاسبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبةً عن واو، أوياء[8]، فيكون كـ(عِلْباء)؛ لأنّك تقول: دَأْداء، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان

---

(١) الاستدراك ١٧٣ وفيه: « غير مضاعف...ضلع ».

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧٨، الخصائص ٢١٣/٣، الاقتضاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاقتضاب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٤) صدره:

ولنِعمَ مأوى المستضيفِ إذا دعا

والبيت لأوس بن حجر، وقد سبق تخريجه ٣٣٣.

(٥) الرجز في المحتسب ١٦٦/١، الإنصاف ٢٥، ٧٤٩، اللسان (كلل)، شرح الأشموني ١٩٧/٣. وبه ينتهي النقل من الاقتضاب.

(٦) الكتاب ٣٣٨/٢. وانظر النّص بلفظه في الاستدراك ١٧٣.

(٧) الاستدراك ١٧٣.

(٨) في الأصل: واو وياء.

(فعلالا) من غير المضاعف، وهذا لايكون عندهم سوى ماذكرنا من [قولهم][1]: خَزْعال؛ وإنما جاء عن الكوفيين، فالهمزتان إذاً أصليّتان في [دِئْداء][2] ودَأداء ».

ويعضد ما قال الزُّبيدي قولُ يعقوب في الألفاظ: « ثلاث دَآدئ، الواحدة دَأْدَأَة، وزن (فَعْلَلة) »[3]. قال بعد ذلك في الباب نفسه[4]: والدِّئْداء[5]: الليلة التي يشكّ فيها، من الشّهر الماضي هي أم من الدّاخل؟

قال أبوبكر[6]: « قد جاء من هذا الباب (فَعَنْلَلَى)[7]: شَفَنْتَرَى، اسم رجل، واشتقاقه من (الشَّفتَر)[8]، وهو المفرّق ».

قلت: في المحرَّد: رجل شَفَنْتَرٌ: ذاهب الشّعر، من قولهم: اشْفَتَرَّ[9]، إذا تفرّق. النون زائدة.

وذهب بعض النحويين[10] إلى أنّ « شَفَنْتَرَى » « فَعَلَّلَى »[11] كـ« قَبَعْثَرَى »، وأنّ النون ليست بزائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها؛ لأنّ جعلها زائدة يؤدي إلى

---

(١) تكملة من الاستدراك ١٧٣ يلتئم بها السياق.

(٢) تكملة من الاستدراك ١٧٣.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣. وانظر الأزمنة وتلبية الجاهليّة لقطرب ٩٦.

(٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٤.

(٥) في كتاب الألفاظ ٢٩٤: « والدأداء ». بهمزة على الألف مما يعني أن اللفظة فيه بفتح الدال، وقد ذكر المؤلف فتح الدال وكسرها قبل قليل.

(٦) الاستدراك ١٧٥. وانظر ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب). وقد ذكره أبوحيان مرتين، مرة على أنه فعنللى، ومرة على أنه فعلّلى بتشديد اللام الأولى، وهو مذهب سيأتي بعد قليل.

(٧) في الأصل: فعنلل.

(٨) في الاستدراك ١٧٥: « المشفتر ». وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني (شفتر).

(٩) في الأصل: اشفر. انظر اللسان (شفتر).

(١٠) هو ابن عصفور. انظر الممتع ١٥٥، ١٥٦. وبه قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٤٥ (رجب).

(١١) في الأصل: فعلل.

إثبات بناء لم يوجد.

قال[1]: ويحتمل أن يكون وزنه ماقال المستدْرِك[2]، وإن كان بناءً لم يستقرّ في غير هذا الموضع؛ لأنّك إن جعلت النون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النونَ إذا كانت ساكنة ثالثة / وبعدها حرفان، لم تُلف إلاّ زائدة، فيما[3] عُرف اشتقاقه أو تصريفه. فيكون القولان فيها سائغين. [٥٩ب]

قال أبوبكر[4]: « [وفُعَلاّة][5]، قالوا: سُلَحْفاة. و(فِعْلِلّى)، قالوا: شِفْصِلّى[6]، وهو حمل بعض الشجر يَنفلقُ عن[7] مثل القطن، وله حبٌّ كالسّمسم ».

قلت: أمّا « سُلَحْفاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلاّة »، بل هو « فُعَلِّيَة » في الأصل، ثمّ قلبت الكسرةُ فتحة، والألفُ من الياء، وهي لغة طيِّئ، يقولون في « رُضِيَ »: رُضَى، وفي « بَقِيَ »: بَقَى، و« ناصِيَة »: ناصاة[8].

قال أبوبكر في حذف النون: قال سيبويه: ومما لحق من بنات الأربعة بالخمسة مما زيدت فيه النون « قُنْفَخر »[9]، ملحقا به[10].

---

(١) أي: ابن عصفور.

(٢) في الممتع ١٥٦: « وزنه فعنللى ».

(٣) في الأصل: فإذا.

(٤) الاستدراك ١٧٥.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٧٥.

(٦) في الأصل: وفعلل قالوا شفصل.

(٧) في الأصل: على.

(٨) انظر الممتع ١٥٣، ٥٥٧، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب).

(٩) ضبط في الكتاب ٣٣٩/٢ بكسر القاف، وعلى هذا نصُّ أبي علي الشلوبين الآتي، ولم أضبطه به؛ لأنّ كلام الشلوبين يدلّ على أنّ الزبيدي ضبطه بغير ذلك، وليس فيه إلاّ كسر القاف وضمّها، وقد ذكر سيبويه لغة الضّمّ قبل أسطر من ذكر لغة الكسر. وانظر اللسان (قفخر).

(١٠) الاستدراك ١٨١ وليس فيه: ملحقا به. وانظر الكتاب ٣٣٩/٢.

قال الشيخ أبوعليّ[1] -رحمه الله-: هذا عجبٌ، لاأدري من أين أخذه؟ والذي في النُّسخ العتاق، بل هو في كلّ نسخةٍ « قِنْفَخْرٌ » بالكسر، مزيدٌ ألحق بِـ« جِرْدَحل »[2] ولو كان لكان له وجهٌ في العدد فقط، وهو تصرّفه، وقد قال ذلك في « قلنسوة »، و[هو][3] أنّ الواو ملحقة[4]؛ وإنما يريد الإلحاق العددي[5] فقط: أنه يصير بالعدد خماسيَّ الحروف، لاأنه ألحق بالإلحاق الوزني.

قال أبوبكر[6]: « قد جاء (فَنْعَلِل)، قالوا: عجوزٌ خَنْضَرِفٌ[7]. وقد خَضْرَف جِلدُها، إذا استرخى. عن أبي زيد. وقال يعقوب: هي الكبيرة الثديين[8]. و(فَنَعْلَلٌ)، قالوا: عجوزٌ شَهْبَرةٌ، وشَنَهْبَرَةٌ، للكبيرة[9]».

قلت: « خَنْضَرِفٌ » مثل « جَحْمَرِشٍ » و« شَنَهْبَرَةٌ » مثل « سَفَرْجَلَةٍ »، ويكون « شَهْبَرَة وشَنَهْبَرة » [كـ« سَبِط وسِبَطْر »][10].

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) ظاهرها في الأصل: نحودخل.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/١١٥.

(٥) في الأصل: العدلي.

(٦) الاستدراك ١٨٢.

(٧) في الأصل: فعنلل قالوا: عجوز ختضرف. وفي الاستدراك: فَنْعَلَل. بفتح اللام. وهو خطأ. وانظر اللسان (خضرف)، القاموس (خضرف).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٥٣. وفيه: « الضخمة الكثيرة اللحم، الكبيرة الثديين ».

(٩) في الأصل: للكثيرة. وانظر القاموس (شهبر).

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ١٤٧.

هذا باب لحاق التّضعيف فيه لازم

هذه التّرجمة تشتملُ على ذوات الأربعة التي لحق عينها تضعيفا، ولحق لامها. ومعنى لازم: أنّ المضاعف على قسمين: مزيد، وغير مزيد. فالمزيد مثل مايذكر في هذا الفصل، نحو « العِلَّكْد ». والأصلي « رَدّ »، وشَدّ. فهذا الذي هو أصلي قد ينفكّ فيقال: رَدَدْتُ، وشَدَدْتُ. وأما ما الزائدة فيه من موضع اللام والعين، فإنّ التّضعيف فيه لازمٌ.

قال أبوبكر[1]: « قد جاء (فِعَّلٌ)، قالوا: صِنَّبِرٌ. و(فَعْلَلٌّ)، قالوا: حجرٌ قَهْقَرٌّ، أي: صلب. والقَهْقَرُّ أيضا: الصمغة العظيمة المدحرجة. و(فِعْلِلٌّ)، قالوا: صِفْصِلٌّ، لنبت ».

قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثيّ: أنه « يَفْعَلّ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلتُ: صحَّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزُّبيدي هو « يَهْيَرٌّ »، وإنما هو « قَهْقَرٌّ »، فليس على الرَّجل دَرَك[2].

وأنشد أهل اللغة في « الصِّفْصِلّ »:

الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ واليَعْضِيدا
والخَازِبازَ السَّنِمَ المَجودا
بحيث يَدعو عامرٌ مسعودا[3]

---

(١) الاستدراك ١٨٦.

(٢) الدّرك: التبعة. هذا، مع أنّ ابن عصفور ذهب في الممتع ١١١ إلى أن يهيرّ مشددٌ من يَهْيَر، ثم قال: « وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو يفعلّ ».

(٣) انظر المخصص ٩٦/١٤، سفر السعادة٢٤٨، اللسان (جود، رعد، خوز، صلل، صفصل، سنم)،

=

ووجهه: أن يكون مما نقل عن تخفيف، وأجري الوصل فيه مجرى الوقف، فيكون بناؤه مثل « زِبْرِج »[1].

وأمّا « الصِّنَّبِرُ » فـ« تصوّر معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (هَيْج الصِّنَّبْرِ)[2]، ثمّ نقل الكسرة على حد (مررت ببكرْ)، وأجري (نبر) من (الصّنبر) مجرى [بكرْ][3]».

وقال في باب الفوائت[4]: وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الرّاء[5] فيه. وفيه ضعفٌ؛ وذلك أنّ الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حرّك الآخرُ منهما، نحو « أمْسِ، وأيْنَ، وسوْفَ »، وإنما يحرّك الأول منهما إذا كانا من كلمتين، نحو « قدِ انْقطع »، و﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[6]، وأيضا فإنّ الساكنين لايُنكَر اجتماعهما في الوقف.

خزانة الأدب ٤٤٥/٦. وذكر البغدادي أنّ البيت الثاني مركب من بيتين، وهما:

والخازباز الناعم الرَّغيدا والصِّلّيان السنم المجودا

وقبل الأبيات السابقة:

أرعيتها أطيب عودٍ عودا

(١) بدل الزاي في الأصل دال، والباء غير منقوطة.

(٢) يعني: قول طرفة:

بجفانٍ تعتري نادينا من سديفٍ حين هاج الصنبر

والبيت في الديوان ٥٦، شرح السيرافي ٤٣٥/٦ (خ)، الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣، الممتع ٧١/١.

(٣) تكملة من الخصائص ٢٥٤/٢، والنّصّ فيه. وانظره بشكل أوضح في الخصائص ٢٨١/١.

(٤) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) المزمل: ٢.

فإن قلت / : فالوزن اقتضى تحريك الأول. [٦٠أ]

قيل: أجل[١]، إلاّ أنه لم يقتضِ[٢] فساد الاعتلال.

فإن قلت: فقد قالوا في الوقف: ضَرَبَتِهْ.

قيل: هذا أمرٌ يخصّ تاء التأنيث؛ رغبةً في الكسرة الدالة على التأنيث. وأيضا فإنّ التاء آخر الكلمة، والهـــاء زائدة من بعدها، ليست منها[٣]. وكذلك القـــول في « ادْعِهْ »؛ألا ترى أنّ الهاء زائدة بعد الكلمة[٤].

---

(١) في الأصل: قبل اخر.

(٢) تقرأ في الأصل: يقتضك.

(٣) في الأصل: منهما.

(٤) انتهى النقل من الخصائص.

هذا باب تمثيل الفعل من
بنات الأربعة مزيدا وغيرمزيد

ليس ثَمَّ فعلٌ رباعيٌّ غير مزيد إلاّ « فَعْلَلَ ».

قال الزُّبيدي[1]: الكوفيّون ومن نحا نحوهم من البغداذيين يجعلون « كَفْكَفْتُ وزَلْزَلْتُ » من الثلاثي، وأصله عندهم « كففت وزللت »، فكرهوا اتّصال التّضعيف، فحالوا بينه بحرف مثل فاء الفعل[2]. وقولهم عندي أولى بالصواب؛ لاطّراد مذهبهم، وصحّة الاشتقاق إياه؛ ألا ترى أنّ قولك: كَفْكَفت، وحَلْحلت، في معنى [« كَفَفت، و][3] حَلَلت ».

وهذا هَذَيان[4]، واختيار ماليس بمختار، فإنّ الكاف والحاء ليسا من حروف الزيادة، ولم توجدا قطّ مزيدتين، وأما « كفكفت، وحلحلت »[5]، في معنى « كففت وحللت »، فلادليل فيه؛ إذ يمكن أن يكونا بنيتين اتّفقتا في المعنى، وهذا أولى من أن يحكم بالزيادة على حرف لم يوجد قطّ زائدا، فيكون مثل « سَبِط، وسِبَطْر » و« لُؤلُؤ، ولأّال »، و« منجَنِيق مع جَنَقونا ».

قال المؤلف: وهذا الذي حمل عليه المعترضُ على الزُّبيدي قليل، والأكثر والأصل إن اتّفق المعنى تقارب [اللفظُ][6]، واللفظ يكون مع المادّة الواحدة إذا

---

(١) الاستدراك ٢٠٩.

(٢) انظر الإنصاف ٧٨٨، شرح الشافية للرضي ٣٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لعلّ قبله سقط تقديره: قال بعضهم، أو اعترضه بعضهم فقال. بدليل نص المؤلف التالي.

(٥) في الأصل: وحللت.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

أمكن ردّ إحدى اللفظتين للأخرى. وتوهّم هذا الرّاد على الزُّبيدي أنه جعل الحرفين اللذين ذكر زائدين؛ وإنما يريد: أنّ العربَ كرهت توالي التضعيف فحذفت وعوّضت، ورأت أن يكون العوض مثل حرف من الكلمة؛ إذ هو أولى من أن يكون غير مماثل، وبالضرورة يكون مثل الفاء؛ إذ من تكرار التضعيف فرّوا. فهذا قول سائغ منقاسٌ، إلاّ أن يقال: إنّ العوض لايجوز أن يكون إلاّ من الزّوائد، فتحتاج هذه الدّعوى لدليل.

قوله: « فألحق هذا ببنات الثلاثة »[1].

لايريد: على حسب الإلحاق المتقدّم؛ ألا ترى أنه لا يُلحق[2] الأكثر بالأقل، فإنما يريد: جُعل هذا مثل ذلك في أن زِيدَ فيه، كما زِيد في ذلك، ولحقه من الأحكام في فتح أوائل المضارعة منه مالحق ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٠.

(٢) في الأصل: يخلو.

[هذا باب تمثيل مابنت العربُ من الأسماء والصفات من بنات الخمسة][1]

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (فُعْلَلِلٌ)، قالوا: هُنْدَلِعٌ، اسم بقلة »[2].

استدراكه هنا خطأ؛ لأنه بناءٌ لم يُسمع إلاّ وفيه الزّيادة، فيجب الحكم بذلك؛ فإنه مزيدٌ، كما فُعل بـ« كَنَهْبَل »، وإنّما كان ينبغي أن يُستَدركَ في باب زيادة النون في الرباعي المزيد.

وقوله: « لأنك لو حذفت الواو خالف الفعلُ فِعْلَ بنات الأربعة »[3].

قلت: لأنه كان[4] يلزمه الإدغام فيتعذر عليه الإلحاق.

الباب الذي يليه[5]: زعم الإمام أنّ « جَحَنْفَل » ألحق بـ« فَرَزْدَق »، فكان رباعيّاً فيصير بالزيادة خماسيّاً، وأنّ « عَفَنْجَجاً » كان ملحقا تقديرا بالرّباعي بتضعيف آخره، ثمّ ألحق بالخمسة[6]. فإن كانت زيادته كزيادة « جَحَنْفَل »[7].

قال أبوبكر[8]: « قد جاء من هذا الباب (فَعَلُّول): سَمَرْطُول، للرجل الطَّويل،

---

(١) لم يرد العنوان في الأصل، وأثبته من الكتاب ٢/٣٤٠.

(٢) الاستدراك ١٩١. وهذا مما استدركه ابن السراج. انظر الأصول ٣/٢٢٥، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٨، اللباب ٢/٢١٤.

(٣) الكتاب ٢/٣٤١ وقد مثل سيبويه لذلك بـ: عَثَوْثَل.

(٤) في الأصل: كما.

(٥) لم يتغيّر الباب، لكن الزبيدي جعله بابين، الأول في غير المزيد، والثاني في المزيد. فيكون المؤلف أراد هذا. والله أعلم.

(٦) وهو جحنفل. انظر الكتاب ٢/٣٤١.

(٧) كذا ورد النّص، ويبدو أنه اعتراض، وأنّ في آخر الكلام سقطا، تقديره: فكيف يكون ملحقا بجحنفل. يعني أنّ الأولى أن يكون ملحقا بما ألحق به جحنفل، وهو فرزدق.

(٨) الاستدراك ١٩٤.

وسَمَرْطَل أيضا[1]. و(فُعْلالِل) / قالو: دُرْدَاقِس[2]، لعظم من القفا، وحُزْرَانِق، وهو ضربٌ من النبات، والخُدْرَانِق، وهو الوبر القديم. وقيل: الخِرَق البالية. و(فَعَلَّلانة)، قالوا: قَرَعْبَلانة[3]، وهي دويبّة ». [٦٠ب]

قلت: أمّا « سَمَرْطُول » من قوله:

على سَمَرْطُولٍ نِيافٍ شَعْشَعِ[4]

فلايثبتُ به « فَعَلُّول »؛ لأنه لم يستطع قطّ أن يسمع في نثر، وإنما هو مسموع في الشعر، وهم ممّا يحرِّفون[5] في الشعر إذا اضطرّوا إلى ذلك، قال:

بِسَبْحَلِ الدَّفَّينِ عَيْسَجُورِ[6]

وإنما هو « سِبَحْل »، بمنزلة « قِمَطْر »، فكذلك « سَمَرْطُول » يمكن أن يكون محرّفا من « سَمْرَطُول » كـ« عَضْرَفُوط ».

وأما « دُرْداقِس » فقال ابن جنّي[7]: « قيل: إنه أعجمي، وقال الأصمعي: أحسبه روميّاً[8]، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، وأنشد أبوزيد:

---

(١) انظر كتاب الألفاظ ١٦١.

(٢) ظاهره في الأصل: دردنانس، أو ماأشبهه، فالنون الأولى غير منقوطة.

(٣) في الأصل: فعلالانة قالوا: فرعلانة. وفي الاستدراك ١٩٤: « قَرَعّبلانة ». بتشديد العين، وهو خطأ.

(٤) الرجز في الخصائص ٣/٢٠٧، الممتع ١٦٤، اللسان (سمرطل). والنياف والشعشع: الطويل أيضا. انظر كتاب الألفاظ ١٥٩، الصحاح (نوف).

(٥) في الأصل: يحذفون.

(٦) للعجاج. انظر الخصائص ٢/٣٣٩، ٤٣٨، ٣/٢٠٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٤، الممتع ١٦٥. والسبحل: الطّويل العظيم. والدّف: الجنب. والعيسجور: الناقة الصلبة. انظر كتاب الألفاظ ٢١٢، الصحاح (عسجر، دفف).

(٧) الخصائص ٣/٢٠٤، ٢٠٥.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٦/٤٣١ (خ)، ارتشاف الضرب ١٤١ (رجب).

من زَلَّ عن قَصْدِ السَّبيلِ تَزَايلتْ بالسَّيفِ هامتُهُ على الدُّرداقسِ[1]

وكذلك (الخُزْرانِق) أعجميٌّ أيضا، وهو فارسي، يُعنى به ضربٌ من ثيـــاب الدِّيباج. ويجب أن تكون نونه زائدة إن كان (الدِّرداقس) أعجميّا، فإن كان عربيّـــا فيجب أن تكون نونه[2] أصلا؛ لمقابلتها قاف (درداقس) العربيّ »[3].

وفي المجرَّد: الخُزْرانِق: صنفٌ من الثّياب، أعجميّ معرَّب[4].

وأما « قَرَعْبَلانةٌ »، قال ابن جنّي: كأنها « قَرَعْبَلٌ »[5]، ولااعتـــداد بـــالألف والنون ومابعدهما. وعلى أنّ هذه اللفظة لم تسمع إلاّ من كتاب العين[6].

قال ابن جنّي[7]: وفيه وجهٌ آخر، وهو أنّ الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث، وجرتا مجراها، وذلك في حذفهم لهما[8] عند إرادة الجمع، كما تحـــذف؛ ألا تـــراهم قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء، وذلك نحو « شَعِير وشعيرة »، و« تَمْـــر وتمرة »، و« سَفَرجل وسفرجلة »، [فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون أيضا، وذلك قولهم: إنس، فإذا أرادوا الواحد قالوا: إنسان، وظَرِب][9]، فـــإذا أرادوا الواحد قالوا: ظَرِبان، قال:

---

(١) في الأصل: الورْقاس. والبيت في شرح السيرافي ٣٣٢/٦ (خ)، المحكـــم (دردقـــس). وفي اللســـان (دردقس): « الدرقاس ».

(٢) في الأصل: يكون نونها.

(٣) انتهى النقل من الخصائص.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٣٢٤، المعرب ٢٧٤.

(٥) في الأصل: قدعمل.

(٦) الخصائص ٢٠٨/٣. وانظر العين ٣٤٨/٢، تهذيب اللغة ٣٦٨/٣، ارتشاف الضرب ١٤٢ (رجب).

(٧) الخصائص ٢٠٨/٣-٢١٠ بتصرف يسير.

(٨) في الأصل: لها.

(٩) تكملة من الخصائص ٢٠٨/٣ يلتئم بها الكلام.

قُبِّحْتُمُ ياظَرِبا مُجَحَّرَهْ[1]

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياءي الإضافة، كما تُحذف التاء لهما، قالوا في « خُراسان »: خُراسيّ، كما يقال في « خُراشة »: خُراشيّ. وكسَّروا أيضا الكلمة على حذفهما، كما يكسِّرونها على حذف التاء، وذلك قولهم: كَرَوَان وكِرْوان، كما قالوا: بَرَق وبِرْقان، وخَرَب وخِرْبان؛ فنظير هذا قولهم: نِعْمة وأَنْعُم، وشِدَّة وأَشُدّ[2]، عند سيبويه، فهذا نظير « ذِئب وأذؤب »، و« قِطْع وأقْطُع »، و« ضِرْس وأضْرُس »، قال:

وقَرَعْنَ نابَك قرعةً بالأَضْرُسِ[3]

وقالوا أيضا: رجلٌ كُذُبْذُب وكُذُبْذُبان، كأنهما مثالٌ واحد، كما أن « دَما ودَمَة » و« كَوكبة وكوكبا »، مثالٌ واحد. ومثله « الشَعْشَع والشَّعْشعان » [و« الهَزَنْبَر][4] والهَزَنْبَران » و« القَرَعْبَل والقَرَعْبلان »[5]. فكأنّ الاسم بقي على « قَرَعْبل »[6].

في كتاب الصِّحاح[7]: « القَرَعْبَلانة: دويبّةٌ عريضةٌ مُحْبَنْطِئةٌ عظيمة البطن،

---

(١) للحصين بن بكير الربعي. وانظر التكملة ٤٨٤، شرح شواهد الإيضاح ٥٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦.

(٢) أصلها « أشْدُد ».

(٣) صدره:

فإذا أَضِمت بهم ضُغمت بغيرهم

وهو للمرّار كما في الأفعال للسرقسطي ١١٣/١، ورجّح محققه أنه المرار الفقعسي. وانظر الشاهد في الخصائص ٢٢٣/٢ أيضا، سر صناعة الإعراب ٦٠٨، ٢٠٩.

(٤) تكملة من الخصائص ٢٠٩/٣.

(٥) في إحدى نسخ الخصائص ٢٠٩/٣، وهو ما اعتمده محققه- رحمه الله-: « والفُرْعُل والفُرْعُلان ».

(٦) انتهى النقل من الخصائص.

(٧) انظر الصحاح (قرعبل).

وأصله (قَرَعْبَلٌ)، فزيدت فيه ثلاثة أحرفٍ؛ لأنّ الاسم لايكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيرها (قُرَيْعِبَةٌ) ».

وحكى كُراعٌ أيضا: قَرَعْبَل، دون ألف ونون[1].

(١) في الأصل: ولام. قال كراع في المنتخب ١١٧: « والقرعبل والقرعبلانة جميعا: دويبّة ».

هذا باب ماأعرب من الأعجميّة

الأعلم[1]: « هذا الباب يشتمل على ثلاثة أوجه ممّا أُعرب من الأعجميّة:

فوجهٌ منها غُيِّرت حروفه وحركاته[2] وأُلحق بأبنية العرب، نحو (دِرهم وبَهْرَج)، ألحقا بـ(هِجْرَع وجَعْفر).

ووجهٌ غُيِّرت حروفه ولم يلحق بأبنيتهم، نحو (إبريسَم[3] وإسماعيل وسراويل)، والأصل الشّين.

ووجهٌ / لم تُغيَّر حروفه ولم يزُل بناؤه، وكأنّ لفظَه في العربيّة كلفظه [٦١أ] في العجميّة، نحو (خُراسان، وخُرَّم) وهو موضع، و(كُرْكُم) وهو الزَّعْفران) »[4].

فإن قلت: ماالذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟

قلت: من تمام باب الأبنية، وكأنه يقول: لاتظنّ أنّ مثل هذا يكسِرُ ماأصّلنا؛ لأنه[5] أعجمي[6]! وكذلك الباب الثاني؛ لأنه ذكر فيه حروف البدل[7]، لِمَ تجتمعُ مع حروف « طال يوم أنجدته »؟ فقال: هذا تغيير الأعجمي، وليس من ذلك.

قوله: « اعلم أنّهم مما يغيِّرون من الحروف الأعجميّة »[8].

يعني بـ« الحروف »: حروف الهجاء، وذلك أنّ في كلام العرب حروفا

---

(١) النكت ١١٧٨، ١١٧٩. وانظر شرح السيرافي ٥٤/٦، ٥٥ (خ).

(٢) في النكت ١١٧٩: « أو حركاته ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: ابرهيم.

(٤) انتهى النقل من النكت.

(٥) في الأصل: الانه.

(٦) انظر الاستدراك ١٩٧.

(٧) في الأصل: بدل.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

تخالف حروف العربيّة، ولاتوافقها أصلا، مثل الحرف الذي أبدلت العرب منه فاء[1] في الإعراب[2]، وذلك أنه بين الباء والفاء[3]؛ وإنما أبدلوه فاء؛ لأنّ من شأنهم أن يعربوا مايتكلّمون به من كلام العجم.

قوله: « فربّما ألحقوه »[4].

يعني: الاسم الأعجمي، لا الحروف؛ ألاتراه قد ذكر بعدُ « إبْرسم »[5]، وهم لم يغيّروا فيه حرفا ليس من حروف كلامهم. وأضمر الاسم، وإن كان لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه.

قوله: « فـ(دِرْهم) ألحقوه بـ(هِجْرَع) »[6].

زعم الفارسي أنّ العرب زادت فيه الهاء[7].

قوله: « وبَهْرَج »[8].

قيل: أصله « نَبَهْرَج ».

قوله: « فألحقوه ببناء كلامهم »[9] الكلام لآخره.

يعني: أنهم لمّا غيّروا من الحروف الأعجميّة ماليس من حروف كلامهم

---

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الأصل: الاسرب. ولم أقف على مثال يشبهه، يكون ربّما قد مثّل به.

(٣) مثاله: فِرِند وفُندق. وسيأتي في الباب التالي.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢ والنّصّ بتمامه: « هذا باب ما أعرب من الأعجميّة. اعلم أنهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ماليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ».

(٥) في الأصل: ابراهيم. وقد حرّف الناسخ إبريسم قبل قليل إلى إبراهيم، وإبريسم ذكرها سيبويه في آخر الباب، وفيها حرف مغيّر وهو السين من الشين.

(٦) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) انظر التعليقة ٤٧٧/٤.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٩) الكتاب ٣٤٢/٢ وفيه: « ألحقوه » بلا فاء.

فألحقوها بالحروف العربيّة، غيّروا هذا النّوع أيضا، فألحقوا بناءها ببنـــاء كلامهـــم، وهذا هو قول أهل النحو: أنس التغيير بالتّغيير.

قوله: « وإنما دعاهم إلى ذلك »[1] لآخره.

يقول: لّما لزم العرب تغيير ماليس من حروفهم، حملهم ذلك على أن غيَّـــروا أيضا ماتكلّموا به من كلام الأعجمية بالزيادة والإبدال والحذف.

ثمّ قال: « فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّاً غيره »[2].

مراده: أنهم ربّما غيّروا الاسم على الجملة، وكان قد ذكر أولا التغـــيير مـــع الإلحاق خاصّة، فقال: هنا: وربّما غيّروه عن حاله أعجميّاً، ثمّ أخذ يشرح التغـــيير، فقال: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّاً غيره، وهـــذا مثـــل « بِرِنْـــد »، فيقولون: فِرَنْد[3].

قوله: « وغيّروا الحركة »[4].

هذا تغييرٌ آخر.

ثمّ قال: « وأبدلوا مكان الزيادة »[5].

قلت: مثاله -والله أعلم- « دِينار »، الأصل فيه « دِنّـــار »، النـــون زائـــدة، وأبدلوا[6] مكانها زيادة أخرى، وهي الياء.

ثمّ قال: « ولايبلغون به بناء كلامهم »[7].

---

(١) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) في الأصل: فريده.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٦) في الأصل: وربما ابدلوا.

(٧) الكتاب ٣٤٢/٢.

يريد: أنهم يغيرونه مع أنه ليس مخرجا عن أمثلة كلام العجم[1].

ثمّ قال: « وإنما دعاهم »[2].

يريد أن يعتلّ لكثرة هذا التغيير، فزعم أنها ليست من كلامهم، فجسروا على تغييرها، وإذا كانوا يغيرون نحو « ثقفيّ »، فأحرى أن يغيّروا هذا؛ إذ ليس من كلامهم.

ثمّ قال: « ويزيدون »[3].

يريد: أنّ هذا تغيير آخر، ومعناه: أنهم يزيدون في الكلمة الأعجميّة ليبلغوا بذلك إلى أبنية كلامهم، وقد يزيدونها كذلك، لالتكون الكلمة على مثال أبنيتهم.

القَهْرَمان: الحفيظ على مافي يديه. والجُرْبُز[4]: الرّجل ذو المكر والخبث. والله الموفّق للصّواب.

---

(١) في الأصل: العرب. والصواب ماأثبته إن شاء الله تعالى.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٤) في الأصل: والجدير.

هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسيَّة / [٦١ب]

اعلم أنّ العرب تبدل[١] من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف، وهي: الجيم، والكاف، والباء[٢]، والفاء، [والقاف][٣] والسين، والشين، والعين، واللام، والزاي.

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

أحدهما: يطّرد إبداله، وهي خمسة: الجيم، والكاف، والباء، والفاء، والقاف.

والثاني: لايطّرد، وهي الخمسة الباقية[٤].

والبدل واطّراده[٥] فيما ليس من كلام العرب من الحروف، وأما ماهو من كلامهم فلا يطّرد البدل فيه.

فمما أبدلوا من الحروف التي ليست من كلامهم « الجُرْبُز » وأمثاله، أبدلوا فيه الجيم من حرف كان بين الجيم والكاف، وقال بعضهم: قُرْبُز[٦]، فأبدلوا من الحرف الذي بين الجيم والكافِ القافَ؛ لقرب الكاف من القاف.

وقد أبدلوا منه[٧] « كوْسَج[٨]، وموْزَج »[٩] وهو الخُفّ، أبدلوا من

---

(١) في الأصل: نترل.

(٢) في الأصل: الياء. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٥) في الأصل: وطراده.

(٦) يقرأ في الأصل: جربز. انظر الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) في الأصل: منه و. ويحتمل أن يكون هناك كلمة معطوف عليها قد سقطت.

(٨) بفتح الكاف وضمها: سمكٌ خرطومه كالمنشار. القاموس (كسج).

(٩) بفتح الميم وضمّها. انظر جمهرة اللغة ١٣٢٦، المعرّب ٥٧٥، القاموس (مزج).

حرف[1] تحذفه العجم مرّة، ومرّة يبدلونه همزة، ومرّة ياء[2]، ويثبتونه في الوقف هاء، فلمّا[3] كان هذا صار كأنه ليس من حروف العربيّة؛ [لأنه ليس من حروف العربيّة][4] ما يكون فيه هذا، فأبدلوا منه لذلك.

قال: « وأبدلوا الجيم »[5].

يريد: من الهاء[6] في « مُوْزَه ».

ثمّ قال: « لأنّ الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل، والهاء قد تشبه الياء؛ لأنّ الياء [أيضا] قد تقع آخِرةً »[7].

يريد: أنّ الجيم قد استقرّ فيها أنها من حروف البدل، وقد أبدلت من الياء، نحو « عَلجّ »، في « عليّ »[8]، وهذا في معنى قوله: لأن الياء تقع آخرة، أي: تقع آخِرةً مبدلةً منها الجيم، والهاء تشبه الياء في أنها من حروف الزّيادة، فكما أبدلوا الجيم من الياء أبدلوها ممّا أشبه الياء، وهو الهاء.

وقوله: « كما أبدلوها من الكاف »[9].

يعني: كما أبدلوا الجيم من الكاف حين قالوا في « كُربُز »: جُرْبُز.

---

(١) في الأصل: من حروف. ولايتناسب مع مابعده.

(٢) في الأصل: تاء. انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) في الأصل: فابدلوا ولما. وبما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله تعالى.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٦) تقرأ في الأصل: من الياء.

(٧) الكتاب ٣٤٣/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٨) من قول الراجز:

خالي عويف وأبو علجّ

وهي لغة نسبها سيبويه لبني سعد. وقد سبق تخريج البيت في ١٣٩.

(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.

ثمّ قال: « وجعلوا الجيم أولى »[1].

يعني: أنهم لمّا كانوا قد أبدلوها في موضع آخر جَرُؤوا على أن أبدلوها، فكان الاتّساع فيها[2] أولى.

قال: « وقالوا: قَفْشَليل[3]، فأتبعوا الآخِرَ الأوّلَ؛ لقربه في العدد، لا في المخرج »[4].

أي: أنهم أبدلوا آخره حرفا من جنس ماقبله؛ لأنّ أصله في لغتهم [كفجلار][5] فأبدلوا الرّاء لاماً، فكان هذا اتباعا للام؛ لأنها قريبة منها في العدد، وقربها في العدد: أنه ليس بينهما إلا حرف واحد، فإذا عُدَّت الكلمةُ فهو قريبٌ منها في العدد لافي المخرج؛ ألا ترى أنّ الرّاء من تحت طرف اللسان[6] مع أصول الثنايا العليا، واللام من أوّل حافّة اللسان[7].

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٢. وفي الأصل: اولاً.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فنشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) موضعه بياض بمقدار كلمة. وما أثبته بناء على كلام المؤلف الآتي. وفي المحكم ٣٧٦/٦: « وحُكي عن الأحمر: أنها أعجميّة، أصلها: كبجلار ». بالرّاء. وانظر اللسان (قفشل. وفي شرح السيرافي ٥٧/٦، ٥٨ (خ): « وأصله في لغتهم كفجليز، فجعلوا الزاي لاما فأتبعوه اللام الأولى، وجعلوا الكاف قافا، وجعلوا الجيم شينا ». وفي القاموس (قفشل): « معرّب كَفْجَهْ ليز ». وفي المزهر ٢٧٤/١: « وكذلك قفشليل أبدلوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل قفجليز. وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم ».

(٦) يريد: دون طرفه، أي: ليس في أوله، وإنما أدخل قليلا.

(٧) كذا ورد النّص، وفيه أنه جعل اللام بدلا من الراء، و لم أقف على شيء من ذلك إلاّ في المحكم واللسان، فقد وردت الكلمة بالرّاء، و لم ينصّ فيهما على ذلك، ووردت في غيرهما من المصادر التي وقفت عليها بالزاي، وبعضها قد نصّ على ذلك. انظر الحاشية السابقة. وفيه أيضا أنه جعل مخرج الرّاء ليس قريبا من اللام، ولولا وصفه للراء و اللام مع مافيه من قصور، لجزمت بأنه =

ومعنى « قَفْشليل »[1]: المغرفة، وكثيرا ماغيروا هذا الاسم، فأبدلوا الكاف قافا، والجيم شينا، والفتحة كسرة، والرّاء لاماً. والجيم ليست في لغتهم بالجيم المحضة، وإنما هي بين الجيم والشين.

وقوله: « لأنها أشبه الحروف بالهمزة »[2].

يعني: لأنّ الحرف الذي العين بدل منه بين الهمزة والواو، والعين قريبة من الهمزة[3].

وأما الزاي[4] في قولهم في النّسب إلى « الرّيّ »: رازيّ، وإلى « مَرْو »: مَرْوَزِيّ؛ وذلك لأنّ النّسب إلى هاتين المدينتين في لغتهم بالجيم التي تشبه الزّاي، كقولهم: مَرْوَجيّ وراجيّ[5].

يتحدّث عن الزاي لا الرّاء، خاصّة أن النّاسخ سيحرف الزاي بعد قليل إلى الراء. قال سيبويه ٤٠٥/٢: « ومن حافّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان مابينها وبين مايليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرّباعيّة والثّنيّة مُخرَج اللام. ومن طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا مخرج النون. ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مُخرج الرّاء ». وانظر شرح المفصّل ١٢٥/١٠، الممتع ٦٧٠. وقال ابن عصفور عن اللام في الممتع ٦٩٣: « فإدغامها في الرّاء نحو: هلْ رَأيت، أحسن من إدغامها في سائرها؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وأشبهها بها، حتّى أنّ بعض من يصعب عليه إخراج الرّاء يجعلها لاما ». والتعليل الذي ذكره المؤلف-غير وصف الحرفين- هو ماذكره السيرافي باختلاف في اللفظ، والسيرافي كما سبق تحدث عن الزاي.

(١) في الأصل: فنشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) قال السيرافي: « والعين في إسماعيل بدل من الواو في إسماول، وإنما أبدلوا العين من هذه الواو؛ لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو، فكأنها بدل من الهمزة؛ لقربها منها ». شرحه ٥٧/٦ (خ.

(٤) في الأصل: الرا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٥٨/٦ (خ).

وأمّا السين فيبدلونها من الشين[1] في « إبْرَيْسَم »، وكذلك « إسماعيل، وسراويل »، فإنما أبدلت من الشين؛ لاجتماعهما في الهمس، والانسلال[2].

وأمّا الباء والفاء فيبدلان من الحرف الذي بين الفاء والباء، فربّما جعلوه باءً [وربّما جعلوه فاءً][3]، فأما ماجعل فاء فـ« فندق، وفِرِنْد »، وأما الباء فقولهم: بِرِنْد[4].

واعلم أنه قد استدرك في الأبنية ما أذكره:

فمن ذلك أنّ « فَعُولَى » /لم يذكره سيبويه. وقال غيره: قد جاء في قوله: [٦٢أ]

عُقابُ تَنُوفَى لاعُقابُ القَواعِلِ[5]

وقال ابن جنّي في الخصائص[6]: وأما « تَنُوفَى » فمختلفٌ فيها، وأكثر أحوالها ضعفُ روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها، وإنما رواها السُّكَّري وحدَه[7]. والذي رويته عن أحمدَ بنِ يحيى: « عقاب تَنُوفَ ». وقال: القَواعل[8]:

---

(١) في الأصل: السين.

(٢) « الانسلال » محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٤٣/٢، شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ).

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ) يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) صدره:

كأنّ دِثاراً حَلّقت بلَبُونِه

والبيت لامرئ القيس. انظر الدّيوان ٩٤، المعاني الكبير ٢٧٩، ١١١٥ ، جمهرة اللغة ٩٤٩، جمهرة أنساب العرب ١٩٦، شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، أشعار الشعراء الستة ٨٤/١، الحلل في إصلاح الخلل ١٢٢، معجم البلدان (تنوف)، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١، الممتع ١٠٤/١، شرح الكافية للرّضي ٤١٧/٤، اللسان (قعل)، خزانة الأدب ١٧٧/١١. ودثار: راعي إبل امرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف الأسدي. اللبون: الإبل ذوات اللبن.

(٦) انظرالخصائص ١٩١/٣-١٩٣ بتصرف يسير.

(٧) والأصمعي وأبوحاتم. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف).

(٨) في الأصل: توف وقال الفراء على. وهو تحريف واضح. والمثبت من الخصائص ١٩٢/٣.

إكام حولها. وقال أبوحاتم: هي ثَنِيَّةُ طيّئ، وهي مرتفعة[1]. وكذا رواها ابن الأعرابي، وأبوعمرو الشّيباني[2]. ورواية أبي عُبيدة: تَنُوفِي[3].

وأنا أرى أنّ « تنوفَ » ليس « فَعولا »، بل هي « تَفْعُل »[4] من « النَّوْف »، وهو الارتفاع، سمّيت بذلك لعلوِّها، ومنه « أنافَ[5] على الشئ » إذا ارتفع عليه، والنَّيِّف في العدد من هذا هو « فَيْعِل » بمنزلة « صَيِّب ومَيِّت »، ولو كَسَّرتَ « النَّيِّف » على مذهب أبي الحسن [لقلت][6]: نَيَاوِف، فأظهرت عينه؛ فـ« تَنُوف »-في أنه عَلَم على « تَفْعُل »- بمنزلة « يَشكُر ويَعْصُر »[7].

وقلت مرّة لأبي عليّ-وهذا الموضع يُقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر[8]-: يجوز أن يكون « تَنُوفى » مقصورةٌ من « تَنُوفاء » بمنزلة « بَرُوكاء »[9] فسمع ذلك وعرف صحّته.

وكذلك القول عندي في « مَسُولى » في بيت المّرار[10]:

فأصبحتُ مهموماً كأنَّ مَطِيَّتِي ... بجَنْبِ مَسُولى أو بوَجْرَةَ ظالِعُ[11]

---

(١) كذا بالتاء في الأصل والخصائص ١٩٢/٣، ومعجم البلدان (تنوف). وجاء في غيرها بالهاء.

(٢) يعني: كرواية ثعلب. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(٣) في الخصائص بفتح الفاء. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف) وقد نص ياقوت على كسرها في رواية أبي عبيدة.

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) في الأصل: اتاف.

(٦) تكملة من الخصائص ١٩٢/٣.

(٧) في الأصل: ويصْغر. والمعروف ما أثبته من الخصائص ١٩٢/٣ مصدر المؤلف.

(٨) انظر الأصول ٢٢٤/٣.

(٩) انظر هذا التخريج في شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(١٠) هو المرار بن سعيد حبيب الفقعسي، شاعر أموي أدرك الدولة العباسية. خزانة الأدب ٢٨٩/٤.

(١١) البيت في شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ)، اللسان (مسل)، خزانة الأدب ١٨٢/١١، وفي الأول:

=

ينبغي أن تكون مقصورةً من « مَسُولاء »، بمنزلة « جَلُولاء »[1].

فإن قلت: فإنّا لم نسمع بـ« تَنُوفى » ولا « مَسُولى » ممدودين، ولو كانا أو أحدُهما ممدوداً يخرج ذلك إلى الاستعمال[2]!

قيل: لم يكثر أيضا استعمال[3] هذين اللفظين، وإنما جاءا في هذين الموضعين. بل لو كثر استعمالهما مقصورين لصحّ ماأوردته[4].

ثمّ قال: يجوز أن يكون ألف « تَنُوفى » إشباعاً للفتحة، لاسيّما وقد رواه من ذكرنا[5] « تَنُوف »، وتكون هذه الألف ملحقةً مع الإشباع لإقامة الوزن؛ ألا تراها مقابلةً لياء[6] « مفاعيلن »، كما أنّ الألف في قوله:

يَنْباعُ مِن ذِفْرَى... ...[7]

إنما هي إشباعٌ للفتحة طلباً لإقامة الوزن[8]؛ ألا ترى أنه لو قال: يَنْبَع،

« أو بوجرة ظالم ».

(١) انظر شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ).

(٢) في الأصل: استعمال. و« يخرج » قبله كذا وردت، بلا لام، وفي الخصائص ١٩٢/٣: « لخرج ».

(٣) في الأصل: ايضا الى استعمال.

(٤) في الخصائص ١٩٣/٣: « لصحّ ماأردته ولزم ما أوردته ».

(٥) في الخصائص ١٩٣/٣: « وقد رويناه ».

(٦) في الأصل: لتاء.

(٧) ظاهره في الأصل: ذفرين. والبيت بتمامه:

ينباع من ذفرى غضُوبٍ جسرةٍ زَيَّافةٍ مثلِ الفَنيقِ المُكْدمِ

وهو لعنترة. انظر الديوان ٢٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل الحلبيات ١١٣، المسائل البصريات ٢٤٢، المحتسب١٦٦/١، ٢٥٨، شرح اللمع لابن برهان ٦١٥، وأنشده ابن جنّي أيضا في الخصائص ١٢١/٣. والذفرى: واحد الذفريين، وهما عظمان مشرفان وراء الأذن، يكون منهما ابتداء عرق الناقة.

(٨) في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٤: « وقال أبوجعفر . . . هو ينفعل من باع يبوع، إذا مرّ مرّا =

لصحّ الوزن، إلاّ أنّ فيه زحافاً، هو « الخَزْل »، كما[1] أنه لو قال: تَنُوفَ، لكان الجزء[2] مقبوضاً. فالإشباع إذاً في الموضعين إنما هو مخافة[3] الزّحاف الذي مثله جائز[4].

ومن [ذلك][5] « يَنَابِعات ».

قال ابن جنّي[6]: فما أظرف أبا بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت[7]، ألا يعلم أنّ سيبويه قال: « ويكون على (يَفَاعِل)[8] نحو (اليحامد واليَرامع) »[9] فأمّا

ليّناً فيه تلوٌّ، كقول الآخر:

ثمّت ينباع انبياع الشّجاع

وأنكر أن يكون الأصل فيه: ينبع، وقال: ينبع: يخرج، كما يخرج الماء من الأرض، و لم يرد هذا، وإنما أراد السيلان وتلوّيه على رقبتها كتلوّي الحيّة ». وماذهب إليه من أنه ينفعل هو الوجه عند الفارسيّ، وأجاز الفارسي أن يكون يفعل. انظر المسائل البصريات ٢٤٣، ٢٤٤. وكان أبوبكر الأنباري قد أشار في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢ إلى أنّ أكثر أهل اللغة على أنه يفعل.

وأبوجعفر هذا هو أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنْجَر الكوفيّ الديلميّ الأصل من موالي بني هاشم، يعرف بأبي عصيدة [ت: ٢٧٨هـ] أخذ عن الأصمعي والواقدي، وأخذ عنه أبوبكر الأنباري. من مصنفاته: عيون الأخبار والأشعار، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٣٣/١.

(١) في الأصل: كانه.

(٢) في الأصل: الخبر.

(٣) في الأصل: مخاقفة.

(٤) انتهى نقل هذا الموضع من الخصائص.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الخصائص ١٩٨/٣.

(٧) انظر الأصول ٢٢٥/٣.

(٨) في الأصل: تفاعل.

(٩) الكتاب ٣١٩/٢. وقد ذكر هذا الاحتجاج أيضا السيرافي في شرحه ٤٣٤/٦ (خ).

لحاق [علم][1] التأنيث والجمع به فزائد على المثال وغير محتَسبٍ به فيه.

ومن ذلك « هَزَنْبَزَان وعَفَزَّرَان »[2]. قال ابن جنّي[3]: الهَزَنْبَزَان: السّيء[4] الخلق، قال:

لقد مُنيتُ بهَزَنْبَزانِ ... لقد نسيتُ غَفَلَ الزَّمانِ[5]

و« عَفَزَّران »: اسم رجل. وقد يجوز أن يكون « عَفَزَّر » كـ« عَدَبَّس »، ثمّ ثُنِّي وسُمِّي به، وجعلت النون حرف إعراب، كما حكَى أبوالحسن عنهم في اسم رجل: خليلانُ[6]، وكذلك أيضا ذهب في قوله:

ألا ياديار الحيِّ بالسَبُعانِ[7]

إلى أنه تثنية « سَبُع »، وجعل النون حرف إعراب. وليس لك مثل هذا التأويل في « هَزَنْبَزَان »؛ لأنه نكرة وَصْفٌ للواحد، وهذا يبعده عن العلمية والتثنية[8].

---

(١) تكملة من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) في الأصل: هدنيران وعفران. و« هزنبزان » بزايين حكاية ابن جنّي في الخصائص ٢٠١/٣، والمؤلف ينقل عنه كما سيأتي، وقد نُصّ على هذا الضبط عن ابن جنّي في اللسان (هزبز)، وذكر أنّ ابن جنّي ذكره من الفوائت، ووزنه على هذا: فعنعلان. والمثال ومعه عفزّران ذكرهما ابن السراج في الأصول ٢٢٥/٣من الفوائت، لكن جاء الأول فيه بزاي واحدة، وقبل الألف راء، وهو بزاي واحدة في الممتع ١٦١، وذكر في اللسان (هزبر). ووزنه على هذا « فعنلان ». قال الشيرافي ٤٣٥/٦، ٤٣٦ (خ): « وأما هزبزان (كذا) وعفزّران فهما في بعض نُسخ كتاب سيبويه ».

(٣) الخصائص ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٤) في الأصل: الشيء.

(٥) انظر الأول في جهرة اللغة ١١٨٧، ١٢٣٩، شرح السيرافي ٤٣٦/٦ (خ). وفيه: « هزبزان ».

(٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٦٧، نتائج التحصيل ٣٦٣/١.

(٧) عجزه:

أملّ عليها بالبلى الملوان

والبيت سبق تخريجه ٣٤١.

(٨) انتهى النقل من الخصائص.

قال المؤلف: وغفل أبوالحسن بن عصفور فجعل توجيه المثالين واحداً[1]، وابن جنّي قد فرّق بينهما.

ومن ذلك / « مُؤْقٍ ومَأْقٍ ». قال ابن جنّي[2]: ظاهر أمر « مُؤْقٍ » أنه [٦٢ب] « فُعْلٍ »، وفائت. وقد يجوز أن يكون مخففا من « فُعْلِيّ »، كأنه في الأصل « مُؤْقِيّ » بمعنى « مُؤْقٍ »، وزيدت الياء، لاللنسب، بل كزيادتها في « كرسيّ »، وإن كانت في « كرسيّ » لازمة، وفي « مُؤْقيّ » غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤْقٍ، لكنّها في « أحمريّ وأشقريّ » غير لازمة، وأنشد أبوعليّ:

كان حدّاءً قُراقِريّا[3]

يريد: قُراقرا. وأنشدنا

والدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّاريُّ[4]

إلاّ أنّ زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأنّ الغرض فيها توكيد الوصف.

ومثل[5] « مُؤْقٍ » في هذه القضيّة مارواه الفرّاء من قول بعضهم فيه:

---

(١) انظر الممتع ١٦١، ١٦٢.

(٢) الخصائص ٣/٢٠٥، ٢٠٦. وانظر ماسبق ٢٦.

(٣) يقرأ في الأصل: قرايا، ولم تنقط الياء. والبيت في جمهرة اللغة ١٩٨، ١٢١١، ١٢٥٦ ، واللسان (قرر، حدا)، هكذا: وكان حدّاء... وقبله:

أبكم لايكلّم المطيّا

وانظر المنصف ١٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٦٧١ وفيهما: « كأنّ ». ويروى: « قد كان هدّاراً ».

(٤) البيت للعجّاج. وهو الرابع من أرجوزة طويلة له في ديوانه ٣١٠. وقبله:

أطربا وأنت قِنَّسْرِيُّ

وانظر جمهرة اللغة ١١٥١، التّبصرة والتّذكرة ٤٧٣، المنصف ١٧٩/٢، المحتسب ٣١٠/١، الخاطريّات ١٣٠، اللسان (شحج، قسر، قنسر).

(٥) في الأصل: وقبل.

مَأْقٍ[1]، فيجب أيضا أن يكون مخففا من ثقيله[2].

قال ابن عصفور[3]: وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي فاسدٌ؛ لأنّ ياء النّسب إذا بُنِيَ الاسم عليها، و لم يستعمل[4] دونها، فإنّ الاسم يكسّر عليها، فيقال: كراسيّ، وبُخاتيّ؛ إذ ياءا[5] النسب لازمتان لهما، فلايقال: كُرسٍ، ولابُخْتٍ، فلو كان « مُؤْقٍ » على مازعم أبوالفتح لم يُقل في تكسيره: مَآقٍ، بل: أَمْآقٌ، كـ« قفل وأقفال »، فيحذفونهما، كماأنهم إذا كسّروا « أحمريّا وأشقريّا » قالوا: حُمْرٌ وشُقْرٌ، فلم يكسّروا عليهما. ولايلتفت لمن يزعم أنّهما[6] فُعِلَ بهما مافعل بيائيّ « كرسيّ وبُختيّ »، حين قالوا: بُخاتيّ وكراسيّ، فإنّ هذه الياء قد بنيت عليها الكلمة، و لم يفردوا الكلمة دونها في موضع من المواضع. وإنما ينبغي على قياس مذهبه أن تكون بمنزلة « أحمريّ »، لاتلزم الكلمة، فإذا كانت كذلك وجب القضاء بأنّ الياء ليست كما زعم؛ لتكسير الاسم عليها. فالصّواب أنها « مُفْعِل ».

فإن قلت: « مَأْقٌ »[7] يقطع بأصالة الميم.

قلت: يمكن ذلك من الألفاظ المتقاربة المتفقة المعنى، كـ« سَبِط وسِبَطْر ».

ومذهب ابن جنّي في « مَأْقٍ »- في حكاية الفرّاء- أنه أيضا مخفف. وهو باطل، بدليل قولهم: مَآقٍ، فكسّروا الاسم على الياء. والصواب ماذهب إليه الفرّاء من كونه « مَفْعِل »، وشذّوا فكسَروا عينَه؛ لأنّ « المفعِل » من المعتلّ اللام مفتوح

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) انتهى النقل من الخصائص.

(٣) انظر الممتع ٩٢، ٩٣.

(٤) في الأصل: و لم تستعمل.

(٥) في الأصل: يا.

(٦) في الأصل: انها.

(٧) انظر اللسان (مأق).

العين. ونظيره في الشذوذ « مَأْوِي الإبل »[1] والقياس والأفصح « مَـأْوَى »، وبهـذا نطق القرآن: ﴿فإنّ الجنّة هي المَأْوَى﴾[2]. وتكون الميم زائدة كما كانت في « مُؤْقٍ »[3].

قال المؤلّف -رحمه الله-: وقد يقال: إنّ لأبي الفتح أن يقول: إنهم أجروا ماليس بلازم مُجرى اللازم، وهو كثير في كلام [العرب][4]. ويحمل [على][5] هذا لتُردّ الألفاظُ كلُّها الواردةُ لأصلٍ واحدٍ؛ لأنّ ادّعاء كونها من باب « دَمِث ودِمَثْر »[6] خروجٌ[7] عن الكثير إلى القليل. فلايبطل قول أبي الفتح.

ومن ذلك « مَنْدِيل ومَسْكِين ». قال ابن جنّي[8]: رواهما اللحياني[9]. وذاكرت يوما بنوادره أباعليّ فقال: كُناسة[10]. وكان أبوبكر يقول: إنّ كتابه لاتصله به روايةٌ؛ قدحاً فيه وغضّا [منه][11].

قال[12]: وأمّا « تَرْقُوَة » فبادِئ أمرها أنها فائتةٌ؛ لكونها « فَعْلُوَة »، ورويناها

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) النازعات: ٤١.

(٣) انتهى كلام ابن عصفور.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: دست ودشرت. والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.

(٧) في الأصل: خرج.

(٨) الخصائص ٣/٢٠٦.

(٩) ما ذكره ابن جني في الممتع ١٠٧. وانظر المنتخب ٥٢٨.

(١٠) في الأصل: لناسه. وفي الخصائص ٣/٢٠٦: « كناش ». وما أثبته أقرب إلى الأصل وموافق للممتع ١٠٧.

(١١) تكملة من الخصائص ٣/٢٠٦.

(١٢) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٣/٢٠٧.

عن قُطْرب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول -عندي- عليها أن تكون ممّا هُمز من غير المهموز، وأصلها « تَرْقُوَة »، ثمّ همزت[1]. كأنّه قدّر ضمّة القاف على الواو، فهمزها كما يهمز الواو المضمومة، كما قيل في قوله:

أحبُّ المُؤْقِدينَ إليّ مؤسى[2]

أنه قدّر ضمّة الميم في الواو. / [٦٣أ]

وأمّا[3] « أَصِرَّى » فإنّ أبا العبّاس استدركها[4].

ونظْرُه[5] « إصْبُع ». ووجدت بخطّ أبي عليّ، قال الفرّاء: لايُلتفت إلى ما رواه

---

(١) انتهى النّقل من الخصائص في هذا الموضع.

(٢) عجزه:

وجَعْدَةُ إذ أضاءهما الوَقُودُ

والبيت لجرير في ديوانه ٢٨٨/١من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. وانظر الحجّة ١٧٩/١، الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، الكشّاف ١٣٨/١، الممتع ٩١، ٣٤٢، شرح الشافية للرّضي ٢٠٦/٣، شرح شواهده ٤٢٩. ويروى: « لحبّ المؤقدان ». ورواية الدّيوان « لحبَّ الواقدانِ ». والشاهد ليس فيها. وموسى ابنه، وجعدة ابنته.

(٣) عودة إلى النقل من الخصائص ٢١٢/٣، ٣١٣ بتصرف.

(٤) ذكرها يعقوب أيضا في إصلاح المنطق ٣١٩.

(٥) النظر: النظير، وهو المثل. وعبارة ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/٣: « وقد جاءت أيضا إصبُع ». قال الأستاذ محمّد النّجار رحمه الله معلّقاً: « والأظهر أن يضبط إصبع بفتح الهمزة وكسر الباء، فيكون من باب أصِرّى؛ إذ أصله: أصررى قبل الإدغام. وهذا بخلاف إصبُع الآتي فإنه بكسر الهمزة وضمّ الباء ». فذهب إلى أنّ ابن جنّي ذكره نظيرا في الوزن. ويرد ماذكره الأستاذ النّجّار أنّ النّقل الآتي عن الفرّاء إنما هو في إصبُع بكسر فضمّ، وكذلك الأمثلة التي سيقت بعده. ويترجّح عندي أنّ المؤلف أراد المثليّة في الاستدراك والشذوذ، لافي الوزن، بدليل قول ابن جنّي-والمؤلف ينقل منه بتصرف- بعد ذلك في الكلام على إزلزل، وسيورده المؤلف: « ونحو منه في الشذوذ عن الاستعمال قول بعضهم: إزلزل ». والمؤلف اختصره كما سترى بقوله: ومن ذلك إزلزل. ولاشكّ أنّه أراد ما اختصر. والله أعلم.

البصريّون من قولهم: إصْبُع، فإنّا بحثنا عنها[1] فلم نجدها[2]. وقد حُكيت أيضاً: زِئْبُر، وضِئْبُل، وخِرْفُع، وجميع ذلك شاذّ لايلتفت إلى مثله لضعفه في القياس، وقلّته في الاستعمال. ووجه ضعفِ قياسه خروجُه من كسر إلى ضمّ بناءً لازما، وليس بينهما إلاّ السّاكنُ. ونحوٌ منه ماروِيناه عن قُطرب من قولهم في الأمر: اِقْبُل، اِعْبُد.

ومن ذلك « إزِلْزِل » وهي كلمة تقال عند الزّلزلة[3]، وينبغي أن تكون هنا من معناها، وقريبة [من لفظها][4]، ولاتكون من حروف « الزّلزلة ». وإنما حكمنا بذلك؛ لأنها لو كانت منها لكانت « إفِعْلِل »، فهو مع أنه مثالٌ فائت [فيه بليّةٌ][5] من جهة أخرى؛ وذلك أنّ ذوات الأربعة لاتدركها [الزّيادة][6] في أولها إلاّ في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو « مُدحرج »، وليس « إزِلْزِل » من ذلك، فيجب أن يكون من لفظ الأزل[7] ومعناه، ومثاله « فِعِلْعِل » نحو « كِذِبْذِب »[8].

قال ابن جنّي[9]: وجاء في شعر ابن ذريح[10] « سُرَاوِع » اسم مكان:

عفا سَرِفٌ من أهلِه فسُرَاوِعُ[11]

---

(١) في الأصل: عليها.

(٢) وردت قبل هذه الحكاية فيه حكاية أخرى وهي: « وحدثنا أبوعليّ، قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأئملة جميع مايقول الناس ». الخصائص ٣/٢١٢.

(٣) وانظر المتع ١١٥.

(٤) تكملة من الخصائص ٣/٢١٣.

(٥) في الأصل: صفه. والمثبت من الخصائص ٣/٢١٣.

(٦) تكملة من الخصائص ٣/٢١٣.

(٧) في الأصل: الزلال.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٦/٤٤١. وبنهايته ينتهي كلام ابن جني في هذه المسألة.

(٩) الخصائص ٣/٣١٣.

(١٠) في الأصل: ابن درع.

(١١) عجزه:

=

قلت[1]: ظاهره أنه[2] « فُعاوِل »، وهو فائت، وينبغي أن يُجعلَ « فُعالِلاً »، وتكون الواو أصلا في بنات الأربعة، كـ« عُلابِط » في الزّنة؛ إذ الاشتقاق يقضي على زيادة الواو، وهذا أولى -أعني: أن يجعل الواو أصلا في بنات الأربعة- لأنه قد يوجد ذلك من غير أن يدّعى مثال لم يثبت في موضع من المواضع.

ومن ذلك « الحُبْلِيل »: دُوَيبّةٌ تموت، فإذا أصابها المطر عاشت[3].

وأمّا « جُلَنْدَى » من قول الشّاعر:

وجُلَنْدَاءَ في عُمَـــانَ مُقيما[4]

« فلا يثبت (فُعَنْلاء)؛ لأنه قد حكي مقصورا، فيمكن أن يكون مدّه[5] ضرورة، ويكون من الضّرائر التي لاتنقاس »[6]، ومثل هذا جاء في الشّعر.

فوادي قديد فالتلال الدّوافع

والبيت في معجم البلدان (سراوع)، الممتع ١١٦، اللسان (سرع). جاء في اللسان: « وسراوع: موضعٌ، عن الفارسي، وأنشد لابن ذريح... وقال غيره: إنما هو سَراوع بالفتح، ولم يحك سيبويه فُعاول. ويروى: فشُراع، وهي رواية العامة ».

(١) القول للمؤلف، وليس لابن جنّي. وانظر الممتع ١١٦.

(٢) في الأصل: ظاهر لانه. انظر الممتع ١١٦.

(٣) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وضبطت الحبليل في الممتع ١١٨ بضم الباء، وضبطت في المزهر ١٧/٢ بفتحها، وهي في القاموس (حبل) بالسكون كما في الخصائص.

(٤) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وعجزه:

ثمّ قيسا في حضرموتَ المنيف

وهو للأعشى. انظر الدّيوان ٣٦٥، جمهرة اللغة ٣٥٤، ١٢٢٨، شرح السيرافي ٤٣٧/٦ (خ)، الممتع ١٣٤، اللسان (جلد). وفي الدّيوان: « جُلُنداء ». وبروى: « وجُلَندى لدى ». وقد أشار المؤلف إلى هذه الرّواية.

(٥) في الأصل: مرة.

(٦) انظر الممتع ١٣٤. وانظر شرح السيرافي ٤٣٧/٦، ٤٣٨ (خ).

[وأمّا « قَرَنْفُول » فإنه لم يجئ إلاّ في الشعر، نحو قوله][1]:

خَوْدٌ أناةٌ كالمهـــاةِ عُطْبُولْ كأنّ في أنيابِهـــا القَرَنْفُول[2]

ويكون هذا مثل « فأنظور »[3].

ومن ذلك « الماطرون ». قال أبوالفتح: وزعم أبوالحسن أن الكلمـــة بـــالنون رباعيّة، واستدلّ على ذلك بكسر النون مع الواو[4].

يريد: أنّ النّون أصل، ولو كانت على حَدِّها في الجمع لما أجريـــت[5] فيهـــا ذلك؛ لأنّ في المسمّى بالجمع طريقين[6]:

أحدها: إعراب النّون، ولابدّ في هذا الوجه من قلب الواو يـــاء، والضّـــمّة كسرة، فتقول: زيدينٌ، ورأيت زيدينًا، ومررت بزيدينٍ. والسبب في ذلك أنك لّمـــا حكمت له بحكم الأسماء المفردة، وهي لاتوجد في أواخرها واوٌ ونـــونٌ زائـــدتان، وقد يوجد في أواخرها ياءٌ ونونٌ، نحو « غِسلين »، فقلبت[7] الواو يـــاء، والضّـــمة

---

(١) تكملة من الممتع ١٥٦ يلتئم بها الكلام. وانظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ).

(٢) انظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، الخصائص ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، المخصـــص ١٩٦/١١، الإنصاف ٢٤، ٧٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، الممتع ١٥٦، ضرائر الشـــعر ٣٥ لابـــن عصـــفور، اللسان (قرنفل).

(٣) من قول إبراهيم بن هرمة:

وأنني حيث مايُشري الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ

انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل البصـــريات ٢٤٤، المسائل الحلبيات ١١٣، الحجّة ٥٩/١، الخصائص ٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، المحتســـب ٢٥٩/١، ســـر صناعة الإعراب ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، الخاطريات ٣٥، الإنصاف ٢٤، إيضـــاح شـــواهد الإيضـــاح ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥، الممتع ١٥٦، اللسان (شري).

(٤) انظر الخصائص ٢١٦/٣. وانظر الممتع ١٥٧.

(٥) في الأصل: لاجريت.

(٦) انظر الممتع ١٥٧، ١٥٨.

(٧) كذا في الأصل بالفاء.

كسرة؛ لقربها من الطرف[1] كما تفعل بها إذا كانت طرفا.

والآخر: أن تحكي طريقة الجمع، فتقول: هذا زيدونَ، ومررت بزيدينَ، ورأيت زيدينَ، فلمّا رآه خارجا عن هذين قال: ليس إلاّ رباعيّاً، وكأنه « فاعِلول »، فائت.

قلت: ولاينبغي أن يعتقد فواته[2]؛ لأنّ أبا العبّاس[3] حكى في « الماطرون » جعل الإعراب في الآخر، وإثبات الواو، فتقول: الماطرونُ، في الرّفع، والماطرونِ، في الخفض / وأنشد على ذلك: [٦٣ب]

طال ليلي وبتُّ كالمحزونِ واعترتني الهمومُ بالماطِرونِ[4]

وأجاز قياسا على ذلك في التّسمية بالجمع أن يجعل الإعراب في النّون، وتثبت الواو[5]، فتقول: زيدونٌ[6]، وزيدوناً، وزيدون.

وحُكي أيضا « الماطرونَ » في جميع الأحوال، من رفع ونصب وخفض، فيبنى على صورة المرفوع، ومن ذلك قوله:

ولها بالماطرونَ إذا أكل النَّملُ الذي جمعا[7]

---

(١) في الأصل: الظرف. وكذا بالظاء في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: قراءته.

(٣) هو المبرد. انظر الكامل ٦٣٣، ٦٣٤، تذكرة النّحاة ٤٨١.

(٤) لأبي دهبل الجمحي. انظر الخصائص ٢١٦/٣، الممتع ١٥٧، اللسان (سنن)، خزانة الأدب ٣١٤/٧.

(٥) في الأصل: وثبتت النون.

(٦) في الأصل: زيدين.

(٧) في الأصل: اذا احل. والبيت من أبيات تنسب إلى أبي دهبل الجمحي، ويزيد بن معاوية، والأحوص، وعبدالرحمن بن حسّان.

انظر الكامل ٤٩٨، الحيوان ١٠/٤، كتاب الشعر ١٦٠، الصحاح (نطر)، سر صناعة الإعراب ٦٢٦، المخصص ١٠٤/١٧، التكملة والذيل والصلة للضغاني (مطر)، الممتع ١٥٨، شرح جمل الزجاجي =

وزعم أبوعليّ أنّ « الماطرون » أعجمي[1]؛ لأنه ليس في أوزان العربيّة المفـــردة مايوافقه[2]، ولايتصوّر أن يكون جمعاً؛ إذ لايجوز عنده[3] في التســـمية بـــالجمع إلاّ الوجهان المذكوران أولا.

و« خُرُنْباش ». زعم أبوالفتح أنه مصنوع[4]. وقيل: هو نبت طيّب الرّائحـــة، قال:

أتانا رياحُ الغَور من نحو أرضِها بريحِ خُرُنْباش الصّرائمِ والحقـــلِ[5]

قال: ويمكن أن يكون أشبع فتحته، فنشأت الألف[6].

قال ابن جنّي: وجاء في شعر أمية بن أبي عائذ[7]:

مَطارِيحَ بالوَعْثِ مَرَّ الحُشُـــو رِ هاجَـــرْنَ رَمَّاحَـــةً زَيْزفونا[8]

يعني: قوسا. وهي في ظاهر الأمر « فَيْفَعُول »، من « الزَّفْن »؛ لأنه ضرب مـــن

لابن عصفور ٤٧٥/٢، اللسان (مطر، نطر)، خزانة الأدب ٣٠٩/٧-٣١٩. ويروى: « الماطرونِ »، بكسر الطاء وفتحها، وبفتح النون، وبكسرها. ووقع في بعض نسخ الكامل: « بالمـــاطرين ». ورواه الجـــوهري: « الناطرون ».

(١) انظر كتاب الشعر ١٦٠.

(٢) في الأصل: نوافقه.

(٣) في الأصل: عده. ولايستقيم به السياق.

(٤) الذي في الخصائص ٢١٧/٣: « وقيل: الخرنباش: نبت طيب الرائحة ». ولم أقف على مانقله عنه.

(٥) في الخصائص ٢١٧/٣: « أتتنا ». والبيت في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، الممتع ١٥٩، التكملـــة والذيل والصلة للصغاني (خربش)، تاج العروس (خربش).

(٦) انظر الخصائص ٢١٧/٣.

(٧) الهذلي، شاعر إسلامي. انظر شرح أشعار الهذليين ٤٨٧.

(٨) الخصائص ٢١٥/٣. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان. وهـــو في شـــرح أشـــعار الهذليين ٥١٩، شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨. قال السّكري: « مطاريح: أي تطرح أيـــديها. مرّ الحشور: تَباعُدَ السّهام عن القوس كالهجر لها. رمّاحة: قوسٌ. زيزفون: سريعة ».

الحركة مع صوت. وهكذا جعلها السِّيرافي[1]. فيجيء فائتا.

قال أبوالفتح: يجوز أن يكون رباعيّا قريبا من لفظ « الزّفن »، ومثله من الرّباعي « دَيْدَبُون »[2].

قلت: وهذا أولى؛ لأنه لايكون[3] فائتا كـ« خَيْسَفُوج »، إلاّ أنه يكون من باب « دَدَن ».

و« السِّلِنْطِيط »[4] ظاهره أنه « فِعِنْلِيل »، و«.زعم أبوسعيدٍ أنه جاء في الشّعر[5]. والمتوهَّمُ أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلايثبت به (فِعِنْلِيل) »[6]. والله الموفّق للصّواب.

---

(١) انظر شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨.

(٢) ووزنه على هذا فيعلول.

(٣) في الأصل: يكون. انظر الممتع ١٣٨.

(٤) في الأصل: السلقطيط. والمثبت من المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٢٦٨/٨، والممتع ١٦٣ فإنه المناسب لما بعده. وفي شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (سلط): السليطيط، وكذا في الخصائص ٢١٥/٣، وقال ابن جنّي: « ويروى: السِّلطليط »، ونقلها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة (سلط) عن العباب للصغاني. وجاءت في بعض المصادر: السلطيط، والسليطط. انظر تهذيب اللغة ٣٣٦/١٢، اللسان (سلط)، القاموس المحيط (سلط)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): السلطيط، تاج العروس (سلط).

(٥) الشعر كما في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ) وهو فيه لأميّة بن أبي الصلت:

إنّ الأنام رعايا الله كلّهم هوالسليطيط فوق الأرض مستطر

والبيت بهذه الرواية في الخصائص ٢١٥/٣. وفي اللسان (سلط)، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): « السليطط ».

(٦) الممتع ١٦٣.

هذا باب علل ماتجعله زائدا من
حروف الزّوائد وما تجعله من نفس الحرف

اعلمْ أنّ سيبويه إنما احتاج لتعليل ماتجعله زائداً من[1] حروف الزّوائد، لمّا كانت حروف الزيادة غير لازمة الزيادة، وكان أصلها ألاّ تزاد، وأن تكون أصولا.

وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، ومايسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل « أفْعَل »، ونحوها.

قوله: « فمن حروف الزّيادة »[2].

قال الشّيخ: يعني: رابعا في العدد، لافي الأصول، بدليل أنه قد أحال على الكثرة، والألف لاتكثر زيادتها إلاّ في بنات الثلاثة، بل لاتوجد زائدةً إلاّ في بنات الثلاثة[3].

قوله: « ولاتجعلها »[4].

إعادة الضمير من « تجعلها » على « ما » لأنها في كلمة مزيدة.

قوله: « لكثرة تبيُّنها في الأسماء والأفعال والصفة زائدةً »[5].

قال الشيخ: في الأسماء مثل: إلحاق وإكرام، والأفعال مثل « ألحق وأكرمَ »، والصفة في مثل « أحمر » وأشباهه[6].

---

(١) في الأصل: في.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « الزوائد ».

(٣) يعني بالألف: الهمزة، ويريد: أنها لاتزاد إلا مع ثلاثة أصول. وستأتي المسألة بعد قليل. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ والنص فيه: « ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولاتجعله زيادة ».

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « لكثرة تبينها زائدة ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قوله: « وممّا يقوي على أنها زائدة »[1].

يعني: فتكون الألف أصلية فيه أو ملحقة.

قوله: « فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول: إنّ (أَلحقتُ) بمنزلة (دحرجت) »[2].

ملحقة أو أصلية، وقد ثبت أنها غير ملحقة بـ« أمَدّ وأسدّ »[3]، ونحوهما، وأنها غير أصلية بمخالفتها[4] / « دحرج ». [٦٤أ]

قوله: « فإن قيل: تذهب الألف في (يُفْعِل)، فلاتجعلها بمنزلة (أَفْكَل) ».

قال الشّيخ: هذا اعتراض اعترضك به، لمّا جعلك موافقا له حين قطع، فإنّ ماألزمكه من أن تجعل « أَلحقت » بمنزلة « دحرجت »، قد قامت الدلالة على خلافه ومعناه، إن قيل لك: اجعل الألف في « أفكَل » أصلية على مايقتضيه الأصل، واجعل الألف في « أَلحَقَ » ونحوه زائدة غير ملحقة؛ لأنها تحذف في المضارع، ودال « دحرج » لاتذهب فيه[5].

قوله: « قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت »[6].

قال الشيخ: معنى هذا: فالجواب عمّا تقدّم من الاعتراض أن يقول: حذفُها من المضارع ليس بدليل على أنها [غير][7] أصلية ولاملحقة؛ إذ الحرف الأصلي

---

(١) في الأصل: ومما يقوي هذا أنها. والمثبت من الكتاب ٢/٣٤٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٣) يريد: أنهما لو كانا للإلحاق لم يدغما؛ كما لم يدغم نحو: مَهْدَد وقَرْدَد. انظرالتعليقة ٤/٢٨٠، الممتع ٢٠٨.

(٤) ظاهره في الأصل: بمخالفتهما.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

يحذف في نحو « يعد[1] وتعد وأعد »، وإذا وقع الحذف هنا فأن يقع في ألف « ألحقَ » إذا جعلتها للإلحاق فيها [أولى]، وإن جعلتها ملحقة [كانت] زائدة[2].

قوله: « وصار المصدر كـ(الزِّلزال) »[3].

قال الشيخ: هذا تتميم، وكأنه يقول: إن اعتُرضت بالمصدر، فلك أن تقول: ويلزم أن يكون على « فِعلال »، لتكون الزيادة في نفس الحرف، فيكون أتمّ بناء، فيكون ذلك عوضا من حذف الألف منه[4].

قوله: « فإذا صُيِّر إلى ذا صُيِّر إلى ما لم يقله أحدٌ »[5].

قال الشيخ: فإذا صيّر إلى ذا صيّر إلى القول بالإلحاق، فيلزمه أن يقول: أَسْدَد وأَمْدَد، وكلام العرب « أسدّ وأمدّ »، ولايقول أحدٌ منهم: أسْدَد وأمْدَد، وهذا أصل[6] آخر[7].

قوله: « فالهمزة [إذا لحقت] أولا رابعة فصاعدا »[8].

يريد: رابعة في العدد، أي: زائدة على الثلاثة، أي: بعدها ثلاثة أحرف، فلو عُدّت الكلمة مقلوبةً لكانت رابعة. واستدلّ بترك صرف العرب له بالكثرة،

---

(١) تقرأ في الأصل: سد.

(٢) ورد النّصّ في الأصل هكذا: في الالف الحق اذا جعلتها للحلاق فيها وان جعلتها ملحقة زائدة. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٣، النكت١١٨١. وسيعود المؤلف إلى المسألة بعد قليل. و لم أقف على نص النشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: اصلا.

(٧) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

وكثرة[1] زيادتها مبيّنةٌ بالاشتقاق في غيره[2]. ثمّ قوّى كونها زائدة أبدا إلاّ قليلا، أنّ العرب لم تلحق بها في هذا الموضع، فعدمُ هذا دليلٌ على تعرقها[3] في الزيادة؛ إذ لم يقربوها من الأصلي بأن يجعلوها ملحقةً، هذا معنى قوله: « وممّا يقوّي على أنها زيادة »[4]. وبيان كونها أنها ليست هنا ملحقة أنّ مصدرها لم يأت على الحقيقة على « الزلزلة والدحرجة »، كما جاءت سائرُ الملحقات نحو « بَيْطَرَة وحَوْقَلَة »، ولم يأت مضارعُها على مضارع الأصليّات التي كانت تجعل ملحقة بها، فقيل هناك: يُدَحْرِجُ، وهنا: يُلْحِقُ. وإنما يستدلّ على الإلحاق بالموافقة في التصاريف: المضارع والمصدر.

ثمّ وجّه انفصالا عن كون المضارع لم يجئْ على مثال مضارع « دَحْرَجَ »، ولاالمصدر على « أَفْعَلة »، بأن قال: فإن قيل: تذهب الألف في « أُفْعِلُ » لعلة، فلا تجعلها بمنزلة « أَفْكَلٍ » لغير الإلحاق؛ لأنه ذهبت؛ لأنّ ذهابها لعلة[5]، ثمّ بيّن العلّة بقوله: قيل: [ذهبت الهمزة كما ذهبت واو « وَعَد » في « يَفعلُ »][6]، فليس جواباً لـ« إنْ قيل » الأول، بل هو مبيّن له، بدل منه.

ومعناه: أنّ الألف ذهبت لأجل الثقل باجتماع الهمزتين في « أُفعِلُ »[7]، ثمّ حمل البواقي على فعْل المتكلّم نحوَ ما فُعِلَ في « يَعِدُ »: حذفت الواو لاستثقال

---

(١) في الأصل: كثرة. بلا واو.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢٣٢: « وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأنّ كل ماعرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أحمر، وأصفر، وأخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة. فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ماجهل اشتقاقه على ماعلم، فقضي بزيادة الهمزة فيه ».

(٣) في الأصل: تعرفها، بالفاء نقطة من أسفل. وما أثبته أحسن.

(٤) في الأصل: على هذا انها زيادة. وفي الكتاب ٢/٢٤٣: « على أنها زائدة ».

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٤٤ وهو معنى كلامه.

(٦) تكملة من الكتاب ٢/٣٤٤ يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: افعل منه.

وقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ حذفت من البواقي حملا على فعل الغائب؛ فإذا كان حذف الواو لهذه العلة في هذا والواو أصلية، فأحرى حذف الهمزة هناك وهي زائدة. فكأنه يقول: إنما جاء مضارعها في الأصل كمضارع « دحرج »، وإنما حذفت الهمزة للعلّة المتقدّمة.

ثمّ قال: ولمّا كان المضارع قد حذفت منه لزمت[1] / في المصدر « إفعالا » [٦٤ب] حتّى يكون كالعوض ممّا ذهب من المضارع[2].

فهذه علّة التزامها « إفْعالا »، ولم يجئْ « أَفْعَلة »، بل ألزِمَ نظير « دِحْراج »، ولم يجئْ « دَحْرَجة »؛ لما تقدّم.

فإذا تقرّر هذا فلا دليل إذاً في عدم مجيء المضارع على مضارع « دَحْرَجَ »، ولاعدم مجيء « أَفْعَلَة » على عدم إلحاقه بـ« دحرج ». هذا كلام المعترض.

وجواب الإمام: من قوله: « فإذا صُيّر إلى هذا صُيّر إلى ما لم يقله أحد ».

ومعناه: أنّ الإلحاق دعوى، ولاشكّ، ولايقال إلاّ حيث يدلّ الدليلُ، والدّليل هو موافقته إياه في تصاريفه، وهذا لم يتبيّن فيه موافقةٌ له، فإن ادّعي كونه استغنى عن « أفعلة » بـ« إفعال » [فهي] دعوى بعد أن [تكون][3] « أفعلة » جاءت، وبالحريِّ كان يكون ما قاله معتبرا لوكان الأصل الإلحاق، والإلحاق ليس أصلا، بل هو دعوى حتّى يدلّ الدليل، ولادليل هنا بيّن ظاهر، فالقول بالإلحاق دعوى مجرّدة. هذا مأخذ الشيخ أبي عليّ -رحمه الله- في هذا الموضع[4].

---

(١) في الأصل: لزم. وهو يريد العرب. ويؤيّد ماأثبته نصب إفعال، الآتي، وشرحه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) مابين معقوفين في الموضعين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قال: « وأما (أَوْلَقٌ) فالألف من نفس الحرف »[1] إلى آخر الكلام.

لقائل أن يقول: ليس زيادة الواو هنا أولى من زيادة الهمزة، فلم قال: إنه لولا الثَّبَتُ لحُمل على الأكثر؟ .

فقال: لأنّ زيادة الهمزة أوّلا أكثر من زيادة الواو ثانيةً، فـ« أَفعلُ » أكثر من « فوعلٍ »، بكثير، وهذا معنى قوله: لحملت على الأكثر[2].

والدليل: في « أُلِقَ »: في[3] لزوم الهمزة، وأنه لم يقل قطّ: وُلِقَ؛ لأنه وإن قيل: أُعِدَ، فإنه يقال: وُعِدَ[4] أكثر. والدليل أيضا في « التّأليق »، ولوكان من الواو فإنما[5] كان يقال: التّوليق، ليس إلاّ، فكيف أن تلزم الهمزة[6]؟! ولاسبيل إلى أن تجعل من البدل اللازم كـ« أعياد »[7] ونحوه؛ لأنّ « فوعلا » كثير، وإن كان « أفعلُ » أكثر منه، والبدل اللازم شاذّ جدّا، وليست الهمزة هنا كالهمزة فيما توفّرت بعدها الأصول، فإنّ همزة[8] الأخير يحكم عليها بالزيادة، وقلّما تجيء أصليّة، وهذه الهمزة لم تتوفّر بعدها الأصول لتكون[9] من هذا النحو، فغاية مابقي

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢. وفي الأصل: فحملت.

(٣) يقرأ في الأصل: الورطي.

(٤) هذا ردّ على من يقول: الهمزة في ألق مبدلة من الواو في ولق، كما أبدلت الهمزة في أعد من الواو في وعد. فيقول: لو كان ألق، الهمزة فيه مبدلة من واو ولق، لسمع ولق، كما سمع وعد، وهو أكثر أيضا من أعد، فلا يجعل ألق مثل أعد، وولق مثل وعد، والتزام الهمزة في ألق دليل على أنه أصل.

(٥) في الأصل: وانما.

(٦) يعني إلزامها البدل. وقد نقل ابن الحاجب- ووافقه الرضي-: مولوق. انظر شرح الشافية ٢٤٣/٢.

(٧) في الأصل: اعاد. والمقصود: لزوم الياء، والأصل « أعواد »، وإنما لزمت لقولهم: عيد، فقالوا في جمعه: أعياد، على الرغم من زوال موجب الكسرة. انظر الممتع ٢٣٦. وسيشير المؤلف إلى هذا بعد قليل.

(٨) في الأصل: صدر.

(٩) تقرأ في الأصل: لتكرر. و لم تنقط التاء.

التّرجيح بين الحكم بزيادتها أو زيادة الواو، فكانت الواو أولى لأنّ « فوعلا » أقلّ- وإن كان موجودا كثيرا-، فلمّا عارضه الدّخول في الباب الذي لم يجئْ منه إلاّ ألفاظ يسيرة، كان الدّخول في باب « فوعل » أولى منه.

و« أولق » هذا: الجنون، وهو من « تألّق البرقُ »، ولذا قال: « أولق من التّأليق »[1].

قال أبوعليّ الفارسي[2] -رحمه الله-: « وإنماشبه [التّنُّور][3] الذي يكون فيه وفرط الحركة بماهو نارٌ، أو كالنّار في سُرعة الحركة وقلّة الأناة والتّثبّت ». هكذا قال في البصريّات هذا النّصّ بعينه، أعني: أنّ « تألّق » مشتقٌّ منه « أولق »؛ لقربه منه في المعنى الذي ذكرته عنه.

وقال في الإيضاح[4]: يحتمل « أولق » أن يكون « أفعل » على أن يكون من « وَلَقَ »[5]: إذا أسرع.

والاسم متى احتمل اشتقاقين حُمِل على أقربهما له، ولهذا حمل سيبويه « أولق » على أنه من « أُلِق »، لا من « وَلَقَ ».

وزعم أبوسعيد السّيرافي أن « أُلِقَ » ليس بقاطع بأصالة الألف وزيادة الواو؛ لاحتماله أن تكون واوه منقلبة عن همزة مثل « أقّتت » في « وقّتت ». وزعم أنّ القاطع بأصالة الألف والزيادة للواو إنما[6] « مألوق »[7].

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: « التألُّق ».

(٢) انظر المسائل البصريات ٢٣٧. وسيشير المؤلف إلى النقل منها بعد قليل.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٢٣٧.

(٤) التكملة ٥٤٦، وأورد أبوعلي القول السابق أيضا ٥٤٥.

(٥) في الأصل: من لق.

(٦) في الأصل: وانما.

(٧) انظر شرح السيرافي ٦٠/٦ (خ).

قوله: إنّ « أُلِق » ليس بقاطع. خطأ، فهو ولابدّ قاطع؛ لأنهم لم يقولوا: وُلِقَ، كما قالوا: وقّتت[1].

[٦٥أ]

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد بيّن / هذا أبوالفتح في شرح التّصريف، قال[2]: « ولو كانت الهمزة في (أُلِقَ) إنما هي منقلبة عن الواو في (وُلِقَ)، كما يدّعي الخصم، لزالت في اسم المفعول؛ لزوال الضّمّة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: مولوق، كما يقولون: أُعِدَ فهو موعود، ولم نسمعهم قالوا: مأعود؛ لزوال الضّمّة، فلمّا لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في (أُلِقَ) ليست بمنزلة الهمزة[3] في (أُعِدَ)، بل هي أصلٌ باقية غير منقلبة.

-ثمّ قال- فإن قلت: فما يُنكرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما تقول في تحقير وتكسير (عِيد): أعياد وعُيَيد، فلم يرجعوا إلى الواو وإن كانت الكسرة قد زالت، فكذلك مايُنكرُ أن يكون (مأْلوق) من البدل اللازم وإن زالت الضّمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من (عِيدٍ) في قولهم: عُيَيد وأعياد، ولم تُردّ الياء إلى الواو.

قيل: الحمل على هذه الأشياء لايجوز لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ ».

قلت: فهذا أبوالفتح قد نصّ على أنّ الاعتراض المتوجّه على إلزام « مألوق »، والانفصال عنها. فكلاهما قاطع بلا فرق، لاكما زعم أبوسعيد.

قال ابن جنّي[4] -رحمه الله-: « وقد قالوا: مَأْلُوقٌ، ومُؤْلَقٌ[5]، ومُؤَوْلَق،

---

(١) سبقت الإشارة في الحاشية رقم ٥ ص ٤٣٧ إلى رواية ابن الحاجب لـ: مولوق.

(٢) انظر المنصف ١/١١٤، ١١٥.

(٣) في الأصل: الهمز.

(٤) المنصف ١/١١٦.

(٥) في الأصل: موولق.

فـ(مألوق): مفعول، و(مُؤْلَق)[1]: مُفْعَل، ومُؤَوْلَق[2]: مُفَوْعَل.

وقال أبوعليّ-رحمه الله-: سأل مروان بن سعيد المهلّبيّ[3] الكسائيّ في حلقة يونس عن (أَوْلق)، فقال الكسائي: أَفْعَل. فقال له مروان: استحييت لك ياشيخ!»[4].

قوله: « وكذلك (الأرطى) لأنّك تقول: أديمٌ مأروط »[5].

يقول: وكذلك « أرطى » كـ« أولق »، لولا قولهم: أديمٌ مأروط، يحمل على أن همزته اللاحقة من أوله زائدة، وألفه اللاحقة من آخره أصليّة؛ لأنّ « أفعل » عندهم أكثر من « فعلى »، فلمّا قالوا: أديمٌ مأروط، ثبت أن الهمزة أصليّة، فحمل على ماثبت، لاعلى الأكثر؛ إذ الحمل على الأكثر إنما يكون مع عدم الاشتقاق.

وقد حكى أبوعليّ الفارسيّ[6] أنه يقال: بعيرٌ راطٍ، وأديمٌ مَرْطِيّ، فعلى هذا يكون « أرطى » « أفعل »، فتكون الألف زائدة، والألف أصليّة وهو حكاية أبي الحسن الأخفش، فيكون على هذا في الكلمة تصريفان: أحدهما: أرط، والثاني: رطي.

قال ابن جنّي[7]: وينبغي أن تكون الألف في آخر « أرطى » فيمن قال: مَرْطيّ، منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كانت من الواو لقال: مرطوّ[8]، كما قال: مغزوّ،

---

(١) في الأصل: مولون.

(٢) في الأصل: ومن ولق.

(٣) أحد أصحاب الخليل المتقدّمين في النحو. انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٤.

(٤) انتهى النّقل من المنصف. وانظر الخصائص ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) عن الأخفش. وسينبّه المؤلف على ذلك. انظر الشيرازيات ل٣٦ب، ل٥٨أ في كتاب مقاييس الممدود والمقصور، والشيرازيات نسخة أحمد بن سابور ل ١٣ب، ١٤أ، المنصف ١/١١٨، سر صناعة الإعراب ٤٢٨، ٦٩١، الاقتضاب ٢/٣٣٩، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٣.

(٧) المنصف ١/١١٨ بتصرف يسير.

(٨) حكاها الجرمي كما الاقتضاب ٢/٣٣٩.

ولايحمله على قوله:

أنا اللّيثُ معديّا عليّا وعاديا[1]

وهو يريد: معدوّا؛ لأنّ هذا شاذّ. و« مأروط » أكثر في اللغة من « مَرْطِيّ »[2].

قوله: « و(الإمَّرة) [فِعَّلة] لأنه صفة »[3].

يقول: « الإمَّرة » ألفه أصليّة؛ لأنه صفة، « وإفْعَلة وإفْعَل » لايكون واحد منهما في الصفات، وأمّا « فِعَّل وفِعَّلة » فكلّ واحد منهما موجودٌ في الصّفات، فحمل[4] « إمّرة » عليه[5] لايجوز؛ لأنه يؤدّي إلى بناء غير موجود، وما يؤدّي إلى بناء غير موجود يجب تركه وأن يعدل عنه إلى غيره، فلم يبق إلاّ أن يكون « إمّرة » « فِعَّلة ».

وعلى هذا القياس أيضا يجب أن يكون « إضْخَمّ »[6] « إفعلّ »، ولايكون ضرورة؛ لأنه صفة، و« إفْعلٌ » كما قلنا لايوجد في الصفة، و« إفعلّ » بالتشديد

---

(١) في الأصل: مغزيا عليّ وغازيا. وسيكرر هذا التحريف في الشرح. وصدر البيت:

وقد علمت عِرسي مُلَيكةُ أنّني

والبيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ. انظر المفضّليّات ١٥٨، الكتاب ٣٨٢/٢، شرح الشافية للرّضي ١٧٢/٣، شرح شواهده ٤٠٠، ٤٠١. ورواية المفضّليّات: « معدوّا ».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ ومابين معقوفين منه. ونصّه: « والإمّر فِعّل لأنه صفة فيه من الثّبَت مثل ماقبله، والإمّرة والإمّعة لأنه لايكون إفْعلٌ وصفا ».

(٤) في الأصل: يحمل.

(٥) أي: إفعلة.

(٦) أقرب رسم لها: اصح. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله، والمراد: إضخمّ في قول رؤبة:

ضخمٌ يحبّ الخلق الإضخمّا

فيمن رواه بكسر الهمزة. انظر ماسبق ١٢٢.

منها موجود، قالوا: إرْزَبٌّ، وهو صفة، فحمله إذاً على « إفعلّ » المشدّد أولى من حمله على « إفعلٍ » المخفف الذي حمله عليه من قال إنه ضرورة؛ لأنّ حمله على المشدّد اللام يؤدّي / إلى موجود، وحمله على المخفف يؤدّي إلى معدوم، والحمل [٦٥ب] على الموجود أولى من الحمل على ماهو معدوم.

وكذلك مايجب فيه بهذا القياس أن يكون « فِعَلاّ » بالتشديد، وألاّ يحمل على « فِعَلٍ »، ويجعل تشديده ضرورة؛ لأنّ « فِعَلاّ » في الصفة موجود، قالوا: خِدَبّ وهِجَفّ، و« فِعَلٌ »[١] ليس في الصفة إلاّ في « قومٍ عِدَى »[٢].

وقيل في تفسير « الإمَّعة »: هو الذي يقول لكلّ شيء: أنا معك. فعلى هذا كان ينبغي أن يكون « إفْعَلة ». وقد ذكرنا فيما سلف أنه حكي: تأمّعَ الرّجلُ، واستأمعَ: المتردّد في غير ما صنعة. فمن هذا ينبغي أن يكون لوجوه[٣]: منها ما ذكره الإمام، ومنها أنّ تضعيفَ العين كثيرٌ[٤].

وأمّا إن جعلنا الهمزة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء، والأخرى عينا، فكانت الفاء والعين يكونان على هذا من موضع واحد، وهذا لايؤخذ به لقلّته، وإنما جاء منه أحرف محصورة ، نحو « كَوْكَب، ودَدَن ». وقد كان لسيبويه أن يستدلّ بهذا على أصالة الهمزة، لكن عدل عنه لأنّ الذي أتى به أقوى منه في الاستدلال؛ إذْ ما أتى به [يوجد كثيرا][٥]، وهذا يوجد على قلّةٍ[٦].

---

(١) « وفعل » مكررٌ في الأصل.

(٢) انظر ماسبق ٣٠٩.

(٣) في الأصل: لوجوده.

(٤) في الأصل: كثيرا.

(٥) في الأصل: لايوجد. ومأأثبتّه يتّفق مع كلامه السّابق، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: قلته.

وقوله: « و(مَنْبِجُ) الميم بمنزلة الألف »[1].

يقول: ميم « مَنْبِج » زائدة؛ لأنّ الميم كثرت زيادتها في بنات الثلاثة في الاسم والصفة كالألف، فهي بذلك متى وجدت أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم عليها بالزّيادة ما لم تثبت أصالتها. هذا مراده.

ومما يجب أن يستدلّ به على زيادة الميم -أعني ميم « مَنبج »- أنه ليس في الكلام مثل « جَعْفِر ». لكن الذي ذكره سيبويه قاطع جليّ في باب الميم، فاستغنى به عن ذكر الشخصي لـ« مَنْبِج »[2].

وذكر « مِعْزَى »[3] قال أبوعثمان[4]: « المِعْزَى » أصله أعجميّ، ولكنّه أعرب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبوالفتح: الأسماء الأعجميّات النكرات التي تدخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال الأسماء العربيّة[5]؛ وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس، وهي الأوّل، ويدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى « رجل وفرس »، فلذلك لم يمنعها من الصرف إلاّ مايمنع العربيّ؛ لأنها جرت مجراه .

قال أبوعليّ -رحمه الله-: ويدلّ على أنهم أجروها مجرى العربيّة، أنهم قد اشتقّوا منها كما يشتقّون من العربيّ، قال رؤبة:

هل يُنْجِيَنِّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ
أو فضَّةٌ أو ذهبٌ كِبْرِيتُ[6]

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) يعني: اكتفى بالعام.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) انظر مايأتي في المنصف ١٣٢/١.

(٥) في الأصل: المعربة. والمثبت من المنصف ١٣٢/١.

(٦) وانظر ديوان رؤبة ٢٦، كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٧٤، الخصائص ٣٥٨/١، الممتع ٢٥٠.

=

فقال: « سختيت » من « السَّخْت »، وهو الشديد بمنزلة « زِحْليل » من « زَحْل »[1].

« و(مَعَدّ) مثله؛ لـ(التّمعدُد)[2] لقلّة (تَمَفْعُل) »[3].

يقول: ميم[4] « مَعدّ »، وإن كانت أوّلاً وبعدُ ثلاثةُ أحرف؛ لأنّ الحرف المدغم حرفان، أصليّة؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ تَمَعْدُدا، ومجيئه عندهم [مجيء تكسّر تكسُّرا][5]. و« تَمَفْعَلَ » يقلّ في الكلام، و« تَفَعْلل »[6] يكثر فيه، فحملُ « تَمَعْدَدَ » على « تفَعْلَلَ » أولى من حمله على « تَمَفْعَلَ »؛ لقلّته. وإن حُمل على « تَفَعْلل » فميمه أصليّة، وإذا كانت ميم « تَمَعْدَدَ » أصليّة فميم « مَعَدّ » أصليّة أيضا؛ لأنه منه.

قال أحمد بن يحيى: تَمَعْدَدُوا، أي: كونوا على خلق « معدّ »[7]. ومنه قول عمر رضي الله عنه: « اخشوشنوا وتَمَعْددوا »[8].

ويروى: « كذب سخيت ».

(١) في الأصل: رجل. وبهذا ينتهي النّقل من المنصف.

(٢) في الأصل: للمتعدد.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) في الأصل: تقول هم.

(٥) تقرأ في الأصل: مجيئك كسرا. ولعلّ ماأثبته الصواب، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: وتفعل.

(٧) انظر المنصف ١٢٩/١.

(٨) المنصف ١٢٩/١. والأثر لعمر في شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٥/٤ ونصه فيه بعد سنده: « عن أبي عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عمر بن الخطاب: اخشوشنوا واخشوشبوا واخلولقوا وتمعددوا كأنكم من معدّ، وإيّاكم والتنعّم وزي العجم ». ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٣/٥ بسنده عن رجل من أسلم يقال له ابن الأدرع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصه فيه: « تمعددوا واخشوشنوا وانتضلوا وامشوا حفاة ». وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم في المعجم الكبير للطبراني ٤٠/١٩، والمعجم الصغير له ١٥٢/٦ بسنده عن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي، ونصّه كنصّ المصنّف، إلاّ أنه =

قال غيره: وقيل التّمعدُد: التَّشظُّف. وتمعدد: سمن، أنشد أبوزيد:

ربّيتُه حتّى إذا تَمَعْـــدَدا[1]

قال الشّيخ أبوعليّ[2]: اعتمد الإمام على أنه « فَعَلّ » ، والميم أصليّة؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ الرّجل، و« تَمَفْعل »/ قليل، فيعارض بأنّ الميم أيضا أوّلا وبعدها ثلاثـــة غـــير زائدة قليل، فالدّخول في كلّ نحوٍ في قلّة، سواء جعل فعلا فإنه يدخل في قلّة كـــون الميم أولا على الصّفة المذكورة أصليّة، أو جعل « مَفْعَـــلا » فإنـــه يـــدخل في قلّـــة « تمفعل »[3]، والذي[4] يترجّح به عندي أنها أصل، إنما هو على كلّ حالٍ يـــدخل في قلّة، فتبقيته على ظاهره أولى، وظاهره أنه « فعلّ »، فلا تدّعي أنّ أصله « مفعـــل »، فتدّعي الحركة في الدّال الأوّل وأنه سكّن للإدغام إلاّ بدليل، فإنه دعوى. ونظـــيره مافعله الإمام -رحمه الله- بعدُ في ياء « طُلت »[5] فإنه قال: لولا مجيء « طويـــل »[6] فيه، و« فَعُل »[7] أخو « فَعِيل »، لم أقل فيه إنه « فعُل »[8] وإنما فعَـــلَ ذلـــك لأنـــه دعوى. [٦٦أ]

ليس فيه: « وانتضلوا ». وانظر الخصائص ٣/٢٦٤، الغريبين (معد)، شـــرح الملـــوكي ١٥٣، النهايـــة في غريب الحديث (معد)، شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٥.

(١) في الأصل: تمعدا. والشاهد ينسب للعجاج. انظر الســـيرافي النحـــوي ١٨٥، المنصـــف ١/١٢٩، ٣/٢٠، المحتسب ٢/٣١٠، الغريبين (معد)، المخصص ١٤/١٧٥، اللسان (معد).

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: تمعل.

(٤) ظاهره في الأصل: والشيء.

(٥) في الأصل: طب.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: طبيب.

(٧) في الأصل: وفعيل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٥٩.

قال: « وأما (مَنْجَنِيق) »[1] إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامِه: أنّ الميم إن جُعلت زائدة، فلايخلو أن تكون النّون زائدة أو أصليّة، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال[2]، وهو غير موجود، وإن كانت أصليّة لحقت الزيادة من الرّباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزّيادة خَلْفٌ، فلذلك بَطَل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها « مفعليلا »، وزال أيضا عنه ماكانت تحتمله من أن يكون وزنها « منفعيلا »، ولم يبق إلاّ أن يكون « فَنْعليلا أو فعلليلا »[3]، فيجب أن يحكم عليها بأنها « فنعليل »؛ إذ قال[4] العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصليّة لقالوا: مناجيق، أومناجق؛ لأنّ فعلَهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ماينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول [فيه][5] فيما قبل هذا، فانظره هناك.

قوله: « و(مَنْجَنون) بمنزلة (عَرْطَليل) »[6].

يريد: أنّ الميم أصليّة كميم « مَنْجَنيق »، والكلام فيها كالكلام في ميم « منجنيق »، وإذا كانت هكذا فلا[7] يبقى في الكلمة إلاّ الاحتمالان:

أحدهما: أن تكون « فعللولا »[8].

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) نحو: منطلق.

(٣) في الأصل: فيعليلا أوفعليلا.

(٤) في الأصل: انزل.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) أقرب قراءة لها في الأصل: هكذا بسكون ياء فلا.

(٨) في الأصل: احدها ان تكون فعلول.

والثاني: أن تكون « فنعلولا ».

فيجب ولابدّ أن تكون « فعللولا »[1]؛ لأنه يوجد في الكلام نحو « عَضْرَفُوط »، والنّون أصليّة؛ لأنّه ليس موضع زيادتها، فلايقال: إنها مزيدة إلاّ بدليل، ولادليل هنا على الزيادة، و« فنعلول »[2] لايوجد في الكلام.

وقد تقدّم خلاف الفرّاء في « مَنْجَنِيق »، وأنّ وزنه عنده « منفعيل »[3]. وهو خطأ لما تقدّم: من أنّ توالي زيادتين لايكون إلاّ في الجاري، وكونها على « منفعيل » يؤدي إلى تواليها في غير الجاري.

ويشير[4] بقوله: « ويقوّي ذلك »[5] إلى أصالة الميم. فأمّا « مجانيق » فلا دليل فيه على هذا الوجه؛ لأنه يمكن أن يكونا[6] زائدين معاً، لكن الميم أقوى فلذلك أُثبتت، والنّون أضعف فلذلك حُذفت.

وكذلك « مناجين » لا دليل فيه أيضا؛ لأنّ النّون المحذوفة التي هي الأولى من الآخرتين زائدة لامحالة هي أو الأخيرة[7]؛ لأنها مضاعفة لايفصل بينهما إلاّ زائد، لكن حُكم على الأولى من الآخرتين بالزيادة، وحذفت؛ لأنّ حذفها لايؤدّي إلى حذف غيرها؛ لأنّ الكلمة تبقى خماسيّة رابعها حرف لين، وإن حذفت غيرها حذفت الواو، فحُذف حرفان، [فحذف الأولى من الآخرتين][8] أولى. فإذا ثبت

---

(١) ورد النّص في الأصل هكذا: فيجب ولابدّ أن يكون فيعلول فيجب ولابد أن يكون فعللولا.

(٢) في الأصل: وفيعلول.

(٣) انظر ماسبق ٣٨٩. والذي ذكر عن الفراء هناك حكايته عن العرب: جنقوهم بالمجانيق.

(٤) في الأصل: ويشهد.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وبعده: « مجانيق ومناجين ».

(٦) في الأصل: يمكن ان كانا يكونان.

(٧) يعني: في منجنون.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أنها زائدة فلادليل إذاً على أصالة الميم؛ لأنها لو فرضت / زائدة كانت تكون [٦٦ب]
أقوى من النون لامحالة؛ لأنها لوحذفت لم يكن بدّ من حذف حرف آخر، على الطّريقة[١] المتقدّمة.

ويمكن يُفهمُ: « يقوّي ذلك » على أن تكون الإشارة إلى أنّ « مَنْجَنيق » كـ« عَنْتَريس »، والنون زائدة، و« مَنْجَنون » « فَعْلَلول »[٢]، والنون [أصلية][٣]. فعلى هذا يكون في « مجانيق » الدّليل؛ لأنها لو كانت أصليّة لم تحذف، بل كان الحذف الآخر بعد حذف الياء، كما تقدّم في تصغير « عَضْرَفُوط »، فحذفها هنا دليل على زيادتها. وأما « مجانيق » فلادليل فيه على أصالة النون؛ لأنها لو فُرضت زائدة والنون الأخرى، كان حذف النون الأخرى أولى[٤] من حذف هذه لما تقدّم قبل، فهو مشكل على كلّ وجه.

قوله: « وكذلك ميم (مَأْجَج)، وميم (مَهْدَد) »[٥].

يعني: أنها أصليّة؛ إذ لو كانت زائدة لوجب أن تكون الدالان أصليتين فكان يجب إدغام الأولى[٦] منهما في الثانية؛ لأنّ العرب من شأنها إدغامُ أحد المضاعفين في الآخرِ إذا كانا في كلمة واحدة، ولايظهرون إلاّ فيما شذّ نحو « لَحِحَتْ عينُه، وألِلَ السِّقاءُ »، فأن لم يدغموا هنا يدلّ على أصالة الميم وزيادة إحدى الدالين للإلحاق.

---

(١) في الأصل: الظرفية.

(٢) في الأصل: فعلول.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. قال سيبويه قبل النّص السّابق ٣٤٤/٢: « فإنما منجنيق بمنزلة عنتريس، ومجنون بمنزلة عرطليل، فهذا ثبت، ويقوّي ذلك مجانيق ومناجين ».

(٤) في الأصل: اول.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: الاول.

فإن قيل: اجعل الميم هي الملحقة والدالين أصليتين[1]، ويمتنع إدغام الأوّل منهما في الإلحاق، و[إن][2] قيل: لايلحق الميم أولا للإلحاق[3] لقولهم: مكرّ ومفرّ[4].

قلت: حالُ الميم حالُ الهمزة فمتى اجتمع لك ثلاثةُ أحرفٍ أصول وفي أولها ميمٌ رابعة في العدد، فاقضِ بزيادة الميم حتّى تقوم الدلالة على كونها أصلا، وذلك نحو « مَشْهد ومَضْرب » وإن كانت معك في العدد أربعة أحرف أصول وقبلهنّ ميم فاقض بكونهنّ من الأصل كفعلك بالهمزة، وذلك نحو « مَرْزَجُوش »[5]، ميمه فاء، ووزنه « فَعْلَلُول » بوزن « عَضْرفوط وقَرْطَبوس »، فلذلك يحتجّ لأصالة ميم « مَأْجَج ومَهْدَد ».

فإن قلت: فما وزن « مَحْبَب »؟

قلت: مَفعَل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيرا مخالفةً القياس، نحو « مَوْظَب، ومَوْرَق[6]، ومزيد[7]، وحَيْوَة[8] ».

---

(١) في الأصل: والدالان الاصليتان.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: للحاق.

(٤) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٨٧/٢: « الميم والياء مطّرد زيادتهما في أوّل الكلام لمعنى، وما اطّرد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق ». ومراد المؤلف: اجعلها زائدة ملحقة بصرف النظر عن هذا القول.

(٥) في الأصل: مرزنجوشي. والمرزنجوش لغة في المرزجوش.

(٦) في الأصل: مرطب ومورق. وجه الشذوذ: أنّ مافاؤه واو لاتبني العرب منه مفعَلا بفتح العين، وإنما بكسرها. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

(٧) في الأصل: مريد. ووجه شذوذه أنه صحّح وقياسه الإعلال فيقال: مزاد. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٠.

(٨) في الأصل: حموه. ووجه شذوذحيوة: أنّ أصلها حيّة بيائين، ثمّ أبدلت الثانية واوا، وهذا عكس ماجرت عليه العادة من قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

فإن قلت[1]: فهلاّ قلت في « مَهْـدَد »: إنّـه « مَفْعَـل »، كمـا قلـت في « مَحْبَب »، وكلاهما عَلَمٌ؟

فالجواب: أنّ « مَحْبَباً » لو وجدنا له أصلا يصرفه إلى أنه « فَعْلل » لفعلنـا، ولكان ذلك آثرَ عندنا من أن نحمله على ضرورة العَلَم، ولكنّا لم نجد في كلامهـم « م ح ب » متصرّفا، ووجدنا[2] فيه « ح ب ب » فعدلنا إلى ماوجدنا؛ ضـرورةً. وأمّا « مَهْدَد » -وإن كان علما بدلالة قول الأعشى:

وما ذاكَ من عِشْق النّساءِ وإنما تَناسيتَ قبلَ اليومِ خُلّةَ مَهْدَدَا[3]

- فإنما حملناه على أنه « فَعْلَل »، ولم نحمله على أنـه « مفعـل »، وظهـر التّضعيف لضرورة العلم؛ لأنّا قد وجدنا في الكلام « م هـ د » متصـرّفا فحملنـاه على هذا، دون أن نحمله على « هـ د د » لما فيه من الضرورة، فاعرفه[4].

قوله: « وأمّا (مِرْعِزَاء) فهي (مِفْعِلاء)، وكسرت [الميم] ككسرة ميم (مِنْخِـر ومِنْتِن) »[5].

يعني: للإتباع.

« وليست كـ(طِرْمِساء) »[6].

يعني: فِعْلِلاء.

ويدلّ على ذلك: مِرعِزّى[7].

---

(١) الكلام الآتي في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ٤٢٧ باختلاف يسير.

(٢) في الأصل: ولاوجدنا.

(٣) البيت أيضا في الدّيوان ١٨٥، المنصف ١/١٤٢، ٣/٨.

(٤) انتهى مافي سر صناعة الإعراب من هذه المسألة.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤ ومابين معقوفين منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٤. ونصه: « يدلّك على ذلك قولهم: مرعزى ».

يقول: الميم في « مِرْعِزّى » زائدة فـ« مِرْعِزَاء » كذلك؛ لأنّ « مرعزّى » قد قام فيها الدّليل على زيادة الميم [فيها][1]، وذلك أنها لو كانت أصليّة رباعيّة، وقد لحقها التّضعيف من آخرها، وبعدها ألف التّأنيث، ولايوجد في كلام العرب / [٦٧أ] كلمة رباعية لحقها التّضعيف وبعدها ألف التأنيث أصلا، وإنما يوجد هذا في الثلاثي، فدلّ على أنّ الميم في « مِرْعِزّى » ليست أصليّة، وأنّ الكلمة ثلاثيّة، فكان في « مِرْعِزَّى » دليلٌ على أنّ الميم في « مرعزَاء » زائدة.

قوله: « كما قالوا: مَكْوَرَّى للعظيم الرَّوثة؛ لأنها مكوَّرة »[2].

يعني: أنهم قالوا: مِرْعِزّى، لّما كانت الكلمة ثلاثيّة، كما قالوا: مكورّى، كذلك لأنها من التكوير[3]، وكأنهم شبهوا روثة الأنف[4] وهي طرفه في تكويرها، وأنها كأن بعضَها[5] مردودٌ على بعض، بتكوير[6] العمامة وردّ بعضها على بعض.

وقوله: « يهْيَرَّى »[7].

يعني: أنها ثلاثيّة؛ إذ الياء لاتكون أصلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا يصحّ أن تكون أصلا أيضا؛ لأنها إن كانت كذلك وجب زيادة الياء الثانية؛ لأنه لا توجد الياء أصليّة في بنات الأربعة، فتكون الكلمة بهذا على « فَعْيَلٍ »، وهو لايوجد إلاّ في حرف واحد، زعموا أنه مصنوع، وهو « ضهْيَدٌ »[8]، كما قال

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٣) « كذلك لأنها من التكوير » مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل: الالف.

(٥) في الأصل: تكريره وانه كان بعضه.

(٦) في الأصل: كتكرير.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٨) في الأصل: صيهد.

السّيرافي[1]، ولأنّهم قالوا: يَهْيَرُ، مخفّفا، فهي بمنزلة الياء في « يَرْمَع »[2].

قوله: « ولايُعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف »[3].

يعني: مالحقه التّضعيف من آخره، هذا جوابه رحمه الله.

واعلم -وفّقني الله وإيّاك- أنه [لو][4] لم يوجد الاشتقاق في « مِرْعِزَاء » لوجب أيضا أن يكون الحكمُ زيادةَ الميم؛ لأنها أول[5] وبعدها ثلاثة أحرف أصول.

قوله: « فأما الثَّبَت الذي يجعلها »[6].

الألف لّما كانت لاتكون أصليّة إلاّ بدلا[7].

قوله: « تبيّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »[8].

يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدّلائل.

قوله: « إلاّ أن يكون ثَبَتٌ أنها من نفس الحرف، وذلك نحو (أَفْعَى وموسى)، فالألف فيها بمنزلتها في (مَرْمَى) »[9].

يعني: أنها أصليّة، وأنّ الهمزة في « أفعى »، والميم في « مرمى »، زائدة. والدّليل على زيادة الهمزة في « أفعى » قولهم: أرض مَفْعاة[10]، للكثيرة الحيّات؛ ألا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦٥/٦ (خ). وانظر الخصائص ٢١٦/٣، معجم البلدان (حبونن) وهو فيه بالصاد، وبالصاد في النكت ١١٨٣.

(٢) يقرأ في الأصل: يدسع. انظر الممتع ١١١.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: « ولانعلمْ ».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: اولا.

(٦) الكتاب ٣٤٥/٢ وبعده: « بدلا ».

(٧) في الأصل: ولابدلا.

(٨) الكتاب ٣٤٥/٢ وقبله: « فكلّ شيء تبيّن لك ». وفي الأصل: لك انها.

(٩) الكتاب ٣٤٥/٢. وفي الأصل: بمنزلتهما.

(١٠) انظر الكتاب ٢٤٩/٢.

ترى أنّ الهمزة لو كانت أصليّة لم يقولوا: مفعاة، وإنما كانوا يقولون: مَأْفَعة. وألف « أفعى » منقلبةٌ عن واو، بدليل « أُفْعُوان »، وهو ذكر الأفاعي.

وذكرالفارسي -رحمه الله- أنه يستدلّ على زيادة همزة « أفعى » بصرفها في لغة من يصرفها، وذلك أنه لو كانت عنده همزتها أصليّة لكانت « فَعْلى » وألفها للتأنيث؛ لوقوعها على مؤنث، ولوكانت كذلك لامتنعت من الصرف نكرةً ومعرفةً، وأما إذا كانت همزتها زائدة، وكان وزنها « أفعل »، فإنها حينئذ يجب عنده فيها في القياس النّحوي أن تنصرف في النّكرة؛ لأنها ليست فيها من موانع الصرف إلاّ الوزن خاصّة؛ لأنّ معنى الوصف فيها يصعب لكونها مؤنثة، والوصف في هذا القبيل إنما هو للمذكّر خاصّة[1].

ونصُّ أبي عليّ[2] -رحمه الله- في الاستدلال على زيادة الهمزة بالصّرف.

وله في الشّيرازيّات[3]: الألف في « أَفعى » منقلبة عن لام هي ياء أو واو[4]، وليست بزيادة، يدلّ على ذلك أنّ فيها لغتين: الصّرف[5] وترك الصّرف، فمن صرف ونوّن فقال: أفعىً، أثبت من قوله أنّ الهمزة زائدة، كالتي في « أعمى »، وإذا أثبت زيادة الهمزة ثبت أنّ الألف منقلبة عن اللام؛ لأنّ الاسم المتمكّن لايكون على أقلّ من ثلاثة / أحرف، ومن لم يصرف جعله وصفا بمنزلة « أحمر وأسود ». انتهى. [٦٧ب]

وما قدّمته من الاستدلال على زيادة الهمزة أقوى وأنَصُّ على زيادة الهمزة

---

(١) انظر التكملة ٣٨٩، ٥٤٩.

(٢) في الأصل: أبوعلي. والصّواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى؛ فالكلام تعليق على نصّ أبي عليّ.

(٣) المسائل الشّيرازيّات ل٥٦ أ-ب في كتاب مقاييس المقصور والممدود، وهذا الكتاب ليس موجودا في المسائل الشيرازيات نسخة أحمد بن سابور التي قرأها على أبي علي الفارسي. وانظر التكملة ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩، ٥٤٩.

(٤) في الأصل: اوا.

(٥) في الأصل: في الصرف.

من هذا الذي ذكره أبوعليّ.

ولايمتنع في ألف « أفعى » مع أصالة الهمزة أن تكون للإلحاق، فيجب له الصّرف في التّنكير[1]. قال أبوالحسن بن عصفور: وهذا الذي استفدته من الأستاذ أبي عليّ الشّلوبين وقيّدته من كلامه[2].

وأمّا « مُوسَى » فلايخلو أن يكون أعجميّا أو عربيّا، فالعربي ميمه زائدة؛ لقولهم: أوسَيْتُ رأسَه[3]، والعجميّ ميمه[4] زائدة بدلالة صرفه في النكرة، ولو كانت ميمه أصليّة لكان وزنه « فُعْلَى »[5]؛ إذ ليس في الكلام « فُوْعَل، ولافُعْلَل »، وكانت تكون ألفه للتأنيث فقط، فلم تكن لتصرف في معرفة ولانكرة[6].

وألف « مُوسى » منقلبة عن ياء لأمرين:

أحدهما: أنّ كون اللام ياء[7] أكثر من كونها [واوا][8].

والثاني: أنه ليس في الأفعال مثل « وعوت »[9].

---

(١) في الأصل: التذكير.

(٢) لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) أي: حلقته.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) وهو مذهب الكسائي. انظر إصلاح المنطق ٣٥٩، اللسان (وسي).

(٦) يريد: أن يحتجّ لزيادة الميم، وأنه على وزن « مفعل »؛ إذ لوكان على وزن « فعلى » لكانت ألفه للتأنيث فيمنع من الصرف إذا كان نكرة، فلمّا لم يمنع من الصرف علم أنه ليس بـ« فعلى ». انظر المسائل الشيرازيّات ل٣٤أ، ل٥٦ أ-ب.

(٧) في الأصل: بلا.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: وعدت. انظر المسائل الشيرازيات ل٥٦ب.

قوله: « فإن لم يكن ثَبَتٌ فهي زائدة »[1].

يعني: بالحمل على الأكثر، وإنْ لم تفعل هذا وجب عليك أن تقول بأصالة الألف في مثل « سِرْداح وزَامَج »؛ إذ لم يشتقّ منها ماتذهبُ فيه الألف، فيكون تكسيره عندك « سرادي »، وألاّتقول: سرادح، وأن تقول في « كُنأبيل » كذلك بأصالة الهمزة[2] فيكون تكسيره « كَنائب »[3]، ولاتقول:كَنابيل، ولاتقول أيضا بأصالة الألف في « اللّهابة »[4] فيكون تكسيره عندك « لَهايب » بالياء[5]، ولاتقول: لهائب بالهمزة. وإذا أنت صرت إلى القول بهذا صرت إلى مالايقوله أحدٌ.

ويحتمل أن يكون مراده: إذا أنت صرت إلى جعل الألف في هذا الموضع أصليّة فقد خالفت الجمهور، ومن خالفهم فهو مخطَّأ منهم.

قال المؤلّف: وجدت لبعض الطلبة تقييدا هنا نصّه: قال سيبويه: « فأمّا الثَّبَتُ الذي يجعلها بدلا » الكلام إلى آخره. معنى قوله: « فكلّ شيء يبيّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »[6] يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدّلائل[7].

وقوله: « وتكون رابعة وأوّل الحرف الهمزة أو الميم »[8].

هذا دليل آخر، أي: وإن لم يدلّ على أنها منقلبةٌ أصلُ الاشتقاق، فتعرف

---

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ وفيه: « فإذا ».

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٣/٢: « ومايوجد في النّسخ: (وأما كنأبيل فمثل خُزعبيل) الظنّ أنه وهم، إمّا من المصنّف، أو من النّاسخ؛ لأنّ كنابيل بالألف لابالهمزة ». وهو بالهمز في سفر السعادة ٤٥٠.

(٣) في الأصل: كنائي.

(٤) في الأصل: اللهانة.

(٥) في الأصل: بالتاء.

(٦) تمام النص مع ماقبله: « بدلا من حرف هو من نفس الحرف فكلّ شيء ». فالمؤلف لم يذكره أول مرة اختصارا، ثمّ ذكره ليفسره. وقد سبق تفسير النص كلّه قبل قليل.

(٧) سبق هذا التفسير للنص السابق باللفظ نفسه قبل قليل.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢.

ذلك بأن تكون رباعيّةً وأول الكلمة همزة أو ميم، فتحكم عليها بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الهمزة والميم بالزيادة. وإنما فعل ذلك؛ لأنّ الهمزة والميم إذا كانت أولا، والألف آخرا، فالكثير الذي عرف بالاشتقاق، وزيادة الهمزة أو الميم كـ« أعمَى، وأعشَى، ومَلْهَى، ومُعطى » ونحوه، وهو مطّرد كثير، فإذا عدم الاشتقاق حمل على الأكثر.

ويكون قوله: « وذلك نحو (أفعى وموسى) »[1].

إن كان[2] راجعاً إلى القسم الثاني على أنه لم يسمع: أرض مَفْعاة، وعلى أنه يعني: موسى الأعجميّة العلم، كيف يحكم عليه إن قدّر[3] كأنه عربيّ؟

وإن كان راجعا إلى القسم الأوّل الذي عُلم أنه ثلاثي من الياء والواو بالاشتقاق، فيكون على أنه سمع: أرض مَفْعاة، حكاها السّيرافي وغيره[4]، وعُلمَ أنّ « مُوسى »: مُوسى الحديد؛ لأنها يتبيّن أنها « مُفْعَل » لقولهم: أوسَيتُ الشعر، ولصرفهم إياها، فقالت ابنة الخُس[5]: « مُوسىً خَذِمَة »[6].

قوله: « ألا ترى أنهم لايصرفون (حَبَنْطَى) ولانحوه في المعرفة أبداً، وإن لم يشتقّوا منه شيئا تذهب فيه الألف »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) في الأصل: قد.

(٤) حكاها سيبويه في الكتاب ٢/٢٤٩. وانظر السيرافي النحوي ٢٤٧، شرح السيرافي ٦/٦٨ (خ).

(٥) هند بنت الخسّ بن حابس بن قريط الإياديّة. ويقال: الخصّ، والخسف. قديمة جاهليّة. ويقال: إنها من العماليق. انظر التنبيه على أبي علي القالي في أماليه ٦٨، سمط اللآلئ ٤٧٥، سرح العيون ٤٠٦-٤٠٨، المزهر ١/٥٤٤، ٥٤٦، الأعلام ٨/٩٧.

(٦) انظر التّكملة ٣٩٠، سفر السعادة ١/٤٨٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٤٥.

لم يَذكر في « حَبَنْطَى » أنه مشتقّ. وحكَى غيرُه أنهم قالوا: حَبِطَ الرّجلُ: إذا امتلأ بطنه واتّسع. و« حَبِطت الشّاةُ حَبَطاً »: إذا انتفخ بطنُها عن أكل الـذُّرَق[1]. / وفي الحديث: « إنّ ممّا يُنبت الرّبيعُ مايقتل حَبَطاً أو يُلِمُّ »[2]. [٦٨أ]

قوله: « وأمّا (قَطَوْطَى) فمبنيّةٌ أنها (فَعَوْعَل)؛ لأنّك تقول: قَطَوَانٌ »[3].

يعني: يتبيّن فيها أنها ليست « فَعَوْلَى »[4]؛ لأنّك تقول: قَطَـوان، ولوكانـت « فعولى » لكانت الطّاءان أصليّتين، فلم يقولوا: قَطَوان، وإنما كانوا يقولون: قَطَطَان، فعبّر -رحمه الله- على أنّ « قَطَوْطَى » ليست « فَعَوْلى » بأنها « فَعَوْعَل »[5]؛ لأنها إذا كانت « فَعَوْعَلا » فهي ولابدّ ليست « فَعَوْلى ». هذا مراده. وجعل الواو المحذوفـة الأولى، دليله في قوله: « وثبتت[6] ماالألف بدلٌ منه ».

وثبت عند السّيرافي مايذهب[7] الطاء والواو[8]. ومعنى الزيادتين[9] واحدٌ.

ولايصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يستدلّ بـ« قَطَوان » على أنّ « قطَوْطَى »

---

(١) في الأصل: الورق. انظر اللسان (حبط) وفيه: « وهو-يعني الذرق-: الحندقوق ».

(٢) انظر مسند الإمام أحمد باقي مسند المكثـرين أحاديـث (١١٤٣٣، ١٠٧٣٠، ١٠٦١١)، صـحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا ومايبسط منها ١٤١/٧، تهـذيب اللغة ٣٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٤٥/٢.

(٤) في الأصل: فعول. وفعولى مذهب أبي عبيد، كما في المخصص ٢٠٨/١٥.

(٥) في الأصل: فوعل.

(٦) في الكتاب ٣٤٥/٢: « ويُثبت ». وقبله: « فتشتقّ منه مايُذهب الواو ويُثبت ».

(٧) في الأصل: مذهب.

(٨) قال السيرافي: « تقول: قطوان، فتشتق ماتذهب فيه الواو والطاء، وتثبت مـاالألف بـدل منـه ». شرحه ٧٠/٦ (خ)

(٩) في الأصل: الزيادة ن.

« فَعَوْعل » ولابدّ، وأنها ليست « فعَوْلى ولافَعَلْعَلا »[1] لأنّ « قَطَوْطَى » إذا كان « فَعَلْعَلا » فإحدى الطّاءين والواوين فيه زائدة، وإذا وقعت الزيادة في كلّ واحدٍ من الحرفين فيها، فكيف يستدلّ على أنها ليست « فَعَلْعَلا » بـ« قَطَوَان »؟! وهل هذا الدّليل إلاّ في غاية من التّخلّف؟! فكيف يصحّ القولُ به؟ أم كيف يصحّ نسبته إلى سيبويه رحمه الله؟ فثبت بهذا أنّ مراده ماقدّمناه، من أنّ غرضه أن يستدلّ على أنّ « قَطوطى » ليست « فَعَوْلَى »، ولابدّ، وأنه قد قدّم في كلامه في « ذَلَوْلَى » أنها « فَعَوْعَل، لا فَعَلْعَل »؛ حيث قال في « ذَلَوْلَى »[2]: إنها « فَعَوْعَلٌ »؛ لأنّك تقول: اذلوليتُ، و« اذلوليت »[3] « افعوعلت ». ولايصحّ أن يكون « افعوليت، ولا افعلعلت »؛ لأنهما ليسا في الكلام. فكذلك يكون أيضا « قَطَوْطَى » « فَعَوْعَلا »[4]؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوطَى، و« اقطوطى » لايصحّ كونها « افعلعل ولا افعولى »، فقد ثبت أنّ « قَطَوْطَى » « فَعَوْعَلٌ » لا« فعلعل »[5] فكذا هي عند سيبويه، وعلى هذا النّحو يجب أن يؤخذ كلامه: « وثبتت »[6]. والله الموفّق المرشد.

---

(١) في الأصل: فعلعل. وكذا في الموضعين التاليين من هذا الوزن.

(٢) في الأصل: في ادلولى انها فعوعلى لا افعلعل حيث قال في ادلولى.

(٣) في الأصل: وزاد لويت.

(٤) في الأصل: فعوعل.

(٥) قال ابن عصفور: « ليس قطوطى باسم جارٍ على اقطوطى، فيلزم أن تكون الواو الزّائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقطوطى، بل لايلزم من كونهم قد اشتقّوا اقطوطى من لفظ قطوطى أكثرُ من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأنّ قطوطى إذا كان وزنه فعلعلا كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك اقطوطى، الواو وإحدى الطّاءين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفا. والدّليل على أنّ حروفه الأصول ماذكرنا قولهم: قطوان، في معناه ». الممتع ٢٨٣، ٢٨٤

(٦) في الأصل: فثبتت. وهو يريد النّص السّابق الذي نقله عنه.

قال الفارسي في الشّيرازيّات[1]: مذهب سيبويه عندي أن يكون « فَعَلْعَلا »[2]، وليس بـ« فَعَوْعَلٍ »، والدّليل على ذلك أنه لايخلو أن يكون « فَعَوْعَلا أو فعلعلا أوفَعَوْلَى »[3]، فلايجوز أن يكون « فَعَوْلى »؛ لأنّه لم يجئْ في كلامهم. ثمّ قال: فلمَ لايجوز فيه « فَعَلعلٌ وفَعَوعلٌ » جميعا كما أجاز ذلك أبوعمر[4]؟ فالقول: أن باب « جُلَعْلع »[5] أكثر من باب « غَدَوْدَنٍ »، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشيع.

هذا كلام أبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في « قَطَوْطَى »[6]. والموضع الذي أخذ منه أنّ سيبويه يقول في « قَطَوْطَى »: إنه « فَعَلْعَل » هو قوله في باب مايلزم الواو فيه بدل الياء[7]: « وأمّا (المَرَوْرَاة) فبمترلة (الشَّجَوْجَاة)، وهما بمترلة (صَمَحْمَح)[8]، ولاتجعلهما[9] على (عَثَوْثَل)؛ لأنّ مثل (صَمَحْمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوْطَىً) »[10]. وهذا الذي قاله أبوعليّ، واستخرجه من هذا الموضع من كلام

---

(١) انظر المسائل الشيرازيات ل ٥٧أ.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) في الأصل: فعوعل أو فعلعل.

(٤) في التعليقة ١٠٣/٥، والمخصص ٢٠٩/١٥: « أبوعمرو ».

(٥) في الأصل: ان جعل. والمثبت من المخصص ٢٠٩/١٥ والنّص فيه من قوله: فلم لايجوز...

(٦) وذكر في التّكملة ٥٤٩ أنّ سيبويه أجاز أن تكون « فعوعلا وفعلعلا »، ثمّ رجّح الثّاني. وقد وافق ابن عصفور أبا عليّ فيما نسبه إلى سيبويه، وفيما اختاره. انظر الممتع ٢٨٣.

(٧) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٨) في الأصل: صحيح. وكذا في الموضع التالي.

(٩) في الأصل: ولايجعلها. والمثبت من الكتاب٣٨٦/٢٠.

(١٠) قال أبوعليّ في التعليقة١٠٣/٥ شارحا قول سيبويه السابق: « يقول: لاتجعل مَروراة على فَعوعل، ولكن احمله على فعلعل، وأجاز فيما تقدّم أن يكون قطوطى فعلعلا. وأجاز أبوعمرو أن يكون على الوزنين جميعا ».

سيبويه، ليس بشيء؛ لأنّ « قَطَوْطَى » لايصحّ أن يكون « فَعَلْعَلا »، وإن كان أكثر من « فَعَوْعَلٍ »؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوْطَى، ولايصحّ فيه أن يكون « افْعَلْعل، ولا افْعَوْلَى »؛ لأنّهما ليسا في الكلام. وما احتجّ به من قول سيبويه في هذا الفصل [الذي][1] قد أوردناه، يحتملُ أن يكون مرادُه فيه: وكذلك « قَطَوْطَى » كان يجب فيه أن يكون « فَعَلْعَلا »[2] لولا قيام الدّليل على أنه « فَعَوْعَل ». وإذا احتمل هذا الذي حملته عليه سقط الاحتجاج به. فعلى هذا يجب أن يحمل كلام سيبويه؛ إذ قد أعطى في هذا الباب أنه « فَعَوْعل »[3]، على ماقدّمناه، فأخذ هذا الفصل على ظاهره على ماقاله الفارسي يوجب التّناقض / في كلام سيبويه، والقول بما [٦٨ب] قام الدليل على خلافه[4].

قوله: « وكذلك (شَجَوْجَى) »[5].

يعني: أنها ليست « فَعَوْلَى »، ولايصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يريد: أنّ « شَجَوْجى » « فَعَوْعَل »، لا « فَعَوْلَى ولافعلعل »؛ لأنه لم يقم فيه دليل من جهة الاشتقاق على أنه « فَعَوْعَل »، فهو بهذا يجب أن يحكم فيه بأنه « فَعَلْعَل »؛ لأنّه أكثر في الكلام من « فَعَوْعَل »، مع أنه -رحمه الله- قد قال فيه في الفصل الذي قدّمناه: « وأمّا (المَرَوْرَاة) فبمنزلة (الشَّجَوْجاة)، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح)[6] »، وظاهره عنده أنه « فَعَلْعَل » وعليه يجب أن يحمل قوله؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعَوْلى ». وقد

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) وذكر أنه فعوعل أيضا ١١١/٢، ٣٢٩.

(٤) ولعلّ هذا مافهمه الرّضي، فنسب إلى سيبويه القول بأنه « فعوعل »، ونسب القول الثاني إلى المبرّد. انظر شرح الشافية للرّضي ٢٥٣/١.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: صحيح.

حُكي عنهم: قَهَوْباة، وعَدَوْلَى[1]. وأنشد أحمد بن يحيى:

بوادي حَبَوْنَى أن تَهُبَّ شَمَالُ[2]

و« قَهَوْباة، وعَدَوْلَى، وحَبَوْنَى »[3] في إنشاد أحمد بن يحيى كلٌّ واحدٍ منها وزنه « فَعَوْلَى ».

فيقال في الجواب عن ذلك ماقاله الفارسيّ[4]: أنّ « قَهَوْباة » كلمة لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثبتا لجاز ألاّ[5] يعتقد بها لقلتها كما [لم][6] يعتدّ بـ« إنْقَحْل »[7] ونحوه لقلته. وأنّ « حَبَوْنَى » يحتمل ضربين من التقدير[8]:

أحدهما: أن يكون المكان سمّي بجملته كما جاء في قوله:

على أطْرِقا باليات الخيا ... مِ إلاّ الثُّمامَ وإلاّ العِصِيّْ[9]

---

(١) في الأصل: مهوماه عدولا. والقهوباة: النصل العريض. وعدولى: قرية. وقد سبق الكلام عليهما ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) يقرأ في الأصل: لابوادي حمرنا. ولعلّ (لا) بقيّة « واسألا » في الشطر الأوّل، وهو:

فلا تيأسا من رحمة الله واسألا

والبيت في المسائل الشيرازيّات ل٥٧أ، المخصص ٢٠٨/١٥، المساعد ٣٩/٤، اللسان (حبن).

(٣) في الأصل: وحدنا. وكذا في المواضع التالية. وفي بعضها بالذال. وقد سبق الكلام على حبونى ٣٣٧.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ وسيصرح المؤلف بالنقل عنها بعد قليل.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) تكملة من المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٧) في الأصل: بالنحل.

(٨) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر شرح ديوان الهذليين ١٠٠، المسائل الحلبيّات ٢٤٢، معجم ما استعجم (أطرقا)، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التّسهيل لابن مالك ١٧١/١، اللسان (طرق)، خزانة الأدب ٣١٧/٢، ٣٢٦، ٣٤٢. وأطرقا: موضع بالحجاز. يروى: أنّ ثلاثة نفر مرّوا بمكان فتكلّم اثنان فقال لهما الثالث: أطرقا، أي: اسكتا، فسمّي المكان به، فأطرقا مركّب. وقيل: أطرقا جمع طريق على لغة =

والآخر: أن يكون « حَبَوْنى من حبوت »[1]، كما أنّ « عَفَرْنَى من عفرت ».

ويحتمل شيئا ثالثا: وهو أنهم قالوا: حَبَوْنَن، فيمكن أن يكون أراد الشّاعر ذلك المكان ثمّ أبدل من إحدى النّونين الألف كراهية التّضعيف لانفتاح ماقبلها.

ويحتمل أن يكون حرف العلّة والنّون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النّون[له][2].

وأمّا « عَدَوْلَى » فالقول فيها[3] أنّ الواو لام، واللام زائدة كزيادتها في « عَبْدَل » ونحوها، ولحقت اللامَ الزّائدة الألفُ كما لحقت[4] النونَ في « عَفَرْنَى »[5]. هذا كلام أبي عليّ في الشّيرازيّات في هذه المسألة.

ولأبي الفتح بن جنّي -رحمه الله- في « عَدَوْلى » قولٌ آخر، وهو أن يكون « فَعَوْللا »[6] قُلب آخر المضاعفين فيه حرفَ علّة كراهيةَ التّضعيف. وهذا أيضا قولٌ حسنٌ[7].

هذيل، ويجوز أن يكون مقصورا من الممدود مثل نصيب وأنصباء. ويروى: علا أطْرُقاً، من العلوّ، والأطرُق جماعة الطّريق، أي: السّيل علا أطرُقاً. وأطرقا في هذه الثلاثة الأخيرة مفرد، ولاشاهد فيها. وباليات بالنصب على الحال، ويروى بالرفع أيضا على الابتداء. والثمام بالنصب على الاستثناء، ويروى بالرفع على الابتداء. والقافية جاءت مقيدة ومطلقة بالرفع، وعلى الحالين هناك أوجه من الإعراب.

(١) في الأصل: من حرب. وفي المخصص ٢٠٩/١٥-نقلاعن الفارسي-: « حبونى فعلنى من حبوت ».

(٢) تكملة من المسائل الشيرازيّات ل٥٧أ.

(٣) في الأصل: في.

(٤) في الأصل: لحقته. والتصويب من المخصص ٢٠٩/١٥.

(٥) انظر المسائل الشيرازيّات ل٥٧ب. وبعده فيه: « فلايكون فعولا ولكن فعلّى، كما كانت غزويت فعليتا و لم يكن فعويلا؛ لأنه ليس في كلامهم ». وقد سبق لأبي علي في ٣٣٥ كلام آخر.

(٦) في الأصل: فعولل.

(٧) سبق أن ذكر صالح بن محمد أن هذا القول في كتابه التنبيه، وتخريجه هناك. انظر ٣٣٥، ٣٣٦.

وهذا[1] الذي قاله أبوعليّ وتلميذه أبوالفتح في « عَدَوْلَى، وقَهَوْباة، وحَبَوْنى »، إنّما يحتاج إليه مع ثبوت عربيّتهما، وأمّا إذا كانت عجميّة فإنه لايحتاج فيها إلى شيء من هذا؛ لأنهم لايشترطون فيما يتكلّمون به من كلام العجم أن يكون على بناء كلامهم.

وهذا شيء عرض فقلنا فيه، ولنرجع لما كنّا بسبيله.

قوله: « كما جعلت [المَرا]جِل ميمها من نفس الحرف »[2].

يعني: أنّ الألف في « قَطَوْطَى » جعلت أصليّة لقيام [الدّليل][3] على أصالتها، كما جعلت « المراجل » ميمها أصليّة وإن كانت[4] أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول -وهي متى كانت كذا يحكم عليها بالزيادة- لقيام الدّليل على أصالتها، [وليس في الكلام][5] « مُمَفْعَل »، وفيه « مُفَعْلَل »، قالوا: مُدحرَج.

قوله: « فإن قيل: لايدخل (الزّامَجُ) ونحو (اللِّهابة) »[6].

يريد: فإن قال قائل[7] ممّن يَحكم بزيادة الألف، ولايلتفت إلى الكثرة: ولايدخل عليّ في قولي أن تقول بأصالة الألف في « الزّامَج واللِّهابة » لكونهما لم يُشتقّ منهما مايذهب فيه الألف؛ لأنهما وإن كانا كذلك فيما لو اشتقّ منهما فِعْل

---

(١) في الأصل: وهو.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢. ومابين معقوفين موضعه بياض في الأصل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال السيرافي في شرحه ٧٢/٦ (خ): « فلو جعلنا الميم زائدة في المراجل كان مُمَرْجَل مُمَفْعَل، وليس في الكلام مُمَفعل، وإذا جعلناها أصليّةً كان ممرجل مُفَعْلل نحو مُدحرَج ومسرهف ».

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٧) في الأصل: اجل.

لكانت الألف فيه زائدة، فكانت ساقطة أو في حكم الساقطة، ففي حكم السّاقط إذا كان الفعل « فاعَل »، وساقط إذا كان الفعل « فَعَلَ ».

قوله /: « فالألف عنده ممّا يشتقّ »[1]. [٦٩أ]

جوابُه لقائل هذا القول، ومعناه: أنه يلزمك في قولك هذا أن تكون الألف أصليّة في « الزّامَج واللّهابة »؛ لأنهما لم يُشتقّ منهما فِعْلٌ، وأنت إذا لم تشتقّ تحكم بالأصالة، وإذا ألزمك هذا: إمّا أن تقول: الألف منقلبة عن ياء، أو واو، فتكثر الدّعوى في قولك.

قوله: « لم يُكسَّر على [هذا] الجمع »[2].

يعني: ابتداءً، وإنّما يكسّر بعد استكراه؛ لأنّ العرب إنما تكسّر بنات الخمسة عند الاضطرار إلى ذلك حتّى أنهم يستغنون عن تكسيرها بتكسير مافي معناها.

قوله: « وأمّا مالايجيء على مثال الأربعة ولاالخمسة فهو بمنزلة الذي يشتقّ منه »[3]

يعني: في قيام الدّليل فيه على الزّيادة لعدم المثال.

قوله: « لأنّك إذا قلت: حَمَاطةٌ ويَرْبُوعٌ »[4].

يعني: أنّك إذا قلت: حَماطةٌ ويَرْبُوعٌ، كان فيها دليلٌ على الزّيادة؛ لأنّ « حَماطَة » لايصحّ أن تكون « فَعَلّة »[5] لأنه ليس في الكلام مثل « سَبَطْر » بفتح العين، وإذا كان الأمر هكذا فيجب ولابدّ أن يحكم على « حَماطة » بأنها

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. وقبله: « ومن ذلك قولهم في عيضموز: عضاميز، وفي عيطموس: عطاميس، فلو كانت من نفس الحرف كضاد عضرفوط لم... ».

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٥) في الأصل: فعلل.

« فعالة »، فيكون فيها دليلٌ على الزّيادة.

فإن قيل: و« فَعالة » أيضا ليس في الكلام.

فالجواب: أنه وإن كان ليس في الكلام يجب أن يحكم به على « حَماطة » للزوم هذا المثال لحرف الزّيادة.

وكذلك أيضا « يَربوع » ولايصحّ أن يكون « فَعْلُولا »[1]؛ لعدم هذا المثال في الكلام، فيجب أيضا أن يكون وزنُه « يَفْعُولا »[2] فيكون فيه دلالةٌ على الزّيادة.

فإن قيل: أيضا كذلك ليس في الكلام!

قيل ماقيل في « حَماطة » من أنه يجب أن يحكم به للزوم هذا البناء حرف الزّيادة.

قوله: ومثل « عَيْطَمُوس »[3].

يعني: في الحذف ابتداءً غير مستكره عند التّكسير.

« قالوا: سمادع »[4].

يعني: على غير استكراه.

قوله: « وأمّا يَهْيَرّ »[5].

يعني: أنّ « يَهْيَرّ » « يَفْعَلّ »؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعْيَلّ » مثقّل الآخر، وفيه من بنات الثلاثة مالحقه الزّيادة أوّلا مثقّل الآخر.

قوله: « ولو كانت يَهْيَرٌ مخففة الرّاء »[6].

---

(١) في الأصل: فعلول.

(٢) في الأصل: يفعول.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ والنّص بتمامه: « ومثل عيطموس في الحذف سميدع، قالوا: سمادع ».

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

يعني: أنّ « يَهْيَراً »[1] لو كانت مخففة الرّاء لكانت الياء الأولى أيضا فيها هي الزيادة؛ لأنها بمنزلة الهمزة أوّلا، يحكم عليها بالزيادة إذا كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة زيادتها أوّلا، وهنا قد قام الدّليل على أصالة ما[2] بعدها وزيادتها؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْيَل ».

قوله: « فلمّا كان الحَدُّ لو قلت: أَهْيَرٌ »[3].

يعني: لمّا كان الحدُّ الحكمَ بزيادتها -أعني الهمزة- لكثرة زيادتها أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت الياء في « يَهْيَر » بمنزلتها لو[4] كانت همزة.

قوله: « وأمّا (يَأْجَجُ) فالياء فيه من نفس الحرف »[5].

يعني: أنّ الياء لو كانت في « يأْجَجَ » زائدة لكان المضاعفان أصلين، ولقالوا: يأَجّ، بإدغام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الهمزة قبلها، كما يفعلون فيما فيه المضاعفان أصلين، نحو « مُرِدّ ويَرُدّ »[6]، فإظهارهم التّضعيف دليلٌ على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما هو كذلك في « مَهْدَد »، فوزن « يَأْجَج » على هذا « فَعْلَل » كـ« جَعْفَر ».

وحكى غير سيبويه[7] -رحمه الله- « يَأْجِج » بكسر الجيم الأوّل . وهذه

---

(١) في الأصل: يهير.

(٢) في الأصل: اصالتها.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في الأصل: لانها.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الأصل: رد واردد. قال سيبويه بعد النّص السّابق: « لولاذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفعِل ويَفعل من رددت ».

(٧) هو الجرمي وهو عنده فعِلل، كما في النكت ١١٨٦. وقال السيرافي في شرحه ٧٥/٦ (خ): « يأجج اسم موضع، وأصحاب الحديث يقولون: يأجِج بكسر الجيم ». وانظر شرح الشافية للرضيّ ٣٩٤/٢.

الحكايةُ توجب زيادة الياء، وأن يكون إظهارُ التّضعيف شاذّاً؛ لأنه ليس في الكلام مثل « جَعْفِر » بكسر ماقبل الآخر.

قوله: « وكذلك ياء (ضَوْضَيْتُ) »[1]./ [٦٩ب]

يعني: أنها أصليّة، كياء « يأجَج ويَسْتَعور »؛ لأنها إذا كانت أصليّة كانت « ضَوضيتُ » « فَعْلَلت »، وإذا كانت زائدة كانت « فَعْلَيتُ »، وكانت من باب « سَلِسَ »، أو« فَوْعَلت »، وكانت من باب « دَدَن »؛ فـ« فَعْلَلت »[2] فيها أحسن منهما؛ لأنها إذا كانت[3] « فَعْلَلت » [كانت][4] من باب « صَلْصَل »، وهو أكثر من البابين المتقدّمين.

قوله: « لأنّ هذا موضع تضعيف »[5].

يعني: لأنّ هذا موضع [تضعيف][6] الفاء والعين، والياء تكون أصلا فيما تضاعفت فيه الفاء وإن كان على أربعة أحرف أصول والياء لاتكون أصلا في بنات الأربعة، ولايصحّ أن تكون زائدة في هذا النّوع من المضاعف؛ لأن بزيادتها ينتقض الغرض من تضعيف الفاء والعين؛ ولهذا يقول النّحويّون: إنّ الياء والواو لاتكون واحدة منهما أصلا في بنات الأربعة إلاّ فيما تضاعفت فيه الفاء والعين، فعلى هذا يقال: إنّ « ضَوْضيتُ » « فَعْلَلت »، وإنّ ياءها أصليّة، وتكون على هذا مضاعفة من واو وبدلا منها؛ لوقوعها رابعةً، فإنّ الواو متى وقعت رابعة ترجع إلى

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: صوصيت. وكذا في الموضع التّالي. وسيتكلم المؤلف على المسألة فيما يأتي ٧١٣، ٧١٤. وضوضى: ضجّ وصاح. اللسان (ضوا).

(٢) في الأصل: فعللت.

(٣) في الأصل: لانهما اذا كانا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

الياء.

وقوله: « كما أنّ الذين قالوا: غَوْغَاءٌ، فصرفوا، جعلوها بمنزلة (صَلْصَال) »[1].

يعني: أنّ من صرف جعل « غَوْغاء » « فَعْلالا »، ويحتمل أن تكون عنده « فَوْعالا »، ويحتمل أن تكون « فَعْلاء ». إلاّ أنّ الأولى الذي قاله سيبويه، هو الذي يجب أن يُحمل الكلام عليه؛ لأنّها[2] حينئذٍ كما ذكر من [باب][3] « صَلْصال » وهو كثير، وهي فيما ذكرناه إمّا من باب « دَدَن »[4]، وإمّا من باب « سَلِسَ »[5]، وكلا البابين يقلّ كما ذكرنا.

قوله: « وكذلك ياء (دَهْدَيت) »[6].

يعني: أنها أصلية، وأنها مضاعفة من الهاء؛ لشبهها بها فيما ذكره، والكلمة على هذا ممّا تضاعفت فيه الفاء والعين، ويدلّ على صحّة ماذكره -رحمه الله- من قولهم: دَهْدَهت.

قوله: « ومثله (عَاعَيت وحَاحيت) »[7].

يعني: في تضعيف الفاء والعين، واستدلّ على أنها « فَعْلَلت » وليس « فَاعَلت » بمجيء مصدرها على « فَعْلَلة »، كما جاء مصدر « زلزل » عليها، وذلك

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: غوغاء تصرفوا.

(٢) في الأصل: لانهما.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) وذلك إذا كانت فوعالا.

(٥) وذلك إذا كانت فعلاء.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢. ودهديت الحجر: دحرجته. المتع ٣٧٨، القاموس المحيط (دهده).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢. وبعده فيه: « وهاهيت ». وهذه الألفاظ تستعمل في زجر البهائم كالماعز والضّأن والإبل. انظر المخصص ٩/٨، ١٠، القاموس باب الألف اللينة (حا، ها). وسيأتي شرح هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٧١٣-٧١٧.

أنهم قالوا: عَاعَاة، وحاحاة، وهاهاة، ومجيئها أيضا على « فَعْلال » كما جاء « الزَّلزال »، ولو كانت « فاعلت » لكان مصدرها « مفاعلة »، ولم يجئْ على « فَعْللة ولافَعْلال »[1].

قوله: « وقد قالوا: مُعاعاة، كقولهم: مُعَتْرَسة »[2].

يعني: أنّ قولهم: مُعاعاة، ووزنها « مُفَعْللة »، وأنها مما جاء من المصادر بلفظ المفعول، كـ« مُعَتْرَسَة »[3]، ولايصحّ أن يكون قولهم: مُعاعاة، « مُفاعلة »؛ لأنه لوكان كذلك لم يجئْ « فَعْللة ولافَعْلال ».

واعلم أنّ « حَاحَيْت وهَاهَيْت [وعاعيت] »[4] تحتمل ألفُها أن تكون مبدلةً من ياء، وتكون « فعللت »، وهو الذي يجب أن يحمل عليه؛ لأنّ الكلمة فيه من باب « صَلصال »، وهو كثير، ويدلّ الألف فيها على ما عهد في الباب من أنه لم يجئْ شيء فيه من الياء على أصله[5].

وعلل الفارسي -رحمه الله- انقلاب الياء الأولى في هذا النّوع مما تقف عليه. قال في كتاب التّذكرة[6]: « حاحَيْت » مثل « ضَوْضَيْت » في إزالتهم التّضعيف من الكلمة، إلاّ أنّ زوال التّضعيف من « ضوضيت » على حدّه المطّرد[7]، وأمّا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٧٧ (خ).

(٢) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٣) يقرأ في الأصل: لمعرفه، أو لمعرقه.

(٤) تكملة يدلّ عليها نصه فيما يأتي ٧١٤، وأنّه ذكرها قبل قليل، وعود الضمير الآتي في « ألفها »، وأنّ هذه الكلمات الثلاث لم يسمع غيرها. انظر مايأتي ٧١٤.

(٥) انقلاب الألف عن الياء مذهب الخليل. وقول المؤلف: ويدلّ الألف فيها إلخ. يعني: مجيء الكلمة بالألف دليل على أنّ أصلها الياء، ولو كان أصلها الواو لظهرت الواو، كما قالوا: ضوضيت. انظر المنصف ٢/١٦٩، ١٧٠.

(٦) والنّص في المسائل البصريّات ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) في الأصل: الطرد. والتّصويب من المسائل البصريات ٦٢٠.

« حَاحَيت » فإنه لّما كان لا يمكن تغيير الياء رابعة؛ لأنه لم يكن يخلو من أن تقلبها واوا أو ألفا، والواو لاتجوز؛ لأنها تنقلب في هذا الموضع إلى الياء؛ ألاترى قولهم: أغْزيت، وأمّا الألف / فلم تسغ أيضا؛ لاتّصال الفعل بالضّمير؛ ألا ترى أنهم يقولون: [٧٠أ] رَمَيْت، [فيصححون][(١)]؛ لزوال الحركة عن اللام، فلهذا لم يمكن تغيير الياء الثانية كما أمكن تغيير الواو في « ضَوْضَيْت »، وكرهوا التّضعيف، وأرادوا التّسوية في « حَيْحَيْتُ » بأختها « ضَوْضيت » فقلبت الأولى ألفاً، وكان ذلك حسنا؛ ألا تراهم يزيلون التّضعيف بقلب الأول[(٢)] كما يزيلونه بقلب الثاني، فقالوا: قِيراط[(٣)] كما قالوا: تَسَرَّيت[(٤)]، إلاّ أنّ تغيير الثاني أولى وأجود؛ ألا تراهم قالوا: دَهْدَيت، فأزالوا الثّاني، و لم يقولوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، [إلاّ بعد أن لم يمكن التغيير في الثّاني][(٥)].

قال المؤلّف: وكذا قال ابنُ جنّي في شرح تصريف أبي عثمان[(٦)].

ويحتمل أن تكون بدلا من واو[(٧)]، والأوّل أولى؛ لأنّ هذا الباب لم يُعرف فيه شيء من الواو خرج عن أصله فقلبت واوه ألفا، فلو كانت من الواو لصحّت كما تصحّ نظائرها. هذا مع أن تبدل الياء ألفا أولى لأنها أقرب إليها، كما أبدلت الهاء أيضا ياء لقربها منها.

---

(١) محرف في الأصل. انظر المسائل البصريات ٦٢٠.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) والأصل: قرّاط، فأبدلت الرّاء الأولى ابدالا لازما ياءً، هروبا من التّضعيف. والدّليل على أنّ الأصل قرّاط قولهم: قراريط. انظر الممتع ٣٧٠.

(٤) وأصله: تسرَّرت، فأبدلت الرّاء الثالثة ياء.

(٥) تكملة من المسائل البصريّات ٦٢١ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) انظر المنصف ١٧٠/٢، ١٧١.

(٧) ووزنها فعللت. وهو مذهب المازنيّ. انظر المنصف ١٧١/٢، ١٧١، ١٧٤، الممتع ٥٩٢.

ويحتمل أيضا أن تكون « فوعلت » والألف بدل من واو، و« فيعلت »[1] والألف بدل من ياء. وهذان الوجهان ليسا بشيء لأنّ الكلمة فيهما[2] من باب « ددن » وهو قليل، وفيه الإعلال فيما صحّت نظائره، وذلك أنّ الواو والياء في هذين الموضعين لاتعتلّ واحدة منهما.

ويحتمل أيضا أن يكون « فعليت ». وهذا الوجه أيضا يبطل بالإعلال، وبأنّ الكلمة فيها من باب « سَلِسَ ».

واعلم أنّ بعض النّحويين يرى أنّ الألف في « حاحيت » غير منقلبة عن ياء ولا واو، وأنّ الياء منقلبة عن الألف، والأصل « حاحا »، فإذا قيل: حاحَيت، فالألف الثانية أبدا[3] بدل منها ياء، كقولنا في تثنية « حُبْلَى »: حُبليان؛ وذلك أنه يرى أنّ الأصل فيه الصّوت « حاحا »، و« حا » الثانية توكيدٌ[4] للأولى وتكرير، إلاّ أنهما رُكّبا وصُيّرا فعلا، فوجب تغيير الأخيرة منهما؛ لأنه لاتتصل تاء المتكلم بفعل آخره ألف حتّى تغيّر فيه الألف[5].

قال بعضُ الطّلبة: وجدت للأستاذ أبي عليّ الشّلوبين مكتوباً على هذا القول في حاشية السّيرافي بخطّه: هذا القول، وإن كان صحيحا من جهة المعنى، يبطل من جهة الأصول؛ وذلك أنّ قولك: حاحا، يمكن أن تكون الألف فيه أصليّة؛ لأنهما صوتان، والأصوات تكون فيها الألف أصليّة، وكذلك الحروف، وأمّا الأفعال والأسماء فلا تكون الألف فيها أبداً أصليّة، فلذلك كان أكثر النّحويين على أن

---

(١) في الأصل: من واو فيعلت.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: بدا. ولعل الصواب ماأثبته.

(٤) في الأصل: توكيدا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٧٨/٦ (خ)، النكت ١١٨٥، شرح الشافية للرضي ٣٧٠/٢.

تكون الألف منقلبةً في « حاحيت »؛ لأنها فِعْل، والقول بأنها غير منقلبة خارج عن أصولهم؛ ولذلك لم يقل به أحدٌ منهم[1].

فإن قيل: كيف يقال أيضاً: إنها منقلبة، وهي من « حاحا »؟

قيل: لانقول: إنها منها؛ لئلاّ يؤدّي ذلك إلى الخروج عن الأصل، فليقل: إنه ذات أخرى غير الذّات الأولى، ودليلنا: أنّا[إذا][2] لم نقل ذلك خرجنا عن الأصول. انتهى كلامه رحمه الله.

قوله: « فإذا ضُوعف الحرفان في الأربعة »[3].

يعني: أنّ الكلمة إذا كانت عِدَّةُ حروفها أربعةً، وكانت مضاعفةَ العين والفاء، فإنّ حروفها كلّها أصول، بمنزلة لوكانت ثلاثيّة ومضاعف منها حرف، إمّا الفاء، وإمّا / العين، وقد قدّمت هذا. [٧٠ب]

قوله: « وصارت [هذه] الحروف أولى أن تكون زائدة من الهمزة »[4].

هذا نصٌّ أنّ الهمزةَ إذا اجتمعت مع الألف والياء والواو فالألف والواو والياء أولى بالزّيادة، وكذلك كان يجب في « أَرْطَى »، لولا أنّ « أفْعَل » أكثر في الكلام من « فَعْلَى ».

قوله: « فأمّا (وَرَنْتَل) فالواو فيه من نفس الكلمة »[5].

يقول: « وَرَنْتَل » واوه أصليّة، ووزنه « فَعَنلل »[6]؛ لأنّ الواو لاتكون أبداً زائدة أوّلا، والنّون إذا وقعت ثالثة ساكنة حكم عليها بالزّيادة. وإنما حكمنا

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: ضوعفت.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) في الأصل: فعيلل.

بالأصالة للواو[1]، وإن كانت لاتكون أصلا في بنات الأربعة؛ لأنّ فيها شيئين يطلبان بأصالتها:

أحدهما: وجود النّظير؛ لأنّ الواو قد توجد أصلا أوّلا.

والثّاني: أنّ المثال موجودٌ، وذلك أنّ « فعنللا »[2] كثير جدّا في الكلام.

وفيه شيئان يطلبان ألاّ تكون زائدة:

أحدهما: عدم النّظير؛ لأنّ الواو لاتوجد زائدة [أوّلا][3] أصلا.

والثاني: عدم المثال؛ لأنه ليس في الكلام « وَفَنْعَل »[4] أصلا.

قوله: « وأمّا (قَرْنُوة) »[5].

يقول: إنّ واو « قَرْنُوة » زائدة؛ لأنها لاتكون أصلا في بنات الأربعة في مثل هذا الموضع، ولأنّ « فَعْلُلة » ليس في الكلام.

فإن قيل: وكذلك أيضا « فَعْلُوة ».

قيل: لزوم هذا البناء حرف الزّيادة يدلّ على أنه من أبينة الزّوائد.

قوله: « فمن قال: قِرْوَاح، لاتدخل »[6] الكلام.

« يعني: أنّ قائلاً ممّن لايحكم للألف بالزيادة على مذهب سيبويه لوقال: إنّ الألف في (سِرْدَاح) زائدة؛ لأنها لا تُدخل في باب (جِرْدَحْلٍ) الأقلّ، ولا تُلحق[7]

---

(١) في الأصل: الواو.

(٢) في الأصل: فعنلل.

(٣) تكملة مما سبق يلتئم بها الكلام. وانظر الممتع ٢٩٢.

(٤) في الأصل: فيعل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٧) في الأصل: يدخل.

به إذا كان أكثر من(جِرْدَحْل)[1]؛ لأنّ ماجاء على وزن (جِرْدَحْل) أقلّ ممّا جاء على وزن (سِرْدَاح).

قيل له: ليس هذا الحجّة؛ لأنّا قد رأينا ما يُلحق ببنات[2] الأربعة من ذوات الياء والواو والألف[3] أكثر من ذوات الأربعة و لم يمنع ذلك أن يُلحق بها[4] وكذلك (سِرداحٌ) ملحقٌ بـ(جِرْدَحل) وإن كان مثاله أكثر من مثال (جِرْدَحْل) »[5].

قوله: « ومن أدخل عليه (سِرْداحا) »[6].

[يعني: مَن جعل « سِرداحاً » مثل « جِرْدَحْل »][7]، فإنه يجب أن يقول في « عُذَافِرة »: إنّ ألفها أصليّة؛ لأنها تقلّ كما تقلّ « قُذعْمِلة »؛ لتساوي نظم[8] متحرّكاتهما وحركاتهما وسواكنهما، وحكمُ الألف إذا كانت [حشوا][9] في الاسم ألاّ تكون لاحقة[10] بشيء من ذوات الأربعة، ولاغيرها.

قوله: « فما خلا من هذه الحروف »[11].

---

(١) في الأصل: حردخل. وكذا في الموضع التّالي.

(٢) في الأصل: من بنات.

(٣) في الأصل: الواو والياء والواو والالف.

(٤) في الأصل: به.

(٥) انظر النص السابق في شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ)، النكت ١١٨٥. ووقع في النكت: « لأنها تدخل في باب جردحل ». والصواب ماجاء في الأصل وشرح السيرافي.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: سرداح.

(٧) تكملة من شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ) يلتئم بها السّياق. والنّصّ فيه باختلاف يسير. وانظر النكت ١١٨٥، ١١٨٦.

(٨) في النكت ١١٨٦: « نظير ». ولا أدري مامعناه.

(٩) تكملة من النكت ١١٨٦.

(١٠) في الأصل: يكون لاحقا. والمثبت من النكت ١١٨٦.

(١١) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فما حل.

هذا كلامٌ مستثنى منه أشياء يذكرها فيما يأتي.

قوله[1]: « فممّا يُبيّنُ لك أنّ التاء فيه زائدة (التَّنْضُب) »[2].

يقول: إنّ[3] « تَنْضُب » « تَفْعُل »، ولايجوز أن يكون « فَعْلُلا »؛ لأنه لايوجد في الكلام أصلا، ويوجد فيه « تَفْعُل » في الفعل[4]، فحمله على ما يوجد في موضع ما أولى من حمله على مالايوجد أصلا، هذا مع أنّ لزوم هذا البناء للزيادة يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قوله: « وكذلك (التُّتْفُل والتُّتْفَل) »[5].

يقول: إنّ « تُتْفُل » بضمّ التّاء والفاء، و« تُتْفَل » بفتح الفاء، وزنه « تُفْعُل، وتُفْعَل »[6]؛ لأنهم قد قالوا: تَتْفُل بضمّ الفاء وفتح التّاء، وهو لايصحّ في بابه، إلاّ أن تكون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل « جَعْفُر » أصلا، وفيه في الأفعال « تَفْعُل »[7]، هذا مع أنّ لزوم الزّيادة لهذا البناء يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

---

(١) في الأصل: واوه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فمتى ماتبين.

(٣) لم تنقط في الأصل، وأقرب قراءة لها تبدل بان أو يبدل بان.

(٤) في الأصل: في الحمل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢، وهارون ٣١٥/٤ وفيهما: « التَّتْفُل والتُّتْفَل ». بفتح التّاء في الأول وضمّ الفاء، وضمّ التاء في الثاني وفتح الفاء. وسينصّ المؤلف على ضبطه الذي ضبطته به. وهذا الضّبط هو الصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول بعد ذلك: « لأنهم قد قالوا: التَّتْفُل ».

(٦) في الأصل: يفعل.

(٧) في الأصل: يفعل.

قوله: « وكذلك (تُرْتَب وتُدْرَأ) »[1].

ولزيادة التاء فيهما دليلان:

أحدهما: أنّ « تُرْتَب » من الرّتبة؛ لأنّه الكثير الرّتبة. و« تُدْرَأ » من / « الدَّرْء »؛ لأنه الكثير الدّرْء أيضا. [أ٧١]

والثّاني: أنه ليس في الكلام في غير المخفف « فُعْلَلٌ »[2]، وفيه من الفعل « تُفْعَل » مع أنّ لزوم الزّيادة يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد. وحكى أبوالحسن الأخفش: جُؤْذَر[3]. ولم يقل أحدٌ: إنّهم[4] يقولونه بضمّ ذاله، فهو على ذا غير مخفّف[5]. وقال فيه الفارسي: إنه أعجميّ[6].

قوله: « وكذلك (عِزْوِيت) »[7].

إنه « فِعْلِيت »، وليس بـ« فِعْوِيل » على أن تكون التاء فيه أصليّة، والواووالياء[8] فيه زيادتان؛ لأنهما متى وقعا في كلمة [من][9] ثلاثة أحرف أصول

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٢) نحو: جُخْدَب، مخفف من جُخادب، وحكي بضم الدال. انظر المسألة في الكتاب ٣٣٥/٢، التبصرة والتذكرة ٧٨٤، ٧٨٥، المنصف ٢٧/١، شرح الملوكي ٢٦.

(٣) ووافقه الكوفيون على هذا الوزن. انظر المنصف ٢٦/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٨٩، شرح الشافية للرضي ٤٧/١، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب). ومما ورد على فُعلَل بضم الفاء وفتح اللام: بُرقع وطحلب، ورويت بضم اللام، وجُرشَع، وسُودَد، وعُوطَط، وعُندَد، وقُعْدَد. وانظر ارتشاف الضرب ٦٥ (رجب).

(٤) في الأصل: منهم.

(٥) ذكر ابن جنّي الضمّ فيه. انظر المنصف ٢٧/١.

(٦) انظر المنصف ٢٧/١، الممتع ٢٦٨، اللسان (جذر).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

حكم عليهما[1] بالزيادة؛ لأنّ « فِعْوِيلا » ليس في الكلام، مع أنّ لزوم الزّيادة له يدلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قال أبوعليّ في المسائل[2]: لايخلو لزوم الزّيادة له في قولهم: عِزْوِيت، من أن يكون وزنه « فِعْلِيتا، أو فِعْوِيلا، أو فِعْلِيلا »[3] فلا يجوز أن يكون « فِعْوِيلا »؛ لأنّ « فِعْوِيلا » بناءٌ لم يوجد في الأمثلة الأصليّة، ولافي المزيد[4] فيها، وإن جعلته « فِعْلِيلا » حكمت بأنّ الواو أصليّة؛ لأنها اللام الأولى من البناء، و لم تجئ الواو أصلا في الرّباعي إلاّ فيما كان مضاعفا، فيبقى أنه « فِعْلِيت ».

قلت: ويتبيّن وزن هذه الكلمة من وجهٍ آخر، فنقول: إنّ فيها حرفين من حروف الزّيادة يحتاج في معرفة الزّائد[5] منهما إلى نظر، فأمّا المدّة التي بينهما فكونها زائدة بيّن، فلا يخلو الحرفان من أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعا أصلين، أويكون أحدهما زائدا والآخر أصليّا[6]. فلايجوز أن يكونا معاً زائدين، أويكونا جميعاً أصلين؛ لأنّا إن حكمنا[7] بذلك بقيت الكلمة على حرفين، والأسماء المتمكّنة والأفعال لاتكون أقلّ من ثلاثة أحرف، ولايجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّا لم نجد الواو في الرّباعي أصلا إلاّ فيما كان مضاعفا، فقد ثبت أنّ أحدهما زائد والآخر أصل، ولايخلو الزّائد أن يكون الثّاني أوالأوّل[8]، فلايجوز أن يكون الأوّل؛ لأنه إن جعلناه

---

(١) في الأصل: عليها.

(٢) انظر المسائل البغداديّات ٨١، ٨٢.

(٣) في الأصل: غزويت من ان يكون وزنه فعليتا اوفعويلا اوفعليلا.

(٤) في الأصل: المزيدة.

(٥) في الأصل: الزوائد.

(٦) في الأصل: زائد والاخر اصلي.

(٧) في الأصل: ارحمنا.

(٨) في الأصل: الثاني اولاً.

الزّائد جعلنا وزن الكلمة « فِعْوِيلا »، وهو بناءٌ لم يجئْ عليه الكلِمُ[1] الأصليّة الحروف، ولاذوات الزّوائد، فثبت أنّ الزّائد هو الثّاني، وأنّ وزنه « فِعْلِيت »[2].

قلت: [قال][3] ابن جنّي: « عِزْوِيت: هو الدّاهية. وقال أبوعمر: غِزْوِيت بالغين معجمة »[4].

قوله: « وكذلك (التِّحْلِئة والتِّحْلِئ) »[5].

هي برادة الجلد[6] التي تقع منه إذا قُشِر. وفي مُثُلِ العرب: « حَلأَتْ حالئةٌ عن كُوعِها »[7].

« وكذلك (التَّتْفُلة) »[8].

يعني: أنها يدلّ الاشتقاق على زيادتها؛ لأنها[9] أنثى الثعالب، سمّيت بذلك لسرعتها. ومن كلامهم: التَّفْل، وهي في اللغة البزاق الخفيف، سمّيت بذلك كما سمّي ذكر الثعالب « تَتْفُل » لسرعته من هذا، ولذلك قيل: « أروغُ من ثعلب »[10].

---

(١) في الأصل: الكلام.

(٢) انتهى كلام أبي عليّ.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) المنصف ٣/٢٨.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٨ وفيه: « التحلئ والتحلئة ».

(٦) في الأصل: الجليد.

(٧) انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ١٠٠، مجمع الأمثال ١/٣٤٣، اللسان (حل).

(٨) الكتاب ٢/٣٤٨.

(٩) في الأصل: بانها لانها.

(١٠) قال طرفة:

كلُّ خليلٍ كنتُ خاللتهُ لا ... ترك الله له من واضحَه

كلُّهمْ أروغُ من ثعلبٍ ما ... أشبه الليلة بالبارحه

انظر الديوان ١٥، مجمع الأمثال ٢/٧٨.

وقوله في « عَنْكَبُوت »: « ولو كانت التّاء من نفس الحرف »[1].

يعني: أنهم كسّروا من غير استكراه. ويريد: حذفا غير مستكره[2].

« كما لايحذفون طاء (عَضْرَفُوط) »[3].

يعني: غير مستكرهين للحذف.

أنشد الحامضُ[4]:

كأنّما يَسقُطُ من لُغـــامِها بيتُ عَكَنْبَاةٍ على زِمامِها[5]

قال كُراع: العَكَنْباة[6]: العَنْكَبُوت. وفي هذا نظر؛ لأنّ النّون ثالثة ساكنة فظاهر أمرها أنها زائدة، إلاّ أن يقال: إنّ الكلمة مقلوبة.

وقال بعض أهل اللغة: والعُكبُ / والأَعْكُب[7]: اسم لجميع العنكبوت، [٧١ب] وليس بجمع؛ لأنّ العنكبوت رباعي.

قوله: « لحقن للتّأنيث »[8].

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) يعني: حذف التاء في قولهم: عناكب.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: طاء من عضرفوط.

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغداديّ [ت: ٣٠٥هـ] والحامض لقبٌ له لشراسة أخلاقه. أخذ عن الكوفيين والبصريين، مع تعصّب للكوفيين، من أصحاب ثعلب المختصّين به، وقد خلفه بعد وفاته، وأخذ عنه أبو عمر الزاهد. من تصانيفه: المختصر في النحو، خلق الإنسان، النبات، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، ٨٧، بغية الوعاة ٦٠١/١، هدية العارفين ٣٩٦/١.

(٥) في الأصل: عنكباة. والرجز في المقصور والممدود للقالي١٦٣، جمهرة اللغة ١٢١٥، المخصص ٧/١٦، اللسان (عنكب)، تاج العروس (عنكب). وفي الأخيرين أن العكنباة لغة اليمن.

(٦) في الأصل: العنكباة. وسيبويه ذكر عنكباء، لكن ليس هو المراد بدليل ماسيذكره أنّ النون ثالثة.

(٧) في الأصل: العنكب والاعكب. وفي المحكم ١٧٠/١: « والعكاب والعكب والأعكب ». إلى آخر النّصّ.

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: لحن التانيث. ويريد: تاء أخت وبنت وثتين وكلتا.

يعني: أنّ ياءها زائدة بالاشتقاق.

قوله: « ولو لم تجد »[1].

يعني: لو لم يجد فيها اشتقاقا. والتَّنْبيت: فسيل[2] النّخل. وإن لم تجد فيها اشتقاقا يدلّك[3] على زيادة التّاء حكمت بالزيادة فيها[4]؛ لأنّك لاتجد في الكلام مثل « فَعْلِيل ». وأيضا فإنّ هذا المثال لمّا لزم الزّيادة دلّ على أنه من أبنية الزّوائد.

قوله: « لجعلت تاء (تُبَّع، وتِنْبَالَة، وسُبْرُوت، وبَلْتَع) ونحو ذلك زائدة »[5].

يعني: للكثرة خاصّة، من غير استدلال باشتقاق، ولاغيره، إلاّ بمجرّد الكثرة. هذا مراده، رحمه الله.

ولايصحّ أن يريد: أنّ تاء « تِنْبالة » غير زائدة؛ فإنّ الاشتقاق قد دلّ على زيادة التّاء؛ إذ « التِّنْبالة » في اللغة: القصير. ومن كلامهم: النَّبَل، وهو الصغير، والقصر من صفات الصغر، فاشتقّ له هذا الاسم من « النَّبل » لقربها.

كُراع: يقال للعظام وللصغار: نَبَل[6].

قلت: قال الأعلم[7]: « وجعل سيبويه التّاء في (تِنْبالة وتِنْبال) أصليّة، ووزن (تِنْبال) عنده (فِعْلال). ومن أهل اللغة من يجعل التاء في (تِنْبال) زائدة كالتّاء[8]

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) في الأصل: نسل.

(٣) في الأصل: بذلك.

(٤) في الأصل: فيهما.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢ والنّصّ بتمامه: « فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتنبالة وسبروت وبلتع ونحو ذلك زائدة؛ لكثرتها في هذه المواضع ». وفي الأصل: لجعلت يا وسيروت.

(٦) لم أقف على هذا في كتب كراع التي بين يدي. وهو في اللسان (نبل) بلا نسبة.

(٧) النّكت ١١٨٦. وانظر شرح السيرافي ٨٣/٦ (خ).

(٨) في الأصل: في تنبال زائدة وتنبال غير أصلية كذلك.

(تِجفاف وتِبيان)، ويزعم أنّ (التِّنبال) هو القصير، و(النَّبَل) هم القصار، فـ(تِنْبال) (تِفْعال) بماذكره من الاشتقاق ». فحمل الأعلم كلام الإمام على غير ماذكرناه أوّلا[1].

قوله: « أنّك لو سمّيت رجلا نَهْشَلا »[2].

يشهد بما قال قوله:

وجدنا نَهْشَلاً فضلت فُقَيمَاً[3]

فصرف « نَهْشَلاً ». والنّهشل: الذئب، والنّهشل: الشّيخ الكبير. وفي المجرّد: النَّهْشَل والنَّهْكَل: الشّيخ الكبير. ويقال لولد الذّئب: النَّهشل[4].

قوله: « وأمّا أن يكون من (الخَفْق) »[5].

يعني: الذي بمعنى: خَفَقَ فلانٌ فلاناً بالسَّيف، أي: علاه ليضربه، ومنه: خَفَقَه بالدِّرَّةِ خَفْقَاً، أي: ضربه بها، والدِّرَّة: المِخْفَقَة. وخَفَقَ برأسه من النُّعاس[6]: إذا اضطرب، قال:

---

(١) ليس للأعلم من هذا شيء، وإنما هو كلام السيرافي، وقد خرجته قبل قليل من شرحه. وفي ارتشاف الضّرب ٢١٤ (رجب): « وزعم سيبويه أنّ تنبالة فعلالة ». وفي اللسان (نبل): « والتِّنبال والتِّنبالة: القصير بيّن التّنبالة. ذهب ثعلب إلى أنه من النَّبَل، وجعله سيبويه رباعيّا ». وفي تاج العروس (نبل): « والتاء في تنبال زائدة اتفاقا، وفي المحكم هو رباعي على مذهب سيبويه؛ لأن التاء لاتزاد أولا إلا بثبت ». وانظر اللباب ٢٦٩/٢، ٢٧٠، الممتع ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢، ٣٥٠ وبعده: « أو نَهضلا أو نَهسرا صرفته ». ويريد سيبويه: أنّ النّون أصليّة.

(٣) في الأصل: فضلت مسماد. وعجزه:

كفضل ابن المخاض على الفصيل

وهو للفرزدق. انظر الديوان ٩٦/٢، تذكرة النحاة ٢٠٥.

(٤) في الأصل: النهش. انظر المنتخب ١٤٦.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) في الأصل: الناس.

وخافق الرّأس فوق الرّحلِ قلت له[1]

فتكون المرأة الخفيفة لاضطرابها سمّيت بذلك[2]، وتكون الدّاهية لأنها تضرب بالإنسان وتلوي به.

قوله: « وأمّا (الدِّهْقَان، والشَّيْطان) »[3].

هذا موضع يظهرُ منه تَناقضَ فيه سيبويه، حيث قال: « فلاتجعلها زائدة فيهما »[4]. يعني: النّون في « شيطان ودِهقان »؛ « لأنهما ليس عليهما ثبت »[5]، فحكم عليها بالأصالة-أعني بأصالة النّون- حيث لم يجد ثبتاً يدلّه على زيادتها[6]. وهذا نقيض[7] مافعله في « رمّان »؛ ألاتراه قد حكم فيه بالزيادة للنون، والألفُ قبلها، بمجرّد كثرة زيادتها[8] آخرا قبلها[9] ثلاثة أحرف، لمّا لم يكن فيه مايدلّ على أصالتها، وإن كان في الحكم بزيادتها الحملُ على الأكثر. وهذا الموضع يظهر منه أنه لا يحكم بزيادتها إلاّ بدليل لها، من اشتقاق أو من عدم مثال. وهذا تناقض

---

(١) عجزه:

زُعْ بالزمام وجوز الليل مركومُ

وهو لذي الرّمة. انظر الديوان ٤٢٠، إصلاح المنطق ٢٥٦، المخصص ١٥٢/٧، ١٠٤/١٢، المشوف المعلم ٣٤٩/١.

(٢) يعني: خَنْفَقِيق. انظر الكتاب ٣٥٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فأما ».

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فلاتجعلهما زائدتين فيهما ».

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) وقال سيبويه ١١/٢: « قال: وسألته عن رجلٍ يُسمّى دِهقان، فقال: إن سمّيته من التّدهقن فهو مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التّشيطن، والنّون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل تثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدّهق، وشيطان من شيّط، لم تصرفه ».

(٧) في الأصل: تبيض.

(٨) في الأصل: زيادتهما.

(٩) في الأصل: قبله.

ظاهر لاخفاء به، فتثبّته. والذي يُخرجُ كلامَه من التّناقض أن يكون قوله: « فلاتجعلها زائدة فيهما »[1] لقولهم: تشيطن وتدهقن، إلاّ بثبت، ويكون كلامه هنا ككلامه في « مَعَدّ »، حيث جعل ميمَه أصليّة، وإن كانت بعدها ثلاثة أحرف، وهي أوّل، والميم متى وقعت هذا الموضع والموقع حُكم بزيادتها ما لم يدلّ الدليل على / أصالتها؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ، و« تَمَفْعَل » يقلّ في الكلام، فلايحمل عليه [٧٢أ] إلاّ بثبت. وكذلك أيضا « الشَّيطان والدِّهْقان » حكم فيهما بأصالة النّون لقولهم: تَدهقن وتَشيطن، و« تَفَعْلَنَ » لايوجد في الكلام، و« تَفَعْلَل وتَفَيْعَل » يكثران فيه، فحملهما على الأكثر أولى، وإذا حملا على « تَفَعْلَل وتَفَيْعَل » كان « شَيْطان » « فَيْعال »، مثل « البَيطار والعَيْدان »[2]، و« دِهْقان » « فِعْلال »، فكانت نونهما أصليّة و لم يكن لإخراجها عن ذلك سبيل إلاّ بدليل كما قال سيبويه. هذا مراده، وعليه يجب أن يحمل كلامه.

وقد زعم بعض النّحويين أنّ « شيطانا » « فَيْعلان »[3]، من « شاط يَشُوط »، حذفت عينُه وألزم حذفها فيما صُرِّف منه. وهذا قولٌ رديء؛ لأنّه ليس في الكلام « تفعلن »[4].

وكذلك زعم بعضهم أنه « فَعْلان » من « شاط يشيط »[5] من قوله:

وقد يَشِيطُ على أرماحِنا البطلُ[6]

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) العيدان: النّخل الطّوال. وإن كنت أرى أنّ الكلمة غيداق. انظر المنصف ١/١٠٩، الممتع ٩٨.

(٣) هذا الوزن بناء على الأصل الذي سيذكره. و لم أقف على هذا القول.

(٤) في الأصل: تفيعلن. والصواب ما أثبته إن شاء الله، وسيعيده في القول التالي.

(٥) أجاز هذا سيبويه في ٢/١١ وقد نقلت نصّه قبل قليل. وانظر شرح السيرافي ٦/٩٤ (خ)، النكت ١١٦٠، تاج العروس (شيط).

(٦) صدره:

=

وهذا أيضا خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « تفعلن ».

قوله: « لأنه لم يجئْ بشيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال »[1].

يريد: وحروفه كلها التي قبل ألفه أصول؛ لأنّ للقائل أن يقول في « قَيْقَان »[2]: إنه يمكن أن يكون وزنه « فيعالا » نحو « خَيْتام »[3]، وإذا أمكن هذا فكيف يحكم بزيادة ألفه ونونه لعدم المثال، وهو يحتمل هذا المثال، وهو موجودٌ؟! فإنما أراد ماقدّمته. ويبطل في « قَيْقان » أن يكون « فيعالا » من جهة أنه إذا كان كذلك كان من باب « ددن »، وهو قليل جدّا، وإذا كان من باب « سلس وقلق » فهو أكثر من باب « ددن »، فحمله عليه أولى وأقوى.

وذكر « قُنْبَراً وقُبّرا »[4] وهو طائر.

وقياس قول أبي الحسن أن تكون النّون في « جُنْدَب » أصلا حتّى يقوم الدّليل على زيادتها[5]. وإن كان « الجُنْدَب » من « الجَدْب »[6]؛ لأنه ممّا يلزمه،

قد نَخضِبُ القيدَ من مكنونِ فائلهِ

والبيت للأعشى. انظر الديوان ١١٣، شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٥.

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) وردت في إحدى نسخ الكتاب، كما في طبعة هارون ٣٢١/٤. واختار الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله كونها قيقبان على ماجاء في طبعة دينبورغ، ومثلها نسخة بولاق ٣٥٠/٢ المعتمدة على طبعة دينبورغ، ونسخة شرح السيرافي التي بين يديّ ٨٨/٦ (خ)، ووزنها عند السيرافي: فيعلال. وكلام الشارح جارٍ على ماجاء في تلك النسخة. وقيقان بالفتح والكسر أيضا حصن باليمن. تاج العروس (قيق).

(٣) في الأصل: فيعال نحو حتام. انظر الكتاب ٣٢٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٥١/٢. وفي الأصل: وقبر.

(٥) فيكون على وزن فُعْلَل، وقد أثبته أبوالحسن الأخفش. انظر التبصرة والتذكرة ٧٨٤، شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(٦) يقرأ في الأصل: من الجندب.

فالنّون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على قول أبي الحسن[1].

« سِنْدَأوٌ وحِنْطَأوٌ »[2].

يريد: أنّ هذا المثال دليل على زيادة الواو والنون للزومهما[3] له؛ فإنه لايصحّ أن تكون حروفه كلّها أصولا؛ لأنّ الواو لاتكون في مثل هذا الموضع من بنات الأربعة أصلا، وهي ولابدّ زائدة فيه، ولابدّ مع زيادتها من زيادة النون ثانيةً[4]؛ لأنه لايوجد هذا المثال وفي آخره واو زائدة إلاّ وفيه النون ثانية، فلزوم النون له ثانية يدلّ على أنه من الأبنية التي تزاد فيها النون مع زيادة الواو. ولايصحّ أن تكون همزته زائدة؛ لأنّ زيادة النون وسطاً أكثر من زيادة الهمزة وسطاً. فعلى هذا الأكثر ينبغي أن يحمل وزن « حِنْطَأْو وسِنْدَأو » على « فِنْعلو »، ولايصحّ أن يكون « فِعْلَلاّ »[5] نحو « جِرْدَحل »؛ لأنّ الواو لايكون أصلا فيما زاد على الثلاثة في هذا الموضع، ولا « فِعْلأو »[6]؛ لما تقدّم من أنه لابدّ من زيادة النون في هذا المثال مع الواو للزومها له معها، وهذا فيه زيادة أخرى[7]، ولا « فعلأل »[8]؛ لأنّ زيادة الهمزة كما ذكرنا وسطاً أقلُّ من زيادة النون وسطاً.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١، المنصف ١/١٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٥٥

(٢) الكتاب ٢/٣٥١.

(٣) في الأصل: للزومها.

(٤) في الأصل: ثابتة، وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: فعلل.

(٦) في الأصل: فعلاو.

(٧) وهي الهمزة.

(٨) في الأصل: فعلن. ومأأثبته هو الظاهر من كلامه.

قوله: « وإنّما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تُخفى »[1].

قال الفارسي -رحمه الله-: نظير هذه الزيادة اللاحقة لخفاء الهمزة اليـاءُ اللاحقة للهاء[2] في « به » لخفائها. قال: فمن ثمّ أبدل منها[3] قومٌ الواو في الوقف في الرّفع فقالوا[4]: الكَلَوْ[5].

قوله: « واعلم أنّ النّون إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النّون زائدة »[6].

هذا نصٌّ يقتضي زيادة / النّون في « شَمَنْصِير » فوزنه على هذا « فَعَنْلِيل »[7]. [٧٢ب]

قوله: « لقلّة الأسماء من هذا النّحو »[8].

قال: « لقلّة » لمكان « حِنْبَتْر »[9] ونحوه ممّا وقعت فيه زيادة النّون ثانية ساكنة ممّا هو على خمسة أحرف.

قوله: « لأنّك لاتجد أمّهات الزّوائد »[10].

وهي الألف والواو[والياء][11].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥١.

(٢) في الأصل: لها.

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الأصل: فقال.

(٥) انظر التّكملة ١٩٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٥١.

(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٥٥: « ولاأتحقق أنه عربيّ ». وفي المزهر ٢/٣٣: « وقيل هو خماسي الأصول ». وقد سبق ذكره على أنه أحد الفوائت ٣٩٢، ٣٩٤.

(٨) الكتاب ٢/٣٥١.

(٩) في الأصل: المكان فيحر. وسيبويه ذكر « حِنْزَقْر، وحِنْبَتْر »، والثاني أقرب رسماً.

(١٠) الكتاب ٢/٣٥١.

(١١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وقوله: « وكذلك (عندليب)؛ لأنه لم يكثر في الأسماء »[1].

قال: « لم يكثر » لمكان « مَنْجَنيق »، فإنّ نونه زائدة، ووزن « عندليب » على هذا « فَعْلَليل » كـ« عَرْطَليل »[2].

قوله: « (جَنَعْدَل وشَنَافِر وخَدَرْنَق) لقلّتها في الكلام »[3].

يريد: أنّ هذه الأمثلة لمّا قلّت في الكلام، ولم تقع الزّوائد موقع النّونات فيها[4]، حكم فيها بالأصالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: « لقلّتها »: لقلّة هذه الأمثلة مزيدة فيها النّون، ويكون [هنا قوله][5] بمعنى « قلّ » التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القَفْعَاء والحَسَك، أراد: ما تُنبت[6]؛ لأنّ « فَنْعَلَا وفَنَاعِلا وفَعَلْنَلا »[7] كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم.

قوله: « واعلم أنّ ما لحق بنات الأربعة من الثلاثة »[8].

هذا نصٌّ يقتضي على أنّ النّون إذا كانت في كلمة عدد حروفها خمسة

---

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: فعليل كقرطيل.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي طبعة هارون ٣٢٤/٤ شنفار، وهو من تغييره، على الرغم من أنّ الذي في أصوله شنافر، لكنّه رآه تحريفا، وهذا نصه: « في الأصل: شنافر، تحريف. وفي اللسان: والشنفار: الخفيف، مثل به سيبويه وفسّره السيرافي ». ولاأدري كيف اعتمد على هذا وغيّر مافي الأصول، رحمه الله، علما أنّ الذي في شرح السيرافي الذي بين يديّ ٩٤/٦ (خ) هو شنافر، وقد سقط منه تفسيره، ومثله في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٤ وفسره بأنه اسم رجل، والبعير الكثير شعر الوجه.

(٤) في الأصل: فيما.

(٥) تقرأ في الأصل: مناقله أو منافله.

(٦) انظر الشيرازيّات نسخة ابن سابور ٧١ب، ٧٢أ. وفيه: « ببلاد. . . الكراث والبصل ». والقفعاء: حشيشة خوّارة من نبات الربيع، لها نورٌ أحمر. والحسك: عشبة لها شوك يسمّى الحسك أيضا. انظر اللسان (قفع، حسك).

(٧) في الأصل: فنعال وفناعل وفعلنل.

(٨) الكتاب ٣٥٢/٢ وفيه: « ماألحق ببنات ».

وهي فيها ثالثة ساكنة فإنها يحكم عليها بالزّيادة سواء كانت ثلاثية الأصل أورباعية.

قوله: « وأمّا (كَنَهْبُل) »[1].

يدلّ على زيادة النون فيه أنّ هذا المثال لايكون إلاّ والنّون لازمة له.

قوله: « و(العَرَنْتُنُ) قد تبيّنت بـ(عَرَتُن) والبناء »[2].

وكذلك تبيّنت بأنّ النون فيها ثالثة ساكنة وهو على خمسة أحرف، إلاّ أنه استغنى عن هذا؛ لأنّ ماذكره أقوى منه.

قوله: « (قَرَنْفُل) مثله »[3].

وكذلك أيضاً يستدلّ على زيادة نونه بوقوعها فيه ثالثة ساكنة وهي على خمسة أحرف، لكن ماذكره أقوى، فلذلك اكتفى به.

قوله: « وأمّا (عَقَنْقَل) »[4].

يريد: أن يبيّن[5] أنّ النّون زائدة في « عَقَنْقَل »، وذلك أنه لايخلو أن يَجعل المضاعفين أصلين، أو يَجعل أحدَهما زائدا والآخرَ أصلا، فإن كانا أصلين فهي ولابدّ زائدة؛ لأنها متى وقعت في كلمة على خمسة أحرف ثالثة ساكنة حُكم عليها بالزّيادة، وإن كان أحدُهما [زائدا][6] والآخرُ أصلا كان ذلك أبين في زيادتها؛ لأنّ أحد المضاعفين لايكون زائدا وبينهما حرفٌ أصليّ، ولما تقدّم من أنّ النّون في مثل هذا الموضع يُحكم عليها بالزيادة، ولايحكم عليها بالأصالة أصلا.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٥) ظاهرها في الأصل: يتبيّن.

(٦) في الأصل: احدها. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « فممّا ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأ؛ لأنّك تقول: ضَهْياء »[1].

يريد: أنّ الياء في « ضَهْيَأ » أصليّة والهمزة زائدة، بدليل ثبوت الياء وسقوط الهمزة في « ضَهْياء » التي على « فَعْلاء »؛ إذ لو كانت الياء زائدة والهمزة أصلية لقالوا: ضهآء[2]. وكذلك أيضا يستدلّ على أصالة الياء وزيادة الهمزة بأنه ليس في الكلام « فَعْيَل » بفتح الفاء، فلو كانت الياء زائدة لكانت فاء الكلمة مكسورةً. فهذان قولان على أنّ « ضَهْيأ » كما قال سيبويه، رحمه الله.

وزعم أبو إسحاق الزّجاج أنّ « ضَهْيَأ » « فَعْيَل » من « ضاهأت »، أي: شابهت[3]، فإنّ المرأة إذا لم تَحِض[4] تُشبه الرّجل، وكذلك إن لم يكن لها ثديان[5].

وهذا القول خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « فَعْيَل » بفتح الفاء[6]، فهو على ماقدّرناه من « ضاهيت »، أي: شابهت، قال تعالى: ﴿يُضاهُونَ قَوْلَ الَّذينَ كَفَرُوا﴾[7].

---

(١) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي الأصل: فما ثبت الياء زائدة الياء قولهم.

(٢) في الأصل: ضهياو.

(٣) في الأصل: شابهات.

(٤) في الأصل: المراد إذا لم تحتص.

(٥) لم يزعم الزّجاج هذا فقط، وإنما أجازالوجهين. انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢، ٤٤٤، سرّ صناعة الإعراب ١٠٨، اللباب ٢٤٢/٢-٢٤٤، الممتع ٢٢٨.

(٦) قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٠٨، ١٠٩: « ولم يأت الفتح في هذا الفنّ ثبتاً، إنّما حكاه قومٌ شاذّاً ». ومن ذلك عَثْير بالفتح، وهو الأثر الخفي، ويقال فيه أيضا: عَيْثر. وسيذكره المؤلف بعد قليل بكسر الفاء. انظر اللسان (عثر).

(٧) التوبة: ٣٠. و﴿يضاهون﴾ بلاهمز قراءة العامّة، وقرأها عاصم وطلحة بالهمز وكسر الهاء، والهمز لغة ثقيف. قال النّحاس: « جعل الهمزة من الأصل، وقدّر (ضهيأ) (فَعْيلا) ». انظر الغاية في القراءات العشر ٢٦٨، التبصرة في القراءات ٢١٥، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الدر المصون ٣٩/٦.

واحتجّ الزّجاجُ بأنّ أصالة الهمزة غير / أوّل أكثر من زيادتها. فيكون [٧٣أ]
« ضَهْيَاء » الممدود عنده من « ضاهيت »، و« ضَهْيَأ » المقصورة من « ضَاهَأت ».

فإن قلت: أنت أبطلت قول الزّجاج من حيث أنّ « فَعْيَلا » المفتوح الفاء ليس بناءً موجوداً، وكذلك يلزم على جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو « فَعْلأ »؛ ألا ترى أنّه لم يجئْ منه إلاّ محلُّ النّزاع، ومحلّ النّزاع لايجعل حجّة! فإذا كان جعلها زائدة وأصلا يؤدّيان إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر.

قلت: إنّ هذين المثالين معدومان[١]، فينبغي أن يُحمل منهما [على] « فَعلأ »[٢] لأنّ « فَعْيَلا » يظهر اجتناب العرب إيّاه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم جاء مكسورا الأوّل، نحو « حِنْيم، وطِرْيَم، وعِثْيَر »[٣]، ولم يظهر ذلك في « فَعْلأ »[٤]؛ لأنّهم لم يجتنبوا لفظ « فَعْلأ » إلى لفظ آخر كما فعلوا ذلك بـ« فَعْيَل ». فثبت أنّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه « فعلأ »، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لاثاني لها. وأيضا فإنّ[٥] الاستدلال على زيادة الهمزة المقصورة بـ« ضَهْيَاء » الممدودة التي في معناها أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها، وهو « ضاهأت ».

واعلم أنّ سيبويه -رحمه الله- من عادته أن يحكم بزيادة حرف الزيادة في

---

(١) في الأصل: معدومين.

(٢) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من الممتع ٢٢٩. والضمير في « منهما » للمثالين فعلأ وفعيل، والمراد: فينبغي أن يحمل على فعلأ.

(٣) الحنيم: الحاذق. الطريم: السحاب، العسل، والطويل. العثير: الأثر الخفي.

(٤) في الأصل: فعلى.

(٥) في الأصل: لان. والكلمة التي قبلها غير متوجهة. والمثبت من الممتع ٢٢٩.

الموضع الذي تقلّ زيادته إذا دلّ الاشتقاق على غيره[1]، فذلك نحو مافعله في « دُلامِص » فإنه حكم فيه بزيادة الميم؛ لقولهم: التّدليص[2]، فإن الميم قلّ[3] وجودها زائدة في مثل هذا النوع. ونحو مافعله أيضا في « شَمْأل » فإنه جعل همزته زائدة؛ لقولهم: شملت الرّيح[4]. ومثل ذلك « جُرائض » حيث جعل همزته أيضا زائدة؛ لقولهم: جِرْوَاض[5]. وإن كانت الهمزة تقلّ زيادتها في مثل هذين الموضعين. وأنْ يحكم بأصالة الحرف الأصلي -وإن سقط في بعض تصاريف الكلمة- ويجعل ماثبت فيه الحرف ذاتاً مغايرةً للذات التي سقط منها، وذلك نحو مافعله [في « سِبَطْر »][6]، ألا ترى أنه حكم له بالأصالة في رائه لمّا لم تكن من حروف الزّيادة، وإن كانت قد سقطت في « سَبِطٍ »[7]، وجعل « سَبِطا وسِبَطْرا » ذاتين مختلفتين لاترجع إحداهما إلى الأخرى بوجه[8]. وغير سيبويه يسوّي بين الحرف الذي يكون من حروف الزوائد وبين الحرف الذي لايكون زائداً أصلا في نحو ماقدّمناه، و[لا][9] يجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا غير الذات التي سقط منها. والذي فعل سيبويه أولى؛ لأنه متى أمكن أن يردّ الزّائد لذات واحدة[10] لم يجب أن يدّعى خلاف هذا؛ إذ شأن العرب أن يردّوا مااشترك من الألفاظ في أكثر الحروف والمعنى

---

(١) أي: على أصالة غيره.

(٢) في الأصل: التدلص. انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) في الأصل: فان كانت الميم قبل.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: سبطر.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٥/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(١٠) في الأصل: الزائدتين واحدة.

إلى ذات واحدة. وبالله التّوفيق.

هذا باب ما[1] الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف

قوله: « الزيادة فيه من غير حروف الزّيادة »[2].

يريد: أنّ الزّائد في هذا الباب لايلزم فيه أن يكون من حروف الزّيادة التي جرى كلامه عليها في الباب المتقدّم، وأنه هنا لازمٌ فيه التّضعيف.

واعلم أنّ جملة هذا الباب والذي بعده: أنّ الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من / ثلاثة [٧٣ب] أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان، التقيا، أو[3] فصل بينهما زائدٌ، فإنه يحكم على أحدهما بالزيادة، ولايحتاج في ذلك إلى الاشتقاق؛ لكثرته[4] زائدا فيما فيه من الكلم والاشتقاق، وذلك نحو « عَثَوْثَل »، الثاء فيه زائدة لقولهم: عِثْوَلّ، و« عَقَنْقَل »[5]، القاف الواحدة[6] أيضا زائدة فيه؛ لأنه من « عَقَل »، وكذلك « شِمْلال » أحد لاميه زائد لقولهم: شِمِلَّة[7]؛ إذ ليس في الكلام « فِعِلّة » من غير

---

(١) في الأصل: من. والمثبت من الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) في الأصل: التقتا لحد. وبما أثبته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) في الأصل: ولكره منه. وبما أثبتّ يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٥) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم، وقانصة الضب. القاموس (عقل).

(٦) يعني الأولى. وهذا مذهب الخليل، وصححه ابن عصفور. ويونس يجعل الزائد الثاني، وصححه الفارسي. وصوّب سيبويه الوجهين. انظر الخصائص ٦١/٢، الممتع ٣٠٣، ٣٠٤، شرح الشافية للرضي ٣٦٥/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

المضاعف، و« طِمْلال »[1] أحد لاميه زائدة لقوله: طِمِلّ[2]، و« فِعِلّ » لايوجد في [غير][3] المضاعف، ونحو « ذُرَحْرَح »[4]، إحدى حائيه زائدة لقولهم: ذُرَّاح، حيث سقطت فيه الحاء والتقى التّضعيف في الرّاءين؛ ولأنه[5] ليس في الكلام « فُعَلَّل »[6]، ويكون الفاصل في الراء زائدا[7]، و« حِلِبْلاب »[8] إحدى لاميه وباءيه زائدة لقولهم: حُلَّب[9]، ولأنه ليس في الكلام « فِعِلاَّل »، و« صَمَحْمَح »[10] إحدى ميميه وحاءيه زائدة لقوله: صَمَامِح[11]؛ إذ لو كان المضاعفان[12] أصلين لم تسقط الحاء الأولى ويكون الفاصل بين الميمين زائدا، وبَرَهْرَهَة[13] لقولهم: بَرَارهُ، وسِرِطْرَاط؛ لأنه ليس في الكلام « فِعِلاّل »[14]، و« مَرْمَرِيس » لقولهم: المرَاسة، وهي الشّدّة. انتهى كلام

---

(١) من معانيه: اللّصّ. اللسان (طمل).

(٢) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الذرحرح: دويبّة أعظم من الذباب قليلا، مبرقشةٌ بحمرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطيرهما، وسمٌّ قاتل. اللسان (ذرح).

(٥) في الأصل: فانه.

(٦) في الأصل: فعلال.

(٧) يعني-والله أعلم- الراء الثانية في ذرحرح. قال سيبويه ٣٥٣/٢: « يدلك على ذلك قولهم: ذُرَّاح فكما ضاعفوا الرّاء كذلك ضاعفوا الراء والحاء ».

(٨) وردت في الأصل من دون اللام الثانية وغير منقوطة، فتقرأ مثلا: حلباب.

(٩) في الأصل: ابجلت. انظر الكتاب ٣٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ٦٣/١.

(١٠) في الأصل: صحيح.

(١١) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٢) في الأصل: المضاعفين.

(١٣) في الأصل: وبرهره. انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٤) قال سيبويه ٣٥٣/٢: « لأنه ليس في الكلام سِفِرْجال ».

الشّيخ أبي عليّ[1]، رحمه الله.

ط[2]: جملة مافي هذا الباب والذي يليه أن يلتقي التّضعيفان أو يفصلا بزائد من الفاء والعين واللام.

هـ[3]: لم يرد ذلك في الفاء مفصولا[4] بزائد، العين وحدَها، ولذلك لم تضعّف مع غيرها وضوعفت العين.

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) هذا رمز ابن الطراوة عند أبي حيان في تذكرة النحاة، والراجح أنه كذلك هنا. ولم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن الطراوة.

(٣) هذا رمز ابن ابن طاهر عند ابن الضائع في شرحه للكتاب، على ماجاء في نسخته المحفوظة في خزانة القرويين بفاس برقم ١٨٢٧. وقد استخدم أبوحيان هذا الرمز في تذكرته، وذكر المحقق أنه لابن هشام اللخمي، فإن صحّ هذا فليس من المرجح أن يكون المقصود هنا؛ لأنّ ابن هشام لايعرف له شرح أو تعليق على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف نقل عن ابن طاهر في عدة مواضع منها موضعان سيأتيان بعد قليل. لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمت ابن طاهر.

(٤) في الأصل: فصولا.

هذا باب تمييز بنات
الأربعة والخمسة من الثلاثة

يعني: من بنات الثلاثة المزيد فيها.

قوله: « جعل الحروف غير الزّوائد »[1].

يعني: بغير [الواووالياء والألف، إمّا لأنها][2] ليست من حروف الزيادة[3] أصلا، وإمّا لأنها[4] لاتزاد في تلك المواضع إلا بثبت[5].

قوله: « أن يكون عنده (فَرَفْعَل) »[6].

يريد: لأنّ الحروف الزوائد إنما توزن مع معرفة الأصلي والزّائد بلفظه[7]، والأصلي هو الذي يمثّل بالفاء والعين واللام.

قوله: « وإنّما يجوز هذا أن تجعله مثالا »[8].

يعني: مثلا، لا على[9] أن تضع موضع الأصلي أصليّا والزّائد زائدا، ولكن على أن ترى حركة الكلمة وسكونها.

---

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) في الأصل: الواو فانها.

(٣) في الأصل: الزائدة.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) قال سيبويه ٣٥٣/٢، ٣٥٤: « فأمّا جعفر فمن بنات الأربعة لازيادة فيه لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه ولاحروف الزوائد التي تجعلها بثبت ».

(٦) الكتاب ٣٥٤/٢. والكلام على فرزدق إذا جعل الحرفان الأولان زائدين.

(٧) في الأصل: والزوائد لفظه.

(٨) الكتاب ٣٥٤/٢ وقبله: « ولاتقول: فَعْلَلٌ ولافَعَلَّل؛ لأنك لم تضعّف شيئا ».

(٩) في الأصل: الاعلى.

هذا باب علم مواضع
الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد

يعني بـ« الزوائد »: المزيدة بالتضعيف من غيرنقل[1].

قوله: « وأمّا (الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِق) فبمترلة (عَدَبَّس) »[2].

يريد: أنهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لايلزم لهما، فدلّ ذلك [على][3] أنهما من أبنية الزوائد.

وزعم أبوبكر بنُ طاهر[4]: أنّ مرادَه أنّ القولين -قول الخليل وقول غيره- متّفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لايوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا[5] الذي زعمَه وتوهَّمَه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في « سُلَّم »؛ لأنه ليس في الكلام « فُعْوَل ولافُوعَل »، وكذلك لم يختلفا في « خِدَبّ »؛ لأنه ليس في الكلام « فِعَوْل ولافِعَلْو » أصلا، ولاشيء من هذا النّحو. وإذا تبيّن هذا صحّ أنّ مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أنّ إحدى الميمين زائدة / منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التّضعيف لهما، فدلّ ذلك [٧٤أ]

---

(١) يريد-والله أعلم- نحو: استعدّ يستعدّ، والأصل: استعْدَدَ، يستَعْدِدُ، نقلت حركة أوّل المثلين إلى الساكن قبله، ثمّ أدغم فيما بعده.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: « العدبّس ». وبعده: « إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء ».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: وهو.

على[1] أنهما من أبنية الزوائد.

قوله: « فأما (الهَمَّرِش) فإنه بمنزلة (القَهْبَلِس) »[2].

يريد: أنّ « الهَمَّرِش » لمّا كان على بناء موجود في في الأصول، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بدّ من أن تجعل ميمه الأولى بدلا من نون أبدلت منهما لمّا أريد إدغامها في الميم لمقاربتها، وتكون [من][3] بنات الخمسة بمنزلة « القَهْبَلس »، ولم يجز أن يجعل ميمها الأولى ميما غير بدل من نون؛ لأنّ حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولاذو الزّيادة؛ ألا ترى أنك لاتجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ماهو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرفٌ، وكلا المضاعفين أصل، ولايجوز في أبنية الأربعة ماهو على مثال « فَعَّلِل »[4]، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأوّل.

هذا مراد سيبويه في هذا الفصل، وظاهره التّناقض مع ماتقدّمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل مابنت العرب [من][5] الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « ويكون على مثال (فَعْلَلِل)[6] في الصفة قالوا: قَهْبَلِسٌ وجَحْمَرِشٌ وصَهْصَلِقٌ[7]، ولانعلمه جاء اسما، وممّا لحقه من الأربعة (هَمَّرِشٌ) »[8]. وهذا فيه نصّ بأنّ

---

(١) في الأصل: على ذلك.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: « فإنما هي ». وفي الأصل: بمنزلة العسلس. وكذا في موضع الكلمة التالي.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: فعلل.

(٧) في الأصل: وصهطن.

(٨) الكتاب ٣٤١/٢ وفيه: « ومالحقه ».

« الهَمَّرِش »[1] رباعي الأصل[2]، وهو نقيض هذا الموضع، فإنه قدّر هنا أنه خماسي، وهو الصّحيح.

قال أبوعليّ الفارسي -رحمه الله- في كتاب التّذكرة في الجزء الثالث والستين: وما في الكتاب في باب تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة : « ومالحقه من الأربعة (هَمَّرِش) » خطأٌ. فإمّا أن يكون ماقدّمناه في « هَمَّرِش » رجوعاً عن ذلك لأنه بعده، كما كان قوله في « قَطَوْطَى »: إنه « فَعَلْعَل »، رجوعا عمّا تقدّمه[3]، أويكون لحناً وقع خطأً في الكتاب، و[هو][4] مثل هذا القول بل هو بعينه.

قال أبوبكر[5]: وهذا الذي قاله[6] أولى منه أن يُتأوّل كلام سيبويه تأويل الجمعِ بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدّم، ويذهب التناقض عنهما، وذلك بأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي أوردته من كلامه فيما تقدّم على غير ظاهره فيقال: إنّ معناه: وممّا جعل من بنات الخمسة مما[لو][7] لم يلحقه تضعيف لكان[8] من الأربعة « هَمَّرِشٌ ». وكذلك يجب أيضا أن يتأوّل كلامه في باب لحاق

---

(١) في الأصل: الهمزتين.

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٤/٢: « وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ».

(٣) يقصد بما تقدمه: فعوعلا. وقد سبق أن ردّ المؤلف هذا الفهم على الفارسي، وأنكر أن يكون سيبويه يجوّز أن يكون فعلعلا، وتأول كلامه. انظر ماتقدم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) هذا أحد تلامذة الشلوبين-والله أعلم- ولم يترجح عندي أحد منهم.

(٦) في الأصل: قالاله.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: لمكان.

التّضعيف فيه لازم: « ويكون على (فَعَّلِلٌ) وهو قليل قالوا: الهَمَّرِش »[1]، فإنّ ظاهر هذا أيضا أنّ « الهَمَّرِش » عنده رباعي؛ إذ الخمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضا، بأن يكون معناه: ويكون الاسم على « فَعَّلِل » مما[لو][2] لم يضاعف لكان رباعيّاً. ولايصحّ أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره؛ لما فيه من التناقض، كما لم يصحّ ذلك فيما تقدّم. هذا كلام الشّيخ أبي عليّ -رحمه الله- في هذه المسألة[3]، وتأويله الذي يجمع بين هذه المواضع التي أوردها من كلام سيبويه.

وقال -رضي الله عنه-: إنّ هذا الذي قال سيبويه في « هَمَّرِش » هنا من أنّ ميمَه الأوّل بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحقير « همّرش »: هُنَيْمِر، وهو من أنواع قياس سيبويه-رحمه الله- حيث خرّج فيه السماع ممّا لم يسمعه. / [٧٤ب] زانه بأمثال هذه النّكتة، لاحرمني[4].

وعلّل أبوعليّ الفارسي جواز إدغام النّون التي الميم الأولى من « هَمَّرِشٍ » بدلٌ منها، بأن قال: فإن قلت: مالك لم تبيّن النون في « هَمَّرِش »؟ فإنه ليس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما. انتهى. قال هذا أبوعليّ في الجزء السابع والعشرين من التّذكرة، وهو تعليلٌ حسنٌ.

قال المؤلّف: بسط هذا المعنى أبوالحسن بن عصفور في كتابه في التّصريف فقال[5]: فإن قيل بم يمتاز إدغام المتقاربين من إدغام المثلين؟ فالجواب: أن يقال إذا

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ وفيه: « على مثال فعّلل ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب، ولا على كلامه الآتي.

(٤) تقرأ في الأصل: لحرمني.

(٥) انظر الممتع ٢٩٥-٢٩٧.

وجد حرف مضعّف فينبغي أن يجعل من إدغام المثلين، و لم يجعل من إدغام المتقاربين، إلاّ أن يقوم على ذلك دليلٌ؛ لأنه لايجوز أن يدغم الحرف في مقاربه؛ لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنّك لاتقول في إدغام « أنْمُلة »: أمّلة؛ لأنّ ذلك مُلبس، فلايُدرى هل هو في الأصل « أنْمُلة أو أمْمُلة »[1]. فإن كان في الكلمة بعد الإدغام مايدلّ على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك: امّحى الكتاب، وأصله « انمحى »، بدليل أنه لايمكن أن يكون من باب إدغام المثلين؛ إذ لو كان كذلك لكان « افّعَل، وافّعَل » ليس من أبنية كلامهم، فلمّا لم يكن حمْلُهُ على أنّ الإدغام فيه من قبيل إدغام المثلين، تبيّن أنّه في الأصل « انمحى »؛ لأنّ في الكلامِ « انفعل »، فأمّا « همّرش » فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثلين ويكون ووزن الكلمة « فَعَّلِلا »، فتكون ملحقةً بـ« جَحْمَرِش »؛ لما ذكرناه من الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صغّرت « هَمَّرِشاً » على هذا القول، أو كسّرته، قلت: هُمَيْرِشٌ وهُمَارِشُ، فتحذف إحدى الميمين؛ لأنها زائدة.

وأمّا أبوالحسن فزعم أنّ « هَمَّرِشا »[2] حروفه كلّها أصول، وأنّ الأصل « هَنْمَرِشٌ »، بمنزلة « جَحْمَرِشٍ »، ثمّ أدغمت النّون في الميم[3]. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس؛ وذلك أنّ هذه البنية[4] -أعني: فَعْلَلِلا[1]- لم توجد في موضع من

---

(١) في الأصل: اوملة.

(٢) في الأصل: همرش.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١/٦١، ٢/٣٦٤، اللسان (همرش).

(٤) في الأصل: الها البنية.

المواضع قد لحقتها زائدة للإلحاق. فيعلم بذلك أنّ « هَمَّرِشا » في الأصل « هَنْمَرِشٌ »؛ إذ لو لم يحمل على ذلك وجعل من إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائدا، فيكون ذلك كسرا[٢] لما ثبت في هذه البنية واستقرّ، من أنها لاتلحقها الزّوائد للإلحاق، فتقول على هذا في تصغير « هَمَّرِش »، وتكسيره: هُنَيْمِر وهُنامِر، فتردّ النون إلى أصلها لمّا زال الإدغام، ويُحذف الآخِر؛ لأنّ حروف الكلمة كلّها أصول[٣].

قلت: قد كفانا الأستاذ أبوعليّ الشّلوبين-رحمه الله- القياس في التّحقير والتّكسير بأن حكى: هُنَيْمِرا، مسموعاً عن العرب، وهو دليل على صحّة تأويل الأستاذ، وكفى بمطابقة أبي الحسن الأخفش على هذا القول تصحيحا[٤] لقياسه.

قال ابن جنّي في أوّل الثاني من الخصائص[٥]: « فأمّا (هَمَّرِشٌ) فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لمّا لم يُخَف لبس؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثل (جَعَّفِر)، فيلتبس به (هَمَّرِش)، ولو حقّرت (هَمَّرِشا) لقلت: هُنَيْمِر، فأظهرت نونَها لحركتها. وكذلك لو استُكرِهت على تكسيرها لقلت: هَنَامِرُ. ونظير إدغام النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم: امَّحَى، وامَّازَ، وامَّاعَ، ولمّا[٦] لم يكن في الكلام (افَّعَل) علم أنّ هذا انفعل ».

---

(١) في الأصل: فعلالا.

(٢) في الأصل: كثيرا.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) في الأصل: صحيحا.

(٥) الخصائص ٢/٦٠.

(٦) في الأصل: لما. بلاواو.

قول المفسّر[1]: « لأنّ العين / وحدها لاتُلحق ». [أ٧٥]

يريد: لأنّ العين لاتضاعف وحدها لإلحاق ببناء، ولكنّها تضاعف وحدها لاللإلحاق، [وأمّا للإلحاق][2] فإنما تضاعف مع غيرها، وذلك في « صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك »[3].

---

(١) الجملة التالية لسيبويه، فلعلّ في الكلام سقطاً، أويكون الأمر مجرد سهو من الناسخ، ويكون الصواب: قول سيبويه. انظر الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) انظر التّعليقة ٩/٥.

هذا [باب نظائر][1] مامضى من المعتلّ
وما اختصّ به من البناء دون مامضى والهمزة
والتّضعيف هذا باب ماكانت الواو فيه أوّلا وكانت فاءً

هذه الترجمة لما بني من الحروف والكلم المعتلة على أبنية ماتقدّم. وقوله: « هذا باب نظائر مامضى »، أتى به لأنّه مقدّمة لايُعرف إلاّ بها.

قوله: « واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة »[2].

أطلق القول بأنّ الواو المضمومة تبدل همزة، ولم يقيّد ذلك بأوّل؛ لّما كانت تبدل أوّلا ووسطاً.

قوله: « وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة »[3].

يعني: أنّ الواو لّما ضُمَّتْ صارت بمنزلة الواوين؛ لأنّ الضمّة واو صغيرة، فشبهوها بالواوين، فهمزوها كما يهمزون إحدى الواوين.

قوله: « نحو(قَؤول) »[4].

مثّل بالواوين في وسط الكلمة، ولم يمثّل بهما في أوّلٍ؛ لّما كانتا وسطا فيهما وجهان: قلب إحداهما، وتركها على أصلها، كما هي الواو المضمومة كذلك. وأمّا الواوان أوّلا فإنهما ليس [فيهما][5] إلاّ همز إحداهما.

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من الكتاب ٢/٣٥٥ ومن كلامه الآتي.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « ومَؤونة »[1].

يدلّ على أنّ الهمزة فيها بدل من واو قولهم: مُنْتُ مَوْناً.

قوله: « ولكنّ ناساً كثيرا »[2].

أتى هنا بـ« لكن »-وإن كانت لاتقع إلاّ بين متضادّين؛ لأنّ عدم اطّراد الهمزة في المفتوحة ليس بضدّ الاطراد في المكسورة؛ لأنّ هذه شيء وهذه شيءٌ آخَر- لمّا كان رحمه الله قد أعطى في كلامه أنّ البدل إنّما يكون مع الاستثقال، وتركه مع عدمه، فكان بهذا كأنه قال: الهمزة لاتكون إلاّ حيث يستثقلون، فإذا لم يكن استثقال فلا يكون. ثمّ أتى بـ« لكن » ليستدرك من كلامه المتأخّر؛ لأنّ الواو المكسورة بالأصالة إلى المضمومة خفيفة، فهي بهذا داخلة فيما لايستثقلونه.

قوله: « إذا كانت أوّلا »[3].

قيّد بالأوّل لمّا كانت لاتهمز وسطاً؛ لأنّ همزها إنما هو بالنسبة، ولمّا كان كذلك لم يهمزوها إلاّ حيث يكون الهمز في المضمومة في أقوى أحواله. وظاهر هذا الكلام أنّ سيبويه-رحمه الله- يطرد الهمز في الواو المكسورة؛ حيث أطلق كلامه و لم يقيّده كما فعل في المفتوحة حين قال: « وليس ذا مطّردا في المفتوحة »[4]، وكما أيضا قيّد البدل في التّاء حيث قال: « وليس إبدل التاء في هذا بمطّرد »[5]:

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٦.

اطّراد الإبدال في الهمزة. ولم يطّرد في التّاء لمّا كانت الهمزة أقرب إلى الواو؛ لأنها مثلها في اعتلال؛ ألا تراها تُبدل كما تُبدل[1]، وتحذف كما تحذف، وتسهّل.

قوله: « كما أنّ (أَناة) من (ونيت) لأنّ المرأة تجعل كَسُولاً »[2].

يعني: أنّ قولهم: أناة من ونيت، بمعنى فترت، بمنزلة قولهم لها: كسول[3]؛ لأنّ الفتور كسلٌ.

قوله: « وهو فَيْعُول »[4].

جعله « فَيْعُولا »، ولم يجعله « تَفْعولا »، على أن تكون الياء[5] بدلا من الواو، لمّا[6] كانت الياء لاتُبدل من الواو وهي فاء [ساكنةٌ مفتوحٌ ماقبلها][7] إلاّ بعد الياء[8]، فأمّا إذا وقعت بعد التّاء[9]، وبعد الألف، والنّون / فإنها لاتُبدل[10]، [٧٥ب] وكانت التّاء بدلا من الواو أوّلا وهي مفتوحة.

قوله: « ولايكون فيها إلاّ ذاك »[11].

يعني: ولايكون فيها أبداً إلاّ البدل. ولايصحّ أن يريد: إلاّ الهمزة؛ لأنه قد

---

(١) في الأصل: تقول.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) في الأصل: كسولا.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢. وهو يعني: تيقورا.

(٥) في الأصل: البناء.

(٦) في الأصل: ولما.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: الباء. ويعني قولهم: في يَوْجل: يَيْجل. انظر المنصف ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٩) في الأصل: الياء.

(١٠) يعني: في بقيّة مضارع يوجل، وأمثاله.

(١١) الكتاب ٣٥٦/٢.

ذكر أنها تُبدل تاء بعدُ.

قوله: « لأنّ الواو مفتوحة »[1].

هذا يحسن لِمَا وُجِد[2]، وليس بتعليل قويّ.

قوله: « لأنّك لاتكاد تجد (تَفْعَلا) »[3].

يعني: لاتقارب ولاتجد.

قوله: « وسألت الخليل رحمه الله -إلى قوله-: فقال: وُؤْيٌ كما ترى »[4].

يعني: بالواو؛ لأنه ليس من شأنهم أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة.

قوله: « فسألته عنها فيمن خفّف، فقال: أُويٌ، كما ترى »[5].

قال أبوعثمان -رحمه الله-: قوله: أُويٌ بالهمز، لابدّ منه[6]، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُؤي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاتهمز أصلا، كما لاتهمز مع وجود الأصل؛ لأنه لايجتمع همزتان في كلمة واحدة[7]. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: أُيٌّ، بإبدال الواو -التي هي همزة- ياء وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسّكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن

---

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) يعني: للمسموع. انظر الممتع ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: « تجد في الكلام تفعلا ».

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: « خفف الهمز فقال ».

(٦) لقول سيبويه بعد ذلك ٣٥٦/٢: « فقال: لابدّ من الهمزة لأنه لايلتقي واوان في أوّل الحرف ».

(٧) يعني: أنّك تقول: وُويٌ، فلا تهمز الفاء؛ مراعاة لأصل الكلمة فإنّها مهموزة العين، فلو همزت الفاء لاجتمعت همزتان.

راعوا الأصل، كما لايقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة « واري ». فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في « أُوري »، حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبوعثمان المازني[1]، وهو قولٌ ظاهرٌ جدّاً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنّ مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء[2]، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألاّ يكون إلاّ حيث وجدت، ولايقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أُويٌ، بالهمز لاغير[3].

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبوبكر بن طاهر بقولٍ غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال مافي اجتماع المثلين، فالهمزة والواو

---

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٣/٢٤٥، ٢٤٦، التّعليقة ٥/١٠، المسائل البغداديّات ٩١، الانتصار ٢٦٢، شرح الشافية للرض ٣/٧٧، ارتشاف الضرب ٢٥٦ (رجب). وانظر قول الخليل وسيبويه ومناقشة ابن جني في الخصائص ٣/١٠ فما بعدها.

(٢) في الأصل: الواو.

(٣) قال ابن جني معتلا للخليل وسيبويه: « وأقرب مايجب أن نصرفه إليه أن نقول: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مررت بزيد ونحوه، ألا تراها تقدر الباء الجارة كالجزء من الفعل، وأخرى كالجزء من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول: فكذلك يجوز لي أنا أيضا أن أعتقد في العين من (ووي) من وجه أنها في تقدير الهمزة، وأصحّها ولا أعلها للياء بعدها، ومن وجه آخر أنها في حكم الواو؛ لأنها بلفظها، فأقلب لها الفاء همزة ». الخصائص ٣/١١.

قريبتان[1] من حكم المثلين، فلمّا زاد[2] ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل[3] اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه -رحمه الله- بـ« وُوري »[4]. واعتذر عنه بأن قال: أنس له[5] بـ« وُولَى »[6].

وهذا الذي [اعتذر به][7] ضعيف؛ فإنه كما أنس له بـ« وُولَى »، فـ« وُويٌ »[8] أنس له بـ« وُوري ». وإنما يجب أن يكون الرّدّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النّحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إنّ « أُوي » خطأ في لغة من لغته[9] التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من[10] الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة[11]، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه[12] الهروب من خفيف إلى ثقيل، وهو نقض الغرض[13].

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى

---

(١) في الأصل: قريبة.

(٢) في الأصل: راد.

(٣) في الأصل: ثقل.

(٤) هذا اعتراض على ابن طاهر، و لم أقف عليه ولا على رد ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: به. والمثبت بالنظر لما يأتي.

(٦) في الأصل: بوول.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: فووري. ولعلّ الصواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٩) في الأصل: لغة.

(١٠) في الأصل: على.

(١١) يريد: فرّ من وُؤْي الخفيف إلى أُوي الثقيل.

(١٢) في الأصل: فيكون فيه الهروب فيه.

(١٣) لم أقف على هذا الرد في غير هذا الكتاب.

واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولّما هربنا من الهمزة الساكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمـــزة / المضـــمومة، وإذ الهمـــزة [٧٦أ] المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذاً إنّما هربت من ثقيل إلى خفيف. ورأيـــت لأبي العبّاس بن ولاّد فصلاً حسناً فانظره[١].

(١) انظر الانتصار ٢٦٢، ٢٦٣.

هذا باب مايلزمه بدل التّاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء

قوله: « من قِبل أنّ هذه الواو تَضعُف »[1].

يريد: أنّ الواو أبدلت في هذا الباب تضعيفا حيث كانت تقلب فيه ألفا إذا وقعت بعد فتحة في « ياتعد »[2]، وياءً إذا وقعت بعد كسرة نحو « ايتعد »، وواوا[3] إذا وقعت بعد ضمّة نحو « مُوتعد »، فأُبدلت[4] منها بذلك [التاء؛ لأنها][5] حرفٌ[6] أقوى منها، لايتغيّر لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة.

قوله: « وقد أبدلت في (أَفْعَلتُ) »[7].

فالبدل هنا [قليل][8]؛ لكون الواو لاتقع فيه بعد ياء مفتوحة فتنقلب ألفا، ولابعد كسرة فتنقلب ياء، فلمّا قلّ التغيير فيها لم يهرب عنها إلى ما هوأجلد منها[9].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٦.

(٢) تقرأ في الأصل: ماوتعد.

(٣) في الأصل: واواوا.

(٤) تقرأ في الأصل: فحرف. انظر الممتع ٣٨٧.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ٣٨٧.

(٦) في الأصل: لحرف.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده. انظر الكتاب ٢/٣٥٧.

(٩) من ذلك قولهم: أتلجه، في أولجه. انظر الكتاب ٢/٣٥٧.

قوله: « وأَتْهَم؛ لأنّه من التّوهم »[1].

المشهور في « أَتْهَمَ » أنه بمعنى صار تهاميّاً[2].

قوله: « فأمّا (التَّقِيَّة) فبمنزلة (التَّيْقُور) »[3].

يعني: في الشّذوذ والقلّة.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٢) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٣ في شرح قول سيبويه السابق: « أي: من الواو التي هي فاء في قولك: الوهم، فأمّا التاء من التّوهم فهي تاء تفعّل، وليست التي في أتهم ».

(٣) الكتاب ٢/٣٥٧.

هذا باب ماتقلب فيه الواو ياء

أبدلت الواو الساكنة في هذا الباب ياءً لضعفها[1] بالسكون، وأنها تستثقل مع الكسرة، والكسرة من الياء[2]، فكأنه قد اجتمع لها واو وياء لاحاجز بينهما، وأنّ الواو أيضا من جنس الضّمّة، فكأنّ معنا ضمّة بعد كسرة، وهو أيضا مستثقل؛ ألاترى أنه ليس في الكلام « فِعُل ».

قوله: « إلاّ أن يدركه الإعراب »[3].

هذا استثناء منقطع؛ لأنّ الضّمّة إذا كانت إعراباً لاتلزم.

قوله: « وترك الواو في (مِوْزان) أثقل »[4].

يريد: مِن كسرِ أوّل حرف وضمّ الثاني في « فِعُل »؛ من قبل أنّ الواو حرف ساكن، فليس في الكلمة مايحجزها عن الكسرة كما في « فِعُل » مايحجز الكلمة عنها، وهو الحرف المتحرّك بها؛ لأنها مقدّرة بعده.

قوله: « ويحذفان في مواضع وتثبت الألف »[5].

وذلك في مثل « قاضٍ ويغزو » في الوقف، ولاتحذف الألف من « يخشى » في الوقف[6].

---

(١) في الأصل: لضمها.

(٢) في الأصل: مع الياء والكسرة من الياء والكسرة من الياء.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٧. وسيبويه يتحدث عن أنه ليس في الكلام كسر الأول وضمّ الثاني، ولايكون كسر بعده ضمّ إلاّ أن يكون الضّمّ حرف إعراب، ومن ذلك: فَخِذٌ.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٦) انظر التعليقة ٥/١٥.

قوله: « لأنه ليس منها علاجٌ »[1].

يعني: لأنه لا اعتماد لها في مخرج.

قوله: « ومن ثمّ لم يثقل »[2].

يعني: لكونهما[3] لهما اعتماد في المخرج.

قوله: « (مِوَدٌّ) ثبتت »[4].

السّيرافي: إنّ العلة في أن لم تُقلبِ الواو المتحركة ياءً لانكسار ماقبلها، أنّ حركتها حاجزةٌ بينها وبين الكسرة[5].

وهو عكس مايقولونه النّحويون[6]، فإنهم يقولون بتقدير الحركة بعد الحروف. وفي هذا القول: تقدير الحركة قبل[7] الحرف. وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص[8].

قوله: « وتقول في (فَوْعَل) من (وعدت) »[9].

أدخل هذه المسألة في هذا الباب لّما كان آخر الأبواب الواو التي هي فاء، ومن شأنه -رحمه الله- أن يذكر في آخر الأبواب مسائل لم يذكرها فيما

---

(١) الكتاب ٣٥٧/٢ والنّص بتمامه: « وإنّما خفّت الألف هذه الخفّة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولاتحرّك أبدا ».

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢. وهو يعني الألف.

(٣) أي: الواو والياء.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢. وفي الأصل: مود رايت.

(٥) انظر شرح السيرافي ١٠٨/٦ (خ).

(٦) أسلوب المؤلف على لغة أكلوني البراغيث كما لايخفى. وسيأتي مثل هذا الأسلوب ٥٦٥.

(٧) في الأصل: بعد. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨-٣٣، الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧.

(٩) الكتاب ٣٥٧/٢.

تقدّم.

قوله: « لأنها متحرّكة »[1].

فحركتها فاصلة بينها وبين الياء.

قوله: « إذا كانا اسمين، و لم يكونا »[2].

يعني: إذا كان « تَفْعِلة ويَفْعِل »[3]. بناء كلامه على سقوط الهاء من « تفعِلة »؛ لأنها ليست من الكلمة[4].

قوله: « (تَوْعِدةٌ ويَوْعِدٌ)، كما تقول في (المَوْضِع) »[5].

احْتُملت الواو هنا لّما كانت / في اسم، والاسم لخفّته يُحتمل فيه من الثقل مالايحتمل في الفعل؛ لثقله[6]. [٧٦ب]

قوله: « فإنما الياء والتّاء بمنزلة هذه الميم »[7].

يعني: في كونهما[8] في اسم، كما أنّ الميم[9] كذلك.

---

(١) نصه بتمامه في الكتاب ٣٥٧/٢، ٣٥٨: « وتقول: وَيْعُود؛ لأنه لم يلتق واوان، و لم تُغيِّرها الياء؛ لأنها متحركة، وإنما هي بمنزلة واو ويح وويل ».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢، والنص بتمامه: « وتقول في تفعلة من وعدت ويفعل إذا كانا اسمين، و لم يكونا من فعلين: توعدة وتوعد ». ويوعد حرفت فيه إلى توعد، والتصويب من طبعة هارون ٣٣٦/٤.

(٣) في الأصل: تفعل وفيعل.

(٤) يريد: أنّ تفعلة ليس من أوزان الأفعال، وسيبويه يتحدث عنه مفترضا أنه اسم لافعل، وإنما افترض ذلك بناء على سقوط التاء الأخيرة، أوالهاء كما قال.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ١١١/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢. ويعني: الياء في توعد، والتاء في تفعلة.

(٨) في الأصل: كونها.

(٩) يعني: في موضع.

قوله: « فأمّا (فِعْلَةٌ) إذا كانت مصدرا »[1].

يريد: أنهم حذفوا الواو من « فِعْلة » إذا كانت مصدرا؛ لكونها مكسورة، فهي بهذا مستثقلة؛ ألا تراهم يستثقلونها إذا كانت مجاورة للكسرة والياء، واستثقالها والكسرة فيها أشدّ، وأكثر. ولمّا كانت هكذا شبّهت بالفعل؛ إذ الفعل تحذف فيه الواو، والمصدر يشبه الفعل كثيرا.

قوله: « فإذا لم تكن الهاء، فلا حذف »[2].

يعني: بالحمل على الفعل، كما فعل في « قيام »، وإن كانت واوا غير مكسورة، ولاعلّة في قلبها إلاّ الحمل على الفعل[3].

قوله: « وقد أتمّوا »[4].

يعني: قد أتمّوا في المصدر، فقالوا: وِجهة، فيما كان قياسه « جِهة »؛ لأنها مصدر، و« فِعلة » في المصدر لاتثبت واوها، وبهذا أخذ أبوعثمان في تصريفه[5].

وقال أبوالعبّاس المبرّد: إنه-أعني: وجهة- اسم للمكان المتوجَّه إليه، جاء على ماتجيء عليه « فِعْلة » اسما غير مصدر، فإنها لاتحذف واوها إلاّ إذا كانت

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٦: « كأنه يقول: إنّ الهاء في عِدة تصير عوضا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء، لم تحذف، وأتمّ، فقيل: وعدٌ؛ لزوال الكسرة عن الفاء، وحذف مالو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضا منه، وهو الهاء ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) انظر المنصف ١/٢٠١، ٢٠٠، ١٩٨، ارتشاف الضّرب ١/١١٧، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٤/٣٤٢.

مصدرا[1]. واستدلّ على ذلك، فقال: ألا ترى « خِوَاناً »[2] [لّما][3] كان اسما غير مصدرٍ صحَّ، ولّما كان القيام مصدرا اعتلّ ولم يصحّ. وكذلك « وجهة »، لّما كان مصدرا اعتلّ، ولّما كان اسما للمكان المتوجّه إليه صحّ، إذا لم ينضمّ إلى كونه على الوزن الذي جعل عليه كونه مصدراً، كما لم ينضمّ جواز ذلك.

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ في هذا أيضا في التّذكرة فصلا، نصّه[4]: الدّلالة على قول من قال في « وِجْهة »: إنّه اسم ليس بمصدر جاء على أصله، أنه لو كان مصدرا جاء صحيحا للزم أن يجيء فعلُه أيضا مصحّحا؛ ألا ترى أنّ هذا المصدر إنّما اعتلّ بالحمل على الفعل حيث كان عاملا عمله، وكان على حركاته وسكناته، فلوصحّ لصحّ الفعل؛ لأنّ بعض هذه المعتلاّت إنّما صحّ من حيث كان اسماً للمتوجّه[5] إليه، كما رآه أبوعثمان من كونه مصدرا جاء على الأصل، وما شبَّهه به من باب « ضَيْون، وخَيْوة »، و« بنات أَلْبَبْهْ »[6]، لايشبهه؛ وهذا لأنّ ذلك

---

(١) وهذا الرأي للفارسي، وسيأتي، وينسب للمازني أيضا. انظر التّكملة ٥٦٨، ارتشاف الضّرب ١١٧/١، المساعد ١٨٧/٤، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

(٢) في الأصل: جوابا. والصّواب ماأثبته إن شاء الله تعالى.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر بعضاً منه في التكملة ٥٦٨، المنصف ٢٠٠/١.

(٥) في الأصل: للتوجه.

(٦) من رجز لم أقف على صاحبه، وهو:

قد علمت ذاك بنات ألبه

وهو في الكتاب ٦١/٢، ٤٠٣، المقتضب ٣٠٧/١، ٩٩/٢، الأصول ٣٤٧/٣، ٤٤٢، المنصف ٢٠٠/١، ٣٤/٣، النّكت ٨١٤، ١٢٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٣/٢، اللسان (ألبب). ورواه سيبويه ألبب، بدون هاء. ويروى ألبَبه، بفتح الباء الأولى، فيكون أفَعل من اللّبّ، وألبُبه، بضمّ الباء الأولى، فقيل: أراد جماعة اللّبّ. والشاهد فكّ الإدغام.

ليس شيء منه جارياً على الفعل كالمصدر.

ثمّ قال بعد أن تكلّم متصلا بهذا الفصل في همز الواو المكسورة: فإن قيل فيما استدللنا به من أنّ الفعل إذ اعتلّ وجب اعتلال المصدر: أليس قد جاء « البيع، والقول » صحيحين[1]، وأفعالهما معتلّة، فما ينكر أن يكون يصحّ « وِجْهة »، وإن كان[2] فعله معتلاّ؟

قيل: إنّ « البيع والقول » ونحوهما لمّا أسكنتا أشبهتا بالإسكان المعتلّ؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون، يدلّ على ذلك أنهم أعلو « رِياضا وحِياضا »، وإن ثبت في الآحاد؛ حيث كان السكون بمنزلة المعتلة، نحو « دِيَمَة ودِيَم »، فكما جرى هنا مجرى الفعل كذلك يجري مجراه في « قول وبيع »، واعتلال الفعل في « وِجهة » بحذف الواو، وكذلك ينبغي أن يكون في مصدره. انتهى استدلال الفارسي -رحمه الله- على قول أبي العبّاس هذا، وهو قول ظاهر جدّا، واستدلال أبي عليّ استدلال بديع.

قال الأستاذ الكبير أبوعليّ الشّلوبين: قول أبي العبّاس هذا / وإن كان ظاهرا [٧٧أ] في القياس، فإنّ قول سيبويه أولى منه، وإن كان فيه الشذوذ؛ لأنّ الاستعمال جرى على أن يكون « وِجْهة » بمعنى التّوجه، و« جِهَة » مكانا، فلذلك قال سيبويه: « وقد أتمّوا -وهو يعني: في المصدر- فقالوا: (وجهة) في (جهة) » أي: فيما كان قياسه « جهة »، فذلك على أنه يريد: وقد أتمّوا في المصدر، [بدليل][3] قوله

---

(١) في الأصل: صحيحان.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

بعدُ: « فأمّا في الأسماء فثبتت »[1] ولوكانت « وِجْهَة » عنده اسماً لأتى بها في هذا الفصل الثاني[2]، و لم يأت بها في الفصل الأوّل مع المصادر[3].

هذا قوله-رحمه الله- في هذه المسألة، وهو الذي قيّدته عنه حين قراءتي عليه. وسمعته بعد ذلك يفسّر هذا الموضع من الكتاب تفسيراً آخر، قال: قوله: « وقد أتمّوا فقالوا: (وِجْهة) في (جِهَة) ». يعني: وقد أتمّوا في الاسم. قال: ألا تراه قال: [« فقالوا: (وجْهة)][4] في (جهة) »: و« جِهة » لاتعرف إلاّ اسماً. قال: فأمّا قوله بعدُ: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وِلْدَة »، فإنه تكريرٌ أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر[5].

« قالوا: لِدَة، كما حذفوا (عِدَة) »[6].

يريد: وقالوا: لدة، بحذف الواو، على أن جعلوها مصدرا مخبرا به عن الاسم؛ لأنّ المبالغة بمنزلة « سَير » في قولك: ما أنت إلاّ سَيرٌ، وأصله: ذو زمان لدة، ثمّ حذفت « ذو » وأنيب « زمان » منابها، ثمّ حذف « زمان » وأنيب « لدة » منابه. ويقوّي هذا أنّ غرض المتكلّم به أن يقول: هذا ترب هذا لافرق[7] بينهما،

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « فتثبت ».

(٢) يعني بالفصل الثاني الذي أشار إليه: قوله: « فأمّا في الأسماء فثبت، قالوا: ولدة ». الذي ذكر أوله قبلُ.

(٣) يعني بهذا قول سيبويه: « فأمّا فعلة إذا كانت مصدرا ». إلى آخره. وهو ماكان الحديث بصدده. وما نقله عن الشلوبين لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) تكملة من الكتاب ٣٥٨/٢ يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) لم أقف على هذا القول أيضا في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: بره أو تره أو نره. فالكلمة غير منقوطة. وماأثبتّه الصواب إن شاء الله.

وأن يبالغ في هذا. والمصادر كثيرا مايقع الإخبار [بها][1] عند إرادة المبالغة، وليس حذف الواو فيها على هذا القول شاذّا، وعلى أن يكون اسماً غيرَ مصدرٍ شاذٌّ.

قال المؤلف-رحمه الله-: قال أبوعثمان[2]: فإن قيل: هم لدتي، فإنما هو مصدر وصف به، فترك على حذفه.

قال أبوالفتح: يقول: إنّما وجب الحذف في قولهم: هم لدتي [لأنه][3] كان قبل الوصف به مصدراً، ثمّ وصف به، فبقي على حاله؛ لأنّ الحذف وجب فيه من حيّز المصدريّة[4]. ونظيره قولهم:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ[5]

وقد قالوا في هذا المعنى: ولْدة، وإلْدَة، فأبدلوا الهمزة من الواو، وهما اسمان لامصدران. و« لِدتي » مصدرٌ في الأصل، قال الشّنفرى:

فأيَّمتُ نِسواناً وأيْتَمتُ إلْدَةً[6]

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) انظر المنصف ١/١٩٧، ١٩٨.

(٣) تكملة من المنصف ١/١٩٧ يلتئم بها الكلام.

(٤) حيّز، غير منقوطة. وفي المنصف ١/١٩٧: « لا أنّ الحذف فيه وجب من غير المصدريّة ». و« لا أنّ » من تغيير المحققين، والأصل: لأنّ، وفي نسخة إلاّ أن، فجاء نصّ المنصف قلقاً. وأرى أنّ حيّز حرّفت إلى غير، وصواب النّصّ كما هو مثبتٌ هنا إن شاء الله.

(٥) صدره:

ترتع مارتعت حتّى إذا ادّكرت

والبيت للخنساء. انظر الدّيوان ٣٨٣، الكتاب ١/٣٣٧، المقتضب ٣/٢٣٠، ٤/٣٠٥، الكامل ٣٧٤، ١٣٥٦، ١٤١٢، مجالس العلماء ٣٤٠، الخصائص ٢/٢٠٣، ٣/١٨٩، المنصف ١/١٩٧، أمالي المرتضى ١/٢٠١، ٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١/١٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٥، ١٠/٨٩.

(٦) في الأصل: ولدتي. وعجزه:

=

واللِّدَة، والوِلْدَة، والإلْدَةُ جميعا: الأقران والأتراب[1].

قلت: إنّما قيل: تِرْبٌ، كأنه سقط معه [على][2] التُّرْب[3] في زمان واحـــد. قاله بعض النّحويين[4].

قوله: « لأنه بعَدَد (تفْعل) ووزنه »[5].

يريد: وحَركاته وسكونه كحركاته وسكونه. وقوله هذا تقوية لحذف الـــواو في المصدر.

قوله: « فيلقون حركة الفاء على العين »[6]

هذا نصٌّ على نقل الحركة إلى مابعد. والله الموفّق للصّواب.

وعدت كما أبدأتُ والليلُ أليلُ

انظر شرح لاميّة العرب للمبرّد والزّمخشري (ضمن المجموعة الكماليّة ٦)، خزانة الأدب ٣٤/١٠.

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله.

(٣) التُّرب: التّراب.

(٤) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « يفعل ورمي ».

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

هذا باب ماكانت الياء فيه أولا

قوله: « يَسَرَ يَيْسِرُ »[1].

ثبتت الياء في هذا النّوع، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتك، والياء مخرجها من وسط الفم، والفم فيها أخفى.

قال /: « واعلم أنّ هذه الياء إذ ضمّت »[2]. [٧٧ب]

يريد: أنّ الياء[3] المضمومة لاتُغيَّر؛ لأنها والضّمّة بمنزلة الياء والواو، كما أنّ الواو المضمومة بمنزلة واوين، فكما لاتغيَّر الياء مع الواو، فكذلك لاتغيَّر الياء المضمومة.

قوله: « ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها »[4].

يشهد[5] بصحّة هذا قولهم في « سَيْوِد »: سيِّد، بقلب الواو للياء، ومن شأنهم في إدغام المتقاربين أن يقلب الأوّل للثاني، لاالثاني للأوّل، فلمّا قلبوا هنا الثاني للأوّل دلّ[6] على أنّ الياء أغلب.

قوله: « وهي بالألف أشبه »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) في الأصل: التاء.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) في الأصل: فيشهد.

(٦) في الأصل: فان قلبوا هنا الثاني للاول يدل.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٨.

يريد: لأنّ مخرجها من وسط اللسان، فهي أقرب إلى الألف من الواو؛ إذ الواو من حروف الشفتين.

قوله: « فكأنّها »[1].

فكأنّ الياء المضمومة واو بعد الألف، لاتُغيِّرُ الألفَ، فكذلك الضّمّة في الفاء لاتُغيِّر الياء.

قوله: « ويدلّك على [أنّ] الياء أخفّ عليهم أنهم يقولون: يَيْئس، ويَيْبِسُ »[2].

فلايحذفون الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، وكذلك « فَواعِل »، يقولون: يوابس، فلايهمزون الياء لوقوع[3] الواو بعدها، كما يهمزون الواو لوقوع الواو بعدها في « أواصل ».

قال: « وقال بعضهم: يازيدُ يْئسْ »[4].

يعني: بإثبات الياء بعد الضّمّة الخالصة لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسّنُ ما يوجَدُ، ولاتوجب أن يكون الأمر كذلك. وقد تقدّم لنا أنّ العلل على ضربين: حُكميّة بضمّ الحاء، وحِكميّة بكسر الحاء، وأنّ التي بالضّم هي التي يستفاد منها الحكم، والحكميّة بالكسر هي التي تُستفاد من الحكم، وأنّ التي بالضّمّ يطلب فيها اطّراد، ويقوى على غيرها بالعكس والتّعدّي، ويبطل بالعكس والنّقص. وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٨ وبعده: « واو قبلها ألف نحو عاود، وذلك قولهم: يُئس، ويُبِس ».

(٢) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) في الأصل: لوقوعها.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

قوله: « وزعموا أنّ أباعمرو قرأ: ﴿ياصالِحُ يْتنا﴾ »[1].

يعني: بجعل الهمزة ياء وهي بعد ضمّة، وكان حقّها أن تكون واوا، وبإثبات الياء بعد الضمة وكان حقّها أن تتغيّر لها، أي: بهذه[2] القراءة. ووجهه[3] أيضا: مراعاة الابتداء. وهي بعد هذا شاذّة.

قوله: « و لم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا »[4].

يعني: أنه ليس ثَمَّ ابتداء فيُراعى.

قوله: « لأنّ قياس هذا أن يقال: ياغلامِ وْجَلْ »[5].

يقول: كان قياس هذا أن يأتي بالواو بعد الكسرة؛ فإن جاءت الياء بعد الضّمّة[6]، قياسه أن يجيء الواوُ بعد الكسرة، لما قدّمناه[7].

فأمّا قولنا في الياء: إنها روعي فيها الابتداء، وإنما تشبّهت بياء « قيل »، المشوبة كسرته بضمّة، فإنما هو توجيهٌ لما وجد خاصّة.

قوله: « لأنها قد تقلب تاء »[8].

---

(١) الأعراف: ٧٧. ونسبت للأعمش أيضا. انظر الكتاب ٢/٣٥٨، التعليقة ٥/١٩،١٨، المسائل البغداديات ٧٧، الخصائص ٢/٣٥٠، ٣٥١، المحرر الوجيز ٧/١٠٣.

(٢) يعني: في هذه.

(٣) في الأصل: ووجه.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٦) يعني في: ﴿ياصالحُ يْتنا﴾.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٨، ١٩: « قال أبوعثمان: لايلزم أباعمرو هذا؛ لأنه ليس في كلامهم واوٌ ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمّة غير مشبعة، مثل: قُيْل، فقوله: ﴿ياصالحُ يتنا﴾، مردودٌ إلى قُيْل، وغلامِ وْجل، ليس له مثل فيردّ عليه ». وانظر المسائل البغداديات ٧٧-٨٠.

(٨) الكتاب ٢/٣٥٨.

يعني: في « أسنتوا »، وذلك أنه كان أصله « أسنيوا »؛ لأنّ الواو متى وقعت رابعة أبدلت ياء، لكن أبدلوا الياء هنا تاء.

قوله: « وقد قالوا: ياتَئسُ، وياتَبِسُ، فجعلوها بمنزلتها »[1].

يعني: فأبدلوا الياء وهي فاءٌ ألفاً؛ لوقوعها بعد ياء مفتوحة، كما فعلوا ذلك في الواو.

وقوله: « فليست تطّرد العلّة إلاّ فيما ذكرت لك »[2].

يعني: في الواو بعد الكسرة، والتاء في « افْتُعِل »[3].

واعلم أنّ الحاصل في هذا الباب، والذي قبله، أنّ الواو والياء يبدلان تاء في « افتُعِل » إذا كانا فاءين، ولم يذكر / سيبويه-رحمه الله- غيرهما[4] يبدل تاء، هنا، [٧٨أ] ولافيما تقدّم، ولافيما تأخّر، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب بن السّكّيت في إصلاح المنطق [في][5] نَقْد الضّرس: هذا إذا اتّكل[6]، بإبدال الهمزة تاء، خطأ.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٥٩.

(٤) في الأصل: غيرها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في إصلاح المنطق، وإنّما جاء فيه ص ٤٩ هذا النّص: « والنّقد: أكلٌ في الضرس، ويكون في القرن أيضا، قال الشاعر:

عاضها الله غلاما بعدما ... شابت الأصداغ والضرس نَقِدْ

أي: أصله مؤتكل. قال الهذلي:

تيس تيوس إذا يناطحها ... يألم قرنا أرومه نقِدُ

أي: أصله مؤتكل ». فلعلّ العبارة المذكورة من فوائت بعض النّسخ. يؤيّد هذا قول ابن السكيت في كتاب الألفاظ ١١٣: « والأرومة: الأصل، يقال: إنه لفي أرومتهم. وأنشد:

=

وكذلك قول من احتجّ له، وذلك أنه يقول: ايتكل، بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لايلتقي همزتان في كلمة، ثمّ أبدلت الياء تاء[1] في افتعل، فتقول: اتّكل[2]، وكما تقول: ايتكل[3] كذلك تقول: إذا اتّكل.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنّ قوله: اتّكل، فيه الخطأ موجَب [من][4] إبدال الياء فيه تاء، وهي لاتبدل تاء إلاّ إذا كانت فاء، وهي في « ايتكل » ليست فاء، وإنّما هي بدلٌ من الفاء؛ وذلك أنّ إبدال الياء تاء وهي بدل من الفاء يؤدّي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروهٌ[5] جدّا.

وقوله: إذا اتّكل، فيه الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء وليس قبلها همزة مكسورة، ومن حيث إنه إبدال الياء تاء وليست فاء.

وإنما القول الصّحيح: إذا ائتكل، وايتكل.

تيس تيوس إذا يناطحها يألم قرنا أرومه نقد

نقدٌ: متّكل، أي: اتّكلت أسنانه ». فهذا النّص يؤيّد مانقله المؤلّف. وقد جاء في إحدى نسخ كتاب الألفاظ كما أثبته المحقق: « مؤتكل، أي: ايتكلت ». هذا وقد ونقل ابن مالك سماع اتّكل شذوذا، ونقل الفارسيّ كما سيأتي وابن يعيش الجواز عن بعض البغداديين، وونقله أبوحيّان عن البغداديين لا عن بعضهم. انظر التكملة ٥٧٣، شرح المفصل ٦٤/١٠، ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٧٣/٢، شرح الأشموني ٣٣٠/٤.

(١) في الأصل: يا.

(٢) قال ابن يعيش: « وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، قالوا: لأنّ البدل لازم لاجتماع الهمزتين ». شرح المفصل ٦٤/١٠.

(٣) في الأصل: اتكل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: مكررا.

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد ذكر[1] الفارسي -رحمه الله- في الإيضاح هذه المسألة في آخر الجزء الثاني في باب ماكانت فاؤه همزة، قال[2]: « فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكَل، ولاتدغم الياء في التاء كما أدغمت « اتّعد واتّسر »؛ لأنّ الياء ليست بلازمة. وقد حكى بعض البغداذيين فيه الإدغام[3]، وهو عندي - على قياس قول أصحابنا- خطأ ».

فإذاً[4] كلام الفارسي -رحمه الله- هو رأي البصريين.

قلت: وجدت للفارسي في الحجّة[5]: حدّثنا عليّ بن سليمان[6] أنّ أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال[7]: قد اتَّمَنَ فلانٌ فلانا، وقد اتَّمنته[8]، والأصل « ايتمن[9] وايتمنته »، ثمّ أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء[10].

ثمّ قال: ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصّا. وقياس قولهم عندي أنّ

---

(١) في الأصل: ذكره.

(٢) انظرالتّكملة ٥٧٣.

(٣) وانظر ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)،

(٤) في الأصل: فادنا.

(٥) انظر الحجّة ١/١٨١، ١٨٢.

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف الأخفش الصغير [٢٣٥ تقريبا، ٣١٥هـ] كان حافظا للأخبار، يتضجّر إذا سؤل في النحو. أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيدي وغيرهم. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، التثنية والجمع، المهذب، تفسير رسالة كتاب سيبويه. انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٥، ١١٦، الفهرست ٩١، إشارة التعيين ٢١٩، بغية الوعاة ٢/١٦٧، ١٦٨.

(٧) في الأصل: فقال. ولايتناسب مع ماقبله.

(٨) أقرب قراءة لها في الأصل: قد اتمروا وقد اتمنته.

(٩) في الأصل: انتمر.

(١٠) في ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب): « وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لايؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه، ولا الأئمّة المتقدمون العارفون بالصنعة ».

الإدغام فيها لايجوز؛ لأنّ الياء غير لازمة، فلايكون مثل « اتّسر واتّعد »؛ ألا ترى أنهم قالوا: لوبنيت مثل « إفعِل » من « أويت » لقلت: إيٌّ[1]، فقلبت الفاء ياء، وأدغمتها في الياء[2] كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة[3]. وقالوا: لوبنيت مثل « افعوعل » من « أويت » لقلت: ايْوَوَّيٌ، وايْوَيَّا على قول أبي الحسن[4]، ولم تدغم الياء المنقلبة من الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنها غير لازمة. وكذلك الياء في « ايتمَنته »[5] غير لازمة؛ لأنّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدَّرج نحو « قدِ ائْتمن »[6]، رجعت الهمزة. وإذا لم يدغموا نحو « نُوْي، ورُوْيا »، إذا خففوا الهمزة[7]، مع لزوم الواو في قول أهل التّخفيف، فأن لاتدغم « ايتمن »،

---

(١) في الحجّة ١/١٨١: « لوبنيت مثل افعِل أو افعَل من أويت لقلت إيّا وإيّ ».

(٢) أي: المنقلبة عن الواو. وفي الحجة ١/١٨١: وأدغمتها في الواو.

(٣) في المنصف ٢/٢٩٧، ٢٩٨: « وأصلها من أويت: إئْوٍ، ثمّ صارت: إيْوٍ، ثمّ صارت: إيٍّ، ثمّ صارت: إيٌّ، كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: إئْوِيٌ، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية ياءً لانكسار ماقبلها، فصارت: إيْويٌ، ثمّ قلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الساكنة فيها، فصارت: إيّيٌ، فحذفت منها الياء التي هي طرفٌ كما ذكر، فبقي: إيٌّ، كما ترى. وأدغمتَ الياء المنقلبة عن الهمزة في الياء التي أبدلتها من الواو، من قبل أنّ الكلمة اسم ».

(٤) قياس قول أبي الحسن الأخفش إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط ولم تكن الثانية مدّة أن يقلب الثالثة ياء، فتنقلب الثانية ياء وتدغم، وسيبويه يبقيها على حالها فلايقلب شيئا منها. انظر المقتضب ١/٣٢٣، الأصول ٣/٢٩٤، ٣١٣، ٣١٤، الممتع ٧٤٧، ٧٥٠، شرح الشافية للرضيّ ٣/١٩٦، ارتشاف الضرب ٢٨٧، ٢٨٨ (رجب).

(٥) في الحجّة ١/١٨١: « ائتمنته ».

(٦) في الأصل: ائتمر.

(٧) في المنصف ٢/٢٦: « لأنّ أصل هذه الواو همزة، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لايُدغم في الياء ماهو جارٍ مَجرى الهمزة؛ لأنّ نيّة الهمزة ةتقديرها يمنع من الإدغام، كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة ».

ونحوه أجدر[1].

فإن قلت: فقد أدغم قومٌ « رُويا »، فقالوا: رُيّا[2]! فالقول: إنّ الإدغام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا، من لزومها[3]، وتلك لمّا لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل؛ على أنّ أبا الحسن يحمل « رُيَّا » -فيمن أدغم- على القلب، نحو « أخطيت »، في اللام. ويقوّي ذلك: أنّ بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيَّا، كما قالوا في « لُيٍّ »: لِيٍّ[4].

---

(١) في الأصل: ونحو اجدر.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، المقتضب ٣١٢/١، الأصول ٣٠٦/٣، المنصف ٣٠/٢، ١٤٦/٣، شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٣.

(٣) أي: لزوم الواو في قول أهل التّخفيف.

(٤) انتهى النّقل من الحجّة. وانظر المقتضب ٣١٨، المنصف ١٤٦/٣ فما بعدها.

هذا باب ماالياء والواو
فيه ثانية وهما في موضع العين فيه

قوله: « منهما »[1].

يعني: من الياء والواو.

وقوله: « معتلّة »[2].

يعني: في العين بالإسكان، كما تعتلّ في اللام بالإسكان.

قوله: « ليس يُعَرّى »[3].

يعني: الكلام.

قوله: « فلمّا اعتلّت هذه الأحرف »[4].

يعني: أنهم لمّا / أعلوا العين، أعلّوا لإعلالها الفاء، بأن جعلوا حركة الفاء من [٧٨ب] حركة العين، كما أنهم لمّا أعلوا اللام، أعلوا لإعلالها العين، بأن جعلوا حركتها أبداً من جنس اللام.

قوله: « كما جعلت من الياء والواو حركة »[5].

مابين حال الإعلال وبين[6] حال التّصحيح.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩ ونصه: « اعلم فَعَلت وفعُلت منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو ».

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٩ والنّصّ فيه: « وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ماذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يعرّى منهما ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٦) في الأصل: من.

قوله: « خِفت، [وهبت »[1].

يعني: خِفت][2]، وبِعت، وطُلت[3] فغلَّب.

قوله: « فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتلّ »[4].

يعني: فجعلوا حركة الفاء الحركة التي كانت في العين.

قوله: « كما لزم ماذكرت لك الحركةُ ممّا بعده »[5].

يعني: كما لزم العين في المعتلّ الحركة من اللام.

قوله: « لئلاّ يجري المعتلّ على[6] حال الصّحيح »[7].

يعني: حركة الفاء في « قُلت، وبِعت، وهِبت » وأمثالها، إنّما كانت من العين؛ للفرق بين حال الاعتلال والتّصحيح.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّذكرة فصلا في هذه المسألة هو: إنّما نقلت الحركة من العين إلى الفاء في « قُلت وبِعت »، لتدلّ على ماحذف من العين، يدلّ على ذلك أنّ هذا النّقل لايخلو من أن يكون إنّما وقع لهذا المعنى الذي ذكرناه من الدّلالة على المحذوف، أو ليدلّ على أنّ المحذوف من جنس الحركة التي نقلت إلى الفاء، فالذي يدلّ على أنه ليس لهذا المعنى أنّ الحركة قد نقلت في « ظِلْت

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: وهبت. قال سيبويه ٢/٣٥٩: « فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهنّ على ماقبلهنّ كما جعلت من الواو والياء حركة ماقبلها لئلاّ تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل؛ ألا ترى أنك تقول: خفت وهبت فعِلت، فألقوا حركتها على ماقبلها ».

(٤) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٦) في الأصل: عن.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٩

ومِست »، وليس المحذوف فيهما ممّا يجانس الحركات، كذلك نقلت فيما كان المحذوف فيه مجانساً للحركات على هذا الحدّ، وكذلك الحركة في « رَدّ » ونحوه ليدلّ على الحركة المحذوفة أيضا، فلوكانت الحركة إنما نقلت في « قُلت وبِعت » ليُعلم أنّ الحرف المحذوف من جنس الحركة المحذوفة، لوجب أن يحرّك « خِفت » وبابه بالضّمّ؛ لأنّ المحذوف في الأصل واوٌ، فأنْ لم يضمّوا خاء « خِفت » ونحوه دلالةٌ على أنّه ليس النّقل لهذا[1]، لكن لما ذكرناه، من إرادة الدّلالة على المحذوف دون تخصيص الحرف بأنه ياء أو واو[2]. انتهى كلامه.

قوله: « وأمّا قُلت ».

لّما كان قد ذكر فيما تقدّم أنّ حركة الفاء فيها ليست [إلاّ][3] حركة العين، [كأنّ أحدهم استدرك عليه « قُلت »][4]؛ لأنّ « قُلت » « فَعَلت » بدليل « قائل، وأقال »[5]، واستشكل[6] كيف هي من العين؟ قال: « وأمّا (قُلت) فأصلها (فعُلت) بضمّ العين، نقلت إليها من (فعَلت) بالفتح، وإنّما حوّلت[7] إلى (فعُلت) ». وجعل تغييرها منها ليفرّقوا بين حال الفاء بالإعلال، وبين حالها في الصحيح؛ إذ [لو][8] لم

---

(١) في الأصل: لهذان.

(٢) في الأصل: واوا. وقد تكلم أبوعلي الفارسي على نقل حركة العين إلى الفاء فيما سبق في عدة مواضع من كتبه، لكنن لم أقف على ماذكره من دلالة النقل. انظر مثلا التكملة ٥٧٤ فما بعده، المسائل الحلبيات ١٣٩، ١٤٠، ٢٢٦. وانظر شرح الشافية للرضي ٧٨/١ فما بعدها.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) سيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٦) في الأصل: حدس، وقبل الكلمة رمز عبارة عن دائرة صغيرة كالسكون متّصلٌ بها خطّ إلى أعلى، فهي تشبه الضّمة إذا أطلتها وجعلتها من أسفل إلى أعلى. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٧) في الأصل: وانها انما جواب.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يحولوها إلى « فعُلت » لكانت حركة الفاء في الإعلال كحركتها في [غير][1] الإعلال، فتحة؛ فلو لم يقع التّحوّل لكانت الحركة المنقولة إليها فتحة، وكانت في الحالين على صفة واحدة. وإنّهم إنّما نقلوا « قَوَلت » إلى « فعُلت »، و لم ينقلوها إلى « فعِلت »؛ لأنهم لّما لزمهم التّحوّل رأوا أن يحوّلوا الواو إلى حركة من جنسها، أولى من[2] أن يحوّلوها إلى حركة ليست من جنسها، كما أنهم لّما أعلّوا العين في « نرمي ونغزو »، كان عندهم أن يكون حركتها من جنس مابعدها أولى من أن يكون من غير جنس مابعدها؛ وهذا الذي فعلوا هنا أحرى وأولى، أعني: أنّ جعلهم حركتها من جنسها أولى، وألزم من جعلها من جنس مابعدها.

قوله: « ويدلّك على أنّ أصله (فعَلتُ) أنّه ليس في الكلام (فعُلتُه) »[3].

يعني: ويدلّك على أنّ « قُلتُ » ليس أصله « فعُلتُ » بالضّمّ، وإنّما أصلُه « فعَلت » بفتح العين / وأنّ الضّمّة طارئةٌ عليها، أنّه ليس في الكلام ماوزنه من [١٧٩أ] الأفعال « فعُل » بضمّ العين، والضّمّة فيه أصلٌ، وهو متعدٍّ، وأنت تجدُ « فعُلت » هنا بضمّ العين متعدّية، فلولا أنّ الضّمّة طارئة على العين، وأنّ الأصل الفتح، لما جاء ذلك فيها، أعني: التّعدّي.

وممّا يدلّ أيضا على أنّ الضّمّ طارئ على العين وليس بأصل، وأنّما الأصل فيه [الفتح، مجيء الاسم منه على « فاعل »، ولو كان الأصل الضّم لجاء على][4] « فعيل »، نحو « كريم » في « كرُم »، و« شريف » في « شرُف »، وأمّا أن يقول أحدٌ: شارف أو كارم، فهذا شيء لم يسمع أصلا. فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوحة

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: او. فقط.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح الملوكي ٥٣، ٥٤.

العين في الأصل لما جاز فيها « قائل ».

وممّا يدلّ كذلك على ماقلناه قولُهم: أقال وأباع، فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوح العين في الأصل[1]، والفتح مرادٌ فيها معتدٌّ به[2] لما جعلوا النّقل منه[3].

قوله: « ونظيره في الاعتلال »[4].

جعل « يعِدُ ويزِنُ » ممّا وقع فيه الاعتلال بعد التّحويل، لمّا كان قياسُهما ألاّ يلزم « يفعِل » بكسر العين، وأن يكونا مرّةً عليه، ومرّة على « يفعل »، و« يفعل » غير لازم لأحدهما، هذا قياسه[5]، ولمّا كان هكذا كان لزوم « يعِد، ويزِن » « يفعل » تحوّلا لهما عن أصليهما، فكان كلّ واحد منهما بهذا معتلاّ بعد التّحويل عن أصله كـ« قلت »[6].

« وأمّا طُلتُ »[7].

يعني: أنّ « طُلت » « فعُلت » بضمّ العين في أصل وضعها، غير مغيّرة من بناء إلى بناء، بدليل اسم الفاعل منها[8]، وأنّها لاتتعدّى أصلا كما لاتتعدّى « فعُلت ».

---

(١) في الأصل: في العين.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) يعني: أنّ قال لو لم يكن مفتوح العين، وكان مضومها، لما جاء منه أفعل، لأنّ أفعل لايأتي من المضموم.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٩ وبعده: « من محوَّل إليه يعد ويزن ».

(٥) يعني: قياس فعَل بفتح العين أن يكون على يفعُل ويفعِل بضم العين وكسرها. وانظر الممتع ٤٢٦-٤٢٩.

(٦) في الأصل: لقلت.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٨) يعني: طويل.

قوله: « واعتلّت كما اعتلّت (خِفْتُ وهِبْتُ) »[1].

يعني: بالإسكان والنّقل خاصّة.

قوله: « وأمّا بِعتُ »[2].

يريد: أنّ « بِعْتُ » الاعتلالُ وقع فيها بعد أنّ نقلت عن بنائها إلى كسر العين. وإنّما غيّرت عن بنائها لئلاّ تكون فاؤها حالها في الاعتلال كحالها في الصّحّة، وأنّهم لمّا لزمهم أن يحوّلوها رأوا [أن يحوّلوها][3] لـ« فعِلت » بالكسر أولى من تحويلها إلى « فعُلت » بالضّمّ.

قوله: « وليس في بنات الياء (فعُلت) »- يعني: بضمّ العين- إلى « تحويلا »[4].

يعني: أنّ الضّمة والواو أثقل من الكسرة والياء، ولمّا كان الأمر على هذا كان دخول الضّمّة في العين في بنات الياء يؤدّي إلى نقل الأخفّ إلى الأثقل.

قال المؤلّف -رحمه الله-: هذه مسألة وضعها بعض الطّلبة في تحويل « فَعَلتُ » من ذوات الواو إلى « فَعُلت »، [وفَعَلتُ][5] من ذوات الياء إلى « فَعِلت »، ذكرتها هنا[6] لتكمل الفائدة. قال هذا الطّالب: اعلم أنّ هذا التّحويل قد [رأى][7] بعضهم أنّ الغرض منه الاستدلال على ذوات الواو، وعلى ذوات الياء، فنقلوا « فَعَلت » من ذوات الواو إلى « فعُلت »؛ ليبقوا على كونها من ذوات الواو دليلا، بأن ينقلوا الضّمّة إلى ماقبلُ فتكون الضّمّة دليلة الواو، ونقلوا

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: تحويله.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرتهما هما.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

« فَعَلت » من ذوات الياء إلى « فَعِلتِ »؛ ليبقوا على كونها من ذوات الياء دليلا، بأن ينقلوا الكسرة إلى ماقبلُ فتكون الكسرة دليلة الياء.

وهذا التّعليل معتَرضٌ بأنّ الاستدلال على ذوات الياء والواو لم نجده[1] في الفعل الماضي، نحو « قال، وباع »، وإنّما وجدناه في المستقبل في نحو « يقول، ويبيع » فإذا كان الأمر كذلك لم يكن وضع الدّليل في « قُلت وبِعت » على ذوات الياء والواو دون « قال وباع » بالمستقيم.

فإن قلت: فإنّ الاعتراض بمثل « قال وباع » لايلزم؛ لأنّا لو نقلناه إلى / [٧٩ب]
« فَعُل وفَعِل »، ثمّ نقلنا الضّمّة في ذوات الواو إلى ماقبلُ لصار « قال » « قُول »[2]، وكذلك لونقلنا الكسرة في ذوات الياء إلى ماقبلُ لصار « باع » « بِيع »[3]، فكان يلتبس ذلك[4] بما لم يسمَّ فاعله.

فالجواب: أنّ هذا لايلزم؛ لأنّ هذا الإلباس موجودٌ في باب « فعلت »؛ ألا ترى أنّه يقال: بعتُ، للبائع[5] والمبيع[6]، إذا أخبرا عن أنفسهما، وكذلك تقول: طُلت، للطائل[7] والطويل[8]، فالالتباس موجودٌ في هذا النّحو. فإذا كان الالتباس

---

(١) في الأصل: لم يجده.

(٢) في الأصل: قولى.

(٣) في الأصل: يبيع.

(٤) في الأصل: لك.

(٥) في الأصل: البائع.

(٦) يعني: للبائع والمشتري. وبعت من الأضداد، فيستعمل للشراء وضدّه. انظر اللسان (بيع).

(٧) في الأصل: الطائل.

(٨) تقرأ والتطويل. طلت التي اسم الفاعل منها طائل، أصلها: طَوَلَ، بفتح العين، وهي متعدّية، يقال: طاولني فطلته، والتي اسم الفاعل منها طويل، أصلها: طَوُلَ، بضمّ العين، وهي التي ضدّ قصر. انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٠١، ٣٠٢، اللسان (طول).

لايمنع النّقل في هذا النّحو، فوجب ألاّ يمنعَه في « قال وباع ». وهذا يُبطلُ لك ما[1] زعمه أبوعثمان المازني وأبوعليّ من أنّ « قال وباع » محمولان ومحوّلان إلى « فعُل وفعِل »، غير أنهما لم تنقل حركة العين فيهما إلى ماقبلُ؛ لئلاّ يلتبس بما لم يسمَّ فاعله[2]. فالذي يبطله أنّا وجدنا ماحوِّل، وفيه الالتباس، وهو « بعت وطُلت »، وقد بيّنا ذلك آنفا، فدلّ على بطلان تعليلهما.

فإذا تقرّر أنّ التّحويل ليس للاستدلال على ذوات الواو، ولاذوات الياء، نظرنا في علّة أخرى غير هذه العلّة، فنقول في ذلك: إنّ العلّة أنّه لمّا كان الأمر يؤدّي[3] بهم في « قولت وبيعت » إلى حذف عين الكلمة وهي محوّلة في أصل وضعها، محميّةٌ[4] من الحذف فيه بتوسطها، وكون الفاء قبلها واللام [بعدها][5]، معترضين للحوادث والطوارئ دونها، حافظين[6] لها منها، كان الحذف منها أبعد وفيها أقلّ؛ ولذلك كثر وجود حذف اللام نحو « اليد والهَن والدَّم[7] والأخ والأب والفَم »، وأشباه لهذا كثيرة، وقلّ[8] حذف العين فيها حتّى كأنّك لاتجد منها إلاّ « السَّه ومُذ »[9]، فلمّا كان الحذف من العين أبعد لم ينبغ أن يكون حذفها كحذف اللام للساكنين، نحو « رَمَتْ وقضَتْ[10] وسعَتْ ومشَتْ »؛ فلذلك لم يُكتفَ

---

(١) في الأصل: بما.

(٢) انظر المنصف ١/٢٥١، ٢٥٢.

(٣) في الأصل: يؤد.

(٤) في الأصل: مختصة.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: خامس.

(٧) حرّفت مع ماقبلها.

(٨) في الأصل: وقد.

(٩) في الأصل: السته ومد. انظر شرح الملوكي ٤٢٣، ٤٢٤.

(١٠) في الأصل: وفضت.

بالفتحة عن الألف في « قُلتُ وبِعتُ »، كما اكتُفيَ في حذف اللام؛ لكان[1] في ذلك تسويةٌ بين حذف اللام وحذف العين، فأرادوا فرقَ مابينهما، فلم يحذفوا العين والكلمة مبقاةٌ على بنيتها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى التّسوية بينهما، وكأنّهم استنكفوا[2] التّسوية بينهما إذ لم يكن في الفتحة من قوّة الدّلالة على المحذوف مافي غيرها؛ إذ الفتحة واحدة لما قبل المحذوف في حال إثباته وحذفه، ولم يكن فيها دلالة على حذفه؛ فلمّا استنكفوا الاستدلال على العين بالفتحة لضعف دلالتها على المحذوف، ثقلت بنية الكلمة، فغيّرت حركة العين إلى غير الفتحة، من الضّمّة والكسرة؛ لأنّك تعلّ ذلك بأن[3] تنقل الضّمّة والكسرة إلى ماقبل العين، ثمّ تحذف العين لالتقاء الساكنين، وتقوّي الدّلالة على المحذوف بذلك؛ لأنّ ماقبله في حال إثباته لم يكن كذلك، فدلّ ذلك على أنّها حركة منقولة عن المحذوف، فتقوَى الدّلالة في ذلك عليه؛ إلاّ أنّ العين غيّرت عن الفتحة في ذوات الواو إلى الضّمّة لأنها أشكل بالواو؛ ليجتمع لها في ذلك قوّة الدلالة على المحذوف أكثر من دلالة الفتحة، والدّلالة[4] على كونه من ذوات الواو، دليلان أولى من دليل واحد، ولمثل ذلك غيّرت العين عن الفتحة إلى الكسرة في ذوات الياء.

فإن قيل: قد رجعتم إلى الاستدلال على ذوات الواو والياء بغير هذا التغيير، آخرا، وقد أنكرتموه أوّلا[5]!

قلنا: إنّما أنكرنا أن / يكون بناء التّحويل على ذلك، ونحن لم نبن التّحويل [٨٠أ]

---

(١) يعني: لأنه يكون.

(٢) في الأصل: اسكنوا.

(٣) في الأصل: بل.

(٤) « والدلالة » مكرر في الأصل.

(٥) أي: الاستدلال.

عليه، وإنما جرّته العلّة على جهة الاستحسان، [لا][1] على جهة البناء عليه، فلذلك لم ينقض[2] ذلك غرضنا المتقدّم أوّلا.

« وقالوا: وجد يجُدُ »[3].

يعني: أنهم أتوا بالمضارع لـ« وَجَدَ » مضموم العين بحذف[4] الفاء، وإن كان القياس أن تثبت الفاء مع الضّمّة؛ لأنّ موجب حذفها قد زال بالضّمّة، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ليكون الحذف فيها إشعارا بأنّ أصل هذا النّوع أن يأتي في المضارع بكسر العين، وأنّ الضّمّ دخيلٌ فيها. وأدخل -رحمه الله- هذه المسألة في هذا الباب لمكان قوله في « وعد » ونحوه: إنّ الاعتلال دخله في التّحويل[5].

قوله: « وقال بعضهم: طُلتُه »[6].

« طُلت » هنا ليست التي ضدّ « قصرت »، وإنّما « طُلت » التي هي في قولك: طاولَني فطُلتُه[7].

قوله: « وإذا قلتَ (يَفعل) من (قلتُ)، قلتَ: يقُول »[8].

يعني أنّ « قُلتُ » لمّا حوّلت لـ« فعُل » بضمّ العين، لزم أن تكون في المضارع على « يفعُل » بضمّ العين أيضاً؛ لأنّ العين متى ضمّت في الماضي لزم ضمُّها في المستقبل.

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: لم ينقص. والمثبت أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٤) في الأصل: بخلاف.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: طلبه. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) انظر الصحاح (طول).

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « وإذا قلت (يفعل) من (بِعتُ) »[1].

يقول -رحمه الله-: إنّ مضارع « بِعتُ » على « يفعِلُ »، وإن كان محوّلا من « فعَلَ »[2]، و« فعِلَ » لايأتي مضارعه على « يفعِل » بالكسر وإنّما هو « يفعَل » بالفتح، وذلك أنها -أعني: بعت- لّماكانت محوّلةً عن « فعَلتُ » إلى « فعِلت »، أرادوا لهذا أن يخرجوها مجرى مانقل لـ« فعُلت » من بنات الواو، في أن يجعلوا حركة العين في مضارعها حركة العين فيها كما هي كذلك فيما نقل لـ« فعُل » من ذوات الواو، كما قد أجروها مجراها في تغيير الفاء على هذا؛ [إذ][3] أنه يوجد في الصّحيح « يفعِل » في مضارع « فعِل »، وذلك « حسِب يحسِبُ ».

قوله: « وإذا قلت: فُعِل، في هذه الأشياء »[4].

يعني: في هذه الأفعال المتقدّمة الذّكر.

« كسرت الفاء، وحوّلت عليها حركت العين »[5].

معنى قوله: « كسرت الفاء »، وقوله: « وحوّلت عليها حركت العين »: متّحد. وإذا كان كذلك فقوله: « وحوّلت عليها حركت العين » من عطف الشّيء على الشّيء نفسه؛ للتّأكيد.

قوله: « لو لم تغيّر »[6].

كلامٌ مقطوع ممّا قبله، ومعناه: لو لم تتغيّر لوجدت حركة الأصل، أي: لو لم تعلّ الكلمة لوجدت الحركة. ولايصحّ أن يكون حالاً ممّا قبله؛ لأنّه إن كان كذلك

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) في الأصل: محولا تفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٣٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٠. ويعني: بِيع وخِيف وقِيل.

(٦) في الكتاب ٢/٣٦٠: « لو لم تعتلّ ».

كان معنى الكلام لتغيّر حركة الأصل في حال أنّك قد غيّرت فلم توجد الحركة. فهذا معنى ساقط وخَلفٌ لايتصوّر أصلا. وإنّما قدّرت في مكان « لو لم تُغيّر »: أنّك قد غيّرت، لمّا كانت « لو » فيه قد دخلت على فعل منفيّ، وهي إذا دخلت على نفي قلبت معناه للإيجاب. ولو قال: إذ لو لم تغيّر، لكان أحسن، وكانت « إذ » فيه متعلّقة بفعل مضمر، التّقدير: أعني إذ لو لم[1] تُغيّر، ونحوه ممّا يصحّ معناه. ولايصحّ أن تكون متعلّقة بالفعل قبلها؛ لأنّ ذلك يؤدّي لأن يكون معنى الكلام: لتغيّر حركة الأصل في وقت عدم التّغيّر. وهذا معنى خَلْفٌ، فحملُ الكلام عليه لايجوز أصلا.

قوله: « للاعتلال »[2].

يريد: لأجل أنّك قد أعللت.

قوله: « وبعض العرب يقول: خِيف، وقِيل، وبِيع / فيشمّ »[3]. [٨٠ب]

زعم أبوعمرو[4] أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنّه لابدّ من سماعه، ومحال

---

(١) في الأصل: اذا لم.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠ وفيه: « وبيع وقيل ». والإشمام لغة كثير من قيس وعامّة أسد. انظر ارتشاف الضّرب ١٣٤١ (رجب).

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدّاني الأموي مولاهم القرطبي المالكيّ المقرئ المشهور المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١، ٤٤٤هـ] كان أحد الأئمّة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيّد الضبط، من أهل الحفظ. أخذ القراءات عن أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وسمع الحديث من جماعة، وقرأ عليه ولده أحمد وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي وغيرهما. من مصنفاته: جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، كتاب التيسير، طبقات القراء، وغيرها كثير. انظر غاية النهاية ١/٥٠٣-٥٠٥. وقد أورد أبوحيّان باختصار ماسيورده المؤلّف في هذه المسألة. انظر ارتشاف الضّرب ١٣٤١ (رجب).

أن يكون الإشمام في الوقف -يريد: غير مسموع- وقال: إنه لايطوع بالنّطق به لسان، زَعْمٌ.

قال الشّيخُ أبوعليّ -رحمه الله- وقد كان شيخُنا أبوعمرو بن الطّفيل[1] المقرئ المجوّد -رحمه الله- يتقنُه، ويشمّ الحرف الموصول من غير أن يُسمع إشمامُه، وقد سمعته يردده[2] غير ما مرّة، ولايُسمعُ لإشمامه صوتٌ أصلا. وقد قال سيبويه رحمه الله في باب من أبواب الجزاء[3]: وسمعنا من العرب من يُشمّ الضّمّة. وهذا ظاهره أنّ الإشمام في الموصول مسموع كما قاله أبوعمرو[4] الدّاني[5] رحمه الله.

قوله: « وبعض من يضمّ »[6].

سمّى -رحمه الله- خلط الكسرة بالضّمّة ضمّا مجازا، أي: وبعض من يخلط بالكسرة الضّمّة يخلص بها ضمّة، ويتبعها العين، فيقول: بُوع وقُول[7].

قوله: « والأصل: الكسر »[8].

يعني: من جهة القياس والاستعمال.

---

(١) عياش بن محمد بن عبدالرحمن بن الطفيل بن عظيمة العبدري الإشبيلي [ت: ٥٨٥هـ] كان رأسا في التجويد ثقة عذب الصوت. أخذ القراءات عن أبيه وأبي الحسن بن شريح، وأخذ عنه ابنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوبين وعلي بن أحمد الشريشي. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإفادة. انظر غاية النهاية ١/٦٠٧.

(٢) تقرأ في الأصل: يورد لا.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٥٠.

(٤) في الأصل: ابوعمر.

(٥) انظر كلام الداني في ارتشاف الضرب دون ذكر للشلوبين ١٣٤١. وفي ١٣٤٢ (رجب): « وقال أبوالحكم بن عذرة: ينبغي أن يُسمّى روماً؛ إذ يُسمع صُويت، لكن عبارة من تقدّم الإشمام ».

(٦) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٧) وانظر هذه اللغة في التكملة ٥٧٨.

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « فإذا قلت: فَعَلَ، صارت العين تابعةً »[1].

يعني: إذا لم يتّصل بالفعل الماضي في هذه المسألة ونحوها فاعلُه، صارت العين بعد إسكانها تابعةً لحركة ماقبلها. وإنّما قلبت بعد إسكانها لأنّ إبدال السّاكن من السّاكن أقرب من إبدال السّاكن من المتحرّك؛ وذلك أنّ التّغيير على السّاكن أقوى منه على المتحرّك. وعلى هذا يجب أن يكون معنى قول النّحويين في واو « قال »: إنها قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها[2]: أنّ واو « قال » قلبت ألفا بعد إسكانها؛ لاستثقال الحركة عليها، بعد أن قلبوا حركتها ضمّة؛ لأنّ جميع الحركات مستثقلة في حروف العلّة، ولانفتاح ماقبلها وتحرّكها في غير « قال ».

قوله: « لم تجعل »[3].

يعني: في جميع المواضع، ولم يكن بينهما فرقٌ أصلا، ففرّقوا بينهما مع عدم الاتصال بالتّاء، وتركوا الفرق عند الاتصال، ليكون ممّا أوجبته التّاء من التغاير.

وقال: « من (باع، وخاف، وهاب) »[4].

لّما كانت « فَعَل » عنده تغييرا[5] في بنات الياء[6] إلى « فَعِل »، وفي بنات الواو إلى « فَعُل »، قال[7] هذا لمكان قولهم: قُلتُ وبِعتُ؛ إذ لم يثبت غيره، وأنهم[8] لا

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) انظر الممتع ٤٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٧٩، ٣/٩٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٠ ونصّه: « ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَل من باع وخاف بفُعِل...».

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) في الأصل: تغيير.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: وقال.

(٨) في الأصل: أنهم. بلاواو.

يقولون بالتّحويل إلاّ مع اتّصال التاء، فكان القول ماقد ثبت واستقرّ في موضع مـــا. هذا[هو][1] الوجه.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي-رحمه الله- في كتاب التّذكرة في كون العـــين في « فعل » من « قال، وباع، وخاف » ونحوها تابعة للفاء، فصلا رأيـــت أن أنقلـــه[2] هنا. قال: إنّما لم تنقل الحركة في « قال، وخاف، وباع » إلى الفاء كما نقلـــت في « قُلتُ، وبِعتُ »، وشذّ في القياس والاستعمال، لِما كان يؤدّي إليه مـــن التبـــاس « فَعَل » بـــ« فُعِل »[3]، ولأنّ الألف إذا ثبتت في « قـــال وبـــاع » [بمنزلـــة ثبـــات الحركة][4]، والذي يوجب قلبها ألفا هو تقدير الحركة فيهـــا، فصـــارت الحركـــة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة[5] في الحرف، فلمّـــا كانـــت كالثابتـــة في الحرف لم تنقل، ولذلك لم تنقل الحركة الـــتي تجـــب[6] لـــلام « مُصْـــطَفَون » إلى ماقبلها، كما تنقل في « قاضون »، وعلى هذا لم تقدّر حذف الحركة مـــن الألـــف إذا جاء في شعر، نحو:

كأنْ لم تَرَى قبلي . . . . . .[7]

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ان نقله.

(٣) انظر التّعليقة ١٤٨/٥.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله تعالى. انظر ماسيأتي بعد قليل، والمسائل الحلبيّات ٨٥.

(٥) في الأصل: الثانية. وكذا في الموضع التّالي.

(٦) في الأصل: الذي يجب.

(٧) البيت بتمامه:

وتضحك منّي شيخةٌ عبشَميَّةٌ كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

وهو لعبد يغوث بن وقّاص. انظر المفضّليّات ١٥٨، المسائل الحلبيّـــات ٨٤، المســـائل العســـكريّة ٢٦٤، سر صناعة الإعراب ٧٦، المحتسب ٦٩/١، المخصص ٩/١٤، مغني اللبيب ٣٦٦، اللســـان (هـــذذ، قدر، شمس). ويروى: « لم تري » بالياء، و « ترَى » بالألف، والشاهد على الرواية الثانية، وهـــي روايـــة =

ونحوه[1]:

ولاتَرضَّاها . . .[2]

كما قدّرنا حذفها من:

ألم يأتيك . . . . . .[3]

لم نقدّر حذفها في « لم ترَى »[4]، و« لم يخشَى »، إذا جاء [في][5] الشعر، كما / قدرنا حذفها في « ألم يأتيك » لأنّ ذلك قد جاء متحرّكا في نحو: [٨١أ]

. . . . . غيرَ ماضِي[6]

الكوفيين. انظر خزانة الأدب ٢/٢٠١نقلا عن ذيل الأمالي، وفي ذيل الأمالي ٣/١٤٩: « ترن ».

(١) في الأصل: ونحوها.

(٢) البيت بتمامه مع ماقبله:

إذا العجوزُ غضِبت فطلّقِ ولاترضّاها ولاتملّقِ

وهو ينسب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٧٩، كتاب الشعر ٢٠٥، المسائل العضديات ٤٦، المسائل الحلبيّات ٨٦، المسائل العسكريّة ٢٦٤، المنصف ٢/١١٥، الخصائص ١/٣٠٧، سر صناعة الإعراب ٧٨، المخصص ١٤/٩، أمالي ابن الشجري ١/١٢٩، الإنصاف ٨٦، اللباب ٢/١٠٩، إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١١، ٢٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٦، الممتع ٥٣٨، الضرائر لابن عصفور ٤٦، شرح الشافية للرضي ٣/١٨٥، الدر المصون ٨/٨٢، شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٩، خزانة الأدب ٨/٣٥٩-٣٦١.

(٣) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريج البيت ٢٢٠. وزد عليه هنا أنّ البيت يروى: « ألم يأتك »، و« ألا هل أتاك »، و« ألم يبلغك ». وليس الشاهد في هذه الروايات.

(٤) في الأصل: ترمي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: غير قاضي. وهذا من قول جرير:

=

وليس الألف كذلك؛ لأنّ في ثباتها ألفا كأنّ الحركةَ ثابتةٌ فيها، فلا يصحّ نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي فيه ثانية، وليس كذلك « قُلت، وبِعت، وخِفتُ »؛ لأنّك في هذا الموضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تُنقل حركاتها إلى ماقبلها؛ ألا ترى « الخَبَ[1]، وضَوَأً[2]، ومَوَلَة »[3]، ونحو ذلك، وقد تنقل الحركة والحرف ثابتٌ غير محذوف، نحو « قِيل »؛ فإذا حذف كان نقل حركته إلى ماقبله أولى ليدلّ علىٰ المحذوف، كما اجتمع على ذلك في تخفيف الهمزة. انتهى كلامه.

وهو كلامٌ حسنٌ، لكن الذي يُعتمدُ عليه في هذه المسألة، إنما هو مايؤدّي إليه من الالتباس، كما ذكر سيبويه -رحمه الله- وقدّم هو[4] في أوّل كلامه، هذا الفصل.

وأمّا قوله: لأنّ الألف [إذا ثبتت][5] في « قال، وباع »، إلى آخر الفصل،

فيوما يُجارين الهوى غير ماضيٍ ويوما تُرى منهنّ غُولٌ تغوَّلُ

انظر الديوان ١٤٠، النوادر ٥٢٤، الكتاب ٥٩/٢، الأصول ٤٤٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، المسائل العضديات ٤٦، كتاب الشعر ٢٠٦، الخصائص ١٥٩/٣، المنصف ٨٠/٢، ١١٤، الصحاح (مضى)، أمالي ابن الشجري ١٢٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، اللسان (مضى). قال ابن جنّي: « فهذا على لغة من يقول: هذا ماضيُ، وهو يمضيُ ». وفي المنصف: أنّ أبا عثمان المازني كان ينشده: « ليس ماضيا ». ورواية الديوان: « غير ماصباً ». قال شارح الديوان: « قال المهلبي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: غير ماضي بتحريك الياء، وهو رديء إلا أنه شاهد ».

(١) مخفف خبْء، وهو مصدر خبأت الشيء، إذا سترته.

(٢) مخفف ضبوء.

(٣) مخفف موْألة، وهو اسم رجل.

(٤) يعني: الفارسي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من نصّ أبي عليّ السّابق.

فإنه في الحقيقة كأنه هو المسؤول عنه؛ لأنّ القائل إذا قال: لِمَ لم تنقل حركة العين من « قال، وباع، وخاف » إلى الفاء؟ إنما يريد: لِمَ قلبت العين في « قال، وباع، وخاف » إلى حرف من جنس ماقبلها لكونها مستثقلة فيها الحركة، ولم تنقل حركتها إلى ماقبلها وبقيت على أصلها ياءً أو واوا. وإذا[1] كان كما قدّمنا هو المسؤول عنه لم يصحّ أن يكون علّةً؛ لأنّ العلّة لاتكون هي المعلول.

قوله: « فأتبعوهنّ (قال) »[2].

يعني: فأتبعوا « قال » « خاف، وهاب[3]، وباع »، في أن جعلوا العين فيها تابعةً للفاء.

قوله: « ليستوين »[4].

يعني: خاف، وقال، وباع، وأخواتهنّ، أي: وجعلوا عين « قال » تابعةً للفاء لتجريَ[5] الأفعال كلُّها على طريق واحدٍ في الاعتلال، مع أنّ نقل الحركة يؤدّي إلى الالتباس في لغة بعض العرب، وهو من يجعل حركة الفاء[6] من « فعلَ » ضمّة خالصة[7].

قوله: « وأنهم شبّهوها بأخواتها »[8].

يعني: بـ« خافَ، وباع، وهاب ».

---

(١) الأصل: إذا، بلاواو.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) في الأصل: قال.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٥) في الأصل: لتجر.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) يعني: قُول وبوع، وقد سبقت.

(٨) الكتاب ٢/٣٦٠.

قوله: « فكما اتّفقن في التغيير، كذلك اتّفقن في الإلحاق »[1].

يعني: في إلحاق العين بالفاء، حيث أتبعوها إيّاها.

قوله: « وحدّثنا أبوالخطّاب أنّ ناساً من العرب »[2].

جسَّرهم على هذا أنهم أمنوا اللّبس، حيث كان هذا الفعل لامفعول له، وإنّما هو واقعٌ لاسم، وبعده فعل، فكأنه في موضع خبره، وهو مع[3] هذا شاذ.

قوله: « يميل الفاء »[4].

يريد: نحو الضّمّة.

قوله: « وأمال كما ضمّوا »[5].

يعني: وأشمّ كما أشّموا.

قوله: « وأمّا مِتَّ تموت »[6].

كأنه لّما قال: إنّ « فعَل » من الواو ترجع إلى « فعُل »، قد اعترضه معترض بـ« مِتّ تموت »، وقال: كيف حوّل هنا « فعَل » إلى « فعِل »، وهو من الواو، والدّليل على أنه « فعَل » مجيء مضارعه « يَفعُل » بضمّ العين؟!

فأجابه بأنّ قال: إنّ « مِتّ » ليست محوّلة إلى « فعِل »، وإنّما هي موضوعةٌ عليها، فأمّا[7] ضمّ عين مضارعها فشاذ، ونظيرها من الصحيح « فَضِلَ يفضُل »،

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٠. وفي الأصل: اتفق في التغيير كذلك لاتفق.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠ وبعده: « يقولون: كِيد زيدٌ يفعل، ومازِيل زيدٌ يفعل ذاك، يريدون زال وكاد...».

(٣) في الأصل: بيع. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٤) الكتاب ٢/٣٦١.

(٥) الكتاب ٢/٣٦١.

(٦) الكتاب ٢/٣٦١.

(٧) في الأصل: فلما.

وحمل على هذا و لم يحمل على أنها حوّلت إلى « فعِل » شذوذا؛ لمّا كان حملُنا علـى شذوذ المضارع موجوداً[1].

قوله: « فكذلك كُدت تكادُ »[2].

كأنّ قائلا[3] قال: كيـف جـاء هنـا « فعَـل » في اليـاء / منقـولا إلى [٨١ب] « فعُل »، وهو ليس من شأنه أن ينقل [إلى « فعُل »][4]، ولا أن يجيء « فعُل » فيمـا كان منه من الياء أصلا؛ لأنّ « فعُل » لاتدخل بنات الياء أصلا؛ الدّليل علـى أنـه « فعَل » فتح مضارعه؛ ألا ترى « تكادُ »؟

فأجابه بأن قال: إنّ « كُدت » ليست بمحوّلة أصلا وإنّما هي موضوعةٌ على « فعُلت »، ومجيءُ « فعُلت » فيها وهي من الياء، وفتحُ عين مضارعها، شذوذٌ كلّه، وحملَ على هذا و لم يحمل على أنّ « كُدت » « فعَلت » منقولةٌ إلى « فعُلت »، لأنّـه أقلّ شذوذا؛ لأنه ليس فيها إلاّ كون « فعُل » في الياء، وفتح العين [في المضـارع][5]، وفي النّقل أنّ[6] النّقل ليس له نظير أصلا، وما حمل -رحمه الله- عليه له نظيرٌ، وهـو أنّ « فعِل » بكسر العين قد جاءت في الواو، وجاءت العين في مضارعها مضـمومة، وهذا العمل بعينه عكس ماتقدّم في « كُدت تكاد »، من ضـمّ عينـه في الماضـي، وفتحها في المستقبل؛ وذلك أنّ الأليق بالواو أن تكون على « فعُـل »، وأنّ الماضـي على « فعِل » بالكسر لايكون على « يفعُل » بالضّمّ، وإنّما يكون علـى « يفعَـل »

---

(١) وقد سمع مُتّ بضمّ العين، وهو ماضي تموت، وسمع تمات وهو مضارع مِتّ، فـيمكن أن يكـون قول من يقول: مِتّ تموت، من تداخل اللغات. انظر المنصف ٢٥٦/١، ٢٥٧، الممتع ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) في الأصل: كان قليلا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: وان. انظر ماسيأتي ٥٥٣.

بالفتح، والياء لايكون فيها « فعُل » بدَيل[1] بوجه، و« فعُـل » لايكـون مضـارعه « يفعَل »[2] بالفتح، وإنّما يكون « يفعُل » بالضّمّ[3].

قوله: « وأمّا [(ليس) فإنّها مسكّنة] »[4].

تسكينٌ ليس للاعتلال؛ لأنه لو كان له لأعلّت، وإنّما هو تسكينُ تخفيـفٍ، وبمنزلة تسكين « عَلِمَ »[5]، إلاّ أنها لمّا كثر استعمالها، وقلّ تصرفها[6]، فكـان فيهـا بقلّة تصرفها مضارعةٌ لـ« لَيْتَ »، اقتصروا فيها على التّسكين حمـلا لهـا علـى « لَيْتَ ».

قال أبوالفتح[7]-رحمه الله-: قد صحّ أنّ « لَيْسَ » فعـلٌ بقـولهم: لسـتُ، ولسنا، كـ« قمت، وقُمنا »، فإذا ثبت أنها فعل، فلايخلو[8] [مـن أن تكـون][9] في الأصل « فَعَلَ، أوفَعُلَ، أوفَعِلَ »، فلايجوز أن تكون « فَعُلَ »؛ لأنـه لـيس في ذوات الياء « فعُل »، إنّما ذلك في ذوات الواو. ولايجوز أن تكون « فَعَلَ »؛ لأنّ ماكانـت عينه مفتوحة لم يجز فيه الإسكان؛ ألاترى أنه لايُسكنُ نحو « ضَرَبَ »، كما يُسـكن

---

(١) في الأصل: به بل. ولعلّ الصواب ماأثبته.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) ويمكن أن يكون كُدت أكاد من تداخل اللّغات، ويكون أكاد مضارع كِدت بكسر العين اسـتغني به عن مضارع كُدت بضمّ العين. انظر المنصف ٢٥٧/١.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢ ومابين معقوفين تكملة منه يستقيم بها السياق.

(٥) في قولهم: عَلْمَ. انظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الا انهما لما كثر استعمالهما وقل تصرفهما.

(٧) النّص في المنصف ٢٥٨/١، ٢٥٩، باختلاف يسير، وقد استبدل المؤلّف فيه نصّا بآخر مـن ٢١/١، بتصرّف أيضا.

(٨) في المنصف ٢٥٨/١: « قد يخلو ». خطأ.

(٩) تكملة من المنصف ٢٥٨/١.

« كَرُمَ، وعَلِمَ »، فيقال: كَرْمَ زيدٌ، وعَلْمَ زيدٌ؛ وذلك لخفّة الفتحة، فإن[1] ورد فقليل جدّاً، نحو:

وما كلّ مَغْبُونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ[2]

فلا بدّ أن يكون « فَعِلَ »، وأصلها « لَيِسَ »، كما يقولون: صَيْدَ البعير، وأصله « صَيِدَ »، ويقولون أيضا: صَيَدَ. وألزموا « لَيْسَ » الإسكان في كلّ قول؛ لأنها لمّا لم تتصرّف[3] شُبِّهت بـ« لَيْتَ »، فقُصِرتْ على الإسكان، لاغير[4].

قوله: « وأمّا قولهم: عَوِرَ يَعْوَرُ، وحَوِلَ [يَحْوَلُ]، وصَيِدَ يَصْيَدُ »[5].

ذكر هنا « يَصْيَدُ » لكونها مضارعةً لما ذكرهما[6] معها[7] -أعني: عَوِرَ وحَوِلَ- ووجه المضارعة أنها آفةٌ؛ وذلك أنّ الصَّيَدَ داءٌ يأخذ البعير، يرفعُ له رأسَه، يقال منه: بعيرٌ أصْيَدُ، وجمعُه صِيدٌ، وبه شبّه الرّجل المتكبّر، فقيل: رجلٌ أصيدُ، ورجالٌ صِيدٌ، فلمّا كان داءً للعنق، وهما آفةٌ للعين، ذكرها معهما[8].

ولمّا ضارعتهما توهّم لها[9] « اصْيَدَّ »، فصحَّحَها بالحمل عليه، كما صُحِّحَا

---

(١) من هنا إلى نهاية الشاهد أتى به المؤلّف من ٢١/١ بدلا من نصٍّ آخر، وهو: « وقد تقدّم القول في هذا ».

(٢) في الأصل: وما كان مغبون. وعجز الشاهد:

براجِعٍ ماقد فاتَهُ بردادِ

والبيت للأخطل، وقد سبق تخريجه ١١٦. وفي المنصف ٢٥٨/١: « وما كل مبتاع ». وهي رواية.

(٣) في الأصل: لم تنصرف.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢. ومابين معقوفين تكملة منه يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرها.

(٧) في الأصل: معه.

(٨) في الأصل: معها.

(٩) في الأصل: لهما.

هما وأخواتهما بالحمل على مافي معناهما من « اعورَّ، واحولَّ، وابيضَّ، واسودَّ »، فلمّا كان « اعورّ » لابدّ من صحّته لسكون ماقبل الواو، صحّت[1] العين في « فَعل » الذي هو « عَوِرَ » ونحوها؛ لأنّها قد صحّت فيما هو في معناها، فجعلت صحّة العين في « فعل » أمارة على أنّه في معنى « افْعَلَّ ».

قال أبوالفتح بن جنّي[2] -رحمه الله-: وحكى أبوزيد: أَوِدَ العَوْدُ يأوَدُ أَوَدًا، وإنّما / صحّ هذا عندي؛ لأنّه مثل « عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجا »[3]، فأُجريَ مُجرى نظيره. [٨٢أ]

فإن قال قائل: فهلاّ صحّت في « أقامَ »؛ لسكون ماقبلها؛ إذ أصلها « أقْوَمَ »، كما صحّت في « اعْوَرَّ »؛ لسكون ماقبلها؟

فلأنّ أقام اعتلّت لاعتلال « فَعَلَ » منها قبل النّقل؛ لأنّ الأصل « قام »، ثمّ نُقل الفعل بهمزة النّقل، و« اعورّ» لم ينقل من « عار» فيجب أعلاله لإعلال « فعل » منه، وقد قالوا: عارت[4] عينُه، وهو قليل، قال الشّاعر:

نُسائلُ يابن أحمرَ من رآهُ أَعارتْ عينُهُ أم لم تَعارا[5]

ولمّا وجب تصحيح « تجاور [وتزاوج »][6] لسكون ماقبل الواو، وكان « ازدوجوا، واجتوروا »، بمعناهما، صحّحوهما؛ ليكون تصحيحهما[7] أمارةً أنّ كلَّ

---

(١) في الأصل: وضحت.

(٢) انظر المنصف ١/٢٥٩.

(٣) في الأصل: عرج يعرج عرجا.

(٤) في الأصل: اعارت.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. انظر أدب الكاتب ٣٩٨، جمهرة اللغة ٦٨، ٧٧٥، ١٠٦٦، الأزهية ٢٧٢، الصحاح (عور)، أمالي ابن الشجري ٣/٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٤، ٧٥، ارتشاف الضرب ٢٣٩٠ (رجب)، تذكرة النحاة ٣٨٢، اللّسان (عور). وبه ينتهي نقل المؤلف من هذه الموضع من المنصف. ومابعده إلى نهاية المسألة في المنصف أيضا ١/٣٠٥، ٣٠٦ بتصرف.

(٦) موضعه في الأصل بياض، وبما أثبتّه يتمّ الكلام إن شاء الله.

(٧) في الأصل: تصحيحها.

واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وإنّما أعلّوا « اختاروا وابتاعوا »؛ لأنّهما ليسا بمعنى « تخايروا وتبايعوا »، [فجاءا][1] على ماينبغي من الاعتلال.

قال الخليل[2] -رحمه الله-: لوبنيت « افتعلوا » من قولك: ازدوجوا، على غير معنى « تفاعلوا »، لأعللت فقلت: ازداجوا، كما قلت: اختاروا وابتاعوا.

يعني: أنّ الذي يوجب التّصحيح هو كونه في معنى مايجب تصحيحه، فإذا لم يكن في معناه[3] خرج إلى باب « اختاروا وابتاعوا »، فلم يجز إلاّ اعتلاله كما[4] « اختار وابتاع ».

قوله: « وأمّا طاح يطيحُ، وتاه يَتيهُ »[5].

كأنّ قائلاً قال له: كيف تنقل هنا « فَعَل » من الواو إلى « فَعِل »؛ الدّليل[6] على أنه « فعِل » كـ« رَضِيَ »[7] مضارعُه؟

فأجابه بأن قال: إنّ « طاح » وتاه غير محوّلين أصلا، إنّما هما موضوعان على « فَعِلَ »، وكسر العين في المضارع شذوذ، وحمل على هذا لأنّ له[8] نظيراً وهو « حسِبَ يَحسِبُ »، والنّقل في « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ » لانظير له أصلا. وهذا كلّه إنما هو فيمن قال: طَوَّحتُ، وأمّا من قال: طيّحت، فلايحتاج إلى شيء من هذا.

---

(١) تكملة من المنصف.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) في الأصل: معناها.

(٤) في الأصل: كتا.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الدليل. بلاواو.

(٧) في الأصل: كدعى.

(٨) في الأصل: لانه.

قوله: « ومن قال: طَيَّحتُ وتَيَّهتُ »[1].

« طيّحتُ » « فَعَّلت »، بدليل « تَطْيِيحاً »، ولوكانت « فيعلت » لقال: طيحلة[2].

واستدلّ أبوالفتح-رحمه الله- أيضا[3]: بأنّ « فعّل » أكثر في الكلام من « فيعل »، فحمله على الأكثر أسوغ، وبأنّ معنى « تيّه، وطيّح » تكرر[4] ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى « قطّع وكسّر »، في أنهما لتكرير الفعل، وبقوله أيضا:

تُيِّهَ في تِيْهِ المُتَيَّهِينْ[5]

فـ« تُيِّهَ » بمنزلة « سُيِّرَ وبُيِّعَ »، ولو كان « تَيَّهَ » « فيعل » من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بني للمفعول: تُوْوِهَ، كما تقول: قُوْوِمَ زيدٌ، وقوْوِلَ عمرٌو؛ ألا ترى إلى قول جرير[6]:

بان الخليط ولو طُوْوِعتَ مابانا[7]

وقول الآخر:

وفاحمٍ دُوْوِيَ حتّى اعْلَنْكَسا[8]

---

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) يعني: مثل بيطر بيطرة. انظر الاقتضاب ٢٥٢/٢.

(٣) انظر المنصف ٢٦٣/١، ٢٦٤ بتصرّف.

(٤) يقرأ في الأصل: تكون.

(٥) لرؤبة. وهو في ديوانه ١٨٧، والمنصف- بالإضافة لما سبق- ٢٦٢/١، ٤٣/٣.

(٦) في الأصل: الراجز.

(٧) عجزه:

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

انظر الدّيوان ١٦٠، الخصائص ٩٥/١.

(٨) في الأصل: فاحم. بلاواو. والبيت للعجاج. انظر الديوان ١٢٦، الخصائص ٩٥/١، ١٧/٣، =

فإن قلت: إنّ هذين إنّما أصلهما « داوَى وطاوَعَ »، و« تَيَّةَ »[1] على قول خصمك « فيعل »، فأين « فاعَل » من « فَيْعَلَ »؟

قيل: لافصل في هذا الموضع بين « فاعَلَ وفَيْعَلَ »؛ ألا ترى أنّك لو بنيت « فَيْعَلَ » من « قلت » لقلت: قَيَّلَ، ولوبنيته للمفعول لقلت: قُوْوِلَ، كما تقول إذا بنيت « قاوَلَ » للمفعول: قُوْوِلَ[2]؛ ألاترى أنّك تقول في « بَيْطَر »: بُوْطِرَ، كما تقول في « قاتل »: قُوْتِلَ، فلافصل إذاً بين « فاعَلَ » وبين « فَيْعَلَ » إذا بنيتهما للمفعول. ولأنّك إذا جعلت « تَيَّةَ وطَيَّحَ » من الواو، وذهبت[3] إلى أنّ أصلهما « تَيْوَةَ وطَيْوَحَ »، لزمَكَ أن تقول: إنّ « تاه يتيهُ، وطاح يطيحُ »، على « فَعِلَ يفعِلُ » من الواو، و« فعِل يفعِلُ » [ليس][4] ممّا ينبغي أن يقاس / عليه ماوجد عنه مندوحةٌ، وهنا وجهٌ ظاهرٌ غير هذا؛ لهذا يكون « طَيَّحَ، وتيَّةَ » من الياء، والأظهر أن يكون « تاه يتيهُ، وطاح يطيحُ »، من الياء[5]، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل، رحمه الله[6]. [٨٢ب]

قلت: إنّما يظهر[أنّ][7] قول الخليل: أنْ لوكان « طوَّحَ، وتوَّهَ » هو الأكثر، و« طيَّحَ وتَيَّهَ » قليل، فحينئذٍ يجب الحمل على الأكثر. وظاهر كلام الإمام يرمي

الصحاح (علكس)، اللسان (علكس).

(١) في الأصل: انما هذين انما اصلها داوى وطاوع وفيه.

(٢) في الأصل: تقول قاول للمفعول تقول قوول. والمثبت من المنصف ٢٦٤/٢.

(٣) في الأصل: ذهبت. بلاواو.

(٤) تكملة من المنصف ٢٦٤/٢.

(٥) هذا مذهب المازني، كما في المنصف ٢٦٢/١، ٢٦٤.

(٦) انتهى النّقل عن المنصف. ورأي الخليل في الكتاب ٣٦١/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

إلى هذا.

قوله: « وإنّما دعاهم إلى هذا الاعتلال »[1].

هذا الفصل راجعٌ[2] إلى هذا الباب كلّه. ومراده فيه أنّه لولا الاعتلال لكانت في الياء « فعُل يفعَل »، وفي الواو « فعِل يفعَل »، كثيراً، وهم ممّا يستثقلون الضّمّةَ في الياء حتّى لايوجد ذلك [إلاّ قليلا][3]، والكسرَ في الواو حتّى يقلّ ذلك بالإضافة إلى الضّمّ، ففرّوا من هذا إلى الاعتلال، وكان أخفَّ عليهم منه. وإنّما حكم الإمام على [آنَ يَئِينُ][4] أنه « فَعِلَ يفعِلُ »؛ لأنّ معناه: حان يحينُ، فهو في معنى الأوان، فلوكان ماضيه مفتوح العين لكان مضارعُه « يؤون »، كـ« قالَ يقولُ »؛ لأنّ ذوات الواو من هذا الباب لايجيء مضارعها[5] على « يفعِل » مكسور العين. وقد حكى أبوزيد أنه يقال: آن الشّيء يئينُ أيناً[6]، وظاهر هذا أنه من ذوات الياء، كـ« باعَ يبيعُ بيعاً ». قال ابن السّيد: ويقوّي هذا أنهم قلبوه فقالوا: أنَى يأنِي، على مثال « رمى يرمِي »، وهذا كلّه تقوية لقول من يجعل « آنَ » من ذوات الياء. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) في الأصل: واحتجّ. وأثبت تصحيحه في الحاشيه، وهو متأثّر بخرم.

(٣) تكملة ممّا سبق يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٦١/٢. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٢٥٠/٢ بتصرف يسير. وسيصرح المؤلف بعد قليل بابن السيد.

(٥) في الأصل: مضارعه.

(٦) انظر الصحاح (أين)، اللسان (أين).

هذا باب مالحقته الزّوائد من هذه الأفعال المعتلّة من بنات الثلاثة

قوله: « ولم يجعلوه معتلاّ من محوَّلٍ إليه »[1].

يعني: أنهم لم يجعلوا « أجْوَدَ » ونحوه معتلاّ من محوَّلٍ إليه[2]؛ لئلاّ[3] يؤدّي ذلك إلى « أفْعُلَ »، وهذا ليس في الأفعال الماضية[4]، فيخرجهم إعلالهم له من محوّل إليه لما ليس في كلامهم؛ لأنّ أبنية الأفعال الماضية « فَعَلَ، وفَعُلَ، [وفَعِلَ »][5].

قوله: « ولوكان يخْرُجُ إلى ماهو من كلامهم لاستغنى بذا »[6].

يريد: ولوكان التّحويل في « أجْوَدَ » ونحوه لايؤدّي إلى الخروج لما ليس في كلامهم، لوجب أيضا أن يستغنى عنه؛ لأنه لافائدة له هنا؛ إذ فائدة تغيّر الفاء الاعتلالُ عن حالها في الصّحّة، والفاء هنا يتوصّل إلى تغييرها دونه، فلايحتاج إليه؛ لأنه لافائدة له هنا، على هذا، كما قدّمناه. والذي يبين هذا أنهم قالوا: يَخافُ، ويَهابُ، و« أصلهما[7] (يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ)، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصار في التّقدير (يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الياء والواو ألفين[8]؛ لتحرّكهما

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٢.

(٢) كما حوّل قلت وبعت.

(٣) في الأصل: دليلا.

(٤) في الأصل: المضارعة. والصواب ماأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر التّعليقة ٥/٢٦، ٢٧، النّكت ١١٩٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٢.

(٧) في الأصل: واصلها.

(٨) في الأصل: والواو والعين.

في الأصل، وانفتاح ماقبلهما[1] الآن؛ ولأنهما اعتلّتا ضرورةً في (هاب، وخاف) »[2].

قال أبوالفتح بن جنّي[3] -رحمه الله-: « فأمّا من ذهب إلى أنّ (يقُولُ، ويَبِيعُ)، ونحوهما، ممّا استثقلت الحركة فيهما، في الواو والياء، فنقلت[4] إلى ماقبلهما فسُكِّنتا، فغيرُ معبوءٍ بقوله؛ لأنّ الواو والياء إذا سُكِّن ماقبلهما جرتا[5] مجرى الصّحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدّثني بعض أصحابنا: أنّ أباعمَرَ الجرميّ -رحمه الله- دخل بغداذ، وكان بعض كبراء البغداذيين[6] يغشاه، ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا / الرّجل ألحّ[7] عليك بكثرة المسائل، فلمَ لاتسأله؟ [٨٣أ]

فلمّا جاء قال له: يا أبافلان، ماالأصل في (قُمْ)؟ قال له: اقْوُمْ. فقال له: فما الذي عملوا به؟ قال: استثقلوا الضّمّة على الواو [فأسكنوها][8]. فقال له: أخطأتَ؛ لأنّ القاف قبلها ساكنٌة[9]. فلم[10] يعد الرّجل بعدها إليه ».

قوله: « ولايعتلُّ في (فاعَلت) »[11].

---

(١) في الأصل: والواو والعين لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها.

(٢) انظر المنصف ١/٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) انظر المنصف ١/٢٤٨.

(٤) في الأصل: فنقلتا.

(٥) في الأصل: جريا.

(٦) في المنصف ١/٢٤٨: « الكوفيين ». ونصّ في الخصائص ٣/٢٩٩ على أنّه الفراء.

(٧) في المنصف ١/٢٤٨: « قد ألحّ ».

(٨) تكملة من المنصف ١/٢٤٨.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) في المنصف ١/٢٤٨: « قال: فلم ».

(١١) الكتاب ٢/٣٦٢. وفي الأصل: ولايقبل.

يريد: لأنّك لوأعللت لكنت تنقل حركة العين إلى الألف، وكان يجب عليك ردّها واواً؛ لأنها لاتقبل الحركة[1]، فهي بذلك لابدّ عند إرادة تحريكها من ردّها لحرف يقبل الحركة، فإذا رددتها إلى الواو حرّكتها، فجاءت الواو متحرّكة بعد فتحة، فوجب أن تقلب ألفا، ويحذف الساكن الذي بعدها للساكن الذي بعده، فتبقى الكلمة على لفظ مالازيادة فيه، وذلك إخلال بها.

وقوله: « وفي (تفاعلت وتفعَّلتُ) مع ماذكرت لك »[2].

يعني: لأنّ « تفاعَلتُ » هي « فاعَلْتُ »، زيدت عليها التّاء[3]، و« تفعَّلت » هي « فعَّلْتُ » زيدت عليها التّاء، وهما لايعلاّن[4]، فكذلك المزيد عليهما[5].

قوله: « إلاّ أنّا لم نسمعهم قالوا إلاّ: اسْتَرْوَحَ إليه »[6].

حُكي عن [غير][7] سيبويه: اسْتَراحَ إليه[8]، وكذلك حكي: أَغَالَ[9].

قوله: « وقد جاءت حروفٌ على الأصل »[10].

يريد بذلك: أنّ هذا لونطق به على مايوجبه القياس بالحمل على أمثاله،

---

(١) في الأصل: للحركة.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: لايعملان.

(٥) في الأصل: عليها.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٠٩ (رجب).

(٩) ذكر ابن عصفور أنّ أبازيد حكى: أغيلت المرأة وأغالت، بالتّصحيح والإعلال. وذكر الرضي أن التصحيح قياس عنده. انظر الممتع ٤٨٢، شرح الشافية للرضي ١١١/٣، ١١٢، ارتشاف الضرب ٣٠٨ (رجب).

(١٠) الكتاب ٣٦٢/٢.

فقيل: استقوم، واستعون؛ ألا ترى أنّ « استقام » بوزن « استخرج »، فقياسه أن يكون « استقوم »، إلاّ أنّ الواو قلبت ألفا لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ماقبلها بعد النّقل، والذي يدلّ على ذلك ماخرج عن الاعتلال منها منبهةً على الأصل، ومنه « استنوق الجمل »[1]، و« استَتْيَسَت الشّاةُ »[2] وقال الشّاعر:

صَدَدْتِ فأطْولتِ الصدود وقلّما البيت[3]

وقد قالوا : أطال[4].

قوله: « وجعلوها تابعةً حيث أُعِلّتْ »[5].

يعني: بالإسكان.

وقوله: « وأسكنت »[6].

من عطف الشّيء على نفسه؛ للتّوكيد.

قوله: « لأنّهم لم يُغَيِّروا حركة الأصل »[7].

---

(١) قولٌ لطرفة بن العبد. انظر قصّته في المسبتقصى ١٥٨/١. وانظر الكتاب ٢٤٠/٢، مجالس ثعلب ٤٧٠، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٦٥، ٤٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٠/٢، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٩٥، ٤٨٢.

(٣) عجزه:

وصالٌ على طول الصُّدودِ يدومُ

وينسب للمرار بن سغيد الفقعسي، وعمر بن أبي ربيعة. انظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، المقتضب ٢٢٢/١، المسائل البغداديّات ٢٩٦، كتاب الشعر ٩١، المنصف ١٩٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢، ٥٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨، شرح الملوكي ٣٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٠/١، ٦١٠/٢، الممتع ٤٨٢.

(٤) في الأصل: قال اطال. انظر الممتع ٤٨٢.

(٥) الكتاب ٣٦٢/٢ وفيه: « اعتلّت ».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٢/٢.

يريد: في الفاء[1] كما لم يغيّروها في « قال ». يعني: كما لم يغيّـــروا حركـــة الفاء.

(١) في الأصل: الياء.

هذا باب مااعتلّ[1] من أسماء[2] الأفعال المعتلّة على اعتلالها

قوله: « فيلتبس بغيره »[3].

يريد: أنّك لو قلت في « قاوم » بالإسكان والحذف، لقلت فيه: قَوْم، الذي هو اسم الجماعة، وقلت في « قاول »: قَوْل، فالتبس بـ« قول » الذي هو اسم مصدر. ويحتمل أن يريد: فيلتبس المزيد بغير المزيد؛ لأنّه لادليل على الزّيادة إذا حذفت؛ لأنّ اسم الفاعل مشتقٌّ من الفعل، ولابدّ للمشتقّ منه أن يخالف المشتقّ، فاسم الفاعل فيه الزيادة، فإذا ذهبت لم يكن فرقٌ بين المشتقّ والمشتقّ منه.

وقال الأعلم[4]: « يعني: أنّهم لو قالوا: قاوِلٌ، وبايِعٌ، بغير همزٍ، لجاء بمنزلة (مُقاوِلٍ، ومُبايِعٍ)، الذي قد صحّ فعلُه في (قاوَل، وبايَع)، فكرهوا[5] أن يُساوِيَ مااعتلّ فعلُه من أسماء الفاعلين ماصحّ فعلُه ».

قوله: « فهمزوا هذه الواو والياء »[6].

يعني: بعد أن قلبتا ألفا لتحرّكهما وانفتاح ماقبلهما[7]، على أن لم يعتدّ بالألف المزيدة؛ لكونها ضعيفة، من أجل أنها زائدة وساكنة / لأنّ الألف أقرب إلى [٨٣ب] الهمزة، فهي أولى بأن تكون هي المغيّرة، وهي أيضا أقرب إليهما من الهمزة،

---

(١) اعتلّ، أسقط منه في الأصل الألف، و لم تنقط التاء.

(٢) في الأصل: الاسما.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٤) النّكت ١١٩١.

(٥) في الأصل: وكرهوا.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٧) في الأصل: قلبا الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وهمزوهما[1] لئلاّ يلتقي ساكنان، و لم يحذفوا؛ لأنّ الحذف هنا عندهم مكروهٌ للالتباس.

قوله: « وحذفت واو (مفعول) »[2].

هذا صِراح مذهب سيبويه والخليل[3] في واو « مفعول ». والحجّة لهما أنّ واو « مفعول » زائدة، والسّاكن قبلها أصلي، والمحافظة على الأصلي أولى من المحافظة على الزّائد. ومن الاحتجاج لهما أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة حرّك الثاني منهما دون الأوّل، فكما تحرّك الثاني منهما كذلك يحذف الثاني منهما، وكما لايحذف الأوّل منهما إذا كانتا في كلمة، كذلك لايحذف الأول منهما[4]، وليس الساكنان[5] هنا من كلمتين فتحرّك الأوّل منهما كما تحرّك الأول منهما. ومن الحجّة أيضا لهما قولُ العرب: غارٌ مَنِيلٌ، مع أنهم قد قالوا: مَنُول[6]. وكذلك قالت العرب: مَشِيب، في مَشُوب، قال:

وماءُ قُدورٍ في القِصاعِ مَشِيبُ[7]

---

(١) في الأصل: ايضا قرب اليها من الهمزة وهمزوها.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٣٨/١، المنصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، المتع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٤) في الأصل: اول منها.

(٥) في الأصل: الساكنين.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٣/٢، المنصف ٢٨٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٨/٣. قال ابن جنّي: « قال أبوعليّ: معناه: ينال مافيه ».

(٧) صدره:

سيكفيك ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّصٌ

والبيت للسليك بن السلكة السعدي. وهو في المنصف ٢٨٨/١، المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٦، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٨/١٠، الأفعال للسرقسطي٤٠٥/٣، اللسان (شوب، =

و: أرضٌ مَميتٌ [عليها، في][1] مَمُوت، ومَرِيح[2] في مَرُوح.

ولوكانت العين هي المحذوفة لقالوا: مَنول، خاصّة، بإثبات واو « مفعـــول »؛ لأنّها لاتبدل الضّمّة التي قبلها كسرة، وتبدل هي ياء في مثل هذا الموقع، وإنّما يفعل ذلك بها في « مَرْمِيّ »[3]، ونحوه. فأمّا العين فإنه قد جاء ذلك فيها- أعـــني: قلـــب الضّمّة قبلها كسرة، وقلبها[4] هي ياء- قالوا: حِيرٌ في حُور، قال:

أزمانَ عيناءُ ســـرورُ المسرورْ

عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيرْ[5]

وخالفهما أبوالحسن الأخفش وزعم أنّ العين هي المحذوفة[6].

صرب). وروي: « مشوب ».

(١) تكملة من المنصف ٣٠٠/١. وانظر ٢٨٩/١ أيضا، والممتع ٤٥٥.

(٢) من قول الرّاجز:

قد درست غير رمادٍ مكفورْ مُكتئبِ اللون مَرِيحٍ مَمْطُورْ

انظر المنصف ٢٨٩/١. وحكي: غصن مريح. انظر المنصف ٣٠٠/١، المقتضب في اســـم المفعـــول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٨. وانظر الممتع ٤٥٥.

(٣) في الأصل: قومي. قال ابن جنّي في المنصف ٢٨٨/١: « لأنّ واو مفعول لايجوز قلبها إلاّ أن تكـــون لام الفعل معتلّة نحو قولهم: رُميَ فهو مرميّ، وقضي فهو مقضيّ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبـــها ياء، كما قلبها الآخر...» وأنشد الرجز الذي سينشده المؤلف.

(٤) في الأصل: وقبلها.

(٥) من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرثد الأسديّ. انظر النوادر ٥٧١، أمالي ابـــن الشـــجري ٣٢١/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤، ٧٩/١٠، الممتع ٤٥٦، اللسان (حور).

(٦) انظرالمقتضب ٢٣٨/١، المنصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشـــجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، الممتـــع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٦ (رجب).

فاعتُرض[1] بـ« مَبِيع »، فقيل: لوكان الأمر على مايقول لقالوا: مَبُوع، ولم يقولوا: مَبِيع.

فانفصل عن[2] ذلك بأن قال: إنّهم إنّما قالوا: مَبِيع؛ لأنهم لمّا نقلوا الحركة من العين جاءت العين ياءً ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضّمّة كسرةً للياء، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة، فقلبت ياء.

واحتجّ أيضا لمذهبه بحججٍ، منها:

أنّ واو « مفعول » إنما ثبتت -وإن كان هي الساكن الثاني[3] من الساكنين، وهذا الذي يجب أن يحذف إذا كانا الساكنان[4] في كلمة؛ لأنّه الذي يلزمك[5]- لمّا كانت لمعنى، وحروف المعنى لاتحذف؛ ألاترى أنّ التاء في تَذكّر لمّا اجتمعت مع التاء الثانية، حذفت الثانية، ولم تحذف الأولى حيث كانت لمعنى. وكذلك الواو هنا لمّا كانت لمعنى لم تحذف؛ ألاترى أنّه لمّا اجتمعت العين مع ألف « فاعل » لم تحذف ألف « فاعِل »، واعتلّت العين بالقلب حيث كانت الألف لمعنى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذف البَتَّةَ، واعتلّت العين بالحذف، كما اعتلّت بالقلب في « فاعِل ». وكذلك « مررت بقاضٍ » فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتُبقي التّنوين الذي جاء لمعنى الصَّرف.

ومنها أنّ العين قد تحذف[6] في « قُلْ، وبِعْ »، فكما حذفت في غير هذا الموضع فكذلك حذفت هنا.

---

(١) المعترض هو المازني. انظر المنصف ١/٢٨٧.

(٢) في الأصل: فافصلوا.

(٣) في الأصل: للثاني.

(٤) سبق مثل هذا الأسلوب ٥١٤.

(٥) في الأصل: يجدك.

(٦) في الأصل: تحذف قد تحذف. انظر المنصف ١/٢٩٠.

ومنها: أنّ بناء « مفعول » اعتلّ لاعتلال فعله، فهو لهذا يجب أن يقع الاعتلال في العين[1]؛ لأنها التي اعتلّت في الفعل.

قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنه قد استحسنه جلّة العلماء بهذا الشّأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما / رجّحه بعضهم، وجعله [٨٤أ] أقيس من قول سيبويه[2].

ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قولَ سيبويه هو الذي يجب أن يقال به؛ وذلك أنّ قول أبي الحسن: إنّ واو « مفعول » لها معنى المفعوليّة، فيجب لذلك المحافظة عليها، وأن يقع[3] الحذف في غيرها كما وقع في التّاء الثانية من « تذكّر »، وكما وقع في الاعتلال في عين « قائم »؛ لأنّ الألف لها معنى، ليس باحتجاج قويّ؛ وذلك أنّ واو « مفعول » ليست بمنزلة ألف « فاعِل »، ولاتاء « تذكّر »؛ ألاترى أنّ ألف « فاعِل » حرفٌ [لازيادة معه][4]، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلّ على المعنى، وكذلك تاء « تذكّر » لافرق بينهما في ذلك، وأنت إذا حذفت واو « مفعول » بقيت الميم، وهي الزائدة الأخرى، تدلّ على المعنى الذي هو « مفعول » فإذا كان كذلك لم تشبه واو « مفعول » ألف « فاعِل »، ولم يمتنع حذفها من حيث امتنع حذف[5] ألف « فاعِل »، والتّاء الأولى من « تذكّر »؛ لأنّ كلَّ واحدة منهما لازيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلُّ عليها.

وممّا أيضا يفارق فيه واو « مفعول » ألف « فاعِل »، أنه أقرب إلى الطرف

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) قال المازني: « وكلا الوجهين حسنٌ، وقول الأخفش أقيس ». انظر المنصف ١/٢٨٨.

(٣) في الأصل: وارتفع.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام

(٥) في الأصل: حيث.

من ألف « فاعل »، وإذا كانت أقرب إلى الطّرف كان الاعتلال عليها أغلب وأقوى؛ لأنّه في الطّرف أقوى منه في الأواسط، وفي الأواسط أقوى منه في الأوائل[1]، فكلّما[2] قرُب الحرف من الآخر وبعُدَ من الأوّل كان التّغيير عليه أقوى وأغلب.

فإن قال أبوالحسن[3]: إنّ الزيادة التي هي لمعنى، وإن كان معها زائدة أخرى غيرها، فإنهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألاترى أنّ الدّلالة على المعنى وقعت بمجموعهما[4]، وإذا وقعت الدّلالة على المعنى بهما معاً، لم يجز أن تحذف إحداهما، كما لم يجز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ إذ حصولُ المعنى بهما[5] كحصوله بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تحذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، فإذا لم يجز أن تحذفا معاً، كذلك لايجوز أن تحذف إحداهما؛ ألاترى أنّ الزيادتين إذا لحقتا لمعنى معاً فحذفت إحداهما حذفت الأخرى معها؛ لأنّهما زيدا معاً فاصطحبا بالزيادة معاً، كذلك يصطحبان عند الحذف، وذلك نحو « سكْران » إذا رخّمته، و« زعفران » اسم رجل، إذا كسّرته، فكذلك الزيادتان[6] في « مفعول » لوجاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما لوحذفت في « سكران » إحداهما

---

(١) في الأصل: الأواخر.

(٢) في الأصل: فما.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٦/١، ٣١٧. وكلامه في هذه المسألة قريبٌ جدّا ممّا هنا. وسيصرح المؤلف بعد قليل بالنقل عن تذكرة الفارسي، فلعلّ هذه المواضع التي قارب فيه نصّ المؤلف نصَّ ابن الشجري، نقلها ابن ابن الشجري من التذكرة.

(٤) في الأصل: بمجموعها.

(٥) في الأصل: بها.

(٦) في الأصل: الزيادتين.

يتبعها[1] الأخرى.

فالجواب: أننا قد جعلناحُكْمَ الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، ولايلزمنا[2] أكثر من ذلك؛ ألاترى أنّ الكلمة التي هي أصول قد يحذف بعضها لدلالة ماتبقّى منها عليه، فإذا استجيز ذلك في الأصول كان في الزيادة أجوز، فإن لم يكن أجوز كان مساوياً للأصل في هذا، فكما ساغ حذف بعض الأصل لدلالة الثاني عليه، كذلك يجوز حذف إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها؛ ألاتراهم قالوا: اسْطاع يسْطِيعُ، فحذفوا إحدى الزّائدتين لدلالة الثانية عليها، وهما جميعا زائدتان لمعنى[3]، كما أنّ الميم والواو في « مفعول » كذلك.

وأمّا ماذكره من أنّه لو جاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما أنّ « سَكْران » لمّا حذفت منه إحدى الزّائدتين تبعتها الأخرى، فإنّ ذلك لايلزم؛ لما تقدّم / من حذفهم إحدى الزّائدتين في « اسْطاع ». [٨٤ب]

وشيء آخر ينفصل به[4] جنسا الزيادتين، وهوأنّ الزّائدتين في « مفعول » لم تقعا معاً، بل وقعتا مفترقتين[5] في تضاعيف الكلمة، و« سكران » ونحوه، وقعتا فيه طرفا مجتمعتين، وإذا وقعتا طرفاً كان الحذف عليهما[6] أغلب؛ إذ الطرف موضعٌ

---

(١) في الأصل: يتبعهما.

(٢) في الأصل: انك قد جعلت حكم الزيادة كحكم الاصل في باب الحذف ولايلزمه. وفي أمالي ابن الشجري ٣١٦/١: « فمن جواب سيبويه عن هذا: أننا إذا جعلنا حكم الزيادة حكم الأصل في باب الحذف، لم يلزمنا أكثر من ذلك... ».

(٣) في الأصل: واحدتين بمعنى. انظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٤) في الأصل: ولمعنى اخر ينفصل به. والمثبت من أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٥) في الأصل: لم يقعا معا بل وقعا مفترقين.

(٦) في الأصل: عليها.

تُحذف فيه الأصول في التّرخيم، والتّكسير[1]، ونقل فيه مايصحّ في غير الطّرف؛ ألا ترى من قال:

أُسَيْوِد في حَدْراءَ . . .[2]

ونحوه[3] [لايقال] إلا بالقلب؛ للقرب[4] من الطرف.

وإذا كان الأمر على ذلك افترق حكماهما؛ ألا ترى من حذف ياءي الإضافة لياءي الإضافة، لم يحذف الألف من « يمانٍ » إذا أضيف إليه، وإن كان كإحدى الياءين، وقد زيدا معاً لمعنى، حيث انفصلت الألف من الياء بتقدّمها قبل الطرف، كما انفصلت واو « مفعول » من ميمه، فالزيادتان في « مفعول » أشبه بـ« اسْطاع يَسْطِيعُ »؛ لدلالتهما مجتمعتين[5] على المعنى، ووقوعهما في الدّرج غير طرف.

فإن قال أبوالحسن: قد وجدت الزيادة غير أوّل لمّا وقعت مع الأصل، حُذف الأصل، وبقيت الزّيادة، وذلك قولهم: تَقَى يَتَقِي، فإنّما حُذفت الفاء مع الزيادة[6] لمّا كانت الزيادة لمعنى، وأثبتت الزيادة مع أنّ الفاء أقوى من العين، وأبعد من الاعتلال، فأن تحذف العين التي مع الزيادة التي لمعنى أجوز.

قيل: لايلزم أن تحذف العين من « مفعول » كما حذفت الفاء في « تَقَى

---

(١) زاد ابن الشّجري في أماليه ٣١٧/١: « والتحقير ». وهو مناسبٌ لما سيأتي.

(٢) لم أقف على الشاهد، وظاهره بعض بيت من الطويل. وأسيود تصغير أسود وهو الحية؛ حملا للتصغير على التكسير لقولهم: أساود، والقياس أن يعلّ فيقال: أسيّد. أما أسود صفة فلايجوز فيه إلاّ الإعلال. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٣) مثل أسود صفة، وعجوز. انظر شرح الأشْموني ٣١٤/٤.

(٤) في الأصل: المقرب. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: مجتمعين.

(٦) يريد: حذفوا فاء الفعل، وهي تاء، وأبقوا الزّيادة، وهي تاء افتعل، والأصل: اتَّقى يتَّقي.

يَتَقِي »؛ لأنّ زيادة « تَقَى يَتَقِي » واحدة، فلو حذفت وأبقيت الفاء لم يُدَلّ عليها بشيء، وليس كذلك زيادة واو « مفعول »؛ ألاترى أنّها إذا حُذفت بقيت الميم دالّةً عليها، وليس [في][1] « يَتَقِي » بعد حذف تاء[2] « افتعل » شيءٌ يدلّ عليها.

وأمّا قوله: إنّ بناء « مفعول » إنّما اعتلّ باعتلال فعله، فهو لهذا أوجب أن يقع الاعتلال فيه في العين، كما هو كذلك في الفعل.

فإنّ الجواب عنه: أنّا إن أعللنا العين في « مفعول »؛ لأنها التي وقع الإعلال فيها كنّا بذلك قد والياها[3] أبداً الاعتلال، وإن أعللنا الواو الزائدة في بناء « مفعول » كنّا لم نوالِ[4] الإعلال حرفا من حروف الكلمة، ومالايتوالى فيه الإعلال على حرفٍ من حروف الكلمة أولى ممّا يتوالى فيه الإعلال.

وأمّا قوله في الانفصال عن اعتراضٍ اعترضَه بـ« مبيع »[5] وهو اسم: إنّما قالوا: مَبِيع؛ لأنّهم لمّا نقلوا الحركة من العين جاءت العين بعد ياء ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضّمّة كسرة للياء، إلى آخره.

قلت: فإنّ قوله فيه: تقلب الضّمة كسرة، تناقض منه، وردّ لمذهبه في مثل هذا: أن تبدل الياء[6] للضّمّة قبلها واوا، لاتبدل الضّمّة للياء كسرةً.

قال بعض الطّلبة: ورأيت للأستاذ أبي عليّ (ش) -رضي الله عنه- في بعض ماقيّدته عنه من الاحتجاج الذي لأبي الحسن على مذهبه هذا: أنّ أبا الحسن احتجّ بأنّ الحذف لالتقاء الساكنين إنّما يكون في السّاكن المتقدّم، والعين متقدّمة، فهي

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) في الأصل: اوليناها.

(٤) في الأصل: نوالى.

(٥) تقرأ في الأصل: ممتنع.

(٦) في الأصل: التاء.

التي يجب أن يقع الحذف فيها. فرُدّ عليه، بأن قيل له: إنّ الحذف إنّما يكون في الساكن الأوّل من الساكنين، إذا كان الأوّل فيها زائدا[1]، وأمّا مافيه ساكنان الأوّل منهما أصليّ، والثاني زائد، فإنّه لم يثبت لنا فيه حذف الأوّل، فيجب ألاّ نقول [به][2]، وأن نبقى على مايقتضيه القياس، من المحافظة / على الأصلي واعتلال الزّائد[3]. [٨٥أ]

انتهى ماعندي في هذه المسألة ممّا أخذته عن الشّيخ الفقيه أبي محمّد بن زيدان[4] -رحمه الله- عن الأستاذ أبي عليّ الشّلوبين -رحمه الله- وأضفت إليه ماوجدت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّذكرة. وبالله الاستعانة لاربّ غيرُه.

قوله: « وذلك قولهم »[5].

أشار إلى القلب.

قوله: « ولانعلمهم أتمّوا في الواوات »[6].

وحكى الفرّاء عن الكسائي: أنّ بني يربوع، وبني عقيل، يقولون: حُلِيٌّ

---

(١) في الأصل: من الساكنين هما الساكنان فيهما الأول أوكان الأول فيهما زائدا.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٤) عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز بن زيدان السُّمانيّ القرطبيّ، نزيل فاس [٥٤٩- ٦٢٤هـ] كان من أهل اللغة والحديث والفقه والتّاريخ والنّحو والأخبار وأسماء الرجال، أديباً شاعراً، مقدّماً في العربيّة. أخذ عنه العربية محمد بن حسن بن محمد الفاسي المغربي المقرئ نزيل حلب، كما أخذ عنه محمد بن سعيد الأنصاري الغرناطي أبوعبدالله الطراز، ومحمد بن عبد الرحمن الأنصاري البلنسي أبوعبدالله بن جوبر، ومحمد بن يحيى العبدري الفاسي أبوعبدالله الصدفي. من آثاره: التّمشية على أبواب الجمل. انظر التكملة ١٠١/٣، الذيل والتكملة ٢١١/٦، ٣٤١، ٣٤٢، صلة الصلة الملحق به ٥١٢/٨، ٥١٣، تذكرة النحاة ٣٢٢، معرفة القراء الكبار ٥٣٣، غاية النهاية ١٢٢/٢، بغية الوعاة ١٠١/٢.

(٥) في الأصل: وذلك أنهم. انظر الكتاب ٣٦٢/٢ وبعده: « مشوب ومشيب...».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

مَصْوُوغ، بواوين، وعَنْبَرٌ مَدْوُوف، وثوبٌ مَصْنُوون، وفَرَسٌ مَقْوُود، وقَوْلٌ مَقْوُول[1]. وقاس الكسائي عليه[2].

وأنشدوا:

والمِسْكُ في عَنْبَرِه المَدْوُوفِ[3]

وقد قالوا أيضا: رجلٌ مَعْوُود[4].

قال ابن جنّي[5]: وحُكيَ عن أبي العبّاس[6] إتمام « مفعول » من الواو، خلافاً لأصحابنا كلِّهم. قال: وليس بأثقل من « سُرتُ سُوُوراً، وغُرتُ غُوُورا »؛ لأنّ في « سُوُور، وعُوُور »، واوين وضمّتين، وليس في « مَصْوُون » مع الواوين إلاّ ضمّة واحدة[7].

وقال الفارسي -رحمه الله-: هذا خطأ؛ لأنّه يجيز شيئاً ينفيه[8] القياس، وهو غير مسموع إلاّ في قليل، وأمّا « سُوُور »، فلو لم يُسمع لَما قيل[9].

---

(١) في الأصل: مقود. انظر ماحكاه الفراء عن الكسائي في ارتشاف الضّرب ٣٠٧ (رجب). وانظر المنصف ٢٨٥/١، أمالي ابن الشجري ١٧١/١، ٣٢١، الممتع ٤٦١، شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٣) انظر المنصف ٢٨٥/١، الممتع ٤٦١، اللسان (دوف).

(٤) انظر المنصف ٢٨٥/١، الممتع ٤٦١.

(٥) انظرالمنصف ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٦ بتصرف.

(٦) في المنصف ٢٨٤/١: « وأجاز ».

(٧) انظر المقتضب ٢٤٠/١، ٢٤١ وقد قصره المبرد على الضرورة، ولم يجعله قياسا. وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٨) في الأصل: ينفي. والمثبت من المنصف ٢٨٥/١.

(٩) في الأصل: فلم يسمع لما قيل. و عبارة المنصف ٢٨٥/١: « وهو غير مسموع. فقياسه قياس من قال: ضربتُ زيدٌ. فأمّا سرت سُوُورا ». هذا، وكلام الفارسي في التكملة ٥٨٢ مختلف عما هنا، حيث =

[وأيضا][1] فلو أعلّوا في « سُوُور » لأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واوٌ ساكنةٌ، فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وزن « فُعْل »، فكرهوا الالتباس، أعني التباس مثال « فُعُول » بـ« فُعْل ». وأمّا المفعول من « فُعِل »: « مفعولٌ » أبداً، نحو « ضُرب فهو مضروب »، وأمن الالتباس في « مَقُول ومَصُوغ »، فجرى على مايجب فيه من الاعتلال.

والذين يتمّون « مفعولا » من الياء[2] هم بنوتميم[3]. وإنّما أتمّوا في الياء؛ لأنّ الياء فيها الضّمّة أخفُّ من الواو[وفيها الضّمّة][4]؛ ألاترى أنّ الواو إذا انضمّت فرُّوا منها إلى الهمزة، فقالوا: أَدْؤُرٌ، وأَثْؤُبٌ[5]، قال:

لكلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أَثْؤُبا[6]

وقال[7]:

يقول: « ولو جاء التصحيح في ما كان من الواو لم يُنكر؛ ألا تراهم قد قالوا: الغُوُور، فهو مثل مفعول من الواو لو صحّ، وإنّما صح مفعول فيما صح منه ».

(١) تكملة من المنصف ٢٨٥/١.

(٢) في الأصل: التاء.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٢١/١، الممتع ٤٦٠.

(٤) تكملة من المنصف ٢٨٣/١.

(٥) في الأصل: دور ثوب.

(٦) ينسب لمعروف بن عبدالرحمن، ولحميد بن ثور. وهو في الكتاب ١٨٥/٢، المقتضب ١٦٧/١، ٢٧٠، مجالس ثعلب ٣٧٢/٢، ٣٧١، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح الملوكي ٢٧٠، الممتع ٣٣٦، اللسان (ثوب).

(٧) في الأصل: قال.

. . . شُبَّت بالعَشيِّ وأَنْؤُرُ[1]

فالهمزة في الواو إذا انضمّت مطّردة، فأمّا إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقل، والياء إذا انضمّت لم تُهمز، ولم تغيّر، فكانت الياء أخفّ.

وإذا كان القياس في الياء[2] من المفعول [عدم][3] الإتمام، مع أنّ الياء[4] دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في « مفعول » من الواو ألاّ يتمّ. وهذا طريق في العربيّة مستمرّ، لاينكسر، وهو أن يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر لم يُحْتَملا، وعليه باب مالاينصرف أجمع[5]. وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلاّ ليقتُلا[6]

قوله: « ويجري (مَفْعَل)[7] مَجرى (يَفْعَل) فيهما فيعتلّ »[8].

ذكر هنا ما اعتلّ من الأسماء لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وموضع الزيادة منه؛ لأنّه إذا اعتلّ باعتلاله لم يلتبس؛ لأنّ الزيادة فيه ميمٌ، وهي

---

(١) البيت بتمامه:

فلمّا فقدت الصوت منهم وأُطفئتْ مصابيحُ شبت بالعشيّ وأنؤر

وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيوان ٩٦، التّكملة ٤٠٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح شواهد الإيضاح ٥١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: البناء.

(٥) انتهى النقل من المنصف.

(٦) صدره:

جَمَعْتَ عليه حُرمتَ الدّاء والأسى

وهو لمهيار الديلمي. انظر جواهر الكنز ٢١٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٠/١.

(٧) في الأصل: مفعول.

(٨) انظرالكتاب ٣٦٤/٢.

لاتزاد في الأفعال. وذكر أنّ الاعتلال فيها كالاعتلال في الأفعال، لافرق، إلاّ فيما يُستثنى، من كون الزيادة في الاسم ميما، وهي [ليست][1] في « يخاف، ويهاب » ونحوهما[2].

قوله: « فصار دخول الميم كدخول الألف في (أَفْعَلُ) »[3].

قال: كدخول الألف، ولم يقل كدخول الياء وغيرها ممّا يزاد في الأفعال أوّلاً؛ لأنّ الألف أخت الميم من الزيادة أوّلاً.

قوله: « ولم يجعلها بمنزلة (فعُلت) في الفعل »[4].

يريد: ولاتجعلها تتبعُ / عينُها فاءَ ها، كما كان ذلك في الفعل في [٨٥ب]
« فعُلت »، فإنّ عين « فعُلت » تابعةٌ للفاء، إلاّ أنّ ذلك لم يظهر فيها بحذفها؛ لأنّ الواو في الفعل إنّما تكون أبداً تابعة للفاء[5].

قوله: « كما أنّ (فَعِلتُ تَفْعَلُ) في الواو إذا سكنت لم تتبعها الكسرة »[6].

فتُبدَل بضمّة. وأمّا [إذاكانت][7] العين ألفا فتُبدل حركة من جنس حركتها.

قوله: « وإنّما هذا كقولهم: رَمُوَ[8] الرّجل، في الفعل »[9].

يريد: أنّ إتباع العين للفاء في الفعل، وإتباع الفاء العين في الاسم، بمنزلة

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الكتاب ٣٦٤/٢: « كما قالوا: مخافة، فأجروها مجرى يخاف ويهاب ».

(٣) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢ وفيه: « ولاتجعلها ».

(٥) قال أبوعليّ في التعليقة ٣٠/٥: « يقول: لاتُبدل من الياء واوا إذا انضمّ ماقبلها في الفعل، نحو: رَمُوَ ومَرْمُو ».

(٦) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: رموا. وكذا في الموضع التالي.

(٩) الكتاب ٣٦٤/٢.

إتباع العين اللام في الفعل، نحو قولهم: رَمُوَ الرّجلُ؛ ألاترى أنّ الواو قلبت [عن][1] ياء، وهي لام؛ لإتباع ضمّة العين، وبمنزلة إتباع العين اللام في الاسم في « فَعُلٍ »؛ ألا تراهم إذا بنوا من « رُمِيَ » « فَعُلَ » يقولون: رَمِيٌ، فقلبوا الضّمّة التي هي في العين كسرةً للياء التي هي لام.

ووقع في الكتاب هنا: قال الأخفشُ في مثل « مُسْعُط »: مُبُوع[2]. وهو خلاف قول سيبويه[3].

قال الشيخ أبوعليّ -رحمه الله-: قول أبي الحسن هنا غلطٌ؛ لأنّ السَّماعَ مخالفٌ له؛ لأنّا لم نسمع « مُبُوعا »[4]، ولاشيئاً من هذا النّحو أصلاً، إلاّ ماجاء من قولهم: مَضُوفة[5]، وهو شاذّ، والشّاذّ لايقاس عليه[6].

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ كلاماً أردت أن أورده هنا، قال[7]: قول الخليل في « مَعِيشَة »: إنّه « مَفْعُلة [أومَفْعِلَة »][8].

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ١١٢/١، ١١٣.

(٢) انظر الأصول ٢٨٥/٣، شرح السيرافي ١٦٤/٦ (خ)، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠١.

(٣) وهو مُبِيع. انظر الكتاب ٣٦٤/٢، الأصول ٢٨٥/٣.

(٤) في الأصل: مبوع.

(٥) في الأصل: مصوبة. ولايصلح هذا احتجاجا؛ لقولهم: صاب يَصيب السّهم ويصوب، إذا أصاب. انظر شرح الشافية للرضي ١٣٦/٣، اللسان (صوب). وقد وردت مضوفة في قول أبي جُندب الهذلي:

وكنتُ إذا جارٌ دعا لَمضوفَةٍ أشمِّرُ حتّى يَنْصُفُ السّاقَ مِئزري

انظر شرح ديوان الهذليين ٣٨٥. وفي اللسان(ضيف): « وأمّا قول الهذليّ:

أنت تُجيب دعوةَ المَضُوفِ

فإنّما استعمل المفعول على حذف الزّائد...وبني المضوف على لغة من قال في بِيع: بوع ». فجعله لغة.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) انظر المسائل البصريّات ٦٥٥-٦٥٩. وسيصرّح المؤلّف في نهاية النّقل أنّه ينقل من التّذكرة.

(٨) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٥.

قال أبوالحسن: لاتكون إلاّ « مَفْعِلة »، ولاتَصِحّ في الواحد الياء كما تَصِحُّ في الجمع.

وممّا يحتجّ له[1] في ذلك أنّ الجمع ليس كالواحد؛ لأنّه يستثقل فيه مالا يُستثقل في الواحد؛ ألاتراهم قلبوا « دُلِيّ » ونحوه، وصححوا في الواحد نحو « عُتُوّ ». وكذلك صُحِّحت الياء في « بِيض »، ولايلزم على هذا الواحد الذي ليس بجمع.

[فيقول الخليل]: بناء[2] الجمع في هذا النحو والواحد سواء؛ ألاترى أنّ هذا الضّرب من الجمع كالواحد، ولاثِقل فيه ليس في الواحد. يدلّك على ذلك أنّهم يصرفون هذا النّوع من الجمع كما يصرفون الواحد. فإذا لم يختصّ هذا بثقلٍ ليس في الواحد وجب أن يستوي مع الواحد، وإذا استوى مع الواحد لم يجز أن يُخَالَفَ بينه وبين الواحد في الإعلال، [بل][3] ينبغي أن تصحَّ الياءُ في الواحد كما صحّت في « بِيض »[4]. والدّلالة على مساواة هذا الضّربِ الواحدَ أنّك لو سمّيت بـ« فُعُل » الذي هو جمعٌ صرفته، كما أنّك لو سمّيت بـ« فُعْل » صرفت، وكذلك لو سمّيت بـ« فُلُوس » صرفته.

فإن قلت: فكيف أُعِلَّ الجمعُ في نحو « دُلِيّ »، وصُحّحَ الواحد؟ وهلاّ دلّ هذا على استثقالهم للجمع؟

قيل: ليس هذا من قِبَل أنّه جمع، ولكن لمّا كان الواحدُ الذي ليس بجمع غُيِّرَ، نحو « عُتِيّ » فقلبت الواو منه، وكان الجمع يعتوره من التّغيير أكثر ممّا يعتور

---

(١) أي: الأخفش.

(٢) في الأصل: وبناء. وما بين معقوفين قبله تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٤) في الأصل: بعض.

الاسم الواحد؛ لأنّه يدخله واوٌ زائدة، لم تكن ثابتةً في الواحد[1]، وغُيِّرَ أيضاً بجمعهم إيّاه على أدنى العدد [يعني: أَدْلٍ][2]، فقلبوا منه الواو إلى الياء[3]، فزاد حُدوث التّغيير على الاسم- ألزم الاعتلال كما ألزموا الياء في « حَنِيفة » الحذف لمّا حُذفت التّاء، و لم تلزم ياءُ « قريش » الحذف. فلهذه التّغييرات التي اعتورت الجمع ألزِم الاعتلال، [لا][4] من حيث كان جمعا؛ ألاترى استواء[5] الواحد والجمع في « أدلٍ وقَلَنْس »، فلو خالف الجميعَ الواحدُ لكان خليقاً أن تصحّ الواوُ / في الواحد في « قَلَنْسٍ »، ولايستوي مع الجمع في [« ثُنٍ » جمع][6] « ثَنِيّ ». ويدلّك على ذلك -أنه ليس للجمع- أنّه قد اعتلّت الآحاد[7]، نحو[مَسْنِيَّة][8]، فإذا جاء هذا في الآحاد دلّ على أنّ هذا ليس في « دُلِيّ » لاختصاصه بالجمع. ويدلّ أيضا على أنّه ليس يُستثقل ذلك من أجل الجمع قولهم: صُوَّام، وأنّه لم يقلبوه البتّة. [فأمّا « صُيَّم »][9] فليس من أجل أنّه جمع، ولكن للقرب[10] من الطرف، ويدلّك على ذلك أنّ الذي يقول: صُيَّمٌ، إذا بعدت من الطّرف فقال: صُوَّام، لم يقلب. انتهى كلام أبي عليّ في هذه المسألة في الجزء الرّابع من التّذكرة.

---

(١) في الأصل: ثانيه في الواحدة.

(٢) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٧.

(٣) في الأصل: الواو والياء.

(٤) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٥) في الأصل: ألاترى أن استواء.

(٦) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٧) في الأصل: الاعاد.

(٨) موضعها في الأصل بياض. والمثبت من المسائل البصريات ٦٥٨.

(٩) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٩.

(١٠) في الأصل: البعد.

قوله: « وقد جاء في الاسم مشتقّاً للعلامة لالمعنى »[١].

يعني: موضوعاً لأن يكونَ علماً.

قوله: « وإنّما جاء هذا كما جاء (تَهْلَلُ) ونحوه حيث كان اسما »[٢].

يعني: حيث كان اسماً علماً، والعلمُ يُفعلُ به مالايُفعلُ في غيره؛ لخفّته عليهم، وكثرة دَوْره في الكلام عندهم؛ لأنّه لكثرة استعماله خفّ، والخفيفُ يُحتَملُ فيه من الثقل مالايُحتَملُ في الثّقيل[٣].

قوله: « وليس (مَكْوَزة، ومَزْيَد)، بأشدّ من لزومهم (اسْتَحْوَذ) »[٤].

يريد: وليس البقاء على[٥] الأصل في الاسم العلم لترك الإعلال فيه؛ لأنّه يكثر استعماله، وخفّته، فيُتّسع فيه مالايُتّسع في غيره، بأشدّ من البقاء على الأصل [في « اسْتَحْوَذَ »][٦] مع ثقله.

قوله: « ويَتِمُّ (أفْعَلُ) اسماً »[٧].

ذكر هنا ماصحّ من الأسماء الجارية على الأفعال في حركاتها، وسكناتها، والزّيادة فيها، وموضعها، لموافقتها للأفعال في الزّيادة. وذلك أنّه لّما وافقتها فيما ذكر من الزيادة، وموضعها، والحركات، والسكنات، أشبهت الأفعال شبهاً قويّاً، فخافوا إنْ هم أعلّوها بإعلالها أن تلتبس بها، فصحّحوها؛ ليكون ذلك فيها فرقاً بينها وبين الأفعال.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٤ وبعده: « سوى ذا على الأصل كما قالوا: مَكْوَزة ومَزْيَد ».

(٢) الكتاب ٢/٣٦٤ وليس فيه: ونحوه.

(٣) في الأصل: الثقل.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٤.

(٥) في الأصل: التفاعل في.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٤.

وردّ ابن الطّراوة على النّحويّين بهذا في باب ماينصرف ومالاينصرف، وقال: إنّ منعهم الصّرف للأسماء لشبهها [بالأفعال][1] ليس بشيء؛ ألاترى أنّهم يُصحّحون الأسماء إذا وافقت الأفعال، وقويت موافقتها لها؛ للفرق بينهما، فكذلك كان يجب أيضاً أن يصرف الاسم إذا أشبه الفعل للفرق. وعوّل على هذا الرّد، والتزمه، وجعل يمنع الصَّرف بوجهٍ آخر[2].

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنّه مع هذا يقول بإعلال ماجرى على الأفعال، وافترق منها بالزّيادة؛ لجريانها. وعلى قوله هذا وردّه على النّحويين كان يجب أن يصحِّحَ.

قال الشّيخُ[3] -رحمه الله-: فقوله هذا ظاهر التّخلّف لائحٌ فيه عدمُ التّوفيق.

قوله: « ويَتِمُّ في قولك: ما أقوله، وأبيعَه »[4].

هذا استثناءٌ من الباب قبلُ؛ لأنّ فعل التّعجّب فيما ذكر بكونه يسكن فيه ماقبل العين المعتلّة وهو حرف صحيح، كان يجب له أن يعتلّ « أجْوَدُ » حتّى يصير[5] « أَجَاد »، لكن صحّ لِمَا ذكره من أنّه وافق « أَفْعَلَ » التّفضيل في المعنى؛ وذلك أنّك إذا قلت: ماأحسنَ زيداً! فأنت قد فضّلت زيداً على غيره في الجنس، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فقد فضّلته أيضاً على غيره في الفضل[6].

قوله: « وهو بعدُ نحو الاسم لايَتَصَرَّفُ تصرُّفَه، ولايقوى قوَّتَه »[7].

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) انظر صدى هذا المذهب عند تلميذه السّهيلي في أماليه ١٩ فما بعدها.

(٣) المؤلف يستخدم هذا المصطلح للشلوبين، ولم أقف على كلامه الآتي في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٤. وفي الأصل: في ذلك.

(٥) في الأصل: صار.

(٦) قال المحريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣: « فقد فضّلته على غيره، أي: على المخاطب ».

(٧) الكتاب ٢/٣٦٤.

الضّمير في « تصرّفه »[1] عائدٌ على فعل التّعجّب. ويريد /: تصرفه الذي [٨٦ب] كان يجب له بكونه فعلا. وكذلك هو أيضا في قوله: « ولايقوى قوّته » عائدٌ على فعل التّعجّب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فِعْلاً.

قوله: « ويتمُّ في (أَفْعُلٍ وأفْعِلٍ)؛ لأنّهما اسمان »[2].

يعني: ويتمّ اللفظ.

قوله: « فرقوا بينهما وبين (أفْعُلُ وأفعِلُ) من الفعل »[3].

[مثال « أَفْعُلُ »][4] « أَقْوُلُ »، [قبل][5] النّقل، و« أَقْوُمُ »، ونحوهما، ومثال « أَفْعِلُ » « أَبْيِعُ »، قبل النّقل، ونحوه أيضاً من بنات الياء التي ماضيها منقولٌ من « فَعَلَ يفعلُ »، و« أَتيهُ وأطيحُ »[6] أيضا، ونحوه ممّا [لم][7] يتغيّر، فجاء في المضارع على « يفعِلُ » وماضيه « فعِل » قبل النّقل[8].

قوله: « ولوأردت مثلَ (إصْبَعٍ) من (قُلْتُ، وبِعتُ)، لأتممت لتفرّق بين الاسم والفعل »[9].

مثال « إصْبَعٍ » من الفعل « إخاف وإهاب » ونحوهما ممّا كُسر فيه همزة

---

(١) في الأصل: قوته. والصّواب ماأثبته إن شاء الله؛ لما سيأتي.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يفعل اتيه اطرح. ويمكن أن يريد: أطوح، ولكن هذا لايتناسب مع ماقبله؛ لأنّ أتيه وأطيح الكلام فيهما واحد. وقد سبق الكلام عليهما ٥٥٣-٥٥٥.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) أي: قبل نقل حركة العين إلى الفاء.

(٩) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « أَصْبُع ». وماأثبتّه هو الجاري على كلامه الآتي. هذا على أنّ سيبويه سيذكر إصبَع وأنّ مثاله إفعَل وإبيَع. ولن يشير إليه المؤلف.

المضارع.

قوله: « لأنّها إذا انضمّت خفيت الضمّة فيها »[1].

يعني: في النّطق.

قوله: « وأمّا (أَفْعِلة) فنحو (أَخْوِنة) »[2].

مثلُ « أَفْعِلٍ » « أَفْعِلةٌ »؛ لمّا كانت الهاء كأنّها من كلمة أخرى.

قوله: « فإن أردت مثل (إثْمِدٍ) قلت: إبْيِع وإقْوِل »[3].

مثل « إفْعِل » « إبْيِعْ » قبل أن يدركه الحذف والنّقل[4].

قوله: « وإذا أردت منهما مثل (أُبْلُمٍ) »[5].

مثال « أُفْعُلٍ » في الأفعال يكون من ذوات الواو، وذلك نحو « أُقْوُلْ »، قبل النّقل والحذف، ولايكون في الياء أصلا، لكن لم يعلّ بالياء، وإن كان لايوجد في الأفعال من بنات الياء[6]؛ لأنّه في حكم الموجود؛ إذ الواو أخت الياء، وهما عند سيبويه بمنزلة المثلين -أعني: بمنزلة ماهما من موضع واحد- وسنبيّن هذا فيما بعدُ، إن شاء الله. وكذلك كلّ مثال وجد في الواو، وهو[7] غير موجود [في][8] الياء،

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: حقيقة الضمة.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: وأما فعلت.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: والنقل قبل النقل. وفي التعليقة ٥/٣٥ من كلام الأخفش: « يعني فرّقوا بين إبيعٍ وإبيَعٍ إذا كانا اسمين من بع وخف من قبل أن يحذفا؛ لأنهما كانتا قبل الحذف: اخاف وابيع، فحذفوا همزة الوصل لمّا تحركت الفاء (في الأصل: الياء)، وحذفوا موضع العين لمّا أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين اسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف ».

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٦) يعني: لايوجد السبب الذي من أجله لم يعلّ الاسم، وهو وجود البناء في الفعل.

(٧) في الأصل: وهما.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

لايعلّ في الياء؛ لأنّها أخت الواو.

قوله: « و لم يُذكر (أُفْعِل)؛ لأنه ليس في الكلام (أُفْعِل) »[1].

زعم أبوبكر بن طاهر أنّ هذا الكلام من سيبويه نصٌّ منه على أنه إنّما بُني من الكلمة مالَه مثالٌ موجودٌ في كلام العرب، وأمّا مالامثالَ له فلايصحّ بناؤه، فلاتقول على هذا: ابنِ لي من كذا كذا، إلاّ إذا كان ماتبنيه موجوداً مثاله. وقال: إنّ هذا الموضعَ من كلام سيبويه مناقضٌ لِمَا تقدّم من كلامه أيضاً في الفاء في باب ماتقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، قال فيه[2]: « وتقول في (تَفْعِلَة) من (وعدت)، و(يَفْعِل)[3]، إذا كانا اسمين، و لم يكونا من الفعل: تَوْعِدَةٌ، ويَوْعِدٌ، كما تقول في الموضع ». و« يَفْعِل » لايوجد في الأسماء[4].

وهذا الذي قاله واعتقده من المناقضة في كلام سيبويه، ليس بشيء؛ فإنّ كلام الإمام في هذا الموضع ليس بنصٍّ على مازعم، بل مراده فيه، وهو الظاهر من كلامه: و لم يُذكَر كذا؛ لأنه لايوجد، فلم يكن الاعتناء به كالاعتناء بما يوجد، ولايخرج منه أنّ مالايوجد مثاله لايوجد، ولايجوز بناؤه، ولاالتّكلّم به، أصلا. وإذا كان الأمر على هذا فلا تناقض في كلام سيبويه أصلا.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين النحويين على ثلاث فرقٍ[5]:

منهم من يرى أنّه يجوز أن يُبنَى من الكلام المعتلّ[6] ماله مثال موجود / [٨٧أ]

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « و لم نذكر ».

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: تفعل، وكذا في الموضع التالي، وفي التمثيل عليه بالتاء أيضا.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٢.

(٦) خص المعتل دون الصحيح؛ لأن الباب معقودٌ له، وإلاّ فالصحيح مثله في هذا الخلاف، وقد عقد

=

ومالیس له مثالٌ موجودٌ[1].

ومنهم من يجيز البناء فيما له مثالٌ موجودٌ، خاصّة، ويمنعه فيما لامثال له موجود[2].

ومنهم من منع البناء في النّوعين.

وأمّا أنا[3] لاأعلم لهذا الخلاف معنى يوجبه، بل الأمر في هذا عندي قريبٌ جدّاً، فإنّه إذا قيل: ابن كذا من كذا، فليس مرادٌ إذ ذاك: كيف تقول العرب في كذا من كذا؟ على أنّ ذلك المقول قد تكلّموا به، وإنّما يقال على معنى: كيف يَقتضِي مقياس[4] كلامها في الاسم من كذا، أوالفعل خاصّة، على جهة التّدرُّب والرّياضة[5] في الصنعة ليكون في ذلك تقويةٌ للأذهان، وتلقيحٌ لها. وإذا كان الأمرُ على ماذكرتُه فلابأس أن يقال: ابنِ من كذا كذا[6]، سواءٌ كان للمبنيّ[7] مثالٌ موجودٌ، أو لم يكن له مثالٌ موجودٌ، فثبت بهذا قول من يجيز البناء في النّوعين.

قال المؤلّف -رحمه الله-: هذا الذي قاله إنّما يكون إذا لم يكن للبناء

ابن عصفور الباب لهما جميعاً وذكر الخلاف. انظر الممتع ٧٣١.

(١) هذا مذهب الأخفش كما في شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه ورجحه ابن يعيش. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) في الأصل: واما الان.

(٤) في الأصل: لمقيسته.

(٥) في الأصل: التدرب الرياضة.

(٦) في الأصل: وكذا. وما أثبته أقرب، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: المبني.

بالمطلق إلاّ هذه الثمرة التي ذكر، ولاالمقصود منه إلاّ أن يقال: لو نطقت العرب به على مقاييس كلامها، كيف يكون؟ وهو رأي الأخفش، وأنّه يجيز البناء على حسب ما ارتضاه مَن ذكرنا كلامَه.

وأمّا أبوعثمان وأبوعليّ الفارسي وابن جنّي، فقد[1] نصّوا على أنّه: ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهم يُجيزون القياس في اللغة، ولايرونه ارتجالاً للغة. وانظر كلام ابن جنّي في الخصائص في هذه المسألة[2] فإنّه طيّب.

قوله: « وكالإتمام لازماً لهذا »[3].

يعني: لِمَا قدّم ذكره من وقع اللّبس مع الجريان الذي في الفعل، والفعل مع نقله يجوز فيه الإتمام، فجوازه[4] في الاسم أولى؛ لأنّه خفيف، والخفيف يحتمل فيه مالايحتمل في الثّقيل.

قوله: « يدلّك على [أنّ] هذا يجري مَجرى ماأوّله الهمزة ممّا ذكرنا »[5].

فشبَّهَ بما أوّله الهمزة لمّا كان أكثر وجوداً ممّا في أوّله التّاء.

قوله: « لأنّ الأفعال لاتكون زيادتها »[6].

فموافقتها إيّاها بذلك لم تكمُل، فيحتاج إلى التّفرقة بالتّصحيح.

قوله: « وأمّا (تُفْعُل) مثل (التُّتْفُل)[7]، فإنّه لايكون فِعْلاً، فهو بمترلة ماجاء

---

(١) في الأصل: قد.

(٢) باب في أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ١/٣٥٧-٣٦٩. وانظر الخصائص ١/١١٤، المنصف ٢/٢٤٢، الاقتراح في أصول النّحو وجدله ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: فجواز.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٥ وبعده: « التي في أوائلها ميما، فمن ثمّ يحتاجون إلى التّفرقة ».

(٧) يقرأ في الأصل: الثقيل، أو مأشبه ذلك فموضع الثاء غير منقوط.

على مثال الفعل، وليس فِعْلاً »[1].

يريد: وهو بمنزلة ماجرى على الفعل في حركاته، وسكناته، وموضع الزيادة منه، وافترق منه في الزيادة، وافترق[2] منه بعد ذلك كلّه؛ لأنّ مثاله لايوجد في الأفعال، فوجه بينهما أنّ كلّ واحد منهما جرى على الفعل وافترق منه.

قوله: « وكذلك (تِفْعِل) نحو (التِّحْلِئ)، يجري مَجْرى (اِفْعِلْ) »[3].

أخذه الشّيخُ أبوعليّ على أنّه مجرى « اِفْعِل » اسماً، قال: يعني في الحركات والسَّكنات، إلاّ أنّ « تِفعِل »[4] أعلّ لّما افترق[5]، و« اِفْعِل » صحّ لّما افترق[6].

قوله: « كما أُجري (تُفْعُلٌ) مُجرى (اُفْعُلْ) »[7].

أخذه[8] كذلك. ورأيت لأبي عليّ الفارسي في تعاليقه على الكتاب، قال[9]: « يريد: (اِفْعِلْ) الذي هو فعلٌ لااسم، أي: يُعلّ[10] مثل (تِحْلِئ) من (القول والبيع)، كما يعلّ[11] (اِفْعِل) الذي هو فعلٌ قبل الحذف والسكون ».

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥، ٣٦٦ وليس فيه: وليس فعلا.

(٢) ورد النّص في الأصل: وموضع الزيادة وافترق منه في الزيادة في انه نعم والزيادة وافترق. ووضع النّاسخ علامة حذف عبارة عن شرطتين، الأولى فوق (وافترق) والثانية فوق (انه). ويظهر لي أنّ عبارة (نعم والزيادة) ناتجةٌ عن إملاء، يعني: أن هناك مليا وآخر يكتب، فسأل الكاتب المملي فأجابه.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٤) في الأصل: افعل.

(٥) لأنّ البناء للاسم دون الفعل. انظر التّعليقة ٥/٣٤.

(٦) لأنّ افعِل فعلٌ قد أعلّ. و لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٨) يعني: الشّلوبين. والله أعلم.

(٩) التعليقة ٥/٣٦.

(١٠) في الأصل: فعل الاسم أي فعل.

(١١) في الأصل: يفعل.

ولعَمْري إنّ هذا الذي قاله الفارسيّ الأظهرُ ممّا قاله الأستاذ؛ لأنّه للشَّقّة[1] أكمل، وللغرض أوفى.

قوله: « وإنّما تُشبَّه الأسماء »[2] الفصل إلى / آخره. [٨٧ب]

يعني: أنّ الأسماء الجارية على « اُفْعُلْ، وافْعِلْ »، إنّما تُشبَّهُ بهما[3] فعلين. والفرق بينهما[4] في حال أنهما[5] قد نقلت الحركة فيهما من العين إلى الفاء، ولم يحذفا[6]، فقيل: اُقُولْ، وابِيعْ؛ لأنّهما في هذه الحال تكون بينهما وبين [تُقُول، وتِبِيع][7] الموافقةُ من كلّ جهة، فيجب الفرق. وبالله التّوفيق.

---

(١) الشّقة: نصف الشّيء إذ شقّ.

(٢) في الأصل: يشبه. انظر الكتاب ٢/٣٦٤.

(٣) في الأصل: يشبه بها.

(٤) يعني: بين الأسماء الجارية- وهي تُفْعُل، وتِفْعِل- واُفعُل، وافعِلْ. وقوله: والفرق بينهما، يريد: ويفرق بينهما، أي: يحتاج للفرق بينهما.

(٥) يعني: الفعلين افعُلْ وافعِلْ.

(٦) يعني: لم يقل: قل، وبع، بالحذف.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا بابٌ أُتمَّ فيه الاسم على مثال فمثّل به لسكون ماقبله ومابعده[1]

قوله: « فمثّل به ».

يعني: لم يعلّ فيه الاسم، ولكن أتمّ على مثاله، فجعل على مثال مابني عليه.

قوله: « لسكون ماقبله ومابعده ».

يعني: لقلّة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكون ماقبل حرف العلّة، أو مابعده؛ وذلك لأنّ حرف العلّة المتحرّك إنّما يعلّ[2] في الاسم الجاري مع تحرّك ماقبله ومابعده لاستثقال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنّه إذا تحرّك ماقبله ومابعده كانت قبله حركة، وهو متحرّك، وبمنزلة[3] الحركة التي من جنسه، وبعده حركة، فصارت الكلمة[4] بذلك كأنّها قد توالى فيها أربع متحرّكات، فكرهوا ذلك، فخففوا، بأن ردّوا حرف العلّة إلى حرف لايمكن تحرّكه أصلاً؛ حتّى يقلّ اجتماع الحركات. وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هاهنا مطّرداً؛ لأنّ الأمثال قد قلّت بالسّكون. وهذ التّعليل الذي علّل به الأستاذ أبوعليّ[5]، وهو الذي يجيء على كلام

---

(١) العنوان كما أورده المؤلّف في التّعليقة ٣٧/٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤، والنّكت ١١٩٧. وفي الكتاب ٣٦٦/٢، وهارون ٣٥٤/٤: « هذا بابٌ أتمّ فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثّل به ولكنّه أتمّ لسكون ماقبله ومابعده...». وفي شرح السيرافي ١٧٥/٦ (خ): « هذا باب أتم الاسم فيه على مثال الفعل ... ». وقد أثبت محقق النّكت في المتن هذه الزيادات.

(٢) في الأصل: يعمل.

(٣) أي: حرف العلّة.

(٤) في الأصل: الحركة.

(٥) لم أقف على ما نقله عن الشلوبين في غير هذا الكتاب.

سيبويه.

وقد علّل ابن جنّي في هذا الموضع تعليلا آخر[1]، تركته خوف التّطويل، مع أنّ هذا التّعليل يغني عنه.

قوله: « كما يُتَمُّ التّضعيف إذا سكن ماقبله »[2].

يعني: أنّ الإسكان يوجب التّصحيح في حروف العلّة في هذا الباب، كما أنّه أيضاً موجبٌ لتصحيح أحد المضاعفين، وهو الذي كان يعلّ بالإدغام، وذلك إذا وقع بعده، مثال هذا « ارْدُدْنَ ».

واعلم أنّ الإسكان لايكون موجبا للتصحيح في حروف[3] العلّة في الاسم إلاّ إذا كان الاسم غير جار على الفعل، وهو مخالفٌ له، ولم يكن مصدرا لازما لفعله الذي يكون منه إلاّ بفارق كـ« الإفعال والاستفعال ».

قوله: « وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز »[4].

كذا ثبت، والصّواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو[5] من « وفي ترك الهمز » وهماً من النّاسخ.

قوله: « وقد قال بعض العرب: أَبِيناءِ »[6].

يعني: بنقل حركة الياء، كأنّهم استثقلوا الكسرة في[7] الياء.

---

(١) انظر المنصف ٣١٥/١.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « أسكن ».

(٣) في الأصل: للتصحيح كحروف.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « في ترك الهمز وفي الهمز ». وكذا في طبعة هارون ٣٥٤/٤.

(٥) في الأصل: والوهمز والواو وسقطت الواو.

(٦) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٧) في الأصل: من.

قوله: « فأمّا (الإقامة والاستقامة) فإنّما أعتلّتا كما اعتلّت أفعالهما »[1].

يعني: أنّهما أعلاّ بالحمل على أفعالهما؛ للزومهما إيّاهما، فصارتا بذلك كأنّهما هما، فأعلاّ بإعلالهما.

قوله: « وأمّا (مفعول) فإنّهم حذفوا فيهما »[2].

يريد: في بنات الياء والواو.

« وأسكنوه لأنه اسمٌ من (فُعِلَ)، وهو لازمٌ له »[3].

لمّا[4] كان هذا الاسمُ من الاسم[5] الذي هو [من][6] فِعْل المفعول، من « فُعِلَ »[7]، وهو لازمٌ له، حُمِل عليه فأعلّ بإعلاله، كما أنّ الاسم من فعل الفاعل يحمل على فعل الفاعل، فأعلّ بإعلاله.

قوله: « فإن قلت: قالوا: طويل »[8].

من « طال »، ولم يعلّوه، وهو لازم. فالجواب: أنّهم وإن كانوا / قد قالوا: [٨٨أ]
طويل، من « طال »، فإنّه ليس باسم الفاعل الجاري عليه، وإنّما جيء به على جهة المثال للمبالغة، فـ« فعِيل » بمعنى « فاعِل » من « طال »، كـ« فعيل » يُعنى به « مفعول »، و« فعِيل » يعنى به « مفعول » ليس على « فِعْلٍ »، فكرهوا هذا[9] أيضا؛

---

(١) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « جذفوه ».

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « الاسم ».

(٤) في الأصل: ولما.

(٥) يعني: من هذا الجنس.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني: من الثلاثي.

(٨) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٩) يعني: فعيل بمعنى فاعل.

[لأنّه][1] ليس على « طال »، وإن لم يكن عليه فلايعلّ بإعلاله.

قوله: « وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا[2] أجدرُ أن يلزمه الأصل »[3].

وجه تصحيح « مفعول » في هذه اللغة أنّه لمّا [لم][4] يكن كاسم الفاعل في كونه[5] على حركات الفعل وسكونه أشبه « طويلا، وأبيَض، وأسوَد »، ممّا لم يجرِ على الفعل، فصحّ كما صحّ ماتقدّم ذكره. هذا نصّ كلام أبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في هذه المسألة في التّذكرة[6].

« وسألته -رحمه الله- عن (مِفْعَل) لأيّ شيء أُتمّ »[7] إلى آخره.

يعني: أنه مقصورٌ منه؛ وذلك أنّه لمّا كان معناه معنى « مِفْعَال »، وكان قد تصوّر معه كالكلمة[8] الواحدة، صار كأنّه هو، وكأنّه نقص عنه، فحمل عليه و لم يعلّ.

قوله: « فأمّا قولهم: مصائب »[9].

يريد: أنّ ياء « مصائب » أصليّة؛ لأنّ « مصيبة » الذي هو واحدها، وزنُه « مُفْعِلة »، لا « فعِيلة »، وإذا كان وزنها « مُفعِلة » كانت[10] ياؤها أصليّة، ومايؤه

---

(١) تكملة يمثلها يلتئم الكلام.

(٢) في الأصل: وهذا.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) تكملة يلتئم يمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: في قوله.

(٦) انظر تعليل الفارسي في التكملة ٥٨٢.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٨) في الأصل: الكلمة.

(٩) الكتاب ٢/٣٦٧.

(١٠) في الأصل: كان.

أصليّة لايهمز، وإذا كان الأمر هكذا، فكأنّ همزَها في لغة من همزها غلط.

قوله: « وذلك أنّهم توهّموا »[1].

يعني: أنّهم توهّموا أنّها زائدة فهمزوها كما تُهمزُ الياء الزّائدة.

قوله: وسألت الخليل[2] لآخره.

يريد: أنّه سأله عن همز هذه الحروف التي ذكرها، يعني في الجمع، فقال: إنّها إنّما همزت لمّا لم تكن متحرّكة في الأصل، فكانت بذلك ضعيفةً، فقويَ عليها التّغيير؛ إذ[3] كان يوجد فيما أصله الحركة وقد يتحرّك[4]، فهو أولى؛ وذلك أنّهنّ لمّا وقعنَ بعد الألف لم يمكن بناؤهنّ وهنّ سواكن؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، فوجب لذلك تحرّكهنّ وهنّ أصلهنّ ألاّ يتحرّكن، فكنّ بذلك يشبه بعضهنّ بعضاً، فحمل لذلك بعضهنّ على بعض، وهمزت الياء والواو بالحمل على الألف؛ لأنّ الألف همزت لأنّها[5] لاتتحرّك أصلاً.

قوله: « إلاّ أنّه لايدركها الإدغام »[6].

يعني: ياء « صَيِدْتُ ».

قوله: « لأنّك تقول في (شَوَيْتُ): شَوَايا »[7].

---

(١) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢ ونصّه: « وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأيّ شيء همزنَ في الجمع ».

(٣) في الأصل: اذا.

(٤) قال سيبويه ٣٦٧/٢: « وهذه الحروف لمّا لمّا لم يكن أصلها التّحريك، وكانت ميّتة لاتدخلها الحركة على حال، وق وقعت بعد ألف لم تكن حالا ممّا أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو: قال وباع ويغزو ويرمي... ».

(٥) في الأصل: لنهما.

(٦) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

يعني: أنّك لاتهمز « فَوَاعِل » من « شَوَيْتُ »؛ لأنّ « شَوَايا » لم تتغيّر إلى هذا اللفظ إلاّ بعد الهمز[1].

قوله: « فلمّا صارت منه »[2].

يعني: « فَواعِل » منه، يعني: من « شَوَيت ».

قوله: « فقد اجتمع فيها الأمران »[3].

يعني: في « شَوَايا »، وذلك أنّها هُمزت ثمّ غيّرت بعد الهمز إلى « فواعل »[4].

---

(١) يريد: أنّ الأصل في شوايا جمع شاوية: شواوي، ثمّ همز الواو الثانية فتصير: شوائي، مثل أوائل، ولام الجمع معتلّة، فتفتح الهمزة، فتقلب الياءُ ألفا فتصير: شواءَى، مثل مدارَى، فيجتمع ثلاث متجانسات، فتقلب الهمزة ياء، مثل خطايا. انظر تفصيل المسألة في التّعليقة ٥/٤٠،٣٩، اللباب ٢/٤٠٩، شرح الشافية للرضي ٣/٦١، ٦٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨. وفي الأصل: فيهما.

(٤) في الأصل: فعال. قال العكبري في اللباب ٢/٤٠٩: « تقول في جمع شاوية وراوية: شوايا وروايا، وكيفيّة ذلك أنّك جمعته على مثال فعائل، مثل: قائمة وقوائم، فأبدلت من الألف واواً، وزدت بعدها ألف التّكسير، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلت في عين قائمة، فوقعت اللام وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصار: شواءى، ثمّ أبدلت الكسرة فتحة ثمّ أتممت العمل كما ذكرنا في خطيئة، فصارت: شوايا على فواعل، وهنا اتّفق الخليل وسيبويه لأنّ اللام لازائد قبلها ».

هذا باب ماجاء من اسم المعتلّ[1] على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

قوله: « اعلم أنّ كلّ اسم منها »[2] لآخر الفصل.

يريد أن يقول: ماوافق الفعل في هذا الباب في البناء فإنّه يعتلّ باعتلال ماوافقه من الفعل، وأمّا ماخالف الفعل في البناء فإنّه يصحّ ولايُعلّ أصلا.

قوله: « وزعم الخليل »[3].

يريد: حيث كان اسم فاعل من « فَعِلَ » الذي لايتعدّى، و« فَعِلَ » الذي لايتعدّى قياس الاسم منه « فَعِلٌ ».

قوله: « فأمّا (فَعُلٌ) فلم يجيئوا به على الأصل »[4].

يعني: أنّ « فَعُلا » لم يجئ على الأصل منه شيءٌ كما جاء من « فَعَلٍ، وفَعِلٍ »[5]؛ لاستثقالهم / الضّمّة في الواو، ولأنّهم علموا أنّهم إذا نطقوا به يُغيّرونه بالإسكان، أوالهمز[6]. [٨٨ب]

قوله: « وألزموا هذا الإسكان »[7].

---

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢: « من أسماء هذا المعتلّ ».

(٢) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ وعبارته: « وكذلك فَعِلٌ، وذلك خِفتُ، ورجلٌ خافٌ، ومِلت، ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ. فزعم الخليل أنّ هذا فَعِلٌ، حيث قلت: فَعِلتُ، كقولهم: فرِقَ، وهو رجلٌ فَرِقٌ، ونَزِقَ، وهو رجلٌ نزقٌ ».

(٤) الكتاب ٣٦٨/٢ وفيه: « وأمّا ».

(٥) مثل: القَوَد والرَّوِع.

(٦) في الأصل: والهمز. ومأأثبتّه أحسن، قال سيبويه ٣٦٨/٢: « ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أوالهمز ».

(٧) الكتاب ٣٦٨/٢.

يعني: أنّهم ألزموا المعتل[1] الإسكان، فجاء [ساكن][2] الواو؛ إذْ كان يسكن في[3] الصحيح[4]، وإذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو أولى أن يلزم الإسكان والتّخفيف؛ إذ الحركة تؤدّي إلى الهمز؛ لأنّ الواو المضمومة إذا كانت وسطاً مطّردٌ فيها الهمز، ثمّ إلى التّخفيف بعد الهمز؛ لأنّ غير المعتلّ يُخَفَّفُ مطّردا ذلك فيه.

قوله: « رجُلٌ نُوَمٌ »[5].

كثير النّوم.

« ورجلٌ سُوَلَةٌ »[6].

كثير السّؤال، على لغة من قال: هذا أسْوَلُ من هذا[7]، ويقال: رجلٌ أَسْوَلُ، أي: مسترخٍ.

ورجلٌ لُوَمَةٌ[8]: كثير اللّوم. وعُيَبَةٌ[9]: كثير العيب.

قال المؤلّف: قال أبوعثمان: وأنشدنا أبوزيد، قال: أنشدنا الخليل:

أغرّ الثّنايا أَحَمُّ اللِّثا ... تِ تَمْنَحُهُ سُوكَ الإسْحِلِ[10]

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: اذاكان يسكن فيه.

(٤) نحو: رُسْل، في رُسُل.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٧) يعني: لغة من لم يهمز. قال في اللسان (سول): « وسلتُ أسال سُوالا: لغةٌ في سألت، حكاها سيبويه ».

(٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٠) في الأصل: اللثاث. والنّصّ منقولٌ من المنصف ٣٣٨/١. والبيت لعبدالرّحمن بن حسّان. وهو أيضاً في المقتضب ٢٥١/١، شرح المفصّل لابن يعيش ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢.

قال أبوالفتح[1]: تثقيل مثل هذا إنّما يجيء لضرورة الشّعر، وهو بمنزلة إظهار التّضعيف، نحو:

... ... وإنْ ضَنِنُوا[2]

ونحو:

... ... الأجْلَلِ[3]

لضرورة الشّعر، وهو بمنزلة قوله:

يَشْكُو الوجَى من أَظْلُلٍ وأَظْلُلِ[4]

---

(١) انظر المنصف ٣٣٨/١، ٣٣٩ بتصرّف يسير.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه:

مهلا أعاذل قد جرّبت من خُلُقي ... أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

والبيت لقَعْنَب بن أم صاحب الغطفاني. شاعر أموي نسب إلى أمّه، واسم أبيه ضمرة . انظر من نسب إلى أمه من الشعراء ٩٢/١، ألقاب الشعراء ٣١٠/٢ (كلاهما ضمن نوادر المخطوطات).

وهو في النّوادر ٢٣٠، الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، المقتضب ٢٨٠/١، ٣٨٨، الأصول ٤٤١/٢، المسائل البغداديّات ١٥٧، المسائل العسكريّة ٢٦١، المسائل العضديّات ٤٤، ٧٥، ٢٤٥، الموشّح ١٣٠، الصناعتين ١٥٦، التّبصرة والتّذكرة ٧٣٧، ٩٣٤، سرّ الفصاحة ٧٣، التّنبيه للبكري ٨٩، مختارات شعراء العرب ٢٧، اللباب ١٠٠/٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢/٣، الفصول الخمسون ٢٧٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤١/٣، شرح شواهده ٤٩٠.

(٣) في الأصل: الاطال. وهذا جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

الحمدلله العليّ الأجلل

وهو لأبي النّجم العجلي. وقد سبق تخريجه ١٨١. ويروى: « الوهوب المجزلِ ». وليس الشاهد فيها.

(٤) في الأصل: الرجا من طلل واطلل. والبيت وقع في أرجوزة للعجاج وأخرى لأبي النّجم العجلي وهي التي مطلعها البيت السابق. انظر ديوان العجاج ١٥٥، ديوان أبي النجم ٢٠٦، النوادر ٢٣٠، الكتاب ١٦١/٢، المقتضب ٣٨٧/١، ٣٥٤/٣، ٤٦٢، المسائل البغداديّات ١٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٠/٢، الخصائص ١٦١/١، ٨٧/٣، الممتع ٦٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور =

وحكى أبوزيد: رجلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جُوْدٌ، وجُوُدٌ[1]. وقالوا: رجلٌ قَؤُوْلٌ، وقومٌ قُوُلٌ. وقولهم: سُوُرٌ[2]، جمع سِوَارٍ، وسُوُكٌ، جمع سِواكٍ، ولم يُسمع شيءٌ من هذا مهموزاً، وهمزه جائز في القياس؛ لأنّ الضّمّة في الواو لازمةٌ. وإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه، فإنّما فعلوا ذلك لئلاّ يكثر تثقيل هذا الضّرب في كلامهم، فيحتاجون[3] إلى همزه هرباً من الضّمّة، فحسموا المادّة اصلاً، بأن ألزموه التّخفيف في الأمر العامّ، لاغير[4].

٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣، اللسان (ظلل، ملل).

(١) انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢ عن المنصف.

(٢) من قول عديّ بن زيد:

عن مبرقات بالبُرين وتبدو في الأكفّ اللامعاتِ سُوُرْ

استشهد به سيبويه على هذه المسألة الذي ذكرها ابن جني من جواز التثقيل في الشعر. انظر الكتاب ٣٦٩/٢. والبيت في المقتضب ٢٥١/١، شرح السيرافي ١٧٧/٦، المنصف ٣٣٨/١، شرح المفصل ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح الشافية للرضي ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، شرح شواهده ١٢١، ١٢٢.

(٣) في المنصف ٣٣٩/١: فيحتاجوا.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

هذا باب تُقلبُ فيه
الواوُ ياءً لا لياء قبلها ساكنة

يريد بقوله: « لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء »[1]: لاجتماعها مع ياء وقد سبقت إحداهما بالسّكون.

اعلم أنّ لقلب الواو ياءً في هذا الباب شروطاً، منها:

أن تكون الواو في مصدر معتلّ فعلُه، وقبله كسرة، وبعدها ألف.

أو تكون في جمع مفردُه تسكنُ فيه الواو الواقعة بعد كسرة، وبعدها ألف ولام غير معتلّة.

وستأتي هذه الشّروط من كلام سيبويه بعدُ، إن شاء الله.

أو تكون الواو أيضاً في جمع مفرده قد اعتلّت فيه الواو، وهي بعد كسرة.

هذه شروط هذا الباب، وعليها ينعقدُ.

قوله: « وبعدها حرفٌ يشبه الياء »[2]

يعني: وبعدها ألف، وهي شبيهةٌ لليـاء، والواو قد تقلب لليـاء للاستثقال[3].

---

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في الأصل: والواو وقد تقلب للياء للاستقبال. وهو يريد: أنّ الواو تقلب بسبب اليـاء استثقالا لاجتماعهما، كما في يَوْجل. قال سيبويه ٣٦٩/٢: « وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت يـاء يوجل في ييجل ». قال ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الزّجاجي ١٠٥٨: « ومن العرب من يقلبها ياءً، فيقول: يَيْجَلُ. وهذا كلّه لاستثقال الواو مع الياء ». وقال الفارسي في التّعليقة ٤٥/٥: « قَلَبَتْ الألفُ الواوَ يـاءً في رِياض وجِبال ونحوه لشبهها بالياء، وإن كانت ساكنة، كما قلبت الياءُ من يوْجل الواوَ التي هي يـاء، وإن كانت ساكنة، على [أن] القلب في رياض وجبال، أجود منه في يَيْجل لمكان الكسرة ». ومابين معقوفين =

قوله: « لمّا كانت الواو ميّتةً ساكنةً شبّهوها بواو (تقُول) »[1].

يعني[2]: أنّها لمّا كانت ساكنةً في المفرد كانت بذلك ضعيفةً، فأشبهت الواو المعتلّة التي في « تَقُول »؛ إذ هي ساكنةٌ وحرف الاعتلال[3]، فقلبت بالحمل على المفرد؛ لأنّ المفردَ الواوُ فيه ضعيفةٌ جدّاً، بمنزلة الواو المعتلّة[4]، كما أنّها أيضاً لمّا اعتلّت في « قُمْتُ ويقوم » اعتلّت في « قِيام » بالحمل على ذلك.

قوله: « ولايكون أسوأ حالا في الرّدّ »[5].

يريد: لأنّها متحرّكة، وهي بذلك قويّةٌ مع أنّه قد نُطق بها في المصدر حيث لم يكن قبلها كسرة، وذلك / نحو « حاكَ يَحُوك حَوْكاً، وخان يَخُونُ خَوْناً »، فكأنّها إذا رددناها في الجمع وأثبتناها فيه قد أثبتنا ماقد ظهر في الواحد وثبت فيه؛ لأنّ « الحِياكة والخِيانة » مصدران، فكأنّهما هما « حَوْك وخَوْن ». وأمّا واو « ميزان » فإنّها لم تظهر أصلا في اسم موافق لهذا فهي بذلك إذا رُدَّت قد رُدَّتْ وهي لم تظهر أصلاً. [٨٩أ]

قوله: « والوجهان مطّردان »[6].

تكملة يلتئم بها الكلام.

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ وفيه: « بواو يقول ».

(٢) في الأصل: اعني.

(٣) عبارة سيبويه ٢/٣٦٩: « لأنها ساكنة مثلها لأنها حرف الاعتلال ».

(٤) يعني: قلبت الواو في سياط، وأصله سواط، وهي قويّة بالحركة، لكن حمل على المفرد سوط، وهي فيه ضعيفة لسكونها، فأشبهت لسكونها واو تقول.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٠.

نصٌّ منه على أنّ الهمزة في الواو المضمومة وسطاً، وعلى اطّراد تركه فيها أيضا. وقد تقدّم نصٌّ آخر مثله من كلامه في باب الفاء[1].

قوله: « ويَصِيرا »[2].

يعني: « فُعُولا » مصدرا، و« فُعُولا » جمعاً.

قوله: « ولايفعلون ذلك بالياء »[3].

يعني: أنّهم قالوا في « صُوَّم »: صُيَّم؛ لأنّ الواو[ثقيلة][4] والياء أخفّ عليهم منها[5]، فشبّهوها بواو « عُتُوّ » ونحوه؛ إذ[6] كانت مثلها في التشديد، وأنّ قبلها ضمّة، وكانت قريبةً من طرفها[7]؛ إذ هي عين، والواو في « عُتُوّ » لام، والعين مجاورة للاّم.

قال أبوالفتح[8]: ويدلّك على أنّ الشّيء إذا جاور الشّيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، قولهم: قِنْيَة، من « قَنَوت »، وصِبْيَة، وهو من عِلْيَة النّاس، وهو ابن عَمِّي دِنْيا، وصِبْيان. وأصل[9] « قِنْيَة » من « قنوتُ »، و« صِبْيَة وصِبْيان » من « صَبَوْتُ »، و« عِلْيَة » من « عَلَوتُ »، و« دِنْيا » من « دَنَوتُ ». [وقياسه

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠. وفي الأصل: ويصير.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) قال الفارسي في التّعليقة ٥/٤٩: « أي: لاتهمز الياء إذا انضمّت لأنّ الواو بعدها أخفّ عليهم من الواو بعد الواو، فنحو: غُيور وعُيُون أخفُّ من غُوُر ».

(٦) في الأصل: اذا.

(٧) في الأصل: مرصها. انظر التعليقة ٥/٤٩، المنصف ٢/٢.

(٨) المنصف ٢/٢، ٣ بتصرف.

(٩) في الأصل: واصله واصل.

« قِنْوَة، وصِبْوَة، وصِبْوَان، وعِلْوَة، ودِنْوَى »][1]. ولكن [لّما][2] جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنّها قبل الواو، و لم يعتدّ بالساكن حاجزاً لضعفه.

ونظير هذا قولهم: اُقْتُلْ، ضمّوا الهمزة لضمّة العين، و لم يعتدّوا بالفاء حاجزاً؛ لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنّها قبل العين[3] المضمومة؛ وضمّت كراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد[4] دعاهم قُربُ الجوار إلى أن قالوا: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ[5].

ومن ذلك استقباحهم لاختلاف ماقبل حرف الرّويّ من الحركات، إذا كان مقيّدا -وهو المسمَّى توجيهاً- نحو قول رؤبة:

وقاتِمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ[6]

ففتح ماقبل القاف، ثمّ قال:

ألَّفَ شَتَّى لَيْسَ بالرّاعي الحَمِقْ[7]

فكسر ماقبلها[8]، ثمّ قال:

سِرّا وقد أوَّنَ تأوِينَ العُقُقْ[9]

فضمّ ماقبلها.

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢.

(٣) في الأصل: فصارت الهمزة كذلك تلي العين.

(٤) في الأصل: فقد.

(٥) انظر الخصائص ١٩٢/١، ١٧١/٢، المحتسب ٢٨٩/٢، الإفصاح للفارقي ٣١٩، المقاصد الشافية ١٨٨/١.

(٦) في الأصل: وقامة الاعناق. والبيت سبق تخريجه ١٨٠.

(٧) البيت في الديوان ١٠٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

(٨) في الأصل: ماقبله. والمثبت من المنصف ٣/٢ وهو أنسب لماسيأتي.

(٩) البيت في الديوان ١٠٥، المحتسب ٢١٤/١، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

وإنّما صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً؛ لأنّ الحركة مجاورةٌ للقاف، فكأنّ اختلاف[الحركات][1] واقعٌ في القاف، فكما أنّ الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا التّوجيه[2].

قوله: « وقد قالوا أيضا: صِيَّم، ونِيَّمٌ، كما قالوا: عِتِيّ »[3].

يعني: كراهية للضّمّة قبل الياء الساكنة.

قال ابن جنّي[4]: « وكسر الصاد من (صيَّم) ممّا خُصّ به المعتلّ؛ لأنّه لايجوز في جمع (عاذل): عِذَّل، ولافي (غاسل): غِسَّل، ولابدّ من الضّمّ فيه[5]».

وأمّا من ضمّ فإنّه احتمل الياء الساكنة بعد ضمّة.

قوله: « و لم يقلبوا في (زُوَّار ولاصُوَّام) »[6].

يعني: إذا كان إنّما قلبوا « صيّم » لقرب واو « صُوّم » من موضع واو « عُتوّ »؛ حيث واو « عُتوّ » لامٌ قبلها واوٌ زائدة[7]، وواو « صُوّم » عينٌ قبلها واو زائدة، [وواو « صُوَّام »][8] بعيدةٌ من موضع واو « عُتوّ »؛ لأجل الألف الواقعة بعدها، وإذا كانت هكذا فيجب ترك قلبها؛ إذ[9] قلبُ القريبِ الوجهُ غيره[10]، وإذا لم يكن هذا الوجه مع القُرب وجب ألاّيكون مع البعد.

---

(١) تكملة من المنصف ٣/٢.

(٢) انتهي النّقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) المنصف ٩/٢ باختلاف يسير.

(٥) في المنصف ٩/٢: « ولابد من ضم العين ». وهو تصحيف، صوابه: الغين.

(٦) في الأصل: صوار. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) في الأصل: واحدة. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: اذا.

(١٠) يعني: أنّ التّصحيح في صوّم هو الوجه. انظر المنصف ٥/٢.

قال ابن جنّي[1]: وقد جاء / حرفٌ شاذّ، وهو قولهم: فلانٌ في صُيَّابة قومه. [٨٩ب]
يريدون[2]: صُوَّابة قومه، وهو من « صاب يصُوبُ »، إذا نزل كأنّ عِرْقَه فيهم شاع. وقياسه التّصحيح. ولكن هذا ممّا هُرب[3] فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس ذلك بعلّة قاطعة.

أقول: إنّك لوجمعت مثل « شاوٍ وجاوٍ » على « فُعَّل » لصحّت و لم تُعَلّ، وذلك قولك: جُوَّى وشُوَّى. ومن قال في « جُوَّع »: جُيَّعٌ، وفي « قُوَّم »: قُيَّمٌ، لم يقُل إلاّ: جُوَّى وشُوَّى، بالتّصحيح.

وإنّما لم يجُز إعلال مثل هذا لأنّك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفا، فلم يجُز إعلال العين؛ [لئلاّ يجتمع على الكلمة إعلال العين][4] واللام جميعاً، وهذا مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلاّ أحرفٌ شاذّةٌ، نحو « شاء، وماء »[5].

قوله: « جعلوه بالزيادة »[6].

يعني[7]: « أنّ مثال « الجَوَلان، وصَوَرَى »، وما كان مثلهما قد امتاز[8] من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد ممّا يختصّ بها الأسماء دون الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصحّ لمخالفة الفعل، نحو « الحِوَل والعِوَض »، فكما صحّ العِوَض لمخالفة الفعل

---

(١) المنصف ٢/٥ بتصرف يسير.
(٢) في الأصل: يريد.
(٣) في الأصل: يقرب.
(٤) تكملة من المنصف ٢/٥.
(٥) انتهى النّقل من المنصف.
(٦) الكتاب ٢/٣٧٠.
(٧) الشرح الآتي منقول من المنصف ٢/٦، ٧.
(٨) في الأصل: مثلها قد امتازا.

بالبناء كذلك صحّ « الجَوَلان والحَيَدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنّون، وألف التّأنيث، فكلّ واحدة من هذه تتباعد عن الفعل بمعنى من المعاني، فوجب تصحيحه، وإذا اختلفت المعاني فقد اتّفقت في التّباعد.

وإنّما صحّت اللام في « النَّزَوان [والغَلَيان »][1] لأنّها لو قلبت ألفا، وبعدها ألف « فَعَلان »، لالتقى[2] ساكنان، فوجب حذف [إحدى][3] الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى « نَزَانٍ وغَلانٍ »، فالتبس مثالُ « فَعَلان » بـ« فَعَالٍ »[4]، ممّا لامه نون، فكُره ذلك.

ثمّ إنّ اللام لمّا[5] صحّحوا لمعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرهوا إعلال العين القويّة في هذا المثال الذي قد صحّت فيه اللام، وهي ضعيفة »[6].

وقد خالف المبرّد في هذا، وزعم أنّ القياس إعلال « فَعَلان »، وأنّ التّصحيح شاذّ، وذلك [أنّه][7] يقول: إنّ الألف واللام زائدتان فلا يُعتدّ بهما[8].

وهذا ليس بشيء فإنّهما وإن كانتا زائدتين فقد بُنيت الكلمةُ عليهما، واعتدّ بهما[9]، وقد ثبت هذا في غير موضع، [وإنّما هما بمنزلة هاء التّأنيث][10].

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٧ يلتئم بها الكلام مع ماسيأتي.

(٢) في الأصل: لالتقاء.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٧.

(٤) في الأصل: بفعلال.

(٥) في الأصل: لانهم لما.

(٦) انتهى النّقل من المنصف. وبعده فيه ٢/٧: « فلذلك لم يقولوا في الجولان: الجالان ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر شرح السيرافي ٦/٢٠٣ (خ)، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٠٦، ١٠٧، شرح الأشموني ٤/٣١٧.

(٩) في الأصل: عليها واعتد بها.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده. انظر المنصف ٢/٨.

فإن قال قائل[1]: من أين أشبهت الألف والنون هاء التّأنيث؟

قيل: من وجوه، منها: أنّك لوْرخّمت مافي آخره ألفٌ ونون زائدتان لحذفتهما[2] جميعاً، كما تحذف هاء التّانيث؛ ألاترى أنّك تقول في « عثمان »: ياعُثْمُ أقبلْ، وفي « مَرْوان »: يا مروُ أقبلْ، كما تقول في « طلحة »: يا طلحُ أقبل.

ومنها: أنّك تقول في « زَعْفَران »: زُعَيْفِران، فتحقّر الصدر، ثمّ تأتي بالألف والنّون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء[3] في نحو « سِلْسِلَة، وسُلَيْسِلة ».

فمن هذا وغيره جرت الألف والنّون مجرى الهاء.

قال ابن جنّي: فإن قيل: وما الدّليل على أنّ « داران[4] وماهان » « فَعَلان »، وهلاّ جعلوه « فاعالا »[5] نحو « ساباط وخاتام »[6]؟

قيل: حمله على « فَعَلان » أولى؛ لكثرة « فَعَلان »، وقلّة « فاعال ».

قال المؤلّف: ولهذا قال سيبويه: « وذلك قولهم: داران، من (دار يدُورُ)، وحادان، من (حاد يحيدُ) »[7]. إشارة إلى أنّه « فَعَلان »، لا « فاعال »، وهو حسنٌ.

---

(١) النّصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٨/٢، ٩ بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلف بالنّقل بعد قليل.

(٢) في الأصل: لجزمتهما.

(٣) في الأصل: بالياء.

(٤) تقرأ في الأصل: مازان.

(٥) في الأصل: فاعلا.

(٦) في الأصل: وخاتم.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعْلَى / إذا كانت اسماً [٩٠أ]

المفهوم من هذا الباب أنّهم يقلبون في « فُعْلَى »[١] التي تكون اسماً -أعني التي بضمّ الفاء- الياءَ واواً، في العين؛ فرقاً بينها وبين « فُعْلَى » بضمّ الفاء التي هي صفة، وأنّها إنّما قلبت فيها في الاسم للفرق، ولمكان الضّمّة قبلها فإنّها قد تُقلب لها اليـاء واواً؛ ألاترى أنّك تقول: مُوقِن، ومُوسِر، وجعلوا القلب في « فُعْلَى » التي هي اسمٌ؛ لأنّها يكون بها اسماً أخفّ، فهي أحمل للثقل منها صفة؛ لأنّ الواو أثقل مـن اليـاء، ولّما كانت أثقل جعلوها مع الخفيف.

قوله: « وذلك (الطُّوبَى) »[٢].

قال الأستاذ أبوعليّ: « الطُّوبَى » يحتمل أن يكون « فُعْلَـى » مصـدرا مـن الطّيب، ويحتمل أن يكون شجرةً في الجنّة، كما قال بعضهم[٣]، فـ« الطُّـوبَى » اسمٌ ليس بصفة، بدليل قولهم: طُوبَى لهم، و« طُوبَى » إمّا أن يكون اسمـاً أوصـفةً، فكونُه صفةً خالفٌ[٤]؛ لأنّه إمّا أن يكون « فُعْلَـى أفْعَـل »، أو« فُعْلَـى » ليسـت « أفعَل »، كـ« ضِيزى »[٥]، فالأوّل فاسد لاستعماله دون ألف ولام[٦]، ولا إضافة، والثّاني فاسدٌ لصحّة الضمّة وقلب الياء واواً، بخلاف « ضيزى »، فثبت أنّها اسـمٌ، وهو عند الإمام مصدر كـ« الرُّجْعَى »، ولذلك أدخله في باب « سـلامٌ عليـك،

---

(١) في الأصل: فعل.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) انظر سفر السعادة ١/٣٥١، ٣٥٢، القاموس المحيط (طوب).

(٤) أي: ضعيف.

(٥) في الأصل: كضمدي.

(٦) في الأصل: ولالام.

وويلٌ له »[1].

وأمّا « كُوسَى »[2] فصفةٌ، لكن لازمةٌ للألف واللام، أوللإضافة؛ لأنّها تأنيث لـ« الأفْعَل »[3] لكن جرت مجرى الأسماء.

« لأنّها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام »[4].

يعني: للزومها التّعريف، وهذا الحكم إنّما يوجدُ في الأسماء، لافي الصّفات، فحكم لها من أجل وجوده فيها بحكم الأسماء. فقوله[5] إذ: « لأنّها »، تعليلٌ لـ« الكُوسَى » فقط.

قوله[6]: « ويدلّك على أنّها (فُعْلَى) أنّه لاتكون (فِعْلَى) صفة »[7].

إن قيل: لادليل في هذا؛ لأنّ المعتلّ قد يختصّ بأبنية لاتوجد في الصحيح، فتكون « فِعْلَى » من جملتها.

قيل: اختصاص المعتلّ ببناء لايوجد في الصحيح على غير قياس، فيجب ألاّ يُحملَ على ذلك إلاّ حيث لامندُوحةَ عن ذلك، ونحن نجدُ عن ذلك مندُوحةً؛ لأنّ الضّمّة[8] قد تُقلب كسرةً للياء الساكنة، فيجب ألاّ يحمل على « فِعْلَى » أصلاً.

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين الآتي في غير هذا الكتاب، ونقل أبوحيان كلاما مقتضبا له في المسألة مختلف عما هنا، علق عليه أبوحيان بقوله: « وكأنه لم يعتد بطوبى، أولعله يذهب إلى أنه تأنيث الأطيب ». انظر ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) في الأصل: للافعال. انظر ارتشاف الضّرب ٢٨١ (رجب).

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) تقرأ: بقوله أوتقوله أو ماأشبه، فأوّله غير منقوط.

(٦) في الأصل: فقوله.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الصفة.

وأمّا « ضِيزى » فقد بيّن أنّه لايقال: إنّ وزنها « فِعْلَى »[1]، وقد جاء « ضِئزى » بالهمز، وحُكِيَ: ضأزه، في الفعل، فـ« ضِيزَى » شاذّةٌ، ولابدّ[2].

قال الأستاذ أبوعليّ-رحمه الله-: لاتكون من « ضَأزَ »، فتكون « فِعْلَى »، بل هي « ضِيزَى » المحوّلة من « فُعْلَى »[3]، ولهمزها[4] وإن- كان شاذّاً- وجهٌ، ومن ذلك أنّ من العرب من يهمز الواو الساكنة المضموم ماقبلها، فيقول: مُؤْسَى، ومُؤْقِد[5]، فشبّه الياء الساكنة المضموم ماقبلها بها، و[هو][6] شاذّ، والشّاذ[7] الذي له وجهٌ من القياس أولى من أن يقول: إنّها « فِعْلَى » صفة[8].

أمّا قوله: « تَقْوى »[9] فهي من « وَقَيْتُ »، ولاتكون[10] من « القُوَّة » وتكون

---

(١) في الأصل: فعل. وانظر الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) يعني: أنّها بالهمز لاتكون محوّلة من ضُئزى، لأنّ الضمّة لاتستثقل مع الواو، وإذا ثبت أنّ ضِئزَى المهموز فِعلى بكسر الفاء، ثبت أنّ ضيزى بالياء فِعلى، وإذا كان كذلك فهو شاذ؛ لأنّ القياس في مثله فُعلى.

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٨٠، المقصور والممدود للقالي ١٩١.

(٤) في الأصل: واهمزها.

(٥) من قول جرير:

أحبّ المؤقدين إليّ مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: فشاذ.

(٨) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقد نقل في ضيزى لغات، وهي: ضِيزى، وضُوزى، وضِئزى، وضُئزى، وضَيْزَى. وقرأ الجمهور قوله تعالى-النّجم:٢٢-: ﴿ قسمة ضيزى ﴾ بالكسر والياء، وقرأ ابن كثير بالكسر والهمز، وقرأ زيد بن عليّ بالفتح والياء. انظر الإقناع ٧٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/٢، ٥٢٣، الدّرّ المصون ٩٥/١٠-٩٧، اللسان (ضيز).

(٩) الكتاب ٣٧١/٢.

(١٠) في الأصل: ولانيكون تكون.

« تَفْعَلَ »؛ لأنّهم[1] قالوا: اتّقَى، ولو كان كذلك لقالوا[2]: اقتَوى، فالتاء بدلٌ من واو، والواو الأخيرة بدلٌ من ياء.

وأمّا « شَرْوَى »[3] فـ« شَرْوَى » الشّيء مثله، وأعطيت مايقاربه[4] ويُماثله في المنافع، فكأنّ « شَرْوَى » الشّيء الذي يجوز ويمكن أن يُشرى به.

فإن قيل: فـ« الرَّيَّا » التي هي الرّائحة هي اسمٌ ضرورةً[5]، ولايخلو أن يقال: إنّها ممّا عينه ياءٌ ولامه ياء[6]، أو ممّا عينُه واوٌ ولامه / ياءٌ، والأوّل فاسد؛ [٩٠ب] لأنّه ليس موجوداً تركيب « ر ي ي »[7]، فلوكان هذا صحيحاً لأمكن أن يقال: إنّ الياء التي هي لامٌ انقلبت واواً، ولكن قلبتها الياءُ الساكنة قبلها[8]، ولكنّه فاسدٌ لما ذكرنا، فلم يبق إلاّ الثاني؛ لأنّه موجود، نحو « رَوَى يَروِي رِيًّا »، فلِمَ لَمْ تقلب الياءُ واواً وهي اسم[9]؟

---

(١) في الأصل: لانها.

(٢) في الأصل: لقال.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

(٤) في الأصل: يقاومه.

(٥) على الشذوذ عند ابن مالك، ومنقول من الصفة عند غيره من النحويين، وهو ماسيقرره المؤلف. انظر ارتشاف الضرب ٢٩٣ (رجب)، شرح الأشموني ٤/٣١١.

(٦) في الأصل: عينها فاء ولامها ياء.

(٧) في الأصل: رايايا. انظر الممتع ٥٧٣.

(٨) قال ابن عصفور في الممتع ٥٧٢، ٥٧٣: « فإن قيل: فهلاّ ادّعي أنّ ريّا اسمٌ، وأنّها في الأصل: رَيْيا، فيكون من باب ماعينه ولامه ياء، ثمّ قلبت اللام واواً فصار: رَيْوَى، ثمّ اجتمع ياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء! فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنّه لايُحفظ من كلامهم تركيب (ر ي ي) ».

(٩) في الأصل: فلمْ تقلب ياء واواً وهي اسم. قال سيبويه ٢/٣٨٤: « وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو: صديا وخزيا وريّا، ولو كانت ريا اسما لقلت: روًى؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين ». وانظر المنصف ٢/١٥٨.

فالجواب: أنّه إن صحّت دعوى ليس في الكلام « ر ي ي »، بعد أن ينظر في الكتب المستوعبة التي يُعرض فيها المستعملُ والمهملُ من التّركيبات: كالمحكم[1] وأمثاله، فيقال: إنّها اسم منقولٌ من الصّفة، وإنّ الأصل في الكلمة أنّها من « الرَّيَّا » التي هي صفةٌ، تأنيث « رّيان »، أي: الممتلئ ماءً، نحو « امرأةٌ رَيَّا »، وهو يستعمل في الممتلئ وفي غير ذلك تجوّزاً بالرّوادف، فكأنّ الرّائحة سمّيت بذلك لامتلائها طيباً، أو نحو ذلك، فهي مسمّاة بالصّفة.

و لم نجد لهذا القلب[2] علّة إلاّ التّعويض من كثرة ماتُقلب الواو ياء، ففعلوا ذلك هنا تعويضاً، حيث كانت لاماً[3]، واللام محلّ التّغيير في « فعل »، و لم يفعل ذلك فيها وهي عين[4]؛ لأنّ العين ليست كاللام؛ لأنّ تغيير الإعراب والنّسب والإضافة إلى نفسك، لايكون إلاّ في اللام، و لم تكن كـ« فُعلى »[5]؛ لأنّ قلب ياء « فُعْلَى » يكون لأجل الضمّة، والضمّة تقلب إليها في نحو « مُوقن »، وغايته[6] أن جاء هذا[7] شاذّاً، بالنّظر[8] إلى القياس[9] [نحو][10] « بِيض »، وهو مثلها، لامثل

---

(١) في الأصل: كالحكم. والمقصود كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده.

(٢) يعني قلب اللام واوا في الأسماء نحو: شَروى، وتَقوَى. وسيتحدّث عن المسألة في باب ماتقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨، ٨٩، ٥٩١، ٥٥٢.

(٤) في مثل: عَيْتَى. يعني: لم تقلب واوا.

(٥) في الأصل: كفعل. ويريد به مثل: طُوبى، وكُوسى. ويريد بقوله: و لم تكن كفعلى: ماعينه ياء، نحو: عيشى، يعني: لم تكن عَيشى كطُوبى، فتقلب ياؤها واوا، كما قلبت ياء طوبى واوا، وسيبيّن العلّة.

(٦) تقرأ: وغايه.

(٧) يعني: ماعينه ياء على فَعْلَى، نحو: عَيْتَى.

(٨) تقرأ في الأصل: فالنظر.

(٩) يعني: أنّ رَيّا غاية مايقال فيه: إنّه شاذّ، وإنّما ينظر إلى القياس مثل شروى، وتقوى. والله أعلم.

(١٠) تكملة يلئم بمثلها السياق.

« مُوقِن »؛ لأنّ الياء[1] عين، فكان ينبغي أن تقلب [من الفتحة إلى][2] الكسرة للياء. وجاء هذا الحكم في الاسم دون الصفة؛ لأنّ الاسم أخفّ وأمكن، فاحتمل الثقل، والصفة أثقل فلم تحتمله.

قوله: « وصارت (فُعْلَى) هنا نظيرة (فَعْلَى) هناك »[3].

يعني: في المعتلّ اللام.

قوله: « لأنها إذا ثبتت الضمة »[4].

يعني: لأن الضمّ موجبٌ لقلب الياء واوا وليس الفتح كذلك.

قوله: « فكرهوا أن يقلبوا »[5] لآخر[6] الفصل.

يعني: إلاّ لموجب.

قوله: « فإنّما أرادوا أن تحوَّل »[7] لآخره[8].

يعني: إذا كانت عينا إلاّ لموجب.

قوله: « فكان ذلك تعويضاً للواو »[9].

يعني: فكان القلب للفرق مع الموجب عوضاً من قلب الواو ياءً.

---

(١) في الأصل: الواو. ولايتوجّه معها النّص.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

(٤) الكتاب ٢/٣٧١.

(٥) الكتاب ٢/٣٧١.

(٦) في الأصل: الاخر.

(٧) الكتاب ٢/٣٧١.

(٨) في الأصل: الاخره.

(٩) الكتاب ٢/٣٧١. وفي الأصل: فكذلك تعويضا.

هذا باب ما تنقلب[1]
الواو فيه ياء إذا كانت متحركة

قوله: « ذلك لأنّ الياء والواو »[2].

يعني: بمنزلة الحروف المتقاربة المخرج لقربها في الصفات، حيث كانا حرفي علّة، وكلّ واحدٍ منهما لايخلو منهما[3] أو من بعضهما كلمة، وأنّهما يكونان حرف[4] مدّ ولين، ويكونان حرف لين، وهو الذي عناه الإمام بقوله: « لكثرة استعمالهم إيّاهما »[5]. وقرب الصفات معتبر في الإدغام كقرب المخارج، وإذا كان قرب المخارج معتبرٌ، فقرب الصفات اعتباره[6] أشدّ، فلما كان الحرفان[7] متقاربين في الصفات أدغما، ففي « طويتُ طَيًّا »[8] قلبت الواو ياءً على قياس الإدغام؛ لأنّ الثاني لايقلب للأوّل، بل الأوّل للثاني، وفي « سَيِّد » كان ينبغي أن تقلب الياء واوا[9]، لكنه استثقل أن يقلب الخفيف إلى الثقيل؛ إذ مقصودهم بالإدغام الهربُ من ثقل النّطق بمثلين، وهو كمشي المقيّد، والمتقارب يدانيه في العلّة، فلمّا كان ذلك يؤدّي بهم[10] إلى ثقل تركوه، مع أنّ الإدغام في حروف اللسان أكثر من

---

(١) في الكتاب ٢/٣٧١: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧١ وبعده: « بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة... ».

(٣) في الأصل: منها.

(٤) في الأصل: من حرف.

(٥) الكتاب ٢/٣٧١.

(٦) في الأصل: كقرب الخارج واذا كان قرب الخارج اعتباره. انظر الممتع ٦٨٧، ٧٠٩.

(٧) في الأصل: كان قران.

(٨) في الأصل: ففي طربا.

(٩) في الأصل: الواو ياء.

(١٠) في الأصل: يرد بهم.

حروف الشفة[1]، فحروف الشفة / تدغم في حروف اللسان، ولاينعكس ذلك. [٩١أ]

وقد جاء في الإدغام قلب الثاني لعلّة ما، وذلك أنّه إذا اجتمع زائدٌ وأصليّ، الثاني هو الزّائد[2]، فإنّهم قد يقلبونه للأوّل، نحو « مُظَّلم »[3]، فيمن قاله بالظّاء[4]؛ محافظة على إبقاء الأصليّ، فكذلك قلب الثاني منهما للأوّل؛ محافظةً على الخفّة، وأن لاتدغم حروفُ اللّسان في حروف الشّفة.

قوله: « فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعدها ولاقبلها »[5].

قوله: « بعدها ولاقبلها[6] » تقييدٌ للواو، أي: ليس بينها[7] وهي قبل أو بعد حاجزٌ وبين الياء. وإنّما قال ذلك لأنّ المثلين[8] أو المتقاربين، إذا فَصل بينهما فاصلٌ، لايُدغَمُ[9]، بل يُفَكُّ؛ لزوال العلّة الموجبة للإدغام.

قوله: « وذلك قولك في (فَيْعِل): سَيِّد »[10] إلى آخره.

للنّحويين في « سَيِّدٍ » ثلاثة أقوال، ذكَرَ هنا اثنين سيبويه[11]، والثالث قول

---

(١) في الأصل: الشفعة.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) في الأصل: قط لم. انظر التّكملة ٦٢١.

(٤) مظّلم مفتعل من الظلم. ويجوز فيه: مظطلم، ومطّلم بقلب الأوّل والإدغام، ومظّلم بقلب الثاني والإدغام. انظر التكملة ٦٢١.

(٥) في الأصل: حاجزا بعدهما ولاقبلهما. وفي الكتاب ٣٧١/٢: « بعد الياء ولاقبلها ».

(٦) في الأصل: بعدهو لاقبلها.

(٧) في الأصل: بينهما.

(٨) في الأصل: لاالمثلين.

(٩) في الأصل: ولايدغم.

(١٠) الكتاب ٣٧١/٢.

(١١) الأوّل: أنّه فَيعِل بكسر العين، وهومذهب الخليل وسيبويه. والثاني: أنّه فَيْعَل بفتح العين، ونسبه ابن جنّي في المنصف ١٦/٢ إلى البغداديين، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٥ إلى الفراء. وانظر شرح الملوكي ٤٦٤، الممتع ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣-١٥٤.

الفرّاء[1]. زعم الفرّاء -رحمه الله- أنّ « سَيِّداً » ونحوه « فَعِيل »، اعتلت عينُ « فعيل »[2] منه، كما اعتلّت في فعله، نحو « ساد يسود »، فقدّم وأخّر، وقلبت الواو ياء؛ و[ذلك][3] أنّه ليس في الكلام « فيعِل »، وأنّ « طويلا » شاذّ[4] لم يجئْ على قياس « طال يطول »[5]. وأمّا ما لم يكن على فِعْلٍ[6] فيصحّ نحو « سويق، وعويل »، وشبه ذلك.

فعمدة الفرّاء في هذا القول أنّه لم يجئْ « فيعِل »، والقلب قد جاء، وهو موجود مع أنّ له هنا مذهبا[7] وهو أن يُعلّ كما أعلّ فعله، فقلبوا ليصلوا إلى الإعلال، والقلب ضربٌ منه.

وقول الإمامين -الخليل وسيبويه- أوضح؛ لأنّه الأظهر، ولادعوى فيه، وغاية مافيه أنّه لم يوجد، فإذا ثبت أنّ المعتلّ قد يختصّ بأبنية لاتكون في الصحيح اندحر[8] الاعتراض، وأمكن أن يكون هذا منها، وأن يبقى على ظاهره، ولايدّعى

---

(١) انظر الممتع ٥٠١، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٥ إلى الكوفيّين. وسبق النقل عن ابن قتيبة في الحاشية السابقة أن مذهب الفراء أنه فَيْعَل بفتح العين.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: طريا اسناد. انظر شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣.

(٥) أي: لم يقل فيه: طيّل مثل سيّد بالتّقديم والتّاخير والقلب، وإنّما أبقي على أصله. انظر ماسيأتي ٦٢١.

(٦) يريد: ما لم يكن صفة مشبّهة.

(٧) تقرأ في الأصل: هنا ودماما.

(٨) تقرأ في الأصل: اندحل. ويمكن أن يكون انزحل، لكن لم أقف على انفعل من زحل، ومعناه: زال، أو تنحّى وابتعد. ويمكن أن يكون انحلّ، أي: انفكّ. ومأأثبّته يستقيم به الكلام، ورسمه قريب مما في الأصل..

فيه أنّه مقلوب؛ إذ[1] لم يرد القلب قطّ في « فعِيل ».

قال المؤلّف-رحمه الله-: « كَيْنُونة »[2] لايصحّ أن يكون « فَعْلولة »؛ لأنّه من « كان »، وعينه واو، وهي في « كَيْنُونه » ياء، وليس لقلب الواو فيها وجهٌ، وكذلك لايصحّ أن تكون « فَيْعُولة »؛ لأنّ العين في كان واو، وهي في « كَيْنُونه » على « فَيْعُولة » نون، وإذا بطل هذان القولان لم يبق إلاّ أن تكون « فَيْعَلُولة »[3] حذفت منها العين التي هي واو[4] وهي في الأصل « كَيْوَنُونة »[5] ثمّ قُلبت الواو لأجل الياء ياءً، وأدغمت في الياء، فقيل: كَيَّنونة، ثمّ خفف، كما خفف « سيِّد »[6]، إلاّ أنّ هذا لمّا كان أثقل وأكثرحروفاً، كما قال: ليس بينه وبين الغاية[7] -يعني: السباعي- إلاّ حرفٌ، ألزم التّخفيف، [فهو من][8] المختصّ بالمعتلّ؛ لأنّه ليس « فيعلول » في المصادر، وإن كان في غيرها نحو « عَيْضَمُوز وعَيطَمُوس »، و« قُضَاة وغُزاة » وهذا النّحو؛ لأنّه « فُعَلَة »، وليس في جميع « فاعِلٍ » « فُعَلَة » في الصّحيح، إنّما هو « فَعَلَة » بفتح الفاء.

---

(١) في الأصل: اذا.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٧١، ٢٧٢: « وكان الخليل يقول: سيِّد فَيعِل، وإن لم يكن فَيعِل في غير المعتل؛ لأنّهم قد يخصّون المتعلّ بالبناء لايخصون به غيره من غير المعتل؛ ألاتراهم قالوا: كَيْنُونة ».

(٣) في الأصل: فيعوله. انظر الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) في الأصل: عين.

(٥) في الأصل: كينونه.

(٦) فقيل: سَيْدٌ.

(٧) في الأصل: النيابة. قال سيبويه ٢/٣٧٢: « كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة؛ لمّا كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ألزموهنّ الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد إلاّ حرفا واحدا ».

(٨) هذه أقرب قراءة لها. وهو يريد: أنّ هذا الوزن مختصّ بالمعتلّ.

وأمّا الفرّاء فحَكَى عنه السّيرافيُّ أنّه قال في « كَيْنُونة »: إنّ أصلها « كُونُونة »، على « فُعْلُولة »، ثمّ فتحوه؛ لأنّ أكثر مايجيء من هذا النّوع مصادر ذوات الياء، نحو « صَيْرُورة وسَيْرُورَة »، قال: وأصله « فُعْلُولة » بضمّ الفاء، ولكنّهم كرهوا أن تقلب الياء واواً لانضمام ماقبلها، ففتحوا لتسلم الياء؛ لأنّ الباب لها، ثمّ حملوا ذوات الواو على ذوات الياء فقلبوا الواو ياءً / فقالوا: كَيْنُونة[1]. [٩١ب]

ولايخفى على ذي لُبٍّ فسادُ هذا القولِ، وكثرةُ تهافته[2]، وأنّه وقع فيما منه هَرَبَ؛ لأنّه جعل أصول « كَيْنُونة » « فُعْلُولة »، وليست « فُعْلُولة » في المصادر الصِّحاح، فإنّما يقول: اختصّت بها المعتلاّت، فالذي قال الإمام أولى بلاشكّ لأنّه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصِّحاح، فإنّما يقول: اختصّت بها المعتلاّت، فالذي قال الإمام أولى بلاشكّ؛ لأنّه أيضاً على قوله يكون بناءً لم يوجد في المصادر الصّحاح، فإنما[3] وجد في المعتلاّت، وإن كان وُجد في غير المصادر، نحو « عَيْضَمُوز »، وكذلك قال الفرّاء، إلاّ أنّ بينهما مابينهما من حُسن المأخذ، وتخريجها على الأقيسة المطّردة، وبُعد كلام الفرّاء من الأقيسة، وارتكابه الشذوذات البعيدة، على أنّه قد قطعت العرب بما قال الإمام، حكَى أبوالعبّاس[4] عن النّهشلي أنّه أنشده:

ياليتَ إذْ ضمّنا سفينَهْ حتّى يكونَ الوصلُ كَيْنُونَهْ[5]

---

(١) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/٦ (خ). وانظر المنصف ١٢/٢، الاقتضاب ٣٣٩/٢، ٣٤٠، الممتع ٥٠٣، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٩ إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: تكافته. يقال: تهافتت الآراء: نقض بعضها بعضا. وتهافت الثّوب: سقط قطعة قطعة.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) هو المبرد. انظر الممتع ٥٠٥، شرح شواهد شرح الشافية ٣٩٢.

(٥) انظر المنصف ١٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، الاقتضاب ٣٤٠/٢، الإنصاف ٧٩٧، اللباب ٤٠١/٢، الممتع ٥٠٥، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣، اللسان (كون)، شرح شواهد شرح الشافية =

قال ابن جنّي[1]: وهذا عند أصحابنا واهٍ جدّاً -يعني: قول الفرّاء- لأنّه لاضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين؛ ألا ترى إلى قول الشّاعر:

مُظَاهِرةً نَيَّاً عَتيقاً وعُوطَطَاً فقد أحْكَما خَلْقَاً لها مُتَباينا[2]

فقال: عُوطَطا[3]، فقلب الياء واوا لانضمام ماقبلها، وكان الأصل « عُيْطَطَا »، [فقلبت الياء واواً لانضمام ماقبلها وسكونها، ولم نرهم قالوا: عَيْطَطاً][4]، ففتحوا العين لتصحّ الياء.

وأيضاً فلوكان أصل « صَيْرُورة » « فُعْلُولة » بضمّ الفاء، ثمّ إنّهم كرهوا انقلاب الياء واوا، لوجب أن يكسروا الفاء، كما أنّهم لمّا كرهوا أن تنقلب [الياء واوا][5] في جمع « أبْيَض » لانضمام ماقبلها كسروا الفاء لتصحّ العين، فقالوا: بِيضٌ، ولم نرهم فتحوا فقالوا: بَيْضٌ. وكذلك جميع ماكان مثل هذا؛ ألاتراهم قالوا: مَبِيع، ومَكِيل، وعِصِيّ، ودِلِيّ، ومَقْضِيٌّ، فأبدلوا من الضّمّة في جميع هذا كسرة لتسلم الياء بعدها، وكذلك[6] يجب أن يكسروا أوّل « بينونة »[7] ونحوها على مذهب الفرّاء، كما رأيناهم فعلوا في غير هذا ممّا ذكرته، ومالم أذكره ممّا يجري

.٣٩٢

(١) المنصف ١٢/٢، ١٣ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/٢، شرح السيرافي ٢٣٢/٦ (خ)، التعليقة ٧٥/٥، المنصف ٤٢/٢، النكت ١٢٠٧، اللسان (عيط). وانظر ما سيأتي ٦٤٩.

(٣) في الأصل: عوطط.

(٤) تكملة من المنصف ١٢/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٣/٢.

(٦) في المنصف ١٣/٢: « وكذلك ».

(٧) في الأصل: كينونة. ومأأثبتّه في المنصف، وهو الصواب؛ لأنّه يتحدّث عن ماعينه ياء، وقد ذكر قبل قليل أن ياء كينونة أصلها واو.

مجراه. فأن[1] لم يكسروا، وفتحوا، دلالةٌ على فساد قوله.

فإن قال قائلٌ: لوكسروا لوجب أن يقولوا: صِيرُورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضّمّ، وليس بينهما إلاّ حاجزٌ ضعيف، وهو السّاكن، فرفضوا الكسر لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأٌ، غيرُ لازمٍ؛ ألاترى أنّهم قالوا: شِيُوخٌ، وبِيُوتٌ، فاستقبلوا الضّمّ بكسر[2] من غير حاجز؛ لّما كانت الكسرةُ عارضةً. فمن هنا لا يمتنع أن يقولوا: صِيرُورة، ونحوها، بالكسر؛ لأنّ الأصل الضّمُّ، كما أنّ أصل « بِيُوت » الضّمُّ[3].

وقال الفرّاء في « فُعَلَة » [من « قاضٍ »][4]: إنّ أصله « فُعَّل »، إلاّ أنّه حذف إحدى الطّاءين[5]، وعوّض منها التّاء[6]. وهذا فاسدٌ متكلّف.

قال: « وإذا أردت (فَيْعَل) من (قُلْتُ) [قلت]: قَيَّلٌ، فلوكان يُغَيَّرُ شيءٌ من الحركة باطّراد لغيّروا الحركة هنا »[7].

يريد: أنّه ينبغي أن يقال في « فَيْعَل »: قَيَّل، كقولهم: تَيَّحان وهَيَّبان، ولا ينبغي أن يكسروا فيقال: قَيِّل، لو فرّعنا على من يقول في « سَيِّد »: إنّ أصله « فَيْعَل »؛ لأنّه قد أقرّ أنّ كسره شاذّ ككسر « بِصْريّ »، فينبغي إذا عملنا نحن مثالا [٩٢أ]

---

(١) في الأصل: وان.

(٢) في الأصل: فاستثقلوا الضم فكسروا.

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: الصادين.

(٦) في الأصل: الألف. قال الرّضي في شرح الشافية ٣/١٥٤: « وهذا كما قال في قضاة: إنّ أصله قُضَيٌ كغُزًّىً، فاستثقلوا التّشديد على العين، فخففوا وعوّضوا من الحرف المحذوف التّاء ».

(٧) في الأصل: فلوكان يعتبر...ليغيروا. ومابين معقوفين تكملة من الكتاب ٢/٣٧٢.

أن نُجريه على ماورد من القياس في « هَيَّبان وتَيَّحان » / لا على ماخرج عن القياس، فيظهر في هذا النّوع ضعفُ مذهبهم، وشذوذُه. فبهذا القدر سمّاه مقوّياً[1]؛ وإلاّ فلهم أن يقولوا: وأيّ تقوية في قول من يخترعه؟! بل نكسر وليس قولك أولى من قولنا. والاعتماد بلاشكّ إنما هو على « هَيَّبان وتَيَّحان »، وما تقدّم من العلل، ولكن هذا موضع يظهر فيه أثر الضّعف، فتدبّره، كأنّه يقول: لوكان ماقالوه قياساً صحيحاً، وقولاً ذاحجّة، لانبغى[2] أن يُكسر هذا، وهذا لا يُكسر، فصعب قولهم.

قوله: « لأنّه الطويل في غير السّماء »[3].

يعني: لأنّه الممتدّ في ناحية الأرض، وذلك نحو « الجبل »؛ لأنّ امتداده إنّما هو مع الأرض، ومثله كلّ ماهو على أربع ويطول يوماً، وما هو ممتدّ نحو السماء فابنُ آدم؛ إذ هو منتصبُ القامة.

قال غيره[4]: وقول سيبويه: الطّويل في غير سماء، كلامٌ شريفٌ، أي: أنّه طويلٌ على الأرض من غير ارتفاع في الهواء، والسّماء كلّ ماعلاك.

قوله: « ليس في غير المعتلّ (فَيْعَلُولٌ) مصدراً »[5].

قال: « مصدراً »؛ لأنّه قد ذكر في غير المعتلّ، وليس بمصدر، وذلك نحو « عَيْضَمُوز ».

قوله: « لأنّ الحركة قد تقلب إذا غُيّر الاسم »[6].

يعني: أنّ التغيير يأنس بالتغيير.

---

(١) قال سيبويه بعد النّص السابق: « فهذه تقويةٌ لأن يُحملَ سيِّد على فَيْعِل ».

(٢) في الأصل: قياس صحيح وقول ذو حجة لاينبغي.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٤) لم أقف عليه، وكلامه الآتي لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٢/٢.وفي الأصل: انما غير.

قوله[1]: « ولأنّهم قالوا: هَيَّانٌ »[2].

يعني: لأنّهم قد جاؤوا بالفتحة في هذا النّوع غير مغيّرة[3] إلى الكسرة أصلا، ولوكان كما يقولون من أنّ « سَيِّداً » « فَيْعَلٌ »، والحركةُ مغيّرةٌ إلى الكسرة، لغيّروا.

قوله: « فإنّما يُحملُ هذا على الاطّراد »[4].

يعني: من ألاّ تُغيّر الفتحة كسرة.

قوله: « وأمّا (فِعْيَلٌ) مثل (حِذْيَمٍ) »[5].

يعني: في الاعتلال فلافرق بينهما أصلاً، ولهذا لم يُفرّق بينهما -رحمه الله- إلاّ بكسر أوّل « فِعْيَل »[6] وفتخ أوّل « فَيْعَل ».

قوله: « وأمّا (زَيَّلتُ) »[7].

يعني: أنّ « زَيَّلتُ » « فَعَّلت » من « زايلت »؛ لأنّ معنى « زايلتُ »: فارقت، ومعنى « زَيَّلت »: فرّقتُ، وإذا كان « زيَّلت » من « زايلتُ »، فيمكن أن يكون « فَعَّلت » كما ذكر، إلاّ أنّها مع هذا يمكن أن تكون مع كونها من « زايلت » « فَيْعَلتُ »، ولهذا احتاج أن يُبطله؛ لأنّ مصدرَ « زيَّلت » « تَزْييلا » ولوكانت « فَيْعلت » لكان « زَيَّلةً »، فثبت بهذا أنه « فَعَّلت » لا « فيعلت »؛ إذ لوكان

---

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٣) في الأصل: معتبرة.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) الكتاب ٢/٣٧٢.

« فيعلت » لم يكن مصدره « تَفْعِيلا »، ولكان[1] « فَيْعَلة ».

قوله: « وأمّا (تَحَيَّزت) فـ(تَفَيْعَلتُ) »[2].

يعني: أنّها من « حاز يحوزُ »[3]، فلوكانت « تفعّلت » لكانت « تحـوَّزت »، و« التّحيّز » « تَفَيْعُل »، ولوكان[4] « تَفَعُّلاً » لكان « تَحَوُّزاً ».

قوله: « وأمّا (صَيُودٌ وطَوِيلٌ)، وأشباه ذلك »[5].

يعني: أنّهم لم يقلبوا الواو ياءً لاجتماعها مع اليـاء ويـدغموها في اليـاء؛ لتحرّك المتقدّم منهما[6]، والمتقاربان إذا تحرّك المتقدّم منـهما، وكانـا في كلمـةٍ، فإنّهما لايصحُّ فيهما الإدغام أصلاً، وإذا لم يصحّ في المتقاربين الإدغام مـع تحـرّك المتقدّم منهما، فأحرى بأن لايكون في الواو والياء؛ لبعدهما في المخرج.

قوله: « فإذا لم يكن الأوّل ساكناً لم يصل إلى الإدغام »[7].

هذا تعليلٌ آخرُ لامتناع الإدغام في « طَوِيل وصَيُود »، ومعناه: أنّه إذا تحـرّك المتقدّم منهما، وكان الثّاني ساكناً، لم يصحّ الإدغام أصلاً، وإذا لم يصـحّ الإدغـام مع سكون الثّاني لا تصل إليه الحركة، وإذا كان هذا في المثلين يقلّ كان أحـرى ألاّ يكون في الواو والياء.

قوله /: « ولم يُجيزوا (وَدَّ) »[8]. [٩٢ب]

---

(١) في الأصل: ولوكان.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٣) في الأصل: يحيز.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٨) الكتاب ٢/٣٧٣.

في « يَفْعَل » من « وتَدَ يَتدُ ». يمنع ذلك مامنع « وتد » الماضي، وزيادة أنّه قد حذف منه وغُيِّر، وهم يكرهون توالي الإعلالات والتّغييرات[1].

قوله: « وكانت الياء والواو أجدر »[2].

إنّما كان بَعُد[3] لأنّ التّقارب أصل وضعه فيما تقارب مخارجُها، ثمّ بعْد ذلك لحظ التّقارب في الصّفات تشبيها به.

قوله: « فلمّا لم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً »[4].

يعني: لم يصلوا إلى الإدغام في المتقاربي المخرج؛ [لأنّه][5] إذا كان الأوّل متحرّكاً لم يصلوا إلى القلب والإدغام.

قوله: « و(فَوْعَلٌ) من (بِعْت بَيَّع) »[6].

إن قال قائلٌ: كيف أعلّوا « فَيْعَلا » من « قلت »، و« فَوْعَلا »[7] من « بعتُ » بالإدغام، والإعلال فيهما مؤدٍّ إلى الالتباس، ومن شأنهم ألاّ يُدغموا في المتقاربين أصلاً إذا كان الإدغام يؤدّي إلى الالتباس؟ وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

فإنّ الجواب أن يقول: إنّهم أعلّوهما بالإدغام، وإن كان كما ذُكر يؤدّي إلى

---

(١) قال الفارسي في التعليقة ٥/٥٩: « يريد في يفعَل من وتد؛ لأنّ وتد مثل وعد، فالفاء تنحذف في يفعل، و لم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرّك التاء ».

(٢) الكتاب ٢/٣٧٣ ونصّه: « فكانت الواو والياء أن لايُفعل بهما مايُفعل بمُدَّ ومَدَّ لبُعد مابين الحرفين، فلمّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما تُرك المشبّه ».

(٣) في الأصل: يعد.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٧) في الأصل: فيعل من قلت وفوعل.

اللبس، لمّا كانت الياء والواو أختين لقربهما، فكانا بذلك كأنّهما حرفٌ واحدٌ، وكان البناءان كأنّهما بناءٌ واحدٌ، فكان ذلك بالنّظر إلى هذا غيرَ مؤدٍّ إلى اللبس.

قوله: « ومثل ذلك قولهم: رُوْيا ورُوْيَة ونُوْيٌّ لم يقلبوها -إلى قوله-: فهي في (سُوْيِرَ) أجدر أن يدعوها؛ لأنّ الواو تُفارقها إذا تركت (فُوْعِلَ)، وهي في هذه لاتفارق إذا تركت الهمزة »[1].

قال بعض المفسّرين[2]: هذا مشكلٌ؛ لأنّ الهمزة هنا نظير الألف، هما الأصل، فأنت إذا تركت هنا الألف عدلت إلى الواو، وكذلك هنا إذا تركت الهمزة عدلت إلى الواو[3]، فالواو في الموضعين فرعٌ. فقوله[4]: « لأنّ الواو تفارقها إذا تركت (فُوعِل) »، يقال له: والواو تُفارق « رُوْيَة » إذا همزت، وقوله: « إذا تركت الهمزة »، يقال له: وكذلك الواو لاتفارق إذا تركت الألف.

نعم، لو عُكس هذا فقيل: إنّ الواو في « سُوْيِرَ » أقعد[5] من « رُوْيَة »؛ لأنّ الواو في بنية المفعول لازمةٌ لاتنتقل فيه ألفا، وإنّما تنتقل إذا أردت غير هذا المعنى، بخلاف « رُوْيَة » التي تنتقل الواو في هذه البنية بعينها، والمعنى واحد.

فإن قيل: تبدل الألف واوا، إنّما هو في موضع ما، على معنى ما، يستدلّ على كلّ حال، فكان أقوى[6].

قيل: هذا لايصحّ لأنّك إذ صغّرته أو كسّرته -أعني: قويا[7]- لم يقلب؛

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ وفيه: « هذه الأشياء لاتفارق ».

(٢) لم أقف عليه، ولاعلى الكلام الآتي في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: بقوله.

(٥) في الأصل: ابعد.

(٦) كذا ورد النص، و لم أفهمه، وفيه أن الألف تبدل واوا، والكلام السابق على قلب الواو ألفا.

(٧) كذا في الأصل، والكلام فيما سبق على: رويا وروية، كما لايخفى.

وذلك لفقدان العلّة كما في « ساير » إنّما يقلب إذا أريد فِعْـل المفعـول لوجـدان العلّة فيها فقط، وفقدانها فيما عداها.

وأمّا تفريقه بين « رُوْيَة » وبين « سُوْير » بما ذكر فواضح، وهذه علّة حسـنةٌ مع السّماع الوارد.

قال السّيرافي[1] -رحمه الله-: إن اعتُرض بمثل « مَغْـزُوّ »، فـالجواب أنّ واو « مَغْزُوّ »، لم تفارق[2] قط لام الفعل، وهي الواو الثانية، فلم يحصل فيها مدّ يذهبـه الإدغام، و« سُوِيرَ » قد حصل فيه مدٌّ يُذهبه[3] الإدغام، وكـذلك « قُـوول »[4] في « قاول وساير »، وإنّما انقلبت الواو عن الألف للضمة.

قوله: « وسألت الخليل -رحمه الله- عن (سُوِير)- إلى قوله- ولابأصل »[5].

يعني: أنّهم لم يقلبوا الواو هنا ياء لاجتماعها مع الياء وهي متقدّمة سـاكنة لّما كانت عارضة للضمّة التي قبلها وكانت غير لازمةٍ، فلم يُعتدَّ بها لذلك واعتـدّ[6] بالأصل / والأصل لا إدغام فيه، فلم يدغموا هنا. [٩٣أ]

وعلل سيبويه بهذا لّما كان مذهبُه في فِعْلِ بناء المفعول أنّه مغيّر من فِعْل بناء[7] الفاعل، وفي هذا الموضع من كلامه نصٌّ منه على أنّ هذا الذي ذكرته عنه مذهبه[8]، وهو القياس؛ لأنّ المفعول لايتصوّر فيه مفعوليّة أصلا إلاّ بوقوع فعـل فاعـل بـه،

---

(١) انظر شرح السيرافي ٢١٧/٦ (خ) والكلام بمعناه.

(٢) في الأصل: يفارق.

(٣) في الأصل: فيه ساير. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٦) في الأصل: واغتر.

(٧) في الأصل: بنات.

(٨) الكتاب ٣٧٣/٢.

وإذا كان الأمر هكذا فسيكون فعل الفاعل أولى في الرّتبة، وفعل المفعول ثانٍ عنه[1].

ولولا أنّ مذهب سيبويه هذا الذي ذكرت لعلّل بما يعلل هؤلاء، لايقول: بأنّ « فُعِل » مغيّر، وذلك أنّهم يقولون: إنّ التّصحيح هنا إنّما هو بالحمل على المعنى -في « سُوِير »[2]- وذلك أنّ المعنى كالمعنى في « سايَر »، فلم يُعلّ بالحمل عليه هذا كما لم يعلّ « عَوِر »؛ هو معنى « اعوَرّ ».

وأمّا « سُوِيرَ » فليس بمعنى « سايَر »؛ لأنّ هذه بنية المفعول وهذه بنية الفاعل، فقد صرح[3] بأنّ حمل الفرع على الأصل إذ هما مغيّران[4]. وأمّا عَوِر واعورّ فبمعنى[5].

قال صاحب الكلام الأوّل: سمعت الأستاذ أباعليّ بن عبد المجيد[6]-رحمه الله- يعلل بهذا[7] بأن يقول: إنما لم يدغموا في « سُوِيرَ » لئلاّ يلتبس « فُوعِل » بـ« فُعِّلَ ».

وهذا التّعليل صحبته -رحمه الله- فيه غفلة؛ وذلك أنّ العرب لم تعتدّ بهذا

---

(١) يعني: لم تقلب الواو ياء وتدغم؛ لأن سوير محمول على ساير، فكما لاتقلب في ساير لاتقلب في سوير.

(٢) يعني: أن التصحيح في سوير إنما هو بالحمل على المعنى. والله أعلم.

(٣) يعني: سيبويه. والله اعلم.

(٤) في الأصل: غيران.

(٥) تقرأ في الأصل: فهومو. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله. والؤلف بهذا يريد نقض التعليل السابق، وأن سيبويه صرح بأن بنية المفعول محمولة على بنية الفاعل. والله أعلم.

(٦) أبوعليّ عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّنْدِي [ت: ٦١٦] كان إماماً في القراءات والعربية. أخذ عن السهيلي. من مصنفاته: شرح الجمل للزجّاجي، وردّ على ابن خروف منتصرا لشيخه السّهيلي. انظر إشارة التّعيين ٢٤٠، غاية النهاية ٥٩٤/١، بغية الوغاة ٢٢٠/٢.

(٧) يعني: التعليل الآتي.

القياس [خوف][1] اللبس؛ لَما قدّمت من أنّ الياء والواو أختان، يدلّ على ذلك أنّهم يقولون في « رُوَيا »: رُيَّا، فيدغمون[2].

قال أبوالفتح[3]: من أدغم في « رُويا ورُوَيَة »[4] فإنّما [أجرى][5] غير اللازم مجرى اللازم، وهو على التخفيف القياسي، هذا هو المشهور عن أصحابنا إلاّ أبا الحسن فإنّه كان يقول: إنّ من قال: رُيَّا، فأدغم[6]، لم يجئ به على التّخفيف القياسي، بل[7] قلب الهمزة قلباً على حدّ « أخْطَيْتُ وقَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ ». واستدلّ بقول بعضهم: رِيَّا[8] ورِيَّة، فكسَرَ الأوّل[9] كما يكسرُه في قولهم: قَرْنٌ ألوى، وقُرُونٌ لِيٌّ، ولوأراد التّخفيف القياسي لترك الواو مضمومةً، ولكنّه قلبه قلباً على غير التّخفيف القياسي.

قال أبوعليّ: وقد يمكن أن يكون من كسر الرّاء فقال: رِيَّا ورِيَّة، على مذهب التّخفيف القياسي، ولكنّه لّما قلب الواو ياءً لإجرائه إيّاها مُجرى اللازمة، شبّهَ بما لا أصل له في الهمز، فكسر الرّاء كما كسَرَ اللام من « لِيّ » جمع « ألْوَى ».

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) قال سيبويه ٣٧٤/٢: « وقال بعضهم: رُيَّا ورُيّة، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء، ولايكون في سوير وتبويع لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وألاّ يكون فوعل وتفوعل بمنزلة فُعِّل وتفعِّل ». وأبوعلي الرندي كما نقل عنه المؤلف اقتصر على القسم الأخير من التعليل، فلهذا انتقده.

(٣) انظر المنصف ٣٠/٢ بتصرف.

(٤) في الأصل: وريه.

(٥) تكملة من المنصف ٣٠/٢.

(٦) ذكرت هذه اللغة في الكتاب ٣٧٣/٢، الأصول ٣٠٦/٣، المسائل البغداديّات ٩٢.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) في الأصل: رويا.

(٩) في الأصل: الاولى.

قال أبوالفتح: ففي « رُؤْيا ورُؤْية » على هذه الصفة أربع لغات: رُؤْيا، ورُؤْية، بالتّحقيق، ويتبعها: رُويا ورُية، بالتّخفيف[1]، ويتبعها: رُيًّا ورُيَّة، بالإدغام وضمّ الرّاء، ويتبعها: رِيًّا ورِيَّة، بالإدغام وكسر الرّاء[2].

وأمّا « ديوان » فلم يُعلّ ولم يُدغم، وعلّته أنّهم إنّما هربوا بالقلب -قلبها ياء- من الإدغام وثقله، [والأصل][3] « دِوَّان »، فهربوا من الإدغام والواوين إلى أن قلبوا إحداهما كما فعلوا في « تَظَنَّيتُ »، فلوا أدغموا لكان نقض الغرض، ولكان خَلْفاً، لأنّهم[4] كانوا يتكلّفون القلب، ويقعون فيما هربوا منه. والإمام لم يصرّح بهذا التّعليل، ولكنّه مُخرَجٌ من كلامه[5].

---

(١) في الأصل: ويتبعها وريا بالتخفيف.

(٢) انتهى النّقل من المنصف.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: لاكنهم.

(٥) قال سيبويه ٣٧٣/٢: « ونحو هذه الواو والياء في سُوِيرَ وبُوِيعَ واو ديوان؛ وذلك لأنّ هذه الياء ليست لازمة للاسم كلزوم ياء فَيْعل، وفَيْعَال، وفِيْعَل، ونحو ذلك، وإنّما هي بدلٌ من الواو كما أبدلت في قِيراط مكان الرّاء؛ ألاتراهم يقولون دُوَيْوِين، في التّحقير، ودَوَاوِين، في الجمع، فتذهب الياء، فلمّا كانت كذلك شُبّهت هذه الياء بواو رُوَيَة، وواو بُوطِرَ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء، لوبنيتها -يعني ديوان- على فِيْعال، لأدغمت، ولكنّك جعلتها فِعَّال، ثمّ أبدلت كما قلت: تَظَنَّيْتُ، ولذلك قلت: قراريط، فرددت وحذفت الياء، وهي من بعت على القياس لوقيل: بِيَّاع، بإدغام؛ لأنّك لاتنجو من ياءين ».

هذا باب مايكسَّرُ عليه الواحد
ممّا ذكرنا / في الباب الذي قبله ونحوه [٩٣ب]

إذا ورد جمعٌ على مثال « مَفاعِل »، وقد اكتنف ألفَه واوان، أوياءان، أو واوٌ وياء، وليس بين ألف الجمع والطّرف إلاّ حرفٌ واحدٌ، وهو واوٌ أو ياء، كما ذكرنا، فإنّ الخليل وسيبويه يريان[١] قلب الحرف الذي بعد الألف همزةً، فيقولان في جمع « فَوْعَل » من « بعتُ وقلتُ »، و« فَيْعَل » منهما: قوَائل وبوَائع، [وقيائل، وبيائع][٢]، وأصل هذا كلّه « قوَاول، وبوَايِع، وقياول، وبيايع »، فلمّا وقعت الألف بين حرفي علّة، وهي شبيهةٌ بهما، والثّاني من حرفي العلّة يلي الطّرف، وذلك ممّا يُضعّفه، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولايفصلان بين الواوين، والياءين، أو الياء والواو[٣]، خلافا لأبي الحسن[٤].

وأصل هذا التّغيير إنّما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »[٥]، فلمّا اجتمعت الواوان وليس بينهما إلاّ الألف، وهو حرفٌ كالنّفَس ليس بحاجز حصين، ووليت[٦] الأخيرة من الواوين آخر الكلمة، همزوا كما يهمزون الأوّل من الواوين، إذا وقعتا في أوّل الكلمة، نحو جمع « واصل »

---

(١) في الأصل: بان.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٤٤.

(٣) النص من أوله إلى هنا انظره في المنصف ٢/٤٤.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤، المقتضب ١/٢٦٣، ٢٦٤، المسائل البغداديّات ٨٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٩٢، ٤٩٣، اللباب ٢/٤٠٦، شرح الملوكي ٤٨٦-٤٨٨، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٠-١٣٢. وسيوضح المؤلف مذهب الأخفش.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) في الأصل: وليت، بواو واحدة.

« أواصِل »، ثمّ شبّهوا الياءين، والياء والواو، بالواوين؛ لأنّ فيهما[1] ما في الواوين من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأمّا أبوالحسن -رحمه الله- فكان لايرى الهمز الأوّل[2] إلاّ أن يكتنف الألف[3] واوان، نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »، وكان يقول في جمع « فَيْعَل » من « قلت »: قَياول، وهكذا يفعل مالم تجتمع واوان.

ويدلّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ماذكره أبوعثمانَ المازنيّ عن الأصمعي، وقد سأله عن « عَيِّل »، كيف تكسّره العرب؟ فقال: عيائل، ويهمزون كما يهمزون في الواوين[4].

قال أبوالفتح[5]: فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: همزهم « عَيائل » من الشّاذّ، فلاينبغي أن يقاس عليه!

قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّا لوكنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثمّ رأيتهم وقد همزوا « عيائل »، فبهذا كان يمكن أن يقال: إنّ همزه شاذٌّ، فأمّا و لم نرهم صحّحوا نظيره تصحيحاً يكثر[6]، وفي الياء مافي الواوين من الاستثقال في كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السّماع

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) المراد بالهمز الأوّل ماذكره في همز الواو ماقبل الأخيرة في أوائل، ويكون الهمز الثاني همز الأولى في أواصل.

(٣) في الأصل: الاول.

(٤) النص من قوله: وأصل هذا التغيير، إلى هنا، انظره في المنصف ٢/٤٥. وانظر المسألة وحكاية المازني عن الأصمعي أيضا في المسائل البغداديّات ٨٧.

(٥) انظر المنصف ٢/٤٥، ٤٦.

(٦) « تصحيحا يكثر » ليست في المنصف، وقد اثبت محققوه في الحاشية عن إحدى نسخه « تصحيحا » فقط، وهذا يدلّ على صحّة مافي الأصل، فإنّ « تصحيحا » بدون « يكثر » حشوٌ.

بشيء وعضده القياس، فذلك مالانهاية وراء ه، ولامدفع فيه[1]، وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل، وهذا مالايقول به احد[2].

ومعنى تعليل سيبويه: أنّه لّما اعتلّت العين هنا[3]، يعني: في « سَيِّد » ونحوه، وهي عين بعد حرف علّة، كان نظير اعتلال العين بقلبها همزة بعد الألف في « قائل »، وكما[4] أنّ « قائل »[5] إذا جمع تثبت الهمزة في الجمع كما تثبت في المفرد فكذلك قلبت هنا العين بعد ألف الجمع لّما كان المفرد قد أشبه مفرد « قائل ».

وهو بمعنى قوله: « ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولايعتلّ بعد الألف »[6].

أي: لم يكن المفرد تعتلّ فيه العين بعد حرف مدّ، فيكون مشبّها بمفرد « قوائل »، ولايحمل عليه الجمع.

وقوله: « ولو لم يعتلّ لم يهمز »[7].

لايعني: أنّ كلَّ واو كانت عينا في هذا لم تعتلّ في المفرد لاتعتلّ في الجمع[8]، فإنّه خَلْفٌ منقودٌ بما قُدِّم من همز « فواعل »[9] من « عَورت وصَيدت »[10]، وإن كان مفردها لايعتلّ نحو « صايِدة وعاوِرة »، وإنّما يعني أنّ هكذا فعلت العرب في

---

(١) « ولامدفع فيه » ليس في المنصف.

(٢) انتهى النّقل من المنصف.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) في الأصل: كما. بلاواو.

(٥) كذا من دون إعمال أنّ فيه، إبقاء على حكايته في الكتاب ٣٧٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) في الأصل: او لو لم يعتل لم يهمز. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) في الأصل: لم يعتل في المفرد لم يعتل في الجمع.

(٩) في الأصل: فاعل.

(١٠) في الأصل: وصورت.

هذا النّحو / لمّا لم تقلب في المفرد لم تقلب في الجمع، نحو « ضَيْوَن وضَيَاوِن »، [٩٤أ]
لأنّه القياس، وإنّما أراد يُخبرك[١] أنّ ما لم يعتلّ من « فَيْعَل » لم تهمزه العرب في الجمع، لا أنّه القياس.

وقد ألزم أبوالعبّاس المبرّد الإمام المناقضة بين قوله: « لأنّك تقول في قول العرب:

قد عَلِمَتْ ذاكَ بناتُ أَلْبَبِه[٢]

لوجُمِعَ لقيل: بنات ألابِّه، ولم يُقَل: بنات ألابَبِه؛ لأنّ القياس في الواحد الإدغام، فإذا جُمِعَ حُمِلَ على القياس؛ لأنّه إذا خرج الشّيء عن القياس في موضع، فلاينبغي أن يخرُجَ في كلّ موضع، وبين قوله في جمع « ضَيْوَن »: ضَياوِن[٣].

ولايخفى فسادُ هذا الإلزام؛ فإنّه لو لم يُسمع « ضَياوِن »، ولكنّه قاله على القياس، فحيئذٍ كان يكون الإلزام صحيحاً، وأمّا إذ « ضياون »[٤] مسموع، فما يقال والعرب قد شذّت فيه كما شذّت في مفرده [إلاّ][٥] ليُخالفَ العربُ. قال الأعلم: « حكى ذلك أبوزيد وغيرُه من أهل اللغة »[٦]. وحكاية سيبويه-رحمه الله- في قوله: « كما قالوا: ضَيْوَن، وضَياوِن »[٧] تقتضي أنّها حكايةٌ عن العرب، وهو الغاية.

---

(١) هذه أقرب قراءة لها، ولعلّ « أنْ » ساقطة.

(٢) سبق تخريجه ٥١٧ ورواية الكتاب ٦١/٢: « بنات ألببِ ».

(٣) انظر الكتاب ٦١/٢، ٣٧٤. وانظر المسألة ورأي المبرد في الأصول ٣٤٧/٣، النّكت ١٢٠٤، ١٢٠٥.

(٤) في الأصل: ادرضياون.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) النّكت ١٢٠٥.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

وأمّا تعليل ماعينه[1] واوٌ، وأعلّ إذا جُمعَ وانقلبت عينُه همزةً، فعلّةٌ أخرى، وهي أنّه اكتنف[2] فيه ألف الجمع حرفا علّةٍ، والألف حاجزٌ غير حصين، فيجيء كأنّه يجتمع واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وذلك مستثقلٌ، مع قربها من الطّرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثّقل بقلبها همزةً، حملا على الواو والياء المتطرّفة التي قبلها ألفٌ زائدة[3] كما قلبوا واوي « صُوَّم » بالحمل على واو « عُتوّ »[4] جمعا. وهذه العلّة تشمل جميع هذا[5] الباب، وماقَدَّم خاصّ بمثل « سَيِّد »، فقدّمه ثمّ أتى بما يعُمُّ.

وقوله: « كما اتّفقتا »[6].

يعني: الياء والواو.

« في حال الاعتلال، وترك الأصل »[7].

يريد بقوله: « وترك الأصل »: للبقاء على الأصل، أي: تركه على أصله لم يُعلّ. ويريد في مثل « صَيِدتُ وعَوِرْتُ »، أي: اتّفقا في الاعتلال، وتركه. ويعضد هذا الفهم قوله: « فلمّا كثرت موافقتُها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل »[8]. ورواية « عن » في موضع « على »، يكون عليها قد جعل الاعتلال أصلاً في هذا -أعني: عين « صَيِدْتُ »- فجاء غير معتلٍّ إذا كان خارجاً عن الأصل، ويكون

---

(١) في الأصل: واما تعليل ماعدى ماعينه. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: اكتنفت.

(٣) كواو سماء، وياء رداء.

(٤) فقالوا: صُيَّم فأجروها مجرى عُتيّ. انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٥) في الأصل: هذه.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٨) الكتاب ٢/٣٧٤.

قوله: « وترك الأصل ». أي: مطروح الأصل الذي هو الاعتلال.

هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

قوله: « لأنّ كلَّ شيء من الأوّل هُمِزَ على اعتلال فِعله أو واحده »[1] الفصل.

إنّما قال ذلك، وإن كان في الباب ما لم يعتلّ واحده ولافعلُه ويُهمز لهذه العلّة، نحو « عَوائر »، جمع « عايرة »، و« صوائد »، جمع « صايدة »؛ لأنّ الأكثر ماذكر، وإنّما يَخرجُ من الباب « عوائر وصوائد »، جمع [« عايرة][2] وصايدة »، وماعداه فإنّما هو ما اعتلّ مفردُه كـ« سيّد »، أوفعلُه وإن لم يعتلّ مفردُه كـ« قَوْل وبَيْع » وشبهُه.

وقوله: « فالمعتلّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان أقرب من البيان والأصل له ألزم »[3].

قال[4]: وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ -رحمه الله- العتيق المقروء على الرّباحيّ[5]: « أقرب من البيان والأصل إذا ألزم ».

فالرّواية الأولى واضحة، أي: لمّا صحّت / الواو في « شقاوة » لم تكن [٩٤ب] طرفاً؛ لأنّ [تاءَ التّأنيث حرفٌ][6] الإعرابِ انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٤) أي: المؤلف. أو سقط اسم القائل الذي ينقل عنه المؤلف.

(٥) قال الرعيني في برنامجه ٨٣، ٨٤ حين تكلم على قراءته لكتاب سيبويه على الشلوبين: « ورددت كتابي على كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». وأبونصر تلميذ الرباحي، وعنه أخذ الكتاب. وقد تكلمت على رواية الرباحي والرواة عنه في الفصل الثاني من الدراسة.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرّواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلّة طرفا حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيّةً عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج[1]. فتدبّره.

قوله: « كما قويت الواو في (أُخُوَّة وأُبُوَّة) »[2].

السّيرافي[3] -رحمه الله-: يعني: « أُخُوَّة وأُبُوَّة » جمع « أخٍ وأبٍ »، كـ« عُمُومةٍ وخُؤولةٍ »؛ لأنّه هو الذي يُعلّ لاالمفرد، و« أُخُوَّة وأُبُوَّة » قد يكونان مصدرين كقولك: أخٌّ بيّن الأُخوّة، وأبٌ بيّن الأُبُوّة، وقد يكونان جمعين، والذي قصده سيبويه -رحمه الله- الجمع.

---

(١) في الأصل: مخارج.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٣) انظر شرحه ٦/٢٢٠، ٢٢١ (خ) بتصرف.

هذا باب فُعِلَ من
فَوْعَلتُ من قُلتُ وفَيْعَلت من بِعتُ

قد تقدّم أنّ الواو لاتدغم في « فُوعِل »؛ لأنّها منقلبةٌ من ألف « فاعَـل »[1]، ولغير ذلك ممّا تقدّم.

ثمّ نظرنا [إلى][2] « فُعِلَ » من « فَيْعَـلَ وفَوْعَـلَ »، هـل ينبغـي أن يُعـلّ بالإدغام كما أعلّ [فِعْلُ][3] الفاعل[4] فأيّد في ذلك بفارقٍ لـ« فوعـل »- أعـني: في أنّ فِعْلَ الفاعل منه مدغم، بخلاف « سايَر » فِعْلُ فاعِـل « فُوعِـل »[5]- فكـان ينبغي أن يُعلّ بالإدغام. ولكن لمّا كانت هـذه الـواو في « فَيْعلـتُ » الصّـحيح العين، و« فَوْعَلت » الصحيح العين[6]، تبقى ولاتُقلـب، ولاموجـب لإعلالهـا[7]، فتجيء [« فُوعِل » منه][8] كـ« فُوعِـل » مـن « قاتَـل »[9]، فلمّـا اسـتوى صحيحاهما[10] استوى معتلاّهما[11]، فكان لفظ « فُعِلَ » مـن « فَوْعَـلَ وفَيْعَـلَ »،

---

(١) يعني: في سُوِير من سايَر. انظر الكتاب ٢/٣٧٣. وانظر ماسبق ٦٢٣ فما بعدها.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: فَيْعَلَ وفَوْعَلَ.

(٥) يعني: سُوِير.

(٦) يعني: بَيْطَرَ وصَوْمَعَ. انظر الكتاب ٢/٣٧٥، ٣٧٦.

(٧) في الأصل: لاعلالهما.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: قايل. والمقصود أنّ فوعل من بيطر وصومع بُوطرَ وصُومِعَ كقُوتِل من قاتل.

(١٠) في الأصل: صحيحاها.

(١١) يعني: لمّا استوى بَيْطرَ وصَومعَ وهما صحيحا العين مع قاتَل وهو صحيح العين، في البناء للمفعـول، استوى بَيَّعَ وقَوَّلَ وهما معتلاّ العين مع وهو سايَر معتلّ العين، في البناء للمفعول، وإن لم يسـتو الصّـحيح =

ولفظ[1] « فُعِل » من « فاعَل » في المعتلّ واحداً[2] كما كان اللفظ في الصَّحيح واحداً، بخلاف [فِعْل][3] الفاعل فإنّه لم يكن صحيحُه يوافق لفظ صحيح « فاعَل » حتّى يوافق معتلُّه معتلَّه[4]؛ فلذلك فارق فعل المفعول فعل الفاعل[5]، وفُرِقَ بينه وبين « فَعَّلت »[6]؛ لأنّ العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارق إحداهما الأخرى، ولاتكون إلاّ مدغمة، صحيحةً ومعتلّةً[7].

فإن قيل: هذا إنّما يطّردُ في « فُعِلَ » من « فَيْعَلَ وفَوْعَلَ »، وأمّا « فُعِلَ » من « فَعْوَلَ »[8] فليس « فُعِلَ » من الصحيح منه يوافق « فُعِلَ » من « فاعل » الصحيح، حتّى يوافق معتلّه معتلّه؛ لأنّك إنّما تقول فيه: جُهْوِرَ، فليس يكون كـ« قُوتِلَ ».

فيقال: حُملت على « فَوْعَلَ »؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ تقدّم الواو وتأخيرها، وواوها لايلزم أن يلتقي مع حرف علّة كما هي في هذا -أعني: فَوعلَ- فحملت، وعُمل فيها مايعمل في الصّحيح، وفُرق بينها وبين فُعل التي يلزم فيها التّضعيف، وأن يكون مابعدها من جنسها.

والمعتلّ في البناء للفاعل.

(١) في الأصل: وفيعل من لفظ.

(٢) في الأصل: واحد.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: أنّ بَيْطَرَ وصَوْمَعَ لايوافق قاتل، فلم يوافق بيّع وقوّلَ ساير.

(٥) فقالوا: قُوولَ وبُويِع، في البناء للمفعول، على الرّغم من قولهم: قوّل وبيّعَ، بالإدغام في البناء للفاعل.

(٦) يعني: لم يجعل بمنزلة حَوَّلت وزيَّلت، وقَوَّل وبَيَّع إذا بنيتهما على فَعَّلَ. انظر الكتاب ٢/٣٧٥، المقتضب ١/٣١٥، التّعليقة ٥/٦٧.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٧٥.

(٨) في الأصل: فوعل.

ووقع في الكتاب: « فكذلك إذا كان الحرف (فَعْوَلْتُ، وفَعْيَلْتُ) »[1].

السِّيرافيّ[2]: وقع في بعض النّسخِ غلطاً « فَعْيَلتُ »[3]، وليس [يلتفت إليه][4]، وإنّما هي « فَيْعَلتُ ».

يمكن أن يكون الإمام -رحمه الله- يريد: فكذلك « فَعْوَلتُ، وفَعْيَلتُ » لونطق بها، أي: هكذا كان يكون حكمنا، ولايجوز أن يقع إلاّ على مانطق به، وهو الأنظم مع قوله[5]: « فعولت »، من « فَيعلت » الذي / جعل السّيرافي في هذا [٩٥أ] تصحيفاً منه، بل لاينتظم الكلام مع مابعده أصلا[6]. فتدبّره.

« وذلك قولك: قد بُووِعَ وقُوول »[7].

ممّا فعلُ المفعول من « فَعْوَلَ »، وكان الأصل « بيْوِعَ وقوْولَ ».

قال: « وسألته عن (اليوم)، فقال: كأنّه من (يُمْتُ) »[8].

ظاهره فاسدٌ؛ لأنّه ليس أسماءُ الأجناس مشتقّةً من الأفعال، ولايلزم ذلك فيها، وكيف، والأسماء أصول، والأفعال فروع[9]؟!

وإنّما يريد: لوبُني من « يوم » فعلٌ لقلت: يُمتُ، فكأنّه يقول: سألته عن

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٢٤/٦ (خ).

(٣) هكذا هي في الكتاب ٢٧٦/٢، وهارون ٣٧٣/٤. وبعد هذا النّص: « تجري كما جرت الواو والياء في فوعلت وفيعلت ».

(٤) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٤/٦ (خ) يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: قولك.

(٦) انظر النّص فيما نقلته عند تخريج قول سيبويه قبل قليل.

(٧) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٨) في الأصل: فقال كانت. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٩) انظره مع جوابه الآتي في شرح السيرافي ٢٢٧/٦ (خ).

تصريف « ياء واو ميم » كيف يُبنى[1] منه فعلٌ، فقال: كان يجب. إلاّ أنّ العبارة قلقة، وليست بنكير؛ لأنّه يطلق ألفاظه، ولايعبأُ بها؛ اتّكالاً على الفهم، وكان يكون « يُمْتُ ». إلاّ أنّ ما[2] عينُه واو من « فَعَلَ »، إنّما ينقل إلى « فَعُلَ »، لا إلى « فَعِل »، وعلى « فَعِل » تكلّم.

وقوله: « كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتلّ »[3].

أي: الاعتلال.

« وتدخلها الضّمّة »[4].

أي: وبين أن يدخلَها الضّمّة.

وقوله: « كراهية أن يجتمع في (يُفعلُ) ياءان في أحدهما ضمّة مع المعتلّ »[5].

ويريد: أنّك كنت تقول في « يَفعل »: يَيْوُمُ، ثمّ تنقل حركة العين إلى الفاء، فتقول: يَيُومُ، فيجتمع مع الاعتلال ياءان وضمّة.

وكذلك لم يجئْ من هذا الذّات فِعْلٌ الذي هو واوان ولام، وبالجملة أن تكون الفاء والعين واواً[6].

وكذلك من الواو، وهو أن يكون من تركيب ثلاث واوات، وينبغي أن يحكم على المتوسّطة أيضاً بالواو لأنّها الأغلب عليه، بل لايوجد ماعينه واوٌ لامُه واو، فإن جعلت عينَها واواً كان الخروج من جهة أنّه لم يوجد تركيب ثلاث

---

(١) في الأصل: بني.

(٢) في الأصل: الان العبارة ما. ولعلّه سبق نظر من الناسخ.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٦.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٦.

(٦) في الأصل: واو. في شرح السيرافي ٦/٢٢٧، ٢٢٨ (خ) « فإن قال: ابن لي من يوم فَعَلَ يفعَلُ كان ممتنعاً؛ لأنّه ليس في شيء من الأفعال ماعينُه وفاؤه من حروف العلّة ». وانظر المنصف ٢/٢٠١، ٢٠٢.

واوات إلاّ في هذا، وإن جعلت العين ياء كان فيها خروج[1] من حيث أنّ فاءَه ولامَه واوٌ، وهو غير موجود، وأنّ عينَه ياء ولامه واو وهو غير موجود، ففيه خروجان[2].

وكذلك لايوجد تركيب « همزة واو همزة » في فعل، وكذلك الباقي.

فلوبنيت[3] من « أوّل » فعل لكان « وَالَ » [في الماضي، و][4] في المضارع « يَوُولُ »، وكان يلزم اجتماع ياء وواو مضمومة مع الإعلال.

وأمّا من « الواو » فهو أثقل ضرورةً.

وكذلك من « آء ة » لايخفى ماكان يكون فيه من الثقل.

السّيرافي[5] -رحمه الله-: كان[6] يلزمه إعلالٌ بعد إعلال؛ لأنّه يلزم في الماضي « آءَ »، فتُعلّ إعلالين[7]. قال: وثمّ إذا كان الفعل للمتكلّم قلت: أوتُ[8]، فتقلب الهمزة التي هي لامٌ واواً [أوياءً][9]؛ لاجتماع الهمزتين.

وكان يجب أن يبنى من « وَيْح » لأنّ عينه ياء: واحَ يَوِيحُ، والأصل « يَوْيِحُ »، فيجب حذف[10] الواو كما تحذف من « وَعَدَ »، بل هو هنا أشدّ،

---

(١) تقرأ: مخروج.

(٢) سيتكلّم المؤلف ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٨ على الخلاف في العين من حرف الواو.

(٣) المؤلّف سيتكلّم على الكلمات التي ذكرها سيبويه في قوله ٣٧٦/٢: « ومما جاء على فعل لايُتكلّم به كراهية نحو ماذكرت لك أوّل والواوُ وآءة ويحٌ وويسٌ وويلٌ ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) شرحه ٢٢٩/٦ (خ).

(٦) في الأصل: ان كان.

(٧) في الأصل: اعلال.

(٨) رسمت في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ): « أويت » إشارة إلى قلبها واوا أو ياء.

(٩) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ).

(١٠) في الأصل: يويح فحذفت.

وكان[1] يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها[2] في باب « يَبِيعُ »، فيلحقه إعلالٌ من جهتين، مع الثّقل الذي فيه من اجتماع ياءٌ وواوٌ مكسورةٌ[3].

السّيرافي[4]: فإن قيل: فقد يُبنى ممّا فاؤه ولامه من حروف العلّة كـ« وفَى يَفِي »[5].

يقال: لايُشبه هذا؛ لأنّ هذا تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا اجتمع مع ذلك ضمٌّ، أو كسرٌ، أو زيادةُ إعلال، ثقُلَ فاطّرح، وذلك[6] قد فَصَلَ بين حرفي العلّة منه حرفٌ، مع أنّه قد تنفتح في النّصب ياؤه فيخرج من الإعلال، نحو « لن يفي »[7]. وقد أنشدني / بعضهم في « فَعَلَ » من « وَيْحٍ ووَيْسٍ » بيتاً [٩٥ب] آخرُه:

فما واس ولاواحَ ... أبوعمرٍو[8]

وهو مصنوع[9].

---

(١) في الأصل: فكان.

(٢) في الأصل: لردّوا.

(٣) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ) بتصرف.

(٥) في الأصل: كوهى يعني.

(٦) يعني: وفى يفي. انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ)

(٧) في الأصل: يهي.

(٨) في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ):

فمـا واح ولاواش .. أبو عمـرو

والشاهد من مجزوء بحر الهزج، وقد دخله الكفّ، وهو حذف النون من « مفـاعيلن »، ويكـون هناك نقصٌ تقديره: « ولا وال أبوعمرو » مثلا، هذا هو الأظهر؛ لأنّ بحر الهزج لم يجئ تامّـا، ولـو جـاء لاحتمل أن يكون شطراً منه، وسيأتي مايؤيّد ماذكرته أوّلاً بعد قليل، حين يعيد الشاهد نقلا عن ابن جنّي، وهو برواية أخرى.

(٩) انتهى النقل من شرح السيرافي.

قال أبوالفتح[1]: كان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً، وهذا إجحافٌ. وأمّا قولهم: عِ كلاماً، وشِ ثوباً، وفِ بعهدِك، فإنّما جاز حذف الفاء واللام جميعا لأنهما في الطّرفين، ولم يجتمع الإعلال[2] في جهةٍ واحدةٍ. وأنشد:

فما والَ ولا واحَ ولاواسَ أبوهندِ[3]

ثمّ قال: وهذا من الشّواذّ، وأظنّه مولّداً[4]. وأنشدوا بيتاً آخر، وهو قوله:

تُوَيِّلُ إذْ مَلأْتُ يَدِي وكفّي وكانت لاتُعَلَّلُ بالقليلِ[5]

وليس هذا كالأوّل؛ لأنّه جاء الفعل على « فعَّل »، وإذا كان هذا فقد أمن فيه الحذف والقلب اللذان يُخافان في « فَعِلَ »؛ ألاترى أنّك تقول: وكَّدَ يُوَكِّدُ، فتصحّ الفاء، وتقول: سيَّر، وبيَّع، فتصحّ العين. فعلى هذا جاء « تُوَيِّلُ »[6]؛ لأنّه مضارع « وَيَّلَ »، ومعناه: دَعَتْ[7] بالويل.

قال أبوعثمان[8] -رحمه الله-: وكذلك « آءة » لم يجعلوا منها فعلا؛ لأنّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلّة، إمّا من ياء، وإمّا من واو، والهمز مستثقل، والواو والياء يُستثقلان، والأسماء أخفُّ من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء،

---

(١) المنصف ١٩٨/٢ بتصرّف.

(٢) في المنصف ١٩٨/٢: « الاعلالان ».

(٣) انظر شرح ثلاثين سورة لابن خالويه ١٩٣، الممتع ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦، ١٢٢ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٠/١. ويروى: « أبو زيد ».

(٤) في الأصل: مرادا.

(٥) وانظر البيت في الممتع ٥٦٨، اللسان (ويل).

(٦) في الأصل: تووّل.

(٧) في الأصل: دعيت.

(٨) المنصف ٢٠٠/٢، ٢٠١ بتصرف.

ودفعوه في الأفعال؛ لما ذكرت لك.

قال أبوالفتح: وليس يُشكّ أنّه إذا جُهل الاشتقاق في العين، [وكانت ألفا][1] فسبيلها أن تُحملَ على الواو. وكذلك قول الخليل: إنّهم لو نطقوا[2] بالفعل من « آء ة » لقالوا: أَوَأْتُ، ولكنّهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من « قُلْتُ »، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من « أُوْتُ » واواً؛ لانضمام ماقبلها، واجتماع همزتين في كلمةٍ واحدةٍ، فيقال: أُوتُ، كما يُقال: عُوتُ، وأن يقال في الأمر: أُوْ، مثل « عُوْ »، وأصله « أُؤْ »، مثل « عُعْ »، فتبدل الثانية واواً، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتّة[3].

وأمّا « أوّل » فجعله « أَفْعَل »، وفاؤه وعينه واوٌ، ولم يجعله « فَوْعَل » من « وأَلَ يَوئلُ »[4]، بدليل[5] منع الصّرف، وبدليل لحاق « من » له، وبدليل « الأولى »[6]، ولم يجعل « أفعَل » من « آلَ »؛ لأنّه كان يكون « آوَل »، مثل

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٠١.

(٢) في الأصل: قطعوا.

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) في الأصل: ال يوول. وعلى هذا فيقرأ: آل يؤولُ. وهو خطأ لأنّه بذلك يكون أفعل لافوعل. قال الرّضي في شرح الكافية ٣/٤٦٠: « أمّا أوّل فمذهب البصريين أنّه أفعل. ثمّ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنّه من تركيب (وول) كددن، ولم يستعمل هذا التّركيب إلاّ في أوّل ومتصرّفاته. وقال بعضهم: أصله: أوْأل، من وألَ، أي: نجا؛ لأنّ النّجاة في السّبق. وقيل: أصله: أأول، من آل، أي: رجع؛ لأنّ كلّ شيء يرجع إلى أوّله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلبت في الوجهين الهمزة واواً قلبا شاذّاً. وقال الكوفيون: هو فوعل من وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء. وقال بعضهم: فوعل، من تركيب (وول)، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التّفضيل. واستعماله بمِن مبطلٌ لكونه فوعلا ». وانظر جمهرة اللغة ١١٧٧، المسائل البغداديّات ٨٩، شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠.

(٥) هذا احتجاج القول الأوّل.

(٦) في الأصل: الاول. انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٠، شرح المفصّل لابن يعيش ٦/٣٤، ٩٧.

« آدم »، ولامعنى لقلب الهمزة هنا واواً، على ماتقدّم من قوانين تسهيل الهمزة، فالدّخول فيما لم يوجد من[1] البناء مع الظاهر أولى من الدّخول فيه والخروج على الظاهر.

وإنّما أسقطوا الفعل منه، و لم يتكلّموا به؛ لأنّ[2] فاءَ ه وعينَه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يفعَلُ، لحدث فيه شيئان يتدافعان؛ وذلك أنّ « فَعَلَ » إذا كان فاؤه واواً فالمضارع منه إنّما يجيء على « يفعِلُ »، نحو « وعَدَ يعِدُ »، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع أبداً من هذا « يَفعُلُ »[3] مضموم العين، كـ« قال يقولُ »، فكان يجب أن يكون العين من « يَفْعل » مضمومةً مكسورةً في حال، وهذا متنافٍ مع مافيه من ثقل الواوين. فإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولاماً، حتّى أنّه ليس في الكلام مثل « وعوت »، مع أنّ باب « سَلِس وقلِق » أكثر من باب « دَدَن وكوْكب »، فألاّيجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدرُ؛ لقلّة باب « دَدَن ». وأيضاً فإنْ كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاؤه وعينُه من موضع واحدٍ في الصّحيح، فهم بأن يرفضوه في المعتلّ أولى.

[٩٦أ] فإن قال قائلٌ /: فهلاّ استعملوا الفعل من « أوَّل »، وبنوا الماضي على « فَعُلَ »، حتّى يجيء المضارعُ على « يفعُلُ »، ولايلزم كسر العين وضمّها جميعاً، فقالوا: والَ يَوُولُ، كما قالوا: طالَ يَطُولُ؟

فقد تقدّمَ القول في ثقل ذلك، [ماهو جوابٌ عن هذا][4]. فلمّا لم يَسُغْ[5]

---

(١) في الأصل: مع. ولعلّ الصواب ماأثبتّه.

(٢) النّصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢/٢٠١-٢٠٤ بتصرّف يسير. وسيصرّح المؤلّف بالنّقل بعد قليل.

(٣) في الأصل: فعْل. وفي المنصف ٢/٢٠٢: « فالمضارع من فعَل أبداً ».

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٠٢.

(٥) في الأصل: يسمع.

فيه « فعَل ولافعُل »، رفضوه في « فعِلَ » أيضاً.

قال ابن جنّي[1]: وحكى ثعلبٌ عن الفرّاء أنّه يجوز أن يكون « أوّل » من « وألتُ »، ويجوز أن يكون من « أُلتُ »، فإذا كان من « وألتُ » فهو في الأصل « أوْأَل »، وإذا كان من « أُلتُ » فهو في الأصل « أأْوَل »[2]. والقياس يحظرُ أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لوكان في الأصل « أوأل »، لجاز أن يجيء على أصله، و لم نسمعهم[3] نطقوا به هكذا!

فإن قلت: مايُنكرُ أن يكون أُلزِم التّخفيف، كما قلت في « النّبيّ والبريّة »؟

قيل: لوخُفِّفَ لقيل: أوَلٌ، كما تقول في تخفيف « مَوْءَ لة وحَوْءَ بة »: مَوَلة وحَوَبة، و لم تكن تقول[4]: مَوَّلة ولاحَوَّبة.

فإن قلت: ماتنكرُ أن يكون مثل قولهم[5] في « سَوْء ة »: سوّة، وفي « شيء »: شيٌّ؟

فإنّ مثل هذا لايقاس عليه، وإنّما القياس « سَوَة وشيٌّ »، كما تقول: ضَوٌّ ونَوٌّ، في تخفيف « ضَوْء ونَوء ».

وأيضاً فإنّا إنّما قلنا: إنّ « النبيّ والبريَّة » ممّا لَزِمَ التّخفيف البتّة، لمّا قامت الدّلالة على أنّه من « النّبأ »، ومن « برأ الله الخلق »، فلذلك قلنا: إنّه ألزم التّخفيف، و لم يُقل في « أوّل » ذلك؛ إذ لم يقم فيه دليلٌ أنّه من « وألَ »، فتزعم[6] أنّه ألزم

---

(١) مضى التنبيه على أن الكلام السابق منقول من المنصف، وهناك تخريجه، والنقل لايزال مستمرا.

(٢) في الأصل: اوالت. انظر قول الفراء في المسائل البغداديّات ٨٩، المسائل الحلبيّات ٣٤٣، المتمع ٥٦٤، شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠.

(٣) في الأصل: و لم يسمعهم.

(٤) في الأصل: في تخفيف مولة وحوءبه ولوجعل.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) في الأصل: فزعم.

التّخفيف.

فإن قيل: ماتنكرُ أن تكون العينُ من « أوّل » همزةً في الأصل؛ لقراءة بعضهم: ﴿عادَا لُّوْلَى﴾[1] فتكون همزة العين دالةً على أنّ الأصل الهمزة، كما استدللتَ بـ« النّبأ، وبرأ الله الخلق »، على أنّ « النَّبيّ والبريَّة » من الهمز؟

قيل: هذا غيرُ لازمٍ؛ لأنّ القراءة شاذّة، فإذا ثبت بها روايةٌ[2]، فقياسها عندي قياس قول الشّاعر:

أحبّ المُؤْقِدِين إليَّ مُؤسى[3]

لأنّ من العرب من يُبدلُ الواو الساكنة المضموم ماقبلها همزةً فيقولون: مُؤْقِن، وليس هكذا « أنبأتُ، وبرأ اللهُ الخلق »؛ لأنّ الهمزة فيهما[4] من الكثرة بحيث لاخفاءَ به، فلذلك لم أقس ﴿عادا لُّوْلَى﴾ على هذا للشذوذ[5].

وكذلك لوكان من أُلْتُ، لقيل: أأْوَل.

فأمّا أن تُبدل الهمزة، أو الألف- المنقلبة عن الهمزة- واواً، فهذا غير معروف[6].

قوله: « كيف ينبغي له أن يقول (أفْعَلْتُ) في القياس من (اليوم) على من

---

(١) النجم: ٥٠. وهي رواية عن قالون كما في الإقناع ٧٧٥، شرح الشافية للرضيّ ٣/٧٧، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) سبق في الحاشية السابقة أنها قراءة قالون.

(٣) عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

والبيت لجرير، وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٤) في الأصل: فيها.

(٥) تقرأ: الشذوذ.

(٦) انتهى النّقل من المنصف.

قال: أطولت »[1].

السّيرافي[2] -رحمه الله-: إنّما قال سيبويه: « أفعلتُ » في القياس من « اليوم » على « أطولت »؛ لأنّه على طريقة « أقام » المعلّ. لاينبغي أن يبنى « أَفْعَل » من « اليوم »؛ لأنّه يلزمه مايثقل من اجتماع ياءين، أحدهما مضمومةٌ، والأخرى مكسورة، مع الإعلال، في نحو « يُيِيمُ » في المضارع فلم يبنوا منه « أَفْعَل » كما لم يبنوا « فُعِل »، وهو أجسن، و« يُيِيمُ » أثقل من « يُيامُ »[3]؛ لأنّه يزيد هنا اجتماع ياءين إحداهما مضمومة والأخرى مكسورة، وهناك ياءان إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة، ولاثقل في الفتحة، كما في الكسرة، وأمّا إذا بني منه « أَفْعَل » على طريقة « أطولت »، فيقال في المضارع: يُووِمُ، فلايكون فيه ذلك الثقل، فهي مستخفّة؛ لأنّ الواو الأولى كالمدّة. وأيضاً فإنّه على هذه الطّريقة يدخل في الباب، لاعلى بنائه على طريقة « أقام »؛ فإنّه يقول في « أفعل »: أُووِم، ولايدغم، فبهذا دخل في الباب.

قال[4]: أبوالحسن: يقول: « اقْوَيَّلتُ » / لئلاّ يجتمع ثلاث واوات، وأما في [٩٦ب]
فعل المفعول فيقول: اقوُوْوِل[5]، فيجمع بين ثلاث واوات؛ لأنّ الثانية كالمدّة، وكأنّه عاملَ ماولي الطّرف معاملة الطّرف، ولوكانت الواو الأخيرة هنا طرفا لانقلبت ياء فكذلك هذه للثقل للزائد لاجتماع ثلاث واوات. والإمام

---

(١) في الأصل: على ماقال. انظر الكتاب ٢/٣٧٦.

(٢) انظر شرحه ٦/٢٣٠، ٢٣١ (خ) بتقديم وتأخير وتصرف في العبارة.

(٣) في الأصل: ييوم.

(٤) يعني: السيرافي. وقد وردت المسألة عنده قبل السابقة. انظر شرحه ٦/٢٢٥، ٢٢٦ (خ). وانظر الكتاب ٢/٣٧٦، التّعليقة ٥/٧٣، المنصف ٢/٢٤٤.

(٥) في الأصل: اقوول.

لم يحفل بهذا؛ لأنّه يجتمع[1] في حشو الاسم مالايجوز في الطّرف؛ ألاتراهم قالوا: « سُرت سُوُوراً »[2]، فجمعوا بين ضمتين وواوين، والضمّتان كالواو، فكأنّها ثلاث واوات، وليس مثله في الطّرف[3]. ومذهب أبي الحسن عندي مذهبٌ قويّ.

(١) في الأصل: لايجتمع. والتصويب من شرح السيرافي ٦/٢٢٥ (خ).

(٢) انظر المقتضب ١/٢٤١.

(٣) انتهى النقل من شرح السيرافي.

هذا باب ماتقلب فيه
الياء واواً وذلك قولك لآخره[1]

وعلّته -أعني: قلبها- للضّمة، لاقلب الضمّة لها، بخلاف « بِيض »؛ وذلك أنّ الياء في « بيض » كانت في واحدِه متحرّكةً، وهذان-أعني: كُوْلَلا، وكُوْلِلاً[2]- ليس أصلهما[3] الحركة بوجه، فكانت الياء هنا أضعف. وأيضاً فإنّها لمّا تباعدت عن الطّرف، وإن كانت عيناً، شبّهت بما هو فاء في « مُوقِن ومُوسِر ».

الأعلم[4]: عاطت النّاقة تعِيطُ عِياطاً وعُوطَطاً، إذا لم تحمل. وغير سيبويه يزعم أنّه يقال: عاطت تعِيطُ وتعُوطُ. فلاتكون في « عُوْطَط »[5] مبدلةً. ونظير « عُوطَطٍ » في بنائه على هذا المثال « الحُوْلَل »، من « حالت حِيالا وحُوْلا »، إذا لم تحمل، و« السُّوْدَد » مصدر « ساد يسودُ ». وهو غريبٌ قليل.

وصف ناقة مطارقة الشّحم، وافرة القوّة والجسم؛ لاعتياط رحمها، وعقرها. وأصل المظاهرة لبس ثوب على آخر، فالظاهر منهما[6] ظهارةٌ، والباطن بطانةٌ. والنَّيُّ: الشّحم، وقد نوت النّاقة تنوي [إذا سمنت][7]. والعتيق: القديم[8].

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٢) في الأصل: كذلك وكذلك.

(٣) في الأصل: اصلها.

(٤) تحصيل عين الذّهب (بحاشية الكتاب٢/٣٧٧) بتصرّف. وكلام الأعلم في شرح قول الشّاعر:

مُظاهرةً نيّا عتيقا وعُوططا ... فقد أحكما خلقا لها متباينا

وقد سبق تخريجه ٦١٧.

(٥) في الأصل: عوط.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) تكملة من تحصيل عين الذهب (بحاشيةالكتاب ٢/٣٧٧).

(٨) انتهى النّقل من تحصيل عين الذّهب.

ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت[1] على هذا إشكالان: أحدهما: أنّه يمكن أن يكون من « عاطت تعوط عُوْطَطَاً »[2]، فكيف[3] جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

فقيل: إنّما سمعه ممّن لغتُه الياء، ولذلك قال: « سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَت »[4] فقال: فكأنّه سمع من يقول: تعيَّطت، ويقول البيت.

فنقول[5]: هب هذا، ففيه إشكالٌ آخر، وهو أنّه ليس في سماعه « تعيَّطت » مايدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلاّ أنّه « تَفَيْعَلَ »[6]، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولايمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدلّ بذلك على أنّه « تَفعَّلَ »[7]؛ لأنّ مصدر « تَفعَّلَ » « تفعُّلٌ »[8]، مثل مصدر « تدحرجَ »، وقد نصّ هو عليه، ومصدر « تفيعل »[9] « تفعُّلٌ »، فلا يظهر الفرق[10].

---

(١) الكتاب ٣٧٧/٢. وسبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) في الأصل: عوطا.

(٣) في الأصل: وكيف.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) في الأصل: فيقول.

(٦) في الأصل: تفعيل. ويريد بذلك: أنّه ليس تفعَّلَ. انظر المنصف ٤٣/٢.

(٧) في الأصل: تفعيل.

(٨) في الأصل: تفعيل.

(٩) في الأصل: تفعل.

(١٠) قال ابن جنّي في المنصف ٤٣/٢ معللا حمل سيبويه تعيّط على تفعّل: « قيل: لأنّ تفعَّلَ في الكلام أكثر من تفيعلَ، فحمل تعيّطت على تفعّلت أولى من حمله على تفيعلت ».

هذا باب ماالهمزة فيه في
موضع اللام من ذوات الياء والواو

وأتى بـ« فعَل » من الواو و« فعِل »، وكذلك الياء، فـ« فعِلَ » منهما[1] « داءَ وشاءَ »[2]، بدليل « يداءُ ويشاءُ »[3]، ولايمكن أن يقال: فتحَها حرفُ الحلق؛ لأنّه قد تقدّم أنّ ذلك لايكون فيما عينه حرف علّة[4].

ثمّ قدّم بمقدّمة ليست من الباب؛ يَبني[5] عليها أمراً في الباب، وهو أنّه متى اجتمعت العين واللام حرفي علّةٍ، وثَمَّ مايوجب إعلالهما[6]، فلايُعلاّن معاً؛ لأنّهم يستثقلون الإعلال بعد الإعلال، ويؤدّيهم[7] إلى الالتباس[8]؛ لأنّهم لوأعلّوهما في مثل « هوَى » لصار « ها »، وكذلك كان / يصير « عوَى » « عا »، فكان يلتبس [٩٧أ] بحروف الهجاء، ويؤدّيهم إلى الإجحاف.

وأمّا أبوسعيد فعبّر [عن][9] هذا بأن قال: لوقلبوا[10] العين، لاحتاجوا إلى

---

(١) في الأصل: منها.

(٢) داء عينه واو، وشاء عينه ياء.

(٣) يريد: أنّ يفعَلُ إنّما يجيء من فعِلَ. انظر الكتاب ٢/٣٧٧، المنصف ١/٢٣٨.

(٤) لايكون المضارع مفتوح العين إلاّ إذا كان ماضيه فعِل بكسر العين، أو فعَل بفتح العين، ولكي يكون ماضيه فعَل بفتح العين، لابدّ أن تكون عينه حرف حلق، أولامه حرف حلق والعين ليست حرف علّة.

(٥) في الأصل: ينبني. وما أثبته أنسب للسياق.

(٦) في الأصل: اعلالها.

(٧) كذا في الأصل بتعدية الفعل، وقد سبق هذا في الفعل نفسه، وسيعيده بعد قليل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٧٧.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) في الأصل: قلبواها.

الحذف، أوقلب الثانية همزة، وفي الأوّل الإجحاف، وفي الثاني الثّقل والالتباس بما همزته أصليّة[1].

وفي هذا نظر، فمن أين كانوا يقلبونها همزةً، وإنّما قبلها ألفٌ أصليّة؟!

وفائدة إدخاله هذا الفعل أنّه قد ذكر في الباب [كلمات][2] اعتلّت فيها العين، واللام، نحو « فاعِل » من « جِئْتُ »، فإنّه اعتلّت عينه فقلبت همزةً، واعتلّت لامُه فقلبت ياءً، لكنّه لمّا لم يكن فيه إجحافٌ، ولاتضعيف، ولاالتباس البنية، احتَمل ذلك[3].

قال: « و لم يجعلوها بمنزلة (خطايا) »[4].

يعني: أنّ « خطايا » لمّا كانت جمعاً متناهياً، وعرضت فيه همزة، والهمزة غير العارضة ثقيلةٌ، فأحرى العارضة؛ [لأنّها][5] انتهت في الثقل نهايةً، مع أنّها لاتليّن[6]، أوجب أن يلزموا فيها الوجه الجائز في « صحارَى ومَدارَى »[7]، على الطّريقة المتقدّمة في غير هذا الموضع. وأمّا « جاءٍ » فليس فيه ذلك الثّقل فأجريت همزته الزّائدة مجرى الأصليّة في « شاءٍ » من « شأوتُ »، وشبهه ممّا همزتُه عين، مع

---

(١) نصّ أبي سعيد السيرافي في شرحه ٦/٢٣٤، ٢٣٥ (خ): « ولو أعلوا العين فسكنوها وقلبوها ألفا كما فعلوا ذلك بواو قال وباء باع لاجتمعت ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلوحذفوها أخلّوا بالفعل، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقّلوها وكثّروا تغييرها، وذلك إجحافٌ، ولو فعلوا اتبس بين ماكان همزة في الأصل وبين ماأصله الواو والياء ».

(٢) في الأصل كلمة أقرب قراءة لها: لنا. وبماأثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٧، ٣٧٨ وفيه: « و لم يجعلوا هذا ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: لايلين.

(٧) قال الرّضي في شرح الشافية ٣/٦٠: « وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في مدارى، مع أنّ ماقبل الياء ليس همزةً، فالوجه وجوب القلب ههنا؛ لثقل الهمزة ».

أنّه كان يُلبس، ولذلك قالوا في غير هذا: عذارَى، ولايقولون: قاضَى، في « قاضٍ »؛ لاستثقال الجمع المتناهي؛ ولأنّه لايلبس؛ لعدم هذه البنية التي صار إليها في الجموع بخلاف « قاضَى » لوقيل؛ فإنّه في المفردات « فاعَل ».

قال: « واعلم أنّ ياء (فعائل) أبداً مهموزا »[1].

إنّما قال ذلك ليبيّن أنّ « خطايا » أصلها الهمز، وأنّ الياء فيها منقلبة عن همزة، لا أنّها الياء التي كانت في المفرد وأنها لم تقلب همزة.

وقوله: « وشبّهت بـ(فعاعل) »[2].

يعني: مما اعتلّت عينه نحو[3] جمع « قُوَّل وبيَّع » وجميع ما تكتنفُ ألفَ[4] الجمع فيه واوان، أو ياءان[5]، أو ياءٌ وواوٌ، أو العكس، ممّا تقدّم قبل هذا، وقربهما من الطّرف.

قوله: « وأمّا (فَعائل) من (جِئتُ وسُؤْتُ) فكـ(خطايا)[6]، نقول: جَايا وسَوايا »[7].

قال أبوعثمان[8]: لوبنيت مثل « فَعِيلة » من « جِئتُ وسُؤتُ »، كنت قائلا في تكسيره: جَيايا وسَوايا، ومأأشبه ذلك.

قال أبوالفتح: هذا القول منه شيء؛ وذلك أنّه أجاز أن يبنى « فعيلة » من

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٢ وفيه: « مهموزة ».

(٢) في الأصل: بفعايل. انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: كنحو.

(٤) في الأصل: ماتكتب اليه.

(٥) في الأصل: وياءان.

(٦) في الأصل: فخطايا.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) المنصف ٦٠/٢.

« جئتُ »[1]، و« جِئتُ » عينه ياء، ولامه همزة، والهمزة صحيحة، و« فَعِيل » لم يأت في كلام العرب ممّا عينه ياء، ولامه صحيحة، وليس في كلامهم مثل « بَييعٍ وكَييلٍ »، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان[2]، نحو « حَييتُ فأنا حَيِيٌّ، وعَييتُ فأنا عَيِيٌّ ». ووجه هذا القول من أبي عثمان أنّه إنّما جاء به على طريق الرّياضة في المسائل، وينبغي أن يكون جوازُه على مذهب أبي الحسن[3]، على أنّه لوجاء لكانت هذه سبيلَه كما قدّمناه، وكان ينبغي أن يقال في « فَعِيلة » من « جِئتُ وسُؤتُ »: جَيِيئةٌ وسَوِيئَةٌ، فيجريان مجرى « خطيئة ورزيئة »[4].

قال المؤلّف -رحمه الله-: فلهذا قال بعض من فسّر قول الإمام /: « وإذا [٩٧ب] قلت (فَوَاعِل) من (جِئتُ) »[5] إنّه يريد جمعَ « فعالة » لأنّه مثل حسادة وصيادة[6].

أمّا الخليل[7]-رحمه الله- فزعم أنّ « جاءٍ » مقلوبٌ، وأنّ هذه الهمزة هي اللام الأصليّة، وأنّهم قد يستثقلون الهمزة وحدها، فإذا شعروا بأمر يوجب حدوث الهمزة هربوا إلى القلب، نحو « لاثٍ، وشاكٍ »[8]، وأصله « لاوثٌ »، أي: ملتفّ،

---

(١) في الأصل: حيث.

(٢) في الأصل: وليس في كلامهم مثل بييع وكييل إنّما يكون ذلك فيما عينه ياء ولامه صحيحة وليس في كلامهم مثل بييع وكييل، إنما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياءان.

(٣) يعني: في جواز البناء على ما لم يأت في كلام العرب، ومنع ذلك الخليل وسيبويه والمازني كما في شرح الملوكي ٥٠٥، ولعل ابن جني اعترض عليه لأن مذهبه خلاف ما صنع.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢ وبعده: « قلت: جواءٍ، كما تقول من شأوت: شواء، فتجريها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد ».

(٦) كذا في الأصل، والكلمة الأولى فيما يبدو الحرف الثاني منها ياء.

(٧) انظر مذهبه في الكتاب ٣٧٨/٢، المنصف ٥٢/٢، ٥٣.

(٨) الأول من قول العجاج:

لاثٍ بها الأشاءُ والعُبريُّ

=

و« شاوكٌ »، من الشوكة[1]، فلوتركوها في موضعها[2] لانقلبت همزةً، فأحرى هنا؛ إذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين، وإلى توالي إعلالين في العين واللام.

وهو مذهبٌ قويّ من جهة القياس. لكن الإمام قَوَّى مذهبه بطريقة أخرى سمعيّة عجيبة[3] دقيقة، وهي أنّ أكثر العرب وأفصح اللغات في « لاثٍ وشاكٍ »، لايقلبون[4]، بل يحذفون الهمزة حذفا، ويقولون: لاثٌ وشاكٌ[5]، فقد تبيّن أنّه ليس من لغتهم في هذا القلب، ومع ذلك قالوا: جاءٍ، كما ترى، فدلّ أنّه ليس على القلب عندهم.

ولم يفهم النّاس من هذا خلافاً، فجعلوه تقويةً لقول الخليل، قال أبوسعيد: وهذه تقويةٌ لمذهب الخليل؛ لأنّهم إنّما حذفوها استثقالاً للهمزة، فتأخيرها يدلّ على زوال الهمزة[6].

وتتريل كلام الإمام على ماتقدّم أنّه قال: « وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحَه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنّهم لم يقلبوا اللام من (جئتُ)،

والثاني من قول طريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني إنني أنا ذاكُمُ ... شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعلِمُ

وقد أوردهما سيبويه في هذا الباب ٣٧٨/٢، وفي ١٢٩/٢. وانظر ديوان العجاج ٣١٤، المنصف ٥٢/٢- ٥٤، ٩٢، المحتسب ٢٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ١٢٨/٣.

(١) قال السيرافي ٢٣٩/٦، ٢٤٠ (خ): « ويجوز أن يكون شاك مأخوذٌ من شاكّ بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا أحد الحرفين ». وانظر ارتشاف الضرب ٢٤٥، ٢٤٦ (رجب).

(٢) في الأصل: فلوتركوهما في موضعهما.

(٣) في الأصل: عجمية.

(٤) في الأصل: ولايقلبون.

(٥) انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٠/٦ (خ).

حين قالوا: فاعِلٌ »[1] فهذا بيّنٌ على ماقلناه.

ثمّ قال: « و لم يصلوا[2] إلى حذفها كراهيةَ أن يلتقي الألف والياء وهما ساكنان »[3].

ظاهره أنّه يعلل عدم الوصول هنا إلى الحذف، إلاّ أنّه خَلْفٌ؛ لأنّه- أي: ياؤها- ما كانت تلتقي مع الألف، بل لام الكلمة همزة[4]. فلابدّ أن نترك الظاهر، ويكون تعليل الحذف: و لم يصلوا إلى حذفها لهذه العلّة، بل تركوا ذلك، وعلّة الحذف، لوكانت، إنّما تكون أنّ عين الكلمة الواقعة بعد ألف « فاعِل » ينبغي لها أن تعلّ بإعلال فعلها فتقلب ألفا، فتجتمع ألفان، فهؤلاء لايهمزون، بل يحذفون لالتقاء الساكنين، ولايبالون بالتباس الأبنية.

وقوله: « كراهية أن تلتقي الألف والياء »[5].

يعني: إذا انقلبت ألفا.

وقوله: « و لم يصلوا »[6].

أي: لم يفعلوا ذلك هنا؛ لأنّه ليس الأصل المطّرد، بل إنّما قالوا ذلك في ألفاظ محصورة، و لم يقولوا: قالٍ، في « قائل »، ولا: باعٍ، في « بائع »، بل المطّردة

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) في الأصل: وان فصلوا.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٤) أي: لو حذفت عين الكلمة فإنّ الذي يلتقي الألف والهمزة لأنّ لام الكلمة همزة. على أنّ أبا عليّ يقول في التعليقة ٥/٨٠: « يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام. يقول: لو حذفت الهمزة من جاءٍ كما حذفت من شاك ولاثٍ لالتقى ساكنان، وفي شاك لايلتقي ساكنان؛ لأنّ الكاف حرف صحيح، فهذا الحذف في شاك تقوية لقول غير الخليل ».

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٨.

في لغة الجميع أن الواو إذا وصلنا -والياء- إلى الجزء الذي ذكرنا، قلبت[1] همزة، ولم تحذف بعد هذا في أثناء الكلام.

و« ليست هذه تعرض في جمع، فهي كـ(مُفَاعِلٍ) من (شأوتُ) »[2].

يعني[3]: أنّ الأصل [في][4] هذا « جُيائئٌ، وسُوائئٌ »، بوزن « جياعع، وسُواعع »[5]، فالهمزة الأولى هي الزّائدة بمنزلة « حُطائط »؛ إذ هي من « الانحطاط »، والثانية لام الفعل، بمنزلة الطّاء الثانية، فلمّا اجتمعت الهمزتان في كلمة قلبت الثانية ياء؛ لانكسار ماقبلها، كما فعلت ذلك في « جاءٍ وساءٍ »[6].

فهذا معنى قوله: « لأنها ليست همزة تعرض في جمع »[7]. يعني[8]: لم نقل: جُيايا وسُوَايا، كما قلت[9]: خطايا، فقلبت الهمزة الزائدة [ياء][10]؛ لأنّ / « جُيَاءٍ وسُوَاءٍ »، وإن كان فيهما همزةٌ زائدة، فليسا جمعا[11]، وإنّما كلّ بناء منهما واحدٌ، والهمزة الزائدة إنّما تُغيّرُ إذا[12] عرضت في الجمع، لافي الواحد. [٩٨أ]

---

(١) ورد النص في الأصل هكذا: الجمع ان والواو اذا وصلنا وصلنا الياء الى الجزء الذي ذكرنا فقلبت.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) انظر الشّرح الآتي في المنصف ٨٢/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تقرآن في الأصل: جيائي وسوائي بوزن جيائع وشواعل.

(٦) في الأصل: شاء.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) انظر المنصف ٨٢/٢ باختلاف يسير.

(٩) في الأصل: وشوايا كما قلبت.

(١٠) تكملة من المنصف ٨٢/٢.

(١١) في الأصل: ححا.

(١٢) في الأصل: انما.

قوله: « جَيْئَىً، وقَرْئَىً »[1].

أصل هذا « جَيْئأٌ، وسَوْءأٌ »[2]؛ لأنّك كرّرت اللام في « فَعْلَل »، فوجب تكرير الهمزة في المبنيّ، فاجتمعت همزتان فقُلبت الأخيرةُ ياءً، فصارت « جَيْئَيٌ وسَوْءيٌ »، ثمّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ولم تقلب الهمزة في « آدم » ألفاً في أوّل وهلةٍ، من حيث أنّ الهمزة الثانية في « آدم » ساكنة، والهمزة الساكنة إذا أبدلت أو خففت وقبلها فتحة، فإلى[3] الألف تقلب، وليست كذلك الهمزة في « جَيْئأٍ »؛ لأنّها حرف الإعراب، والهمزة المتحركة إذا قلبت فإلى حرف أصليّ يجب أن تقلب، إمّا ياء، وإمّا واوٍ؛ لأنّ الواو والياء يكونان من الأصل، والألف لاتكون إلاّ زائدة، أومبدلة، في الأسماء والأفعال.

فإن قيل: هلاّ قلبت[4] في « جَيْئأٍ، وسَوْءَ أ »، واواً، ثمّ قلبت ألفاً؟

قيل: لأنّها رابعةٌ، وهذا موضعٌ تغلب عليه الياء.

قوله: « وجُوئِيٌ »[5].

أصله « جُيْؤُؤٌ » بوزن « جُيْعُعٍ »، فانقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ماقبلها، فصار « جُوْؤُؤٌ »، ثمّ قُلبت الأخيرة ياء؛ لاجتماع همزتين، فصار في التّقدير « جُوْؤُيٌ »، ثمّ أبدلت الضّمّة التي في الهمزة الأولى كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ بعدها، فصار « جُوْء »، مثل « قاضٍ وغازٍ »، تقول: هذا جُوءٍ، ومررت بجُوْءٍ، ورأيت جُوئياً،

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) شرح هذه المسألة منقولٌ من المنصف ٢/٨٨ بتصرف، والمازني مثّل لفَعْلَل من جئت وسؤت، فلهذا خالف المثال الثاني مامثله به سيبويه.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) في الأصل: قدرت.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨. وقد وردت فيه كما في الأصل بإثبات الياء. وفي المنصف ٢/٨٩: « جوءٍ ».

مثل « رأيت قاضياً »[1].

قوله: « وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى (مَشْأى ومشاءٍ) »[2].

أي: اللام هنا كالعين، ويُؤَيِّدُه[3] أنّ الهمزة إذا كانت ثانية في الواحد ثمّ كسَّرت ذلك الواحد على هذا المثال، لم تُغيّر الهمزة؛ لأنّها لم تعرض في جمع، ولوعرضت في جمعٍ لفعل بها مافُعل بـ« خطايا ».

قال أبوعليّ-رحمه الله-: هذا هو القياس؛ لأنّ الهمزة قد تجيء في جمعِ ما ليس واحده مهموزاً، نحو « قبيلة، وقبائل »، فهُمْ بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أجدر[4].

« وأمّا (افْعَلَلْتُ) من (صَدِئتُ) فـ(اصْدَأَيْتُ)، تقلبها ياء »[5].

كان أصلها « اصْدَأَأْتُ »، فاجتمعت همزتان في كلمة، فقلبت الثانية بحكم ماقبلها، كما تقدّم في غير موضع، وقبلها فتحة، فقلبت ألفاً، فجاءت « اصْدَأَأت »، فقلبت ياء، وإن لم تكن منقلبة عن حرف علّة؛ حملا على المضارع واسم الفاعل، على الطّريقة المبيّنة في الكتاب؛ ولأنّه ليس في الكلام فعلٌ لحقته صور الضّمائر المرفوعة وفي آخره ألفٌ.

وأمّا أبوسعيد وابن جنّي[6] فقالا: إنّ الهمزتين لمّا التقتا، جعلوا تخفيفها بقلبها ياء؛ حملا على المستقبل، واسم الفاعل؛ إذ[7] كانت تنقلب فيهما ياءً.

---

(١) انظر المنصف ٢/٨٩، ٩٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٨. وفي الأصل: ومكا.

(٣) في الأصل: ويويد.

(٤) انظر كلام أبي علي في المنصف ٢/٦٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٦) انظر شرح السيرافي ٦/٢٤٩، ٢٥٠ (خ)، المنصف ٢/٩٠، ٩١. وعليه كلام المازني أيضا.

(٧) في الأصل: اذا.

وهذا ضعيف، والأولى ماتقدّم.

وأمّا حالُ هذا الفصل وإدخالُه فهو كإدخال « فعلل » من « جِئتُ وقرأت »؛ ولأنّها كان إدخالها، لأنها[1] ليست على القلب، أي: لايتصوّر بها مايتصوّر في « فاعل »[2].

قوله: « فقال: هي (فَعَالية) بمنزلة (علانية)، والذين قالوا: سَواية، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة (هارٍ ولاثٍ) »[3].

يريد[4]: أنّهم لّما حذفوا الهمزة في « شائك[5] ولائث »، وهم يريدونها، وقالوا: شاك ولاث؛ لضربٍ من الاستخفاف؛ إذ الهمزة حرفٌ ثقيل، مع أنّ / همزة « شائك ولائث » عين، فهمْ أن يحذفوا في « سَواية » استخفافا، وهي لام، أجدر؛ لأنّ اللام أجدر بالضّعف من العين. [٩٨ب]

فإن قلت: إنّ الهمزة في « شائك » مبدلةٌ من الواو، وهمْ على حذف المعتلّ أجرأ منهم على حذف السالم!

قيل: الهمزة في « شائك ولائث » [وإن كانت][6] مبدلة، فهي بدل من حرف أصليّ، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت[7] العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصليّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول في تحقير « قائم »: قُوَيْئِم، كما تقول

---

(١) في الأصل: وادخاله كادخال فعلل وفعال من حيث قرات ولانها كان ادخالها لاانها.

(٢) قال سيبويه ٣٧٨/٢: « وأمّا فُعْلُل من جئت وقرأت فإنك تقول فيه: جَيْأى وقرأى وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في جاء ».

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) الشّرح الآتي منقول من المنصف ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: شاكٍ.

(٦) تكملة من المنصف ٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اللام فابدلت.

في تحقير « سائل »: سُوَيْئِل، تُجرَى المبدلة في هذا الموضع مُجرى الأصل. وخالفه أبوعمر[1] في ذلك فقال: قُوَيِّم، ونُوَيِّم، فأزال الهمزة لزوال ألف « فاعِل » من قبلها[2].

ويدلّ على صحّة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف « فاعل »، وأنّها[3] تجري مجرى الهمزة الأصليّة قولُ العرب في « أدْؤُر »: آدُرٌ، على تقديم الهمزة. وكان قياس قول أبي عمر أن تقول: أوْدُر، فتردّ الواو لزوال الضّمّة عنها، كما قال: إنّه يُزيل الهمزة من « قائم »، إذا قال: قُوَيِّم؛ لزوال ألف فاعل من قبلها، ولم نرهم قالوا: أدْوُر، ولكن أجروها مُجرى الهمزة الأصليّة، فقالوا: آدُرٌ، كما قالوا في تقديم همزة « أرْؤُس »: آرُس.

فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المبدلة إذا كان بدلُها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصليّة[4].

وأنشد البيت الذي فيه « لِمَلأَكٍ »[5].

---

(١) في الأصل: عمرو. وكذا في الموضع التّالي. والمراد: الجرمي.

(٢) انظر القولين السابقين في الكتاب ١٢٧/٢، شرح الشافية للرضي ٢١٤/١، ٢١٥، ارتشاف الضرب ٣٧٢ (رجب).

(٣) في الأصل: وانما.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) وهو:

فلستُ لأنسيٍّ ولكن لِمَلأكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السّماء يَصُوبُ

وينسب إلى علقمة الفحل، وإلى أبي وجزة السعدي يمدح عبدالله بن الزّبير، رضي الله عنه، ولمتمّم ابن نويرة، ولرجل من عبد القيس يمدح النّعمان. انظر الكتاب ٣٧٩/٢، مجاز القرآن ٣٣/١، ٣٥، إصلاح المنطق ٧١، الأصول ٣٣٩/٣، الجمل ٦٠، المنصف ١٠٢/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٣٥/٣، اللباب ٢٥٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، اللسان (ملك)، ارتشاف الضرب ٢٣٨٣ (رجب)، شرح شواهد شرح الشافية ٢٨٧-٢٩٠

واختلف النّحويون في « مَلَك »[1]، فقال قائلون: هو مقلوب من « مألــك »، والهمزة فاء الكلمة؛ لقولهم: أُلوكة، وألوك، وهي الرّسالة.

وقال يونس -رحمه الله-: ألك يألِك[2] من الرّسالة.

وحكى كراع في المجرّد[3]: أَلَكْتُه أَلِكُهُ أَلْكاً: بلّغتُه الأُلوكَ، وهي الرّسالة.

وأنشد اللّغويّون:

وغلامٍ أرسَــلَتْهُ أمُّــهُ بأُلوكٍ فبذلــنا ماسأل[4]

« ملأك »[5] على هذا « مَعْفَل »، و« ملائكة » « معافلة »[6]، مقلوب.

وحكى أبوعبيد القاسم بن سلاّم: لأَكَ، إذا أرسل[7]، فـ« ملأك » على هذا « مَفْعَل »، و« ملائكة » « مفاعلة »، مقلوب.

فاللام فاء، والهمزة عين، والكاف[8] لام.

قال ابن جنّي[9] -رحمه الله-: هذا هو الأكثر، وعليه تصرُّف الفعــل، قــال الشّاعر:

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، الأصول ٣٣٩/٣، اللباب ٢٥٨/٢، ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، ٣٤٧. وانظر بقية مصادر الشاهد السابق.

(٢) انظر الخصائص ٢٧٤/٣.

(٣) المجرّد ٢٠٠/١.

(٤) للبيد بن ربيعة -رضي الله عنه. انظر ديوانه ١٧٨،كتاب الألفاظ لابــن السـكيت ٤٥٣، المعــاني الكبير ٤١٠، التّعليقة ٨٤/٥، الخصائص ٢٧٥/٣، المنصف ١٠٤/٢، إيضــاح شــواهد الإيضــاح ٤٠٣، اللسان (ألك، شوى).

(٥) في الأصل: فلا.

(٦) في الأصل: مفعل وملائكة مفاعلة.

(٧) في الأصل: رسل.

(٨) في الأصل: والكلام.

(٩) انظر المنصف ١٠٣/٢، والخصائص ٢٧٤/٣. والنّصّ فيما يبدو ملفّقٌ منهما، بتصرف.

ألِكني إلى قومي السّلامَ رسالةً بآيةِ ماكـــنّا ضعافا ولاعُزْلا[1]

وقال:

ألكني إليها وخـــــيرُ الرّسو لِ أعلمُهم بنواحـــي الخَبَرْ[2]

وقال:

ألكْنِيْ إليها عَمْرَك اللهَ ناقتي بآيةِ ماجاءتْ إلينا تَهَـــاديا[3]

وأصله « أَلْئِكني »، فخفَّفَ الهمزةَ بأن طُرحـــت كســـرتها[4] علـــى الـــلام، ويكون على هذا « أَلُوك » « عَفُول »، و« مألـــك ومألكـــة » مقلـــوب: « مَعْفُـــل ومَعْفُلة »[5]. قال عديّ بن زيد:

أبلغ النّعمـــانَ عنّي مألُكـــاً أنّه قد طالَ حَبْسِيْ وانتظاري[6]

وقال آخر:

أبلـــغ أبا دَخْتَنُوسَ مألُكَـــةً غيرَ الذي قد يقالُ مِ الكذبِ[7]

---

(١) البيت لعمرو بن شأس. انظر الكتاب ١٠١/١، المنصف ١٠٣/٢، الخصـــائص ٢٧٤/٣، إيضـــاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، اللسان (ألك).

(٢) البيت في المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، اللسان (ألك).

(٣) في الأصل: تمادا. والبيت لسحيم عبد بني الحسحاس. انظر ديوانه ١٩، ديوان ذي الرّمّـــة ١٧٧٢، ١٧٧٣، الأزهية ٨٣، التبصرة والتذكرة ٤٤٩، الخصائص ٢٧٤/٣، أمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢، إيضـــاح شواهد الإيضاح ٤٠٢.

(٤) في الأصل: همزتها.

(٥) في الأصل: مفعل ومفعلة.

(٦) سبق تخريجه ٢٤.

(٧) في الأصل: ماالكذب. والبيت لمسهر بن كعب. انظر التّكملة ٢١٥، الخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، سرّ صناعة الإعراب ٥٣٩، ٥٤٠، أمالي ابن الشّجري ٤٥/١، ١٦٨/٢، شرح شـــواهد الإيضـــاح ٢٨٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٥/٨، المرتجل في شرح القـــلادة السّـــمطيّة ١٨٤، اللسان (ألك، لكن، منن). وأبودختنوس: لقيط بن زرارة التّميمي، أخو حاجب صاحب القـــوس، ودختنوس ابنته.

ويظهر من تسوية سيبويه -رحمه الله- بين « مألكة وملأكة »[1] أنّهما لغتان، وإحدى[2] اللفظتين غير مقلوبة من الأخرى، وهو القياس؛ لأنّه قد استُعمِل الفعلُ من كلّ واحد منهما، إلاّ أنّ اقترانهما مع ماذكر من المقلوب نبّه أكثر المفسرين، وفهموا منه أنّ إحدى اللفظتين مقلوبة، وأنّ أكثر التّصريف هو على « ألكني »، وهو محتمل.

[٩٩أ] وأمّا « قِسِيّ »، فأصله « قُوُوس »، جمع / « قَوْس »، إلاّ أنّهم كرهوا اجتماع الضّمّتين والواوين، ففرّوا إلى القلب؛ لأنّها تحتمل وتخفّ، فقالوا: قُسُوو، وكان ينبغي لمّا قدّم السّين أن يقولوا: قُسُوّ، فتصحّ الواو؛ لأنّها ليست لاما فيعلّها كما يعلّ « عتيّ » ولكن لمّا أخّر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام؛ إذ صارت في موضعها، فقلبت كما تقلب؛ إذ كانت العين نفسُها قد قُلبت على جهة الشبه باللام؛ لقربها من الطّرف، مع أنّها في موضعها غير مؤخّرة لموضع اللام، نحو « صُيَّم، وقُيَّم »، فهي أجدر بأن تقلب إذ استقرّت هو منها في موضع اللام[3]. فقُلبت الضّمّة كسرة، والواوان[4] ياءين، وأتبعوا ماقبل السّين في الكسر، فقالوا: قِسيّ، كما يفعلون في هذا النّوع من الجمع، نحو « عِصيّ »، إلاّ أنّهم التزموا الكسرة[5]، كما ألزموا الهاء في « مسائية ».

وأمّا قولهم: « اليوم اليَمِي »[6]، الظّاهر من قوله أنّه أراد: وصف « اليوم »

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٩.

(٢) في الأصل: واحد من.

(٣) انظر المنصف ٢/١٠٤.

(٤) في الأصل: والواوين. وكأنّه على بناء قلبت للمعلوم. وما أثبته أنسب للسياق.

(٥) انظر أمالي ابن الشّجري ٢/٤٧٢. وفي اللسان (قوس): « وقِسِيّ وقُسِيّ، كلاهما على القلب عن قووس ».

(٦) من رجز لأبي الأخزر الحماني، وهو:

=

بـــ« اليَوِم، على مثال « فَعِل » بكسر العين، ويراد بـــ« اليَـــوِم »: الشّـــديد، كمـــا يقال: ليلٌ أليل، وليلة ليلاء، ثمّ يُقلب من « اليَوِم » إلى « اليمي ».

ومعنى قوله: « ومع ذلك أنّ هذه الواو تعتلّ في (فَعِلٍ)»[1].

أنّ هذه الواو[2] لو لم تُقلب لاعتلّت لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ويُكره كونهـــا مكسورةً، فإذا انضمّ إلى كسرها كون الياء من « اليَوم » [قبلـــها][3]، كـــان أشـــدّ كراهيةً.

وشبّه أبوعثمان المازني -رحمه الله- « اليَوِم »، لّما أُخِّر الـــواو وقُـــدّم المـــيم، بـــ« أَدْلٍ »[4].

وقال ابن جنّي[5]: معنى تشبيهه به: أنّ أصل « اليمي » « اليَمِو »[6]، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها، وكذلك أصل « أدلٍ »[7] « أَدْلُوٌ »، فقلبت الـــواو يـــاء؛ لوقوعها [طرفا][8] مضموماً ماقبلها، فصارت في التّقدير « أَدْلُي »، ثمّ أبـــدلت مـــن الضّمة في اللام كسرة؛ لتصحّ اللام، فصارت « أدلِـــي »، ثمّ عُمـــل بهـــا ماعُمـــل

مَرْوَانُ مروانُ أخو اليومِ اليمي ليوم روعٍ أوفعـــــال مَكْرَمِ

انظر الكتاب ٣٧٩/٢، المنصف ١٠٢/٢، ٦٨/٣، الخصائص ٦٤/١، ٧٦/٢، المحتســـب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢٠/٣، اللسان (يوم)، شرح شواهد شرح الشافية ٦٨. ويروى: « يامروان لليوم اليمي ».

(١) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) يعني في: اليَوِم.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) انظر المنصف ١٠٢/٢.

(٥) المنصف ١٠٢/٢.

(٦) في الأصل: اليوم.

(٧) في الأصل: ادلو.

(٨) تكملة من المنصف ١٠٢/٢.

بـــ« غازٍ »؛ فإنّما[1] جمع بين « اليمي » و« أدلٍ » بانقلاب لاميهما.

وقال غيرُه[2]: أراد: أخو اليومِ اليومُ، كما قال:

إنّ مع اليومِ أخاه غَدْوَا[3]

فقدّم الميم بضمّتها إلى موضع الواو[4]، فصارت « اليَمُو »، فوقعت الواو طرفا وقبلها ضمّة، فقلبت ياء، وكُسر ماقبلها، كما قيل في جمع « دَلْو »: أدلٍ.

فيكون تشبيه أبي عثمان تشبيهاً حقيقيّاً؛ ولكن هذا بعيدٌ من لفظ سيبويه ولفظ أبي عثمان.

وأمّا « مسائية »[5] فإنّها جمعُ « مَسَاء ة »، كـــ« منارة ومناور »؛ لأنّ « مفاعِل » لايوجد مفرداً. وأصل « مساء ة » « مسوأَة »، ثمّ جُمعت « مَفْعَلة » على « مفاعِلة »، وأصلها « مفاعل »، لكن التّاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت في « صياقلة »، وحدُّها « صياقل ». وكان قياسه « مساوئة »، تردّ الواو كما تردّها في « مَقاوِم ومَقاول » جمع « مقام، ومقال »، فأرادوا قلب هذه الواو[ياء][6]؛ لأنّها أخفّ، ولم يتمكّن لهم ذلك؛ لأنّه لاموجب لقلبها، فنقلوا[7]؛ ليتوصّلوا إلى ذلك،

---

(١) في الأصل: وانما.

(٢) هو السّيرافي. انظر شرحه ٢٥٢/٦ (خ)، الاقتضاب ٤٢٠/٣.

(٣) في الأصل: أخوه. وقبله:

لاتقلــواها وادلــواها دلــوا

انظر ماتّفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ٢٠٩، المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، التبصرة والتذكرة ٨٦١، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤١٢، المخصص ٦٠/١٩، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، شرح الملوكي ٣٩٢، ٣٩٤، الممتع ٦٢٣، اللسان (دلا، غدا)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٩.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: فقلبوا

بأن توقع الهمزة في موضعها، فتكسر وتحرّك بحركتها، وتقع هي بعد كسرة، والواو إذا كانت لاماً، أو في موضع اللام، بعد كسرة، تنقلب ياء، وألزموا الهاء[1] ولم يلزموها في « صياقلة »؛ وخروجهم في الشّيء يُجرِّئُهم على الخروج في غيره.

وأمّا « أشياء »[2] فهي عنده مقلوبةٌ / وزنها [« لفعاء »، ثمّ جمعت فقيل][3]: [٩٩ب]
أشاوَى، مثل « صحارَى »، وأبدلوا الياء واوا، كما قالوا: أتيتُه أَتْوَةً.

وإنّما ذهب إلى هذا لّما رآها غير مصروفةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿عن أشياءَ إن تُبدَ لكم تسؤكم﴾[4]. فلمّا رآها غير مصروفةٍ في حال التّنكير ذهب إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث، وهي من لفظ « شيء »، « فعلاء »، وأصله « شيئاء ».

وحملها أبوالحسن -رحمه الله- للضرورة المذكورة على أنّها « أفعلاء »[5]، جمع « شيء »، نظير « سَمْح وسُمحاء »؛ لأنّ « أفعلاء » تأتي مع « فُعلاء » في باب « فَعْل »[6]، ويكون بدلاً منها في المعتلّ العين [أفعال][7]، ثمّ حذفت الهمزة الأولى حذفاً للاستثقال، كما حذفت في « سَوَاية ولاث وشاك »، وهذا أحرى لاجتماع همزتين؛ ولأنّه جمع، ويكون في الجموع مالايكون في الآحاد، بدليل

---

(١) في الأصل: الياء.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ٩٤/٢.

(٤) المائدة: ١٠١.

(٥) في المنصف ٩٥/٢: « وأما قول أبي الحسن: إنّها أفعلاء، فلأنّه هرب من القلب، فلم يجعلها لفعاء، ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها أفعالا، فذهب إلى أنها أفعلاء، محذوفة اللام ». وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢، الإنصاف ٨١٣، شرح الملوكي ٣٧٧، الممتع ٥١٣.

(٦) في الإنصاف ٨١٣: « وأمّا أبوالحسن فذهب إلى أنّه جمع شيء بالتّخفيف، وجمع فعْل على أفعلاء، كما يجمعونه على فُعلاء، فيقولون: سَمْح وسُمحاء، وفُعلاء نظير أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فعْل على فُعلاء، جاز أن يجيء على أفعلاء؛ لأنّه نظيره ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. وذلك نحو: بيت وأبيات

لزوم البدل في « خطايا »، وإبدالهم من الأولى في « ذوائب »[1].

وشبّه أبوالحسن جمعهم « شيئاً » على « أشياء » بـ« شاعر وشعراء »، بدليل « أنّ (شيئاً) (فَعْلٌ)، وليس حكم (فَعْلٍ)أن يجمع على (أفعلاء)، كما أنّه ليس حكم (فاعل) أن يجمع على (فُعلاء)، وكما[2] قالوا: سَمْحٌ وسُمحاء، فجمعوا (فَعْلاً) على (فُعلاء). وعلى أنّه قد حُكي (سَمْحٌ وسَمِيح)، فيكون على هذا (سُمحاء) جمعَ (سميح)، والمشهور عندهم (سَمْح) »[3].

وذهب الكسائي[4] -رحمه الله- إلى أنّ « أشياء » « أفعال »، بمنزلة « بيت وأبيات »، إلاّ أنّها لمّا جُمعت على « أشياوات »، أشبهت ماواحده « فَعْلاء »، فلم تُصرف؛ لأنّها جرت مجرى « صحراء وصحراوات ». وهذا إنّما حمله عليه، وسوَّغه له[5]، ارتكابُه اللّفظ؛ لأنّ « أشياء » أشبهت « أحياء » جمع « حيّ »، فكما أنّ « أحياء » « أفعال »، فكذلك « أشياء ». ثمّ احتال لامتناعها من الصّرف بأن شبّهها بـ« فعلاء ».

فهي عند الكسائي، وأبي الحسن-أعني: أشياء- جمعٌ حقيقةً، وعلى مذهب الخليل وسيبويه بمنزلة « طرفاء وقَصْباء »، اسم للجميع، لم يكسّر عليه الواحدُ، إلاّ أنّه من لفظ الواحد، نحو « جمل وجامِل، وبقرة وباقِر »، وقرأ بعض القرّاء: ﴿إنَّ الباقِرَ تشابَهَ علينا﴾[6].

---

(١) أصلها: ذأائب، فقلبوا الهمزة الأولى واوا.

(٢) في الأصل: كما. بلاواو.

(٣) المنصف ٢/٩٥.

(٤) انظر المنصف ٢/٩٥، ٩٦، الممتع ٥١٣. وانظر الإنصاف ٨١٢ وهو منسوب فيه لبعض الكوفيين. والكلام الآتي لفظه قريبٌ من لفظ المنصف، مع زيادة يسيرة على مافي المنصف.

(٥) في الأصل: اياه. والمثبت من المنصف ٢/٩٦.

(٦) البقرة: ٧٠. وفي المحرر الوجيز ١/٢٥٨: « ويجمع أيضا على باقر، وبه قرأ ابن يعمر وعكرمة ».

=

وطابق أبوزكريّا الفرّاء[1]-رحمه الله- أبا الحسن الأخفش، على أنّ « أشياء » جمع أصله « أشيئاء »، إلاّ أنّه خالفه في أن زعم أنّ « شيئاً » محذوفةٌ من « شَيِّئ »، كما قالوا في « هيِّن »: هَيْن، فكما[2] جمعوا « هيّناً » على « أهْوِناء »[3] كذلك جمعوا « شيئاً »[4] على « أشياء »[5].

وهذا الذي ادّعاه الفرّاء من أنّ « شيئاً » محذوف من « شَيِّئ »، ليس له دلالة تدلّ عليه؛ لأنّا لم نعلمهم قالوا: شيِّئ، كما قالوا: هَيِّن، ولوكان أصله التّشديد لنُطق به، كما نُطق به في « هين »، وبابه.

وكأنّ أبا الحسن رغب عن هذا القول -أعني قول الفرّاء- لأنّه معلومٌ أنّ « فَيْعِلاً » لايُجمع على « أفعِلاء »، وإن كان قد جاءت عليه أحرفٌ يسيرةٌ، كما أنّ « فَعْلاً » ليس حكمُه أن يُجمع على « أفعِلاء ».

فإن قال: إنّ « فَيْعِلاً » إنّما أصله « فَعِيل »، وإلى هذا ذهب الكسائي -رحمه الله- كأنّه كان[6] « شَيِيْئاً »، ثمّ عدل إلى « شَيِّئ »، ثمّ حذف، فصار « شيء ».

وفي الكشاف ٢٨٨/١: « وقرأ محمد ذوشامة﴿إنّ الباقر يشّابه علينا﴾ بالياء والتشديد ». وانظر جمهرة اللغة ٣٢٣، المنصف ٩٦/٢، شرح الملوكي ٣٧٦.

(١) مذهب الفراء والكلام الآتي عليه في المنصف ٩٦/٢-٩٨ باختلاف يسير. وانظر مذهب الفرّاء في معاني القرآن ٣٢١/١، أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، اللباب ٣٦٨/٢، شرح الملوكي ٣٧٧، ٣٧٨، الممتع ٥١٣، وهو في الإنصاف ٨١٢، ٨١٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: فلما.

(٣) انظر الكتاب ٢١١/٢، التكملة ٤٧٢.

(٤) في الأصل: اشياء.

(٥) وأصله: أشيئاء. ووزن أشياء: أفعاء، بعد حذف الهمزة طلباً للخفّة. انظر الإنصاف ٨١٢، ٨١٣.

(٦) في الأصل: قال.

وكذلك قوله في جميع ماهو على « فَيْعِل »، نحو « ميّت، وسيّد »، فإذا كان أصله « فَعِيلاً »، جاز أن يُجمع على « أفعلاء »، نحو « صديق وأصدقاء »!

[١٠٠أ] فإنّ هذا أيضاً باطلٌ؛ لأنّه قد ادّعى مالا / دلالة عليه أيضا؛ لأنّ ما عينه ياء، لايجيء منه شيء على « فَعِيل »، نحو « بَيِيع »، إلاّ أن تكون لامه ياء، نحو « حيي »، و« شيّئ » ممّا عينه ياء، ولامه صحيحةٌ.

وأنكر الفرّاء -رحمه الله- قولَ الخليل، وقال: إنّ فيه حملا على الكلمة إذا جعلها « لفعاء »؛ لِمَا دخلها من القلب؛ ولأنّهم جمعوها[1] على ماواحده محرّك العين، مؤنث بالهاء، نحو « طَرَفَة وطَرْفاء، وقَصَبَة وقَصْباء ».

وهذا غير لازم؛ لأنّه ليس عنده أنّ « أشياء » جمعٌ كُسِّرَ عليه « شَيْءٌ »، وإنّما هو عنده اسمٌ للجمع، بمترلة « بَقَر ورهط »، إلاّ أنّه من لفظ « شَيْء »، كـ« الباقِر » من « بقرة ».

وقول الخليل: إنّها مقلوبة أقوى من ادّعاء حذف اللام منها، ألا ترى القلبَ قد كثر في كلامهم حتّى أنّ ابن السّكّيت قد صنّف فيه كتاباً، ولم نرَ الهمزة حذفت، وهي لامٌ، إلاّ في « سَوَاية »[2]، وما لعلّه إن جاء فهو قليلٌ نزرٌ، فجعله على الأكثر هو القياس.

وقول الفرّاء شاذٌّ قليلٌ؛ لأنّ أصل « فَيْعِل » لايُكسّر، بل إنّه يُجمع[3] جمع السّلامة، ويستغنى به، وتكسيره قليل، ففيه الجمع على « أفعلاء »، وإخراج « شيءٍ » عن ظاهره، ولزوم التّخفيف فيه والحذف من الجمع.

---

(١) في الأصل: حملوها.

(٢) في الأصل: سواويه.

(٣) في الأصل: بل فانه ان يجمع.

وأمّا تصغيره « أُشَيَّاء » فقال الفارسي[1]: سُئل عن ذلك أبوالحسن[2] فقال: أصغّرها « أُشَيَّاء »[3]. فقيل له: فهلاّ رددت إلى الواحد فقلت: شُيَيئات، لأنّ « أفعلاء » لايُصغّر؟ فلم يأتِ بمقنع.

فقال الفارسي -رحمه الله- معتذراً عنه عن تصغيرها « أشَيَّاء »: جاز تصغيرها، وإن كانت « أفعلاء »[4]؛ لأنّها صارت بدلا من « أفعال »، بدليل إضافتهم العدد القليل إليها، فصُغّرت حملا عليها، نظير ماقلنا نحن في « ثلاثة أشياء » من أنّ تذكيرهم العدد المضاف إليها في نحو « ثلاثة وأربعة أشياء »، إنّما كان حملا على « أفعال ». هذا معنى كلامه.

وأمّا « أشاوَى »[5] فإنّه جمع « إشاوة »، مثل « إداوة وأداوَى »، و« إشاوة » غير مستعملة، ولاهي من لفظ « شيء »، فزعم سيبويه -رحمه الله- أنّ أصلها « شياء ة »[6] لأنّ عين الفعل من « شيء » ياء، ولامه همزة، فإذا بنينا منه « فِعالة » مثل « هِراوة » صار « شياء ة »، ثمّ قدّمت الهمزة التي هي لام « الفَعْل »، إلى موضع فاء « الفَعْل »، كما فعل ذلك بـ« أشياء »، فإذا قدّمت الهمزة في « شياء ة »، صارت « إشاية »، فقلبت الياء واوا، فقيل: إشاوة. فلمّا جمعوا « إشاوة » قالوا: أشاوَى، كما قالوا: أداوى.

ومن قلبِ الياءِ واواً ماحكاه أبوزيد: باد الشّيءُ يبيدُ بَوَاداً[7].

---

(١) انظر التّكملة ٣٣١، ٣٣٢، و٢٧١ أيضا.

(٢) السّائل هو المازني. انظر المنصف ١٠٠/٢.

(٣) في المنصف ١٠٠/٢: « فقال: العرب تقول: أُشَيَّاء، فاعلم، فيدعونها على لفظها ».

(٤) في الأصل: فعلا.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢، وهاون ٣٨٠/٤، ٣٨١: « شيئاء ». وهو خطأ. وانظر الممتع ٥١٦.

(٧) انظر المنصف ٩٩/٢.

قال ابن جنّي[1]: وكأنّهم إنّما فعلوا ذلك كراهيةً لليـــاء بـــين الألفـــين في « أشايا »[2] لوقالوه؛ لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب اليـــاء واواً هنـــا عوضـــاً للواو[3] من كثرة دخول الياء عليها، وكأنّ من قال في « مَطِيَّة وهديَّـــة »: مطـــاوَى وهداوَى، إلى هذا ذهب. على أنّه ليس بعلّة قاطعةٍ، ولكن فيه ضرباً من التّعلّل.

قال: وأخبرني أبوعليّ -رحمه الله- أنّ بعضهم ذهـــب إلى أنّ « أشـــاوَى »، ليس جمع « أشياء » من لفظها، وأنّه من لفظ قول الشّاعر:

ياحبّذا حين تُمسي الرّيحُ باردةً وادي أُشَيٍّ وفتـــيانٌ به هُضُـــمُ[4]

فـــ« أشاوَى » على هذا « فَعـــالَى » بمنزلـــة « عـــذارَى »؛ لأنّ الهمـــزة في « أُشَيٍّ » فاءٌ، فينبغي أن تكون في « أشاوَى » [فاءً، كـــأنّ واحـــدها « إشـــاوة »، وتكون « إشاوة » كـــ« إداوة »، وتكون « أشاوَى »][5] « فعائـــل »[6] في الأصـــل كـــ« أَدَاوَى »[7]

---

(١) انظر المنصف ٢/٩٩.

(٢) في الأصل: اسا.

(٣) في الأصل: في الواو.

(٤) البيت ينسب للمرّار العدوي، ولغيره. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، المتع ٥١٧، سمـــط اللآلي ٧٠، اللسان (هضم).

(٥) تكملة من المنصف ٢/٩٩.

(٦) في الأصل: فعالى. وهو لايناسب السياق الآتي، والمثبت من المنصف ٢/٩٩.

(٧) أداوى أصلها أدااو، ثمّ قلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائـــدة فصارت أدائو-وهذا قياس ماكان من هذا النوع، نحو صحيفة وصحائف، فهو الأصل إذا، كمـــا قـــال- ثمّ قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت أدائي، ثمّ فتحت الهمزة تخفيفا فصارت أداءَ ي، ثمّ قلبت اليـــاء ألفا لتحركها بعد فتحة فصارت أداءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع المفـــرد فصارت أداوى. وأشاوى مثلها.

ووزن « أَشاوَى » على قول الخليل « لَفَاعَى »[1] لأنّ الهمزة عنده[2] لامٌ مقدّمة. / [١٠٠ب]

قلت لأبي عليّ: فهلاّ كانت « أشياء » على هذا « فَعْلاء »، من غير لفظ « شيء »، وتكون الهمزة فيها فاءً، دون أن تكون « لَفْعَاء »؟

فقال: إنّه إنّما ذهب في « أشاوَى » إلى أنه من غير لفظ « أشياء »؛ لأجل أنّ في « أشياء » ياءً، وفي « أشاوَى » واوٌ، فأمّا « أشياء » فلا إبدال فيها يُسوِّغُ أن يقال فيها: إنّها من غير لفظ شيء.

فأمّا التّقديم[3] فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفرّاء عنهم: بُرَاءُ، غير مصروف، وقال: يريدون: بُرَآء[4]، فحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقول الأخفش في حذف الهمزة من « أشيئاء »[5].

ويجوز أن تكون « أشاوَى » جمع « أشياء » على لفظها المقلوب، وتكون الواو بدلا من الياء، كما قالوا في « صحراء »: صحارَى.

قوله: « ومثل هذا في القلب (طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ) »[6].

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، وهو مذهب سيبويه كما مرّ.

(٢) في الأصل: عند.

(٣) في الأصل: التقدير.

(٤) روَى ذلك في قول الحارث بن حلّزة:

أم جنايا بني عتيقٍ فمن يَغْـ ـدِرْ فإنّا من غدرهمْ بُرآءُ

فرواه: لبراءُ. انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٨١، المحتسب ٣٢٩/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٤، شرح الملوكي ٣٨٠، ٣٨١. قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨١: « فعلى هذا لاتصرفه؛ لأنّ الهمزة الباقية للتأنيث على حدّها في حمراء وصحراء، ووزن الكلمة فُعاء ». ويروى: « بُرآءُ » كما قدره الفراء.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٨٠/٢.

عنده أنّ « طأمن » هو الأصل، و« اطمأنّ » مقلوبٌ منه؛ لأنّ الفعل إذا لم يكن فيه زوائد، فهو أجدر[1] أن يكون على أصله، فإذا دخلته الزّيادة تعرّض للتّغيير؛ لأنّ دخول الزّوائد فيه ضربٌ من التّغيير لحقّه، والتّغيير إلى التّغيير أسبق؛ ألاترى أنّ أحداً لايقول في « طأمن » الذي هو الأصل: طمأنَ، فهذا هو الصّحيح. وعن أبي عليّ أخذه ابن جنّي -رحمه الله- كذلك حكى في تفسير أبي عثمان، وذكر أنّ الجرمي خالف سيبويه، فذهب إلى أنّ « اطمأنّ » غير مقلوب، وأنّ « طأمن » هو المقلوب[2].

وأمّا « جبذ وجذب »[3] فليس واحدٌ منهما مقلوبا عن صاحبه؛ لأنّهما جميعاً يتصرّفان، فلايختصّ واحدٌ منهما بشيء دون الآخر؛ ألاترى أنّك تقول: جبذ يجبذُ، وجذب يجذبُ، وجاذبٌ وجابِذٌ، ومجبوذٌ ومجذوب؟ فليس واحدٌ منهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى[4] صاحبه من الآخَر.

فأمّا « طأمَنَ » فليس أحدٌ يقول فيه: طمْأنَ[5].

وممّا يوضّح ذلك أنّ « أَيِسَ » لّما كان لامصدر له، حُكم عليه بأنه مقلوبٌ عن « يَئِسَ »؛ وذلك أنّه يقال: يَئِسَ يَيْأَسُ يأساً، وأيِسَ يأيَسُ يأساً، فـ« اليأس »

---

(١) في الأصل: بنوا حذف. انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٢) انظر المنصف ١٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٨١ (رجب). وظاهر كلام الجوهري في الصحاح يؤيّد الجرمي حيث قال في (طمن): « وطأمن ظهرَه وطامنه بمعنى، على القلب ». وإليه ذهب الرضيّ أيضاً في شرح الشافية ٢٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. والكلام الآتي منقولٌ من كلام المازني، وابن جنّي، بتصرف يسير. انظر المنصف ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: من.

(٥) انظر المنصف ١٠٤/٢. وقال الجوهري في الصحاح (طمن): « وطمأن ظهرَه وطامنه، بمعنى، على القلب ». وانظر القاموس المحيط (طمن).

مستعملٌ في الفعلين جميعاً، ولايقول أحدٌ: أيساً.

[فأمّا تسميتهم الرّجلَ « إياساً »، فلايدلّ على أنّهم قد استعملوا مصدر « أيست »، وليس « إياس » مصدر « أيست »][1]، إنّما هو مصدر « أُسْتُ »، أي: أعطيتُ، سمّوا « إياساً » من « أُستُ »، كما سمّوه: عطاء، من « أعطيت »، والياء من « إياس »، إنّما هي بدلٌ من الواو، [انقلبت][2] كما انقلبت في « قيام »، مصدر « قُمت ».

وحكى ابن جنّي عن السّكري أنه يقال: يَئِستُ أيأسُ يأساً، وأيست آيسُ إياساً، فجعل « إياساً » مصدر « أيست ». قال: وأحسب أنّ هذا وهمٌ من أبي سعيد؛ لأنّه لوكان لـ« أيست » مصدرٌ[3] لما قال النّحويون: إنّه مقلوبٌ من « يئستُ »، وما أعلم بينهم خلافاً في ذلك[4].

ويقوّي أن يكون مقلوباً من « يئست » صحّةُ الياء فيه، ولو لم يكن مقلوباً لوجب أن يكون « إسْتُ أَوَاسُ »[5]، كما قالوا: هِبتُ أهاب.

وليس لك أن تحمله على باب « حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ »؛ لأنّ ذلك منقوصٌ من « افعلَّ »، [وليس « أيس » محذوفا من « افعلّ »][6]، ولكن لّما كانت العين في « يئست » مكسورةً، تركوها ظاهرةً مكسورةً في « أيستُ »؛ ليكون ذلك دلالةً على القلب الواقع في الكلمة.

---

(١) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٢) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٣) في الأصل: مصدرا.

(٤) قال ابن جنّي في نهاية المسألة: « فأمّا ماحكي عن أبي سعيد فلم أسمعه إلاّ من هذه الجهة، والذي ذهبت إليه من أنه لامصدر لأيست هو رأيُ أبي عليّ ». المنصف ١٠٦/٢. وانظر اللسان (يأس).

(٥) في الأصل: اس.

(٦) تكملة من المنصف ١٠٦/٢.

وقوله: « لايطّرد ذلك فيه »[1].

أشار[2] بقوله: ذلك، إلى القلب، أي: أنّ القلب إنّما يعرف بأن لايثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا: أشاوَى، لّما رأينا الواو لاتطّرد في « شيء وأشياء »، علمنا أنّ الواو بدلٌ، فكذلك « اليمي »، عُلم بـ« اليوم » وتصاريفه أنّ الميم في المعنى مقدّمة. / [١٠١أ]

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) في الأصل: اشارة.